

الذِّكْرُ الطَّرِيفُ

في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة

تأليف

الفقيه إليه تعالى

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل مشيخة الإسلام بدار الخلافة العثمانية سابقا

ادعى ابن أبي شيبة مخالفة أبي حنيفة لأحاديث صحيحة في مائة وخمس وعشرين مسألة من أمهات المسائل ، فقام هذا الكتاب بتمحيص أدلة الطرفين ، وكشف عن كثير من الحقائق في اختلاف مدارك الفقهاء وأطوار الفقه الاسلامي ، مما له خطره عند الباحثين

من نشرات

إدارة القرآن والعلم والإسلامية

أشرف منزل ٤٣٧/د كاردن رست ، كراچی - ٥ ، باكستان

تلفون ٧٢١٦٤٨٨



۱۹۹۵ - ۱۴۱۵ هـ



مطبعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing

إدارة القرآن
IDARAT UL QURAN

• ۴۳۷ - دی - گلردن ایست کراتشی • : پاکستان - تلفون - ۷۲۱۶۴۸۸

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أضاء منار الهدى لمن استهداه ، فسلك به طريق الهداية من غير أن تشعب به الفرق في كل مناه ، والصلاة والسلام الأمان الاكملان على سيد المرسلين : سيدنا محمد إمام المتقين ، وقائد الغر المحجلين ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه السادة القادة الهادين المهديين ، والتابعين لهم بأحسان الى يوم الدين

اما بعد : فهذا كتيب سمّيته (النكت الطريفة) ، في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة (أنكلم فيه عن باب خاص من كتاب (المصنف) للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم العباسي الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، وهو من كبار أئمة الحديث روى عنه أمثال البخاري ، ومسلم ، وأبي زرعة الرازي ، وأبي داود ، وابن ماجه ، وبق بن مخلد ، وأبي القاسم البغوي ، وجعفر الفريابي ، وأمم سواهم ، ووصفوه بالثقة والضبط ، والاتقان والحفظ

وكتابه (المصنف) أجمع كتاب ألف في أحاديث الاحكام ، رتبته على أبواب الفقه ، وسرد في كل باب منه ما ورد فيه من مرفوع موصول ، ومرسل مقطوع ، وموقوف ، وقول تابعي ، وأقوال سائر أهل العلم في المسألة التي يعانها ، فيسهل بذلك على القارىء أن يحكم على تلك المسألة أنها إجماعية أو خلافية

وعلى منهجه جرى تليذه بقى بن مخلد الاندلسي في مصنفه ، وهو كان آثار مالكية الاندلس بادخال مصنف ابن أبي شيبة الاندلس لأول مرة وهيجهم بما هو مسجل في التواريخ مع أنه ليس فيه باب خاص يرد به على مالك بن أنس : عالم المدينة رضي الله عنه ، ولكنه مكث من أحاديث أهل الكوفة وسائر بلدان العراق ، ومالكية الاندلس تعودوا أن لا يصغروا لغير حديث الموطأ ، وأحاديث أهل المدينة بحيث أصبحوا إذا سمعوا أحاديث لغير أهل المدينة

يضيق صدرهم ، وينطلق لسانهم ، ويأثرون ذلك عن إمامهم ، لكنه لم يرحل
 لطلب الحديث رحلة باقي الأئمة رضى الله عنهم أجمعين ، ولم يضيق صدر
 أهل الشرق ضيق صدر هؤلاء بكتاب المصنف لابن أبي شيبة مع اشتماله
 على باب خاص عنوانه (هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم) رد فيه على أبي حنيفة : إمام أهل العراق في خمس
 وعشرين ومائة مسألة بأثار يسردها في كل باب من موصول ، ومرسل ، ومرفوع
 وموقوف ، وقول تابعي ، وأقوال سائر العلماء إلى عصره ، ثم يذكر في آخر كل
 باب : (وذكر أن أبا حنيفة قال كذا) فيستبين المطالع بذلك أن تلك الآثار ترد
 على رأى أبي حنيفة هذا ، لكن لا يسند الرأى الذى يعزوه إلى أبي حنيفة بسند
 يسوقه ، ولو فعل هذا لكان أبرأ لذمته ، وأتم فائدة لانتا نرى كثيراً من
 الآراء التى يعزوها إليه لم تثبت نسبتها إليه في كتب المذهب المتداولة
 مدى القرون . ثم انه لم يبال بانقطاع فى الاسانيد ، ولا بوجود رجال فيها متكلم
 فيهم ، فتمكن أصحاب أبي حنيفة من الجواب عما أورده هو عليه ، ولم يكن هذا
 عن غفلة منه ، بل أراد استعراض جميع ما ورد فى الباب بما حاول أهل
 الحديث أن يردوا به عليه ، فينوب بذلك عنهم فى الرد مع إبقاء طريق للتنفس
 لأصحاب أبي حنيفة بتركه ثغرات فى الآثار تمكنهم من الرد .

ومن الدليل على ذلك أنه يذكر فى باقى أبواب الكتاب كثيراً من
 الاسانيد فى صالح أصحاب أبي حنيفة وهى أقوى بما ذكره فى باب الرد - كما
 سنشير إلى ذلك فى مواضع - والواقع أننا لو فرضنا أن أبا حنيفة أخطأ
 فى جميع المسائل التى عزاها ابن أبي شيبة إليه - وهى خمس وعشرون ومائة
 مسألة - لكان هذا العدد عدداً يسيراً جداً بالنظر إلى كثرة مسائله التقديرية
 فى الفقه ، وأقل ما قيل فيها إنها ثلاث وثمانون ألف مسألة ، وما عند مالك منها
 وحده نحو ستين ألف مسألة (١) وفى رواية أبي الفضل الكرماني - عصرى

(١) وفى تاريخ الخطيب (١٣٤-١٢) ورود مائة ألف مسألة إلى أبى حنيفة

امام الحرمين - مسائل أبي حنيفة نحو خمسمائة ألف مسألة على ما في إشارات المرام ، وفي رواية صاحب العناية شرح الهداية ألف ألف ومائتا ألف وسبعون ألفاً ونيف ، والقلة باعتبار أصول المسائل التي تتفرع منها صور كثيرة إلى أن تبلغ ذلك العدد الكبير ، فلو أخذنا العدد الأقل تكون نسبة عدد المسائل المتقدمة اليه نسبة الواحد إلى (٦٦٤) ، وهذا شيء لا يذكر في مسائل مجتهد غير معصوم يخطئ ويصيب فضلاً عما إذا أخذنا العدد الأوسط أو الأكثر ، فإن النسبة في الأوسط تكون نسبة الواحد إلى (٤٠٠٠) ، وفي الأكثر تكون النسبة نحو نسبة الواحد إلى (١٠١٦٠) وهكذا يتضال عدد المسائل المفروض الغلط فيه بالنسبة إلى كثرة مسائله مع أن القاري يستبين من مناقشاتنا مع ابن أبي شيبة في تلك المسائل أن نصف تلك المسائل بما ورد فيه أحاديث مختلفة يأخذ هذا المجتهد بأحاديث منها لترجحها عنده بوجوه ترجيح معروفة عنده ، ويأخذ ذاك المجتهد بأحاديث تخالفها لترجحها عنده بوجوه ترجيح أخرى عنده ، وباعتبار اختلاف شروط قبول الأخبار عند هذا وذاك ، فلا مجال في هذا النوع للحكم على المجتهد بأنه خالف الحديث الصحيح الصريح لأن المسائل الاجتهادية ليست بموضع للبت فيها ، وإذا قسمت النصف الباقي أخماساً ، فخمس منها بما خالف خبر الأحاد فيه نص الكتاب ، فيؤخذ بالكتاب ، وخمس آخر منها ورد فيه خبر مشهور وخبر دون ذلك فيرجح الخبر المشهور عملاً بأقوى الدليلين والخمس الثالث ما اختلفت فيه الأفهام ، وتبينت فيه دقة فهم الامام دون فهم الآخرين ، فالقول قوله أيضاً ، والخمس الرابع هو الذي تبين خطؤه فيه على أكبر تنزل ، والخمس الأخير ما غلط فيه المصنف بعزو ما لم يقله اليه بالنظر إلى كسب المذهب ، أفايست هذه النتيجة بعد أن أجلبوا بخيلهم ورجلهم في نقض آراء أبي حنيفة نتيجة تقضي لآرائه بالسداد والاعتداد مادام للفقهاء الاسلامي سلطان في النفوس؟ حتى أنا نرى مذهبه رغم رغبته أول المذاهب الفقهية في الاسلام في الحكم به في محاكم الاسلام مع استمرار العمل به في أغلب الأقطار مدى القرون

إلى أن أصبح آخر المذاهب انسحاباً من المحاكم عند تغافل آراء الغرب في نفوس
المغرورين بها من أبناء الشرق الاسلامي ، والله الأمر من قبل ومن بعد
ثم إن المصنف لم يذكر في عداد المسائل المتقدمة ترك الجهر بالبسملة وانتقاص
الوضوء بالقهقهة، وترك القراءة خلف الإمام، والتوضؤ بالنيذ (١) وعدم رفع
الأيدي في الركوع ؛ وعدم انتقاص الوضوء بمس الذكر ، واعتبار حال المرأة
في الرق والحرية في الطلاق وغير ذلك من المسائل لظهور قوة حجة أبي حنيفة في تلك
المسائل في نظره بالمعنى الذي يريد ، والحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى
صاحب السيرة الشامية الكبرى ساق في كتابه (عقود الجمان في مناقب أبي
حنيفة النعمان) مسانيد أبي حنيفة البالغة سبعة عشر سقراً بأسانيد إلى جامعها
ثم تعرض لهذا البحث وقفاً على ابن أبي شيبة بعض قسوة في ردوده هذه ،
وأق من كتب الأصول لأصحابنا خصوصاً تفيد وجه إعراض أبي حنيفة عن
كثير من الروايات عملاً بأقوى الدليلين بما أشرت الى بعضها في تأنيب
الخطيب (١٥٢) وذكر روايات أعرض عنها أبو حنيفة لتلك الأصول ، لكن
قل بينها ما استند عليه ابن أبي شيبة في هذا الباب فلم أر تلخيص كلامه في
هذا الفصل . ثم ذكر الصالحى أنه شرع في تأليف رد على ابن أبي شيبة ،
فكتب الجواب عن نحو عشرة أحاديث فقدر أن ذلك الرد يبلغ نحو مجلدين
فعدل عنه لانصرافه الى اتمام (كتاب السير الكبرى) وآخر العود إليه إلى
الفراغ منه آملاً من الله سبحانه أن يمن عليه بالوقوف على ماعمله الحافظ
الشيخ محى الدين القرشى صاحب (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) ليستعين به
في ذلك ، حيث أخبره بعض أصحابه أنه وقف عليه ، وأنه مسودة ، وفيه يياض
كثير ، وأنه لم يقدر على تحصيله الى الان اه وهو المسمى بالدرر المنيفة في الرد
على ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة ، وانى بحثت عنه كثيراً فلم اظفر به كما لم اظفر

(١) والمراد به هنا ماء الملح تلقى فيه تمرات ليحلوا يسيراً كما هو عادة
العرب ، فالكلام في التوضؤ به لا في المشروب المعروف .

بالاجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة للعلامة قاسم بن قطلوبغا في الموضوع نفسه مع طول بحثي عنه ايضاً لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ، لكن لم ارد التسوية والعمر في سبيل الانتضاء بعد ان طبع هذا الباب بمفرده ككتاب مستقل في دهلي بالهند من قبل بعض من ظن في ذلك نكايه في ابي حنيفة واصحابه الحاجة في النفس ، والواقع ان (المصنف) لابن ابي شيبة من الآثار الخالدة ، وهو في ثمانية مجلدات ، محفوظة في مكتبة محمد مراد البخاري المعروف بمراد ملا في (جهار شنبه) في حي الفاتح في اسطنبول تحت رقم (٥٩٤ - ٦٠١) وهناك ايضاً مصنف عبد الرزاق في خمسة مجلدات تحت رقم (٦٠٢ - ٦٠٦) ، ونسخة أخرى من مصنف ابن ابي شيبة محفوظة في مكتبة السلطان احمد الثالث تحت رقم (٢٦٠) في طوبقوف في اسطنبول ايضاً إلا أنها ينقصها المجلد الثامن ، وفي الهند ايضاً نسخ أخرى كما في نوادر المخطوطات وله مع هذا الرد منة عظيمة على مذهب اهل العراق لانه اجمع كتاب لادانهم في الفقه ، فنعرف له هذا الجليل ومن غرائب ما وقع لي قبل سنين متطاولة أنه زارني عالم مغربي الاصل ينتسب هلالياً ، ويدعى أنه أصبح سلفياً سنياً بعد أن كان مالكيّاً تيجانياً ، مظهراً كل اغتباط وسرور كأنه انتقل من ضلال إلى هدى ، وفاجاني بقوله : إن الأمة ضلت في جميع البلاد باعراضها عن الأخذ بالحديث واتباعها لأراء الرجال ، لكن لا تخلو بلدة من بلاد الاسلام إلا ويوجد فيها من يأخذ بالحديث ، رغم ما يلقي من الاضطهاد من قبل المقلدة لأراء الرجال سوى بلدتكم ، فانا لم نسمع من يأخذ بالحديث ، ويحيد عن تقليد الرجال فيها ، وقد بلغني أنك من أهل الحديث ، ومن يأخذ بالحديث فسررت ، ورأيت من الواجب زيارتكم . وأفاض في هذا المعنى بحرارة وتحمس وأنا ساكت ، فترددت لحظة . هل تتركه على حسن ظنه بهذا العاجز ؟ أم أصرحه برأيي فيما يقول وأشوش خاطر هذا الزائر ، فرأيت الأول غشياً بأباه المسلم ، والثاني نصيحاً ، والدين النصيحة ، فقلت يا أستاذ أراك تفرط في رمي طوائف السنة بالأعراض

عن الحديث ، وليس بينهم طائفة - فيما أعلم - لا تتفانى في الأخذ بالحديث ،
لكن فهم الحديث وإدراك علل الحديث ليسا من الأمور المدونة ، كما أحد ،
فلا يسوغ رميهم بالاعراض من غير ذكر ^{١٠} - حه من الأحاديث
وأبدت له أنى على استعداد - - - - - في آية مسألة شاء . على أى مذهب شاء . في
أمر يكون الحديث على خلافه بكل جلاء ، وطلبت منه مسألة من مسائل
مذاهب السنة تكون مخالفتها للحديث في غاية الوضوح في نظره - وجرت
هذه الكلمة على لساني فلتة من غير قصد - لكن صاحبي لم يكن موقفا في
اختيار مسألة تربكني حقاً ، فقال : فما هو رفع اليد في الركوع قد صحت
فيه أحاديث خالفها الحنفية ، فقلت : بل معهم مالك : عالم أهل المدينة ،
وسفيان الثوري : منافس أبي حنيفة في الكوفة ، وكل هؤلاء يقولون بعدم
الرفع ، بل لم يصح حديث مطلقاً في الرفع غير حديث ابن عمر ، وعلل الأحاديث
الأخرى مشروحة في الجواهر النقي ، ونصب الراية وغيرهما ، وأما حديث ابن
عمر في الرفع فلم يأخذ هو به في رواية مجاهد وعبد العزيز الحنظلي عنه ، وترك
الراوي الصحاح العمل بروايته علة قاذحة فيها عند سلف النقاد ، وليس هذا
بمذهب للحنفية فقط كما تجد تفصيل ذلك في شرح علل الترمذي لابن رجب ،
وأما ابن مسعود فقد اتفق الرواة على أنه روى حديث عدم الرفع وعمل به ،
وهو حديث (ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلي ، فلم
يرفع يديه إلا في أول مرة) كما في سنن النسائي وأبي داود والترمذي والأحاديث
كثيرة في هذا المعنى . منها حديث البراء عند أبي داود (كان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود) ، فقال
صاحبي : لكن لفظ (ثم لا يعود) انفرد به يزيد بن أبي زياد وهو مختلط .
قلت : يوجد من يقول هذا ، لكن تابعه الحكم بن عتيبة ، وعيسى ابن أبي ليلى
عند أبي داود ، والطحاوي ، والبيهقي ، وهما ثقتان كما تابع شريكا الراوي عن
يزيد هشيم ، وإسماعيل بن زكريا ، ويونس ، فيكون إعلال أبي داود للحديث
بالأفراد غلطاً مكشوفاً بما في الجواهر النقي وغيره ، وأريته نصوصاً من بناءة

البدر العيني، ورسالة العلامة الاتقاني في الرد على السبكي وقلت: فيها حجج ظاهرة في عدم الرفع، وإن غالى في الاعتداد برواية شاذة في التلويحات. ولعلك عرفت الآن أن عدم الرفع ليس بمخالف للأحاديث الصحيحة الصريحة، بل تكاد تكون الأدلة تتكافأ في الجانبين: الرفع. وعدم الرفع، كما يميل إلى ذلك ابن القيم في بعض كتبه على مغالاته في المسائل فتكون أنت أشد مغالاة منه حيث تعد عدم الرفع من أجلى المسائل في المخالفة مع أن التخيير هو مقتضى الأدلة، بل ابن أبي شيبه لم يذكر هذه المسألة في تعداد المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة الأحاديث، وأنت تفرط هذا الإفراط، فقال: كنت أنا الساعى في طبع كتاب ابن أبي شيبه في الهند. قلت: لو سمعت في طبع (المصنف) بأكمله بدل طبع باب منه لغاية خاصة لكنت عملت عملاً يذكر، فعلم أنى لست من الآخذين بالحديث أخذ زملائه من أشباه العامة بأول حديث يلقونه من غير استعراض لجميع ما ورد في الموضوع، ولا بحث عنه، ولا نظر إلى العمل المتوارث في أمصار المسلمين خلفاً عن سلف، فلو كان هذا الداعى إلى الآخذ بالحديث وترك الفقه المتوارث أنصف في المسألة لقال بالتخيير بين الرفع وترك الرفع بالنظر إلى أدلة الفريقين، وحسم النزاع بدل أن يتعامل على عدم الرفع الذى ربما يكون هو أقوى حجة كما نقول.

ومن الغريب أنى علمت فيما بعد أن هذا الزائر الساعى في طبع رسالة ابن أبي شيبه في الهند أزعج في الحجاز وفي الهند إلى أن استقر في بلاد لا يجد فيها من يناقشه في المسائل الإسلامية، ولا أدرى ما إذا كان تمكن من الاحتفاظ بتاج الإسلام في رأسه. نساء الله السلامة، وقد آن إوان الشروع في المقصود، ومن الله سبحانه العون والتوفيق. وعليه توكلت وإليه أنيب.

قال ابن أبي شيبه في باب من (المصنف) تحت عنوان: (هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم):

رجم اليهودى واليهودية

١ - وحدثنا شريك بن عبد الله عن سماك عن جابر بن سمرة. أن

النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . حدثنا أبو معاوية ووكيع عن
 الأعمش عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب : أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رجم يهوديا . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن عامر عن
 جابر بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . حدثنا
 ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رجم يهوديين أنا فيمن رجهما . حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي : أن
 صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية . وذكر أن أبا حنيفة قال : رجم عليهما
 رجم .

أقول : في سند الخبر الأول شريك وسماك . سند الخبر الثاني مجالد ،
 والخبر الأخير مرسل ، ومع ذلك أصل الخبر . محتملا أن يكون وروده في
 أول الهجرة ، أو فيما بعد ، وعلى كل حال فهو حجة في فعل لا تعم ، وقد عارض هذا
 الفعل قول ينص على اشتراط الاسلام في الاحصان ، والقول مقدم على
 الفعل على أن في اشتراط الاسلام احتياطا ، وهو مطلوب في باب الحدود
 كما حققه ابن الهمام ، والخبر ورد من طرق بقوى بعضها بعضا ، ويدور حديث
 ابن راهويه بين الرفع والوقف ، ومثل هذا الاشتراط مما لا يعرف بالرأى
 فيكون الموقوف في هذا الباب في حكم المرفوع . ولفظ ابن راهويه في مسنده
 « من أشرك بالله فليس بمحصن » . ولفظ عفيف بن سالم « لا يحصن الشرك
 بالله شيئا » . ولفظ أبي بكر بن أبي مريم عند الدارقطني « إن كعب بن مالك
 أراد أن يتزوج يهودية ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتزوجها ، فانها
 لا تحصنك ، فعفيف وثقه ابن معين كما ذكره ابن القطان ، واحمد بن أبي نافع
 الراوى عنه وثقه ابن حبان ، وابن أبي مريم ، وإن ذكر بالاختلاط ، لكن
 تابعه عتبة بن تميم في الرواية عن علي بن أبي طلحة في مراسيل أبي داود ،
 وعتبة ثقة عند ابن حبان ، والارسال والانقطاع مما لا يمنع الحجة عند كثير من
 أئمة الاجتهاد ، وقد قال محمد بن الحسن الشيباني في (الآثار) حدثنا أبو حنيفة
 عن حماد عن ابراهيم أنه لا يحصن المسلم باليهودية ، ولا النصرانية ، ولا يحصن

الا بالمسئلة اهـ وقال محمد ابن الحسن فى الموطأ : إن كانت تحتة يهودية أو نصرانية لم يكن بها محصنا ، ولم يرجم وضرب مائة ، وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله والعامة من فقهاءنا اهـ وقال ابن حجر فى فتح البارى (١٢ - ١٢٨) : قال المالكية ، ومعظم الحنفية ، وربيعة شيخ مالك : شرط الاحصان الاسلام . وأجابوا عن حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمهما بحكم التوراة ، وليس هو من حكم الإسلام فى شئ ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما فى كتابهم ، فإن فى التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن . قالوا : وكان ذلك أول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكان مأموراً باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك فى شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : (واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستمسكوا عليهن أربعة منكم) إلى قوله (أو يجعل الله لهن سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم اهـ . وهذا تلخيص من ابن حجر لما ذكره الطحاوى فى معانى الآثار ، وجمهرة الفقهاء غير الشافعى وأحمد على هذا الرأى ، ورجم الزناة مطلقاً من غير فرق بين المحصن وغيره هو حكم التوراة الموجودة بين أيدي اليهود اليوم . ومسند البزار فى الأحاديث المأملة فلا يحدى وجود إحصان اليهوديين فى حديث معطل ، بل فى سننه ابن أبي عمير ، ومثله ما وقع عند ابن جرير بل فيه مجهول لا يحتج بخبره ، وفى سند أحمد ، ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعن فلا يحتج بخبره فى إحصان اليهودى .

الصلاة فى أعطاف الابل

٢ - وقال أيضاً : حدثنا ابن إدريس عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبى لىلى عن البراء بن عازب قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أصلى فى مرايض الغنم . قال : نعم . قال : أتوضأ من لحومها . قال : لا . قال : فأصلى فى مبارك الابل ؟ قال : لا . قال : فأتوضأ من لحومها ؟ قال : نعم - يريد هنا التوضؤ اللغوى وهو غسل اليد -

حدثنا هشيم عن يونس عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلوا في مراتب الغنم، ولا تصلوا في أعطان الابل، فانها خلقت من الشيطان. حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال: أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نتوضأ من لحوم الابل، ولا نتوضأ من لحوم الغنم، أن نصلي في مراتب الغنم، ولا نصلي في أعطان الابل. حدثنا يزيد عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا لم تجدوا إلا مراتب الغنم، وأعطان الابل، فصلوا من مراتب الغنم، ولا تصلوا في أعطان الابل. حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يصلي في أعطان الابل وذكر أن أبا حنيفة قال: لا بأس بذلك.

أقول: قال الطحاوي بعد أن ذكر عدة أحاديث في النهي عن الصلاة في أعطان الابل: ذهب قوم إلى أن الصلاة في أعطان الابل مكروهة، واحتجوا بهذه الآثار، حتى غلظ بعضهم في حكم ذلك، فأفسد الصلاة، وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوا الصلاة في ذلك الموطن، وكان من الحجة لهم أن هذه الآثار التي نهت عن الصلاة في أعطان الابل قد تكلم الناس في معناها، وفي السبب الذي كان من أجله النهي، فقال قوم أصحاب الابل من عاداتهم التغوط بقرب ابلهم والبول، فينجسون بذلك أعطان الابل فنهى عن الصلاة في أعطان الابل لذلك لا لعله في الابل وإنما هو لعله النجاسة التي تمنع من الصلاة في أي موضع كانت، وأصحاب الغنم من عاداتهم تنظيف مواضع غنمهم وترك البول فيه والتغوط. فأبيحت الصلاة في مراتبها لذلك، هكذا روى عن شريك بن عبد الله (القاضي) — منافس أبي حنيفة وأصحابه

أنه كان يفسر هذا الحديث على هذا المعنى، وقال يحيى بن آدم: ليس من قبل هذه العلة عندى جاء النهي، ولكن من قبل أن الابل يخاف وثوبها، فيعطب من يلاقها حيلئذ. ألا تراه قال: فانها جن من جن خلقت، وفي حديث رافع

ابن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : إن لهذه الابل
أوابد كأوابد الوحش ، وهذا فغير مخوف من الغنم ، فأمر باجتنا ب الصلاة
في معاطن الابل خوف ذلك من فعلها لأن لها نجاسة ليست للغنم مثلها ،
وأبيحت الصلاة في مرايض الغنم لأنه لا يخاف منها ما يخاف من الابل
حدثني خلاد بن محمد عن محمد بن شجاع الثلجي عن يحيى بن آدم بالتفسيرين
جميعا . حدثنا فهد قال : حدثنا عبد الله بن صالح قال : حدثني معاوية بن صالح
ان عياضا قال إنما نهى عن الصلاة في أعطان الابل لأن الرجل يستتر بها
ليقضى حاجته ، فهذا التفسير موافق لتفسير شريك ، حدثنا فهد قال : حدثنا
محمد بن سعيد ، وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا : حدثنا أبو خالد الأحمر عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى بعيره .
حدثنا فهد قال : حدثنا محمد بن سعيد قال : أخبرنا يحيى بن أبي بكير العبدى قال :
أخبرنا إسرائيل عن زياد المصفر عن الحسن عن المقدم الرهاوى قال : جلس
عبادة بن الصامت ، وأبو الدرداء ، والحارث بن معاوية : فقال أبو الدرداء ، أيكم
يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى بنا إلى بعير من المغنم
فقال عبادة : أنا . قال : فحدث . قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير
من المغنم ، ثم مديده وأخذ قرادة من البعير فقال : ما يحل لي من غنائمكم مثل هذه إلا الخمس
وهو مردود فيكم ، ففي هذين الحديثين إباحة الصلاة إلى البعير فثبت بذلك ان الصلاة
إلى البعير جائزة ، وأنه لم ينه عن الصلاة في أعطان الابل لأنه لا تجوز الصلاة بمحذاتها ،
واحتمل أن تكون الكراهة لعله ما يكون من الابل في معاطنها من أروائها
وأبوالها ، فنظرنا في ذلك ، فرأينا مرايض الغنم كل قد أجمع على جواز الصلاة
فيها ، وبذلك جاءت الروايات التي رويناهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان حكم ما يكون من الابل في أعطانها من أبوالها وغير ذلك حكم ما يكون
من الغنم في مرايضها من أبوالها ، وغير ذلك لا فرق بين شيء من ذلك في نجاسة
ولا طهارة لأن من جعل أبوال الغنم طاهرة جعل أبوال الابل كذلك ،
ومن جعل أبوال الابل نجسة جعل أبوال الغنم كذلك ، فلما كانت قد أبيحت
في مرايض الغنم ، في الحديث الذي نهى فبيسه عن الصلاة في أعطان الابل
ثبت أن النهي لذلك ليس لعله النجاسة ، إذ ما يكون منها حكمه مثل ما يكون

في الغنم ، ولكن العلة التي لها كان النهي هو ما قال شريك ، أو ما قال يحيى بن آدم ، فان كان لما قال شريك ، فان الصلاة مكروهة حيث يكون الغائط والبول كان عطنا أو غيره ، وإن كان لما قال يحيى بن آدم ، فان الصلاة مكروهة حيث يخاف على النفوس كان عطنا أو غيره . فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح معاني الآثار ، وأما حكم ذلك من طريق النظر فاننا رأيناهم لا يختلفون في مراءض الغنم ، وإن الصلاة فيها جائزة ، وإنما اختلفوا في إعطان الابل ، فقد رأينا حكم لحمان الابل كحكم لحمان الغنم في طهارتها ، ورأينا حكم أبو الهالك كحكم أبو الهالك في طهارتها أو نجاستها فكان يحيى . في النظر أيضا أن يكون حكم الصلاة في موضع الابل كـهو في موضع الغنم قياسا ونظرا على ما ذكرنا ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله ، وقد حدثنا يزيد بن سنان . قال : حدثنا ابن أبي مريم . قال : حدثنا الليث بن سعد . قال : هذه نسخة رسالة عبد الله بن نافع الى الليث بن سعد يذكر فيها : اما ما ذكرت من معاطن الابل فقد بلغنا ان ذلك يكره ، وقد كان رسول الله عليه وسلم يصلي على راحلته ، وقد كان ابن عمر ، ومن أدركنا من خيار أهل أرضنا يعرض أحدهم ناقته بينه وبين القبلة فيصلى اليها ، وهي تبرر وتبول انتهى ما ذكره الطحاوي ، وهو في غاية النفاسة لم أرض ان احذف منه شيئا ، ولم يخرج البخاري في صحيحه حديث النهي عن الصلاة في إعطان الابل لانه ليس من شرطه ، وإن تقوى بكثرة طرقه ، وأما حديث (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) فكما لجبل ثبوتاً فلا ينافيه حديث (إعطان الابل) والنظر الذي ذكره الطحاوي يكون علة في الحديث الذي يفرق بين الاعطان والمراءض بحيث يفيد انه لا يقوى لمعارضته حديث (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) المخرج في جميع الصحاح والسنن والمسانيد المفيد بعمومه جواز الصلاة في إعطان الابل وغيرها بعد ان كانت طاهرة كما هو مذهب جمهور العلماء منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وآخرون . كما ذكره البدر العيني في شرح البخاري ، والحكم على حديث قبل استعراض جميع

طرقه مبعد عن الصواب كما يقول العلامة الكشميري أنور شاه . لأن تمام الحديث وملابساته إنما يستين بذلك ، وحديث الصلاة في مرائب الغنم إنما ورد جوابا لمن لا يجد غيرها ، بل صحيح البخاري نص على أن الصلاة في المرائب كانت قبل بناء المسجد حتى أن ابن حزم يدعي نسخ الصلاة في مرائب الغنم بما ورد في تطيب المساجد وتنظيفها عند أبي داود ، ولعله كان يرى نجاسة الأربال والأبوال على خلاف أهل مذهبه ، ثم أن الصلاة في مرائب الغنم لم تكن في موضع الأرواث منها لحديث أبي هريرة في موطأ محمد حيث قال : أحسن مرائب الغنم وأطب مراحها وصل في ناحيتها ، أى في مكان متنع منها بعيد عنها ، والغريب أن ابن أبي شيبة المتقدم أخرج الصلاة إلى البعير في مصنفه كما أخرج في مصنفه أيضا حديث كعب في أن اليهودية لا تحصن . هكذا قضى على نفسه بنفسه في البابين والله سبحانه ولي التسيّد .

سهم الفارس والراجل من الغنيمة

٣ - وقال أيضا « حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قسم للفارس سهمين وللراجل سهما . حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفارس ثلاثة أسهم : سهمين لفارسه ، وسهما له . حدثنا أبو خالد عن أسامة بن زيد عن مكحول قال أسهم النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهما . حدثنا ابن فضيل عن حجاج عن أبي صالح عن أبي عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للفارس ثلاثة أسهم : سهما له وسهمين لفارسه . حدثنا أبو خالد عن يحيى بن سعيد عن صالح بن كيسان أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر لمأتي فارس لسكل فارس سهمين ، وذكر أن أبا حنيفة قال : سهم للفارس وسهم لصاحبه ،

أقول : اختلفت الروايات في تقسيم الغنائم ، ففي بعض الروايات (للفارس سهمان وللراجل سهم) ، وفي بعضها (للفارس سهم وللراجل سهمان) وهو الذي اختاره أبو حنيفة ، وهو الذي وقع في لفظ مجمع بن جارية ، وإن وهمه أبو داود فيه

وترجيح المجتهد لأحدى الروايات عند اختلاف الرواية في لفظ الحديث بوجوه
 ترجيح تلوح له ليس من المخالفة في شيء، فأبو حنيفة لما رأى اختلاف الفاظ
 الرواية في ذلك مع توهم هذا لذلك، وذلك لهذا نظر، فوجد أن الشرع لا يرى
 التملك للبهائم، فحكم على أن رواية (للفرس سهان) - المفيدة بظاهرها التملك
 للبهيمة ضعف ما يملك الرجل - من غلط الراوى حيث كانت الألف في
 وسط الكلمة قد تحذف في خط الأقدمين في غير الأعلام أيضا فقرأ هذا
 الغالط (فرسا ورجلا) ما تجب قراءته (فرسا ورجلا) فتأبعت رواية على
 هذا الغلط قاصدين باللفظين المذكورين الخيل والإنسان مع إمكان إرادتهم
 الفارس من الفرس - كما يراد بالخيل الخيالة عند قيام قرينة - جمعا بين
 الروايتين، ومضى آخرون على رواية الحديث على الصحة فردا أبو حنيفة على الغالطين
 بقوله: (لأنى لأفضل بهيمة على مؤمن) ليفهمهم أنه لا تملك في الشرع للبهائم
 والمجاز خلاف الأصل - وإنما تكلم عن التفضيل مع أنه لا يقول أيضا
 بمساواة البهيمة لمؤمن لأن الكلام في الحديث المغلوط فيه في التفضيل، فاقصر
 على مورد النظر، ولا يستلزم هذا أن يكون أبو حنيفة قائلًا بالمساواة بين المؤمن
 والبهيمة، لأن القول بالمفهوم ليس من مذهبه، وقول أبي يوسف في (الخراج)
 بعد وفاة أبي حنيفة، ومتابعة الشافعى له في (الأم) مع زيادة تشنيع بعيدان
 عن مغزى كلام فقيه الملة كما يظهر لمن أحسن التدبر فيما ذكرناه هنا، وأما
 ما رد في مضاعفة سهم الفارس في بعض الحروب، فقد حمله أبو حنيفة على
 التنفيل جمعا بين الأدلة لأن الحاجة إلى الفرسان تختلف باختلاف الحروب،
 أفبهذا يكون أبو حنيفة رد على رسول الله ﷺ؟، حاشاه من ذلك، وأدلة
 أى حنيفة في المسألة مبسوطة في مفصلات كتب المذهب ولا سيما (أحكام
 القرآن) لأبي بكر الرازى الجصاص (٣ - ٥٨) و (نصب الراية لتخريج
 أحاديث الهداية) للحافظ الزيلعى (٣ - ٤١٦)، وقد أطال النفس في سرد
 ما تمسك به أبو حنيفة في ذلك العلامة المحدث المحقق أبو الوفاء رئيس لجنة
 أحياء المعارف النعمانية، في حيدرآباد الدكن - حفظه الله - فيما علقه على
 كتاب (الرد على سير الأوزاعي) (ص ١٧) فاجاد وافاد، على غلطة في

كلمة تمرى إلى مالك اشترت إلى وجه الصحة فيها في (تانيب الخطيب)
 - - - ص ٨٧ - وهنا أنقل كلام مولانا الاستاذ ابي الوفاء بتمامه استغناءً ببحثه
 الممتع في هذا الموضوع ادام الله النفع به . قال حفظه الله : احتج الامام
 بأحاديث منها مارواه هو عن زكريا بن الحارث عن المنذر بن ابي حمصة ان
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على سرية فغنم ، فأقسم للفارس سهمين ،
 وللراجل سهماً واحداً ، فبلغ ذلك عمر فرضى به أخرجه ابو يوسف عنه في
 الآثار ، ومنها مارواه عن عبد الله بن داود عن المنذر بن ابي حمصة قال : بعثه
 عمر بن الخطاب في جيش إلى مصر ، فأصابوا غنائم ، فقسم للفارس سهمين
 وللراجل سهماً ، فرضى بذلك عمر رواء عنه محمد في (الآثار) ، ومنها
 ما أخرجه الجصاص في احكام القرآن الكريم من طريق عفيف بن سالم
 عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ اسهم يوم بدر
 للفارس سهمين وللراجل سهماً ، ومنها ما أخرجه محمد في (السير الصغير)
 عن ابن عباس ان النبي ﷺ اعطى الفارس سهمين والراجل سهماً . ومنها
 ما روى عن ابن عمر : قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين وللراجل سهماً
 وقد روى هذا الحديث من طرق منها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابي اسامة
 وابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به . قال الدارقطني : قال
 لنا أبو بكر النيسابوري : هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة لأن أحمد رواء
 عن ابن نمير كالجماعة وكذا عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ، ورواه ابن كرامة
 وغيره عن ابي أسامة كذلك اه قلت برواية ابن أبي شيبة المتقدمة أوردها
 عبد الحق في أحكامه وسكت عليها ، ومثل ابن أبي شيبة لا يهم ، مع أن أبا
 أسامة وابن نمير لم ينفردا بل توبعا على ذلك . تابعه سفيان كما أخرج الجصاص
 عن عبد الله بن رجاء عنه عن عبيد الله الحديث في (أحكام القرآن)
 وقال قال عبد الباقي . لم يجىء به عن الثوري غير محمد بن الصباح ، وذكر
 ابن نمير مع ابي أسامة يشير إلى التقوية وأنه ليس بهم . ومنها ما أخرجه
 الدارقطني من طريق زعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله عن
 نافع عن ابن عمر به ، وقال : قال أحمد بن منصور : الناس يخالفونه ، وقال
 م - ٢ - النكت

النيسابوري: لعل الوهم من نعيم . قلت: وذكر هذه الرواية صاحب التمهيد ،
وهو يدل على شهرتها عندهم، وكيف يكون وهما، وقد توبع عليه ١٩ .
ومنها ما أخرجه الدارقطني أيضاً من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر
المكبري به ، وقال قد رواه عنه القعني على الشك هل قال : للفرس أو للفارس ؟
ومنها ما أخرجه أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به . قلت:
وهذا الشك من القعني ، وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع المتابعات ،
وبما احتج به الامام ما رواه أبو داود ، وأحمد ، وابن أبي شيبة ، والطبراني والبيهقي
والحاكم عن مجمع بن جارية قال: شهدت الحديبية فذكر ، الحديث وفيه : فأعطى
الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهماً . قال البيهقي في سنده بمجمع بن يعقوب ،
فحكى عن الشافعي أنه قال . شيخ لا يعرف : قلت: هو مجمع بن يعقوب بن
يزيد بن جارية الأنصاري ، وقال الحاكم في المستدرک صحيح الاسناد ، ومجمع
ثقة معروف . قال صاحب الكمال : روى عنه القعني ، ويحيى الوحاظي ، واسماعيل
ابن أبي أويس ، ويونس المؤدب ، وأبو عامر العقدي ، وغيرهم . قال ابن سعد:
توفي بالمدينة وكان ثقة ، وقال أبو حاتم وابن معين : ليس به بأس ، وروى له
أبو داود والبيهقي انتهى ، وابن معين إذا قال : ليس به بأس ، فهو توثيق ،
ومنها ما أخرجه الطبراني عن المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهمين:
أفرسه سهم وله سهم ، وفي إسناده الشاذكوني عن الواقدي ، ومنها ما رواه
الواقدي في المغازي عن الزبير : شهدت بني قريظة ، فضرب لي بسهم ولفرسي
بسهم ، ومنها ما يروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : قسم النبي صلى الله عليه
وسلم سبايا بني المصطلق ، فأعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً . أخرجه ابن
مردويه ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن هاني بن هاني عن علي رضي الله
عنه قال : للفارس سهمان وللراجل سهم ، ومنها ما أخرجه ابن جرير في التهذيب
عن أبي موسى أنه لما أخذ تستر وقتل مقاتلتهم جعل للفارس سهمين وللراجل
سهماً ، ومنها ما ذكره الجصاص في أحكامه قال : روى شريك عن أبي اسحق
قال : . قدم قثم بن العباس على سعيد بن عثمان بخراسان وقد غنموا فقال :
أجعل جائزتك أن أضرب لك بألف سهم . فقال : أضرب لي بسهم

ولفرسى بسهم . وقد روى عن كل من ابن عمر ، والمقداد ، والزيبر ، وعلى قولان متعارضان ، فرجع الامام ما روى عن ابن عمر أولا لما ظهر له من الترجيحات ، وحمل ما روى عنه ، وعن غيره بخلاف ذلك على التنفيل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس والراجل رواه أحمد ومسلم بمعناه وهو كان راجلا أجيرا لا يستحق سهما من الغنيمة وإنما أعطاه رضا ، وقال : خير رجالنا سلمة بن الأكوع ، وخير فرساننا أبو قتادة ، وأعطى الزبير يومئذ أربعة أسهم ذكره الجصاص . قال : وقد يمكن الجمع بينهما بأن يكون قسم لبعض الفرسان سهمين وهو المستحق ، وقسم لبعضهم ثلاثة ، وكان السهم الزائد على وجه التنفيل . وقال : وهذه الزيادة كانت على وجه التنفيل تحريضا لهم على إيجاف الخيل كما كان ينفل بسلب القتل . ويقول : من أصاب شيئا فهو له . تحريضا على القتال . قال السرخسي : ولكن رجع أبو حنيفة حديث ابن عباس في غنائم بدر ، وقال . السهم الواحد متيقن به لاتفاق الآثار ، وما زاد عليه مشكوك فيه لاشتباه الآثار ، فلا أعطيه إلا المتيقن ، ولا أفضل بهيمة على آدمي ، .. اهـ فهذا ما لخصت من المطبوعات ، ومن شاء زيادة التفصيل ، فعليه بالمطولات من كتب الفقه ، وشروح كتب الحديث قلت . ويقول الإمام قال : زفر والحسن ابن زياد اللؤلؤى من أصحابه انتهى ما نقلناه من كلام الأستاذ أبي الوفاء الأفعاني حفظه الله ، وفي ذلك كفاية في هذا المقام .

السفر بالمصحف الى أرض العدو

٤ - وقال أيضا : حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن يناله العدو . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس بذلك .
أقول : هذا لفظ الراوى ، وأما لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ففيما أخرجه أبو عبيد في (فضائل القرآن) حيث قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم (وهو

ابن عليه) عن أيوب (وهو السخيتاني) عن نافع عن ابن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسافروا بالقرآن ، فاني أخاف أن يناله العدو ولفظ الطحاوي أتم من ذلك حيث يقول في مشكل الآثار : حدثنا المزني عن الشافعي عن سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، فاني أخاف أن يناله العدو وساق أيضاً بطرق نص هذا الحديث ، وهذا النهي منصوص العلة كما ترى فيفيد اقتصار النهي على حالة قيام الخوف عليه من نيل العدو . وقال الطحاوي : اختلف أهل العلم في السفر به إلى أرض العدو فذهب بعضهم إلى إباحة ذلك منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، كما حدثنا محمد بن العباس حدثنا علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن يعقوب عن أبي حنيفة ، ولم يحك خلافا بينهم ، وذهب بعضهم إلى كراهية ذلك ، وقد روى هذا القول عن مالك بن أنس أنه ونص محمد في السير الكبير على أن إباحة ذلك عند ما يكون مأموناً عليه من العدو . فإباحتهم لا تكون على الإطلاق بل بهذا الشرط فلا يكون تجويز السفر به بهذا الشرط مخالفاً للحديث المذكور راجع مشكل الآثار (٢ - ٣٦٨) وشرح السير الكبير (١ - ١٣٧) ، ونص كلام محمد في السير الكبير : « ولا بأس بادخال المصحف في أرض العدو لقراءة القرآن في مثل هذا العسكر العظيم ، ولا يستحب له ذلك إذا كان يخرج في سرية . لأن الغازي ربما يحتاج إلى القراءة في المصحف ، إذا كان لا يحسن القراءة عن ظهر قلبه ، أو يتبرك بحمل المصحف أو يستنصر به ، والذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو تأويله ، أن يكون السفر به مع جريدة خيل لا شوكة لهم ، والظاهر أنه في العسكر العظيم يأمن من هذا لقوتهم وفي السرية ربما يبتلى به لقلة عددهم ، وإن دخل اليهم مسلم بأمان ، فلا بأس بأن يدخل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوفون بالعهد . والأمن عليه مما يختلف باختلاف الزمان ، فالمنع من السفر بالقرآن إلى أرض العدو عند الخوف عليه من الأعداء يجمع عليه عند الفقهاء ، فيباح ذلك عند الأمن من ذلك عند

أبي حنيفة وأصحابه ، وليس في هذا أدنى مخالفة للحديث السابق لعدم تحقق
علة النهي في هذه الصورة ، وروى السرخسي عن الطحاوي أن هذا النهي
كان في ذلك الوقت لأن المصاحف لم تكثر في أيدي المسلمين ، وكان لا يؤمن
إذا وقعت المصاحف في أيدي العدو ، أن يفوت شيء من القرآن من أيدي
المسلمين ، أو يغير بعض ما في المصاحف مما يعلمون أنه لم يبق بأيدي المسلمين ،
ويؤمن مثله في زماننا هذا (زمن الطحاوي) لكثرة المصاحف ، وكثرة
القراء ، ولو وقع مصحف في أيديهم لم يستخفوا به لأنهم ، وإن كانوا لا يقرون
بأنه كلام الله تعالى ، فهم يقرون بأنه أفصح الكلام بأوجز العبارات ، وأبلغ
المعاني ، فلا يستخفون به كما لا يستخفون بسائر الكتب اهـ . ثم قال السرخسي :
ولكن ما ذكره محمد رحمه الله أصبح ، فإنهم يفعلون ذلك مغايضة للمسلمين اهـ
والحاصل أن السفر به إلى أرض العدو يحرم إذا خيف النيل منه ، ويباح عند
الآمن من ذلك .

التسوية بين الأولاد في العطية

• - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن
عن محمد بن النعمان عن أبيه أن أباه نَحَلَهُ غلاماً ، وأنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
ليشهد ، فقال أكل ولدك نَحَلْتَ مثل هذا ؟ قال : لا . قال : فأردده . حدثنا عباد
عن حصين عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير يقول أعطاني أبي عطية ،
فقالت أُمِّي - بجمرة بليت رواحة - لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم
قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعطيت ابني من عمرة عطية ، فأمرتني
أن أشهدك . قال : أعطيت كل ولدك مثل هذا ؟ قال : لا . قال : فاتقوا الله ، واعدلوا
بين أولادكم . حدثنا ابن مسهر عن أبي حيان عن الشعبي عن النعمان بن بشير
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أشهد على جور . وذكر أن أبا حنيفة
قال : لا بأس به ،

أقول : اختلفت ألفاظ الرواة في حديث النعمان بن بشير في النحل بحيث

وسعت على أئمة الفقه نطاق الاجتهاد فرأى جمهورهم أن الأمر بالتسوية للندب
 منهم، مالك، والليث، والثوري والشافعي، وأبو حنيفة؛ وأصحابه، فأجازوا أن يخص
 بعض بنيه دون بعض بالنحلة والعطية على كراهية من بعضهم، والتسوية أحب
 إلى جميعهم، ويرى بعضهم وجوب التسوية بينهم في العطية لظاهر بعض ألفاظ
 الرواية. منهم ابن المبارك، وأحمد، والظاهرية، وكان إسحاق معهم ثم رجع إلى
 مذهب الجمهور، والاجماع على جواز هبة المرء لماله للغريب مما يؤيد رأى
 الجمهور، ولا نص حيث يكون احتمال، فلا يكون معنى لما يقال: لا قياس إلا في
 مورد الاجتهاد هنا، وقد أورد البيهقي نحو عشرة وجوه في تأييد أن الأمر
 بالتسوية هنا للندب، وإن ناقشه فيها بعضهم. وسبب اختلاف الفقهاء في
 حمل تلك الأحاديث على الوجوب، أو على الندب هو اختلاف ألفاظها،
 فقوله في هذا: (فارجعه)، وقوله في الآخر: (أشهد على هذا غيري)، وفي آخر
 (أيسرك أن يكونوا في البر سواء) ندل على الندب، وهناك ألفاظ تؤذن
 بالوجوب مثل (لا أشهد على جور) إلا إذا حمل الجور على مجرد الميل
 لقرائن قائمة، حتى قال القاضي عياض؛ والجمع بين أحاديث الباب أولى من
 طرح بعضها، ومن توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه، ووجه الجمع أن
 تحمل كلها على الندب، ثم بين وجه حملها كلها على الندب في شرحه على
 صحيح مسلم، ونحن نرى أنفسنا في غنية عن التوسع هنا بما ذكرناه
 لأن المسألة ليست مما انفرد به أبو حنيفة بل معه فيها جمهور أهل الفقه.
 وتفضيل أبي بكر لعائشة، وعمر لعاصم في العطية مما نص عليه الشافعي، وكذا
 فعل غيرهما من الصحابة وإقدامهم على ذلك من أجل الأدلة على أن الأمر
 بالتسوية للندب ودعوى رضى الآخرين بعيد عن متناول الحديث
 فتكون مجرد شغب.

بيع المدبر

٦ - وقال أيضاً: «حدثنا ابن عيينة عن عمرو وسمع جابراً يقول: دبر رجل

من الانصار غلاماً له ، ولم يكن له مال غيره ، فباعه النبي صلى الله عليه وسلم ،
فاشتراه النحام : (نعيم بن عبد الله) عبداً قبطياً . مات عام الال في إمارة ابن
الزبير . حدثنا شريك عن سلمة عن عطاء ، وأبي الزبير عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وسلم باع مدبراً ، وذكر أن أبا حنيفة قال لا يباع ،
أقول : وفي مرسل أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام أنه قال :
شهدت الحديث عن جابر : إنما أذن في بيع خدمته . كما في سنن الدار قطنى ، وهو
مرسل صحيح عند النقاد ، وابن أبي شيبة ممن يحتج بالمرسل ، ورفع عبد الغفار
ابن قاسم وهو شيعى جلد إلا أنه يشى عليه ابن عقده ، ويبيع خدمة المدبر الذى
دبره ماله المدبر غير بيع المدبر ، وعلى كل حال فهو حكاية واقع لا نعم . وفي
عتق المدبر من الثالث ورد أحاديث عند الدار قطنى يقوى بعضها بعضاً ، وصح
عن ابن عمر من قوله ، قال مغلطاي : اختلف العلماء في المدبر يباع أم لا ؟
فذهب أبو حنيفة ، ومالك ، وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للسيد أن يبيع
مدبره ، وأجازة الشافعى ، وأحمد ، وأبو ثور وإسحاق وأهل الظاهر ، وهو قول
عائشة ومجاهد والحسن وطاوس وكرهه ابن عمر وزيد ابن ثابت ومحمد بن
سيرين وابن المسيب والزهرى والشعبى ، والنخعى والليث بن سعد ، وجوز أحمد
بيعه بشرط أن يكون على السيد دين اه . وقال أبو الوليد الباجى إن عمر
رضى الله عنه رد بيع المدبرة في ملاخير القرون ، وهم حضور متوافرون ،
وهو إجماع منهم أن يبيع المدبر لا يجوز اه وقال البدر العيى في شرح الهداية :
وبه قال مالك وعامة العلماء من السلف والخلف من الحجازيين والشافعى
والكوفيين وهو المروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وبه قال
شريح وقتادة والثورى والأوزاعى اتفاقاً في المدبر المطلق ، وحديث جابر
يقيد مرسل أبى جعفر فيخرج من أن يصلح للاحتجاج به عند الشافعى
وأحمد وداود أفبمثل هذا رأى بعد أبو حنيفة خالف حديثاً صحيحاً صريحاً ؟
ولسنا فى صدد سرد أدلة الفريقين والمقارنة بينها ، ومن أراد ذلك فليراجع
شروح صحيح البخارى ، وكتب التخاريج المبسوطة ، ومن أصل أبى حنيفة

أنه إذا دار الدليل بين إبقاء النسمة تحت الرق ، وإنقاذها منه يميل إلى الانقاذ بدون إلغاء تصرفات المالك العاقل والله جل شأنه ولى التوفيق .

الصلاة على المقبور

٧ - وقال أيضا : « حدثنا حفص وابن مسهر عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قبر بعد ما دفن . حدثنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمه يزيد بن ثابت - وكان أكبر من زيد - : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وكبر أربعاً . حدثنا سعيد بن يحيى الحميرى عن سفیان بن حسين عن الزهرى عن أبى أسامة ابن سهل عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقراء أهل المدينة ويشهد جنائزهم إذا ماتوا . قال : فتوفيت امرأة من أهل العوالى ، قال : فشى النبي صلى الله عليه وسلم إلى قبرها وكبر أربعاً . حدثنا الثقفى عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى المهرب عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم إن أخا لكم قد مات فصلو عليه يعنى النجاشى فكبر أربعاً . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفیان عن أبى سنان عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ميت بعد ما دفن . حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليم بن حيان عن سعد بن ميناء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أصحمة وكبر عليه أربعاً ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلى على ميت مرتين »

أقول : فى بعض طرق حديث الصلاة على المقبور ما يدل على أن ذلك من خصائص حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن أبى هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة أو رجل كان يقم المسجد ، ثم قال : « إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإننى أنورها بصلواتى عليهم » . وقد قال أبو الوليد الباجى فى الرد على المتسكين بصلاته عليه السلام على القبور قائلا : أن النبي صلى الله عليه وسلم

علل صلاته على القبور بما لا طريق لنا إلى العلم بأن حكم غيره فيه كحكمه فقال : إن هذه القبور ممثلة ظلمة ، والله ينورها بصلاتي عليهم . والصلاة على القبر كرهها النخعي والحسن ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن بن حي والليث بن سعد . قال ابن القاسم — على ما في عمدة القاري — قلت لمالك فالحديث الذي جاء في الصلاة عليه قال : قد جاء . وليس عليه العمل ، وفي الترمذي عزو عدم الصلاة عليه إلى مالك ، والخلاف فيه قديم بحيث لا يعد فريق من المختلفين في ذلك مخالفا للآخر الثابت من حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وللنظر فيه متسع ، والصلاة على الغائب ما جعله مالك كأبي حنيفة من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ولم تثبت صلاته على غائب سواه لتكون شرعا عاما بل قال ابن عبد البر : أكثر أهل العلم يقولون : إن ذلك مخصوص به اه وفي حديث عمران في صحيح ابن حبان : وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ، وهذا يدل على أن النجاشي كان يراه الامام ولا يراه المأموم والله سبحانه أعلم .

إشعار الهدى

٨ — وقال أيضا : حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الأيمن وسالت الدم بيده . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن المسور بن غزمية ومرأون : أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية خرج في بضع عشرة مائة من أصحابه ، فلما كان بذي الحليفة قلدا الهدى ، وأشعر وأحرم . وذكر أن أبا حنيفة قال : الإشعار مثله ،

أقول : الإشعار المسنون هو ما كان برفق ، وأما الإشعار المعهود في أهل زمان أبي حنيفة من بالغ الجرح فهو مثله حقا ، بل الإشعار نفسه تركته عائشة ، وخير ابن عباس بين فعل الإشعار وتركه كما في عارضة الاحوذى لابن بكر بن العربي ، وذكر الترمذي : أن الإشعار مثله مروى عن إبراهيم

النخعي، فيكون هذا القول بالنظر إلى إشعار أهل زمانه أيضا، وقال فضل الله التوربشتي في شرح المصابيح — وهو مترجم له في عداد الشافعية في طبقات ابن السبكي — : كان هذا الصنيع معمولاً به قبل الإسلام، وذلك لأن القوم كانوا أصحاب غارات لا يتساهون عن الغصب والنهب، وكانوا مع ذلك يعظمون البيت، وما أهدى إليه، وكانوا يعلمون الهدى بالاشعار والتقليد، فلما جاء الإسلام أقر ذلك لغير المعنى الذي ذكرناه، بل ليكون مشعراً بخروج ما أشعر عن ملك من يتقرب به إلى الله تعالى وليعلم أنه هدى، وقد صادفت بعض علما الحديث يتشدد في النكير على من يأباه حتى أفضت به مقالته إلى الطعن فيه والادعاء بأنه عاند رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول سنته، ويفقر الله لهذا الفرع بما عنده، أو لم يدر أن سبيل المجتهد غير سبيل الناقل، وأن ليس للمجتهد أن يتسارع إلى قبول النقل، والعمل به إلا بعد السبك والاتقان، وتصفح العلل والأسباب، وأقصى ما يرى به المجتهد في قضية يوجد فيها حديث فخالفه أن يقال : لم يبلغه الحديث، أو بلغه من طريق لم يرقوله مع أن الطاعن لو قبض له ذوقهم، فألقى إليه القول من معدنه، وفي نصابه وقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم جميع هداياه إما ست وثلاثون أو سبع وثلاثون بدنة، والاشعار لم يذكر إلا في واحدة منها، أفلا يحتمل أن يتأمل المجتهد، في فعل النبي صلى الله عليه وسلم؟ فيرى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أقام الاشعار في واحدة، ثم تركه في البقية حيث رأى الترك أولى، ولا سيما وترك آخر الأمرين، أو اكتفى عن الاشعار بالتقليد، لأنه يسد مسده في المعنى المطلوب منه، والاشعار يجهد البدنة، وفيه ما لا يخفى من أذية الحيوان، وقد نهى عن ذلك قولاً، ثم استغنى عنه بالتقليد، ولعله مع هذه الاحتمالات رأى مع القول بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حج، وقد حضره الجهم الغفير، ولم يرو حديث الاشعار إلا شذمة قليلون. رواه ابن عباس، ولفظ حديثه على ما ذكرناه ورواه المسور بن مخرمة وفي حديثه ذكر الاشعار من غير تعرض للصيغة، ثم أن المسور وإن لم تنكر فضله

وفقهه ، فانه ولد بعد الهجرة بسنتين ، وروته عائشة ، وحديثها ذلك أورده المؤلف في هذا الباب ، ولفظ حديثها : قتل قلائد بدن النبي صلى الله عليه وسلم يدي ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فما حرم عليه شيء كان أحل له . ولم يتعلق هذا الحديث بحجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان ذلك عام حج أبو بكر ، والمشركون يومئذ كانوا يحضرون الموسم ، ثم نهوا ، وروى عن ابن عمر أنه أشعر الهدى ، ولم يرفعه ، ومن علم أن المجتهد نظر إلى تلك العلل والأسباب ، ورأى جمعا من التابعين على كراهية الاشعار فذهب إلى ما ذهب إليه لسارع في العذر قيل مسارعتة في اللوم ، والله يغفر لنا ولهم ، ويجبرنا من الهوى ، فانه شريك العمى . انتهى ما لخصه الأستاذ الميرتمى من كلام التوربشتي فيها علقه على فيض الباري (٣ - ١١٥) فنكتفي بهذا القدر هنا .

من صلى خلف الصف وحده

٩ — وقال أيضا : « حدثنا ابن ادريس عن حصين عن هلال بن يساف قال : أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد ، فأوقفني على شيخ بالركة يقال له وابصة بن معبد . قال صلى رجل خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد . حدثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر قال : حدثني عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه علي بن شيبان ، وكان من الوفد خرجنا حتى قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه وصلينا خلفه ، فرأى رجلا يصلي خلف الصفوف — قال — فوقف عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف ، فقال استقبل صلاتك ، فلا صلاة للذي صلى خلف الصف . وذكر أن أبا حنيفة قال : تجزئه صلاته ،

أقول : ابن ادريس هو عبد الله الأودي وعنه ، يقول شريك في رواية الهيثم بن خالد : أهل بيت جنون أحق ابن أحق ، وكان أبوه ههنا معلما ولد عيسى بن موسى ، ولقد قال الشعبي لعنه داود بن يزيد : لا يموت حتى يحزن ، فقامات حتى كوى رأسه ابراهيم بن بشار اه وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي

مختلط ذكره في الضعفاء البخارى والعقيلي وابن عدى ، وقال البزار في مسنده الممثل : حصين لم يكن بالحافظ فلا يحتج بحديثه في حكم . وهلال لم يسمع من وابصة فرسل . وقال عن ملازم لا يحتج به ، وعن عبد الله بن بدر ليس بالمعروف ، وعلى بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه عبد الرحمن وابنه هذا غير معروف ، وإنما يرتفع جهالة المجهول اذا روى عنه ثقتان مشهوران فاما اذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ، ولا ارتفعت جهالته اهـ لكن وثق حصينا جماعة ، وأخرج عنه البخارى قبل اختلاطه ، وملازم وثقه أناس . وعلى بن شيبان صحابي مقل ، على أن الحديث مضطرب الاسناد فمرة يروى هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ومرة عن زياد بن أبي الجعد فقام بن على شيخ يقال له وابصة فقال زياد حدثني هذا الشيخ - وليس عند ابن ماجه (والشيخ يسمع) حتى يعد عرضا - وإنما انفرد به في جامع الترمذى من لا يؤخذ بانفراده ضد جماعة ، وعمرو بن راشد رجل لا يعلم أنه حدث إلا بهذا الحديث ، وليس معروفا بالعدالة فلا يحتج بحديثه كما يقول البزار ، وقال ابن عبد البر : أنه مضطرب الاسناد ولا يثبت جماعته من أهل الحديث اهـ . وقال الترمذى : قال قوم من أهل العلم يحزبه إذا صلى خلف الصف وحده ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعى اهـ . ودليل هؤلاء حديث أبي بكرة في الصحيحين أنه أحرم دون الصف فقال له صلى الله عليه وسلم (زادك الله حرصا فلا تعد) وهذا يفيد الصحة مع الكراهة لا البطلان ، ومن ادعى بطلان الصلاة بدون خلل في الأركان تمسك بأحاديث لم يصححها الآخرون . راجع نصب الراية (٢ - ٣٨) وعمدة القارى (٣ - ١١٦) وعلى فرض صحتها تحمل على نفي الكمال جمعا بين الأدلة كيف ولو كان المصلى وحده خلف الصف في باطل لما انتظره النبي صلى الله عليه وسلم إلى انتهائه من صلاته ليقول له (لا صلاة للذى صلى خلف الامام) وهذا ظاهر ، وقال الشافعى لو ثبت الحديث - يعنى حديث وابصة - لقلت به . وقال الحاكم : إنما لم يخرج الشبخان لفساد الطريق اليه ، وقال البدر العيني : وبصحة صلاة

المنفرد خلف الصف قال الثوري وابن المبارك والحسن البصري والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد لكنه يأثم أما الجواز فلأنه يتعلق بالآركان ، وقد وجدت ، وأما الاساءة فلوجود النهي عن ذلك ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لفرد خلف الصف) — أخرجه الأثرم — ومعناه : لا صلاة كاملة كما في (لا وضوء لمن لم يسم الله) و (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) اهـ . وبهذا يجمع بين الأحاديث ، فظهر أن بطلان صلاة من أنفرد خلف الصف مذهب أحمد فقط من بين الأربعة ومذهب الظاهرية المتساهلين في التصحيح ، أفبعد أبو حنيفة مخالفاً للآثر ؟ في مسألة تمسك فيها هكذا بحديث متفق على صحته مع رجوع باقي الآثار إليه بحملها على الكمال جمعاً بين الأدلة ، وقد تابعه في ذلك معظم علماء الأمة غير الذين يتساهلون في تصحيح ضعاف الآثار ، وهجر صحيح الأخبار ، والله سبحانه هو الهادي إلى الأرشد الأقوم

الملاعنة بالحمل

١٠ - وقال أيضاً : « حدثنا عبدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته ، وقال : عسى أن تجيء به أسود جعداً فجاءت به أسود جعداً . حدثنا وكيع عن عباد ابن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بالحمل . حدثنا وكيع عن أبي خالد عن الشعبي في رجل تبرأ مما في بطن امرأته قال . فلا عنها . وذكر أن أبا حنيفة كان لا يرى الملاعنة بالحمل ، أقول : اختلف العلماء في اللعان بالحمل فمنهم من لا يرى ذلك لأن ما يظن به أنه حمل قد يكون انتفاخاً في البطن فلا تصح الملاعنة على أمر موهوم ، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه ، وأورد عليهم أحاديث منها ما أورده ابن أبي شيبة هنا ، ولكن الأول مختصر من حديث هلال بن أمية كما يظهر من طرقه في الصحاح والسنن وفيها ذكر أن تجيء المرأة بالولد أسود جعداً ، وفيها أيضاً : (فرأيت

بعيني وسمعت بأذني .) وهذا دليل على أن اللعان كان لرميها بالزنى لا بنفي الحمل ، وكذا لو حمل على حديث عويمر العجلاني فإن في صدر حديثه (أرأيت رجلا لو وجد مع امرأته رجلا أبقتله فتقتلونه) وهذا يدل أيضا على أن اللعان هنا كان أيضا لرميها بالزنى ، وقد ساق الطحاوي في معاني الآثار من طرق حديث عبد الله وابن عباس في اللعان ما يعين ما قلناه ، وأما الحديث الثاني ففي سننه عباد بن منصور وعنه يقول ابن حبان : كل ما روى عن عكرمة سمعه من (إبراهيم) بن أبي يحيى (الأسلمي) عن داود (ابن الحصين) فدلسها على عكرمة اه فانفراد مثله بلفظ (لا عن الحمل) لا يصلح للاحتجاج به في المسألة ، نعم لو احتج محتج بما في صحيح البخاري في تفسير سورة النور في حديث سهل بن سعد (وكانت حاملا فأنكر حملها) لكان في ذلك بعض وجاهة لكن يحاج عنه أيضا بأن اللعان فيه كان برميها بالزنى لأن في متن الحديث (أرأيت رجلا رأى مع امرأته رجلا ..) وهذا صريح في رميها بالزنى ، وإنكار حملها لفظ بعض الرواة على ما يظهر نفيا للتخالف ، وقال البدر العيني في عمدة القاري (٩ - ٥٧) : ذهب إلى جواز الملاعة بالحمل ابن أبي ليلى ومالك وأبو عبيد وأبو يوسف في رواية ، وذهب إلى عدم جواز ذلك الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف في المشهور عنه ومحمد وأحمد في رواية وابن الماجشون من أصحاب مالك وزفر بن الهذيل وهم يرون أن لا تلأعن بالحمل ، وسواء عند أبي حنيفة وزفر ولدت بعد النفى لتمام ستة أشهر أو قبلها وعند أبي يوسف ومحمد وأحمد إن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ نفاه وجب عليه اللعان لأنه حينئذ يتيقن بوجوده عند النفى ، ولا كثر منها احتمال أن يكون حمل حادث وبه قال مالك إلا أنه يشترط عدم وطئها بعد النفى اه . وأما الخبر الثالث في هذا البحث فليس بحديث مرفوع ولا مرسل وإنما هو رأى للشعبي فليكن هو بمن يرى اللعان في الحمل .

القرعة في العتق

١١ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عليه عن أيوب عن أبي قلابة عن المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا كان له ستة أعبد فأعتقهم عند موته فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة. حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أو مثله . وذكر أن أبا حنيفة قال ليس هذا بشيء ولا يرى فيه قرعة .

أقول : أخرجه مسلم بلفظين لا يمكن أن يصحاحا جميعا لتناوبهما ولا الترجيح لتساوى السندين ، ولعل البخاري لم يخرج له لذلك ، ففى لفظ (أعتقهم عند موته) وهذا تبثيل وقطع باعتاقهم عند الموت ، ولم يكن له وارث بالنظر إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يختبر اجازة الورثة في هذه الرواية ، وفى لفظ (أوصى عند موته) وهذا وصية بالاعتاق ، فاذا رجحنا إحدى الروايتين بدون مرجح تبقى الصورة الأخرى مقيسة لم يتناولها النص باحدى الدلالات المعتمدة فى دلالة النص ، وحديث (من أعتق شقصا له فى عبد فخلصه فى ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه) - كما أخرجه مسلم وغيره - يشمل صورتين صراحة على تقدير أن له وارثا ، فأخذ أبو حنيفة بهذا الحديث الصريح الدلالة ، دون ذلك الحديث المجمل غير المبين ، والمخالف للآثر هو المخالف للصريح لا المجمل ، على أن الفعل والقول إذا تعارضا يقدم القول عندهم فى الأخذ به وماتمسك به ، أبو حنيفة قول وماتمسك به الآخرون فعل ، قال القاضى عياض فى شرح مسلم : وبقول أبي حنيفة قال جماعة . والطحاوى أطال النفس فى إثبات أن القرعة منسوخة بآية الربا فى معانى الآثار (٢ - ٤٢١) وكذا فى مشكل الآثار (١ - ٣١٨) ، وبدايل أن عليا كرم الله وجهه كان فى اليمن فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم

أقرع بين ثلاثة اختصموا في ولد فألحقه بمن خرجت قرعته ، ثم حكم في عهد
 عمر بين شخصين اختصما في ولد فألحقه بهما جميعا : يرثهما ويرثانه . ولولا
 أن عند على ما ينسخ الحكم الأول لما حكم بدون قرعة فيما بعد ، والخبر
 الأول أخرجه أبو داود والنسائي ، والطحاوي وغيرهم ، وأما الثاني فقد
 أخرجه الطحاوي والبيهقي وغيرهما ، وعمل المسلمين بالقرعة فيما بعد في مثل
 الإقراع بين النساء لاستصحاب الزوج إحداهن في سفره لتطيب نفس من
 لا تخرج معه مع أن حكم القسم يرتفع بالسفر إجماعا ، وكذا الإقراع بين
 الأسهم عند القسمة بعد تعديلها بقدر الاستطاعة ، والإقراع بين متخاصمين
 لينظر القاضي في قضية أحدهما أولا لأنهما إنما كانا لمجرد تطيب الخواطر
 بدون أي مخاطرة وبدون أي احتمال للربا ، وإجحاف لبعض الحقوق ، وهي
 مما نقول به لورود الآثار بذلك من غير وجود أي ناسخ لها ، فبان بذلك أنه
 لا مخالفة هنا للأثر ، رغم تشييب ابن القيم في الأعلام كما هو ديدنه في رمي
 أصحابنا ، بالأخذ بالقياس الباطل ، والإعراض عن السنة ، وحجتنا في السنة
 ظاهرة جدا وإنما القياس الباطل عند من قاس العقلاء بالدراهم إزاء السنة
 الصريحة والله الهادي

جلد السيد أمته إذا زنت

١٢ — وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عبد الله
 عن زيد بن خالد وشبل عن أبي هريرة : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ،
 فأتاه رجل فسأله عن الأمة تزني قبل أن تحصن . قال اجلدوها فان عادت
 فاجلدوها قال في الثالثة أو الرابعة فيبيعوها ولو بضعير . »

حدثنا أبو الأحوص عن عبد الأعلى عن أبي جميلة عن علي قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اقيموا حدود الله على ما ملكتم أيما نكم . حدثنا ابن عيينة عن
 أيوب بن موسى عن سعيد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا زنت

أمة أحدكم فليجلدها ولا يثرب عليها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليبيعها ولو بضيف من شعر . حدثنا شعبة عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عمار بن أبي فروة عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : إذا زنت الأمة فاجلدوها فإن عادت فاجلدوها فإن عادت فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضيف من الخيل . حدثنا معلى بن منصور عن أبي أويس عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه وكان يدرى قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا زنت الأمة فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضيف . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجلدها سبداً .

أقول : يرى أبو حنيفة جلد الأمة الزانية لكن لا يرى أن ذلك إلى آحاد الأمة ابتعاداً عن الفوضى بل يرى أن ذلك إلى من إليه إثبات الأحكام ولا شأن في ذلك إلا لمن له الولاية العامة ، وأين للآحاد أن يعرفوا طرق إثبات الحكم وتنفيذه بالعدل ؟ فيكون هذا الرأي من أبي حنيفة من فقهه رحمه الله وابن أبي شبة نفسه روى في مصنفه عن عبدة عن عاصم عن الحسن (أربعة إلى السلطان : الصلاة والزكاة والحدود والقصاص) . وعن ابن ممدى عن حماد بن سلمة عن جبلة بن عطية عن عبد الله بن محيرز : (الجمعة والحدود والزكاة والنفى إلى السلطان) . ومثله عن عطاء الخراساني وتلك الآثار تؤيد رأى أبي حنيفة في المسألة .

الماء إذا بلغ قلتين

١٣ - وقال أيضاً : . حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري ، قيل يا رسول الله : أنتوضأ من بئر بضاعة - وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الماء طهور لا ينجسه شيء . حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليغتسل فيها

وليتوضأ فقالت يا رسول الله : إني كنت جنباً قال : إن الماء لا يجنب. حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً. وذكر أن أبا حنيفة قال : ينجس الماء ،

أقول : يقول أبو الحسن بن القطان عن حديث بئر بضاعة في كتابه (الوهم والإيهام) إنه ضعيف لأن في إسناده اختلافاً فقوم يقولون : عبيد الله ابن عبيد الله بن رافع . وقوم يقولون : عبد الله بن عبد الله بن رافع . ومنهم من يقول : عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع . ومنهم من يقول عبد الله . ومنهم من يقول : عن عبد الرحمن بن رافع قال : فيحصل فيه خمسة أقوال ، وكيفما كان فهو لا يعرف له حال ولا عين اه . ثم ساق بطريق ابن وضاح عن عبد الصمد بن أبي سكينه عن ابن أبي حازم لكن يقول ابن عبد البر وغيره عن عبد الصمد أنه مجهول ، ولم يوجد له راو غير محمد بن وضاح وكلام ابن الفرضي فيه معروف ، فلا تنهض بمثله حجة ، وروى الطحاوي بسنده عن الواقدي : أن بئر بضاعة كان ماؤها جارياً لا يستقر ، وأنها كانت طريقاً إلى البساتين ، وقد قوى الواقدي أناس ذكرناهم في مقدمة طبقات ابن سعد ، وعلى كل حال هو أجدر بالتعويل من الذي فتح باب البستان لأبي داود في زمن متأخر جداً ، وسكوت أبي داود عنه لا يدل على تصحيحه عند من درس موارد سكوته وكلام أهل الشأن في ذلك ، وقد تبين من كلام ابن دقيق العيد في (الإمام) أن حديث القلتين ضعيف ، وقد ساق طريقه بحيث يظهر كل الظهور مبلغ اضطراب هذا الحديث سنداً ومثلاً ، حتى قوى تمسك الحنفية بحديث (الماء الدائم) المخرج في الصحيحين ، والزبلي الحافظ لخص في نصب الراية كلام ابن دقيق العيد في هذا الحديث إثباتاً لا اضطرابه سنداً ومثلاً في ثلاثة أوراق فذستغنى عن نقله هنا ، ومن تساهل وزعم صحة الحديث لا يأخذ به أيضاً للجهل بمقدار القلتين ، ومن تعود أن يغطس في مثل هذا الماء تعود

أن يسمى محابس الماء التي لا تخرج الماء إلا بمقدار بالخفيات باعتبار أن الخفية لا يجيزون الطهارة إلا بمثل هذا الماء .

صلاة المستيقظ في أوقات الكراهة

١٤ - وقال أيضاً : حدثنا هشيم بن بشير عن أيوب عن أبي العلاء حدثنا قتادة عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها . حدثنا غندر عن شعبة عن جامع بن شداد قال سمعت عبد الله بن مسعود قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية فذكروا أنهم نزلوا دهاسا من الأرض - يعني بالدهاس الرمل - قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكلؤنا ؟ قال فقال بلال : أنا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذن تنام . فناموا حتى طلعت الشمس قال فاستيقظ أناس فيهم فلان وفلان وفيهم عمر بن الخطاب قال فقال اهضبوا - يعني تكلموا - قال فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : افعلوا كما كنتم تفعلون قال ففعلنا قال فقال : كذلك لمن نام أو نسي . حدثنا الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن عباس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للذين ناموا معه حتى طلعت الشمس فقال إنكم كنتم أمواتا فرد الله إليكم أرواحكم فمن نام عن صلاة أو نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها وإذا استيقظ . حدثنا ابن فضيل عن أبي إسماعيل عن أبي حازم عن أبي هريرة قال عرسنا مع للنبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلم نستيقظ حتى آذتنا الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لياخذ كل رجل منكم برأس راحلته ثم تنحى عن هذا المنزل ثم دعا بالماء فتوضأ فسجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلّى . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجزئه أن يصلّى إذا استيقظ عند طلوع الشمس أو عند غروبها .

أقول : ليس فيما سرده من الأحاديث أنه صلى في حالة الطلوع أو الغروب وقد صح أحاديث في النهي عن مطلق الصلاة في حالة الغروب والطلوع

والاستواء: منها حديث عقبة، أخرجه الستة غير البخارى، فيكون من قضى صلاة نام عنها أو نسيها بعد الطلوع أو الغروب متمسكا بأحاديث البابين، على أن حديث أبي هريرة رضى الله عنه في تنحيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك المنزل نص يفيد أن الاستيقاظ غير متعين للقضاء فيذهب اعتراض ابن أبي شيبة هكذا أدراج الرياح فيبقى قول فقيه الملة مؤيدا بصحاح الأحاديث بخلاف من حاول معارضته.

المسح على العمامة

١٥ - وقال أيضا: «حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخنجر. حدثنا يونس عن داود بن أبي الفرات عن محمد بن زيد عن أبي شريح عن أبي مسلم مولى زيد بن صوحان قال كنت مع سلمان فرأى رجلا يزع خفيه لاوضوء، فقال له سلمان امسح على خفيك وعلى خمارك، وامسح بناصيتك، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح على الخفين والخنجر. حدثنا يزيد التيمي عن بكر عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح مقدم رأسه وعلى الخفين ووضع يده على العمامة، ومسح على العمامة. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يجزى المسح عليهما».

أقول: ليس في تلك الأحاديث الاكتفاء بالمسح على الخمار أو العمامة بل من رأى المتوضئ يخلع عمامته وقلنسوته باحدى يديه المبلولتين لممسح على ناصيته بالأخرى، ربما يظن به أنه مسح على عمامته، على أن كتاب الله قاطع بالمسح على الرأس فيكون الاكتفاء بالمسح على العمامة بمثل تلك الأخبار اجتراراً على النص القاطع، فيكون القائل بذلك داحض الحجة جداً، وإن كان مروياً عن أحمد وحده، بل ادعى ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»، الاجماع على ترك الأخذ بحديث المسح على العمامة، وقال: والمسح بالناصية فرض في

الكتاب فلا يزول بحديث مختلف في لفظه، وضرب أمثلة لوجوه الترك
لأحاديث بالاجماع وسرد عللها في (ص ٣٣١) ولنا في حاجة إلى نقل ذلك
كله بعد ثبوت أن أبا حنيفة مصيب جداً في المسألة.

حكم زيادة ركعة خامسة سهوا

١٦ - وقال أيضا : « حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة
عن عبد الله قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص فلما
سلم وأقبل على القوم بوجهه قالوا يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال :
وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا فثنى رجله فسجد سجدة ثم سلم وأقبل
على القوم بوجهه فقال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لبنأتكم به ولكن إنما أنا
بشر مثلكم أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته
فليتحر الصواب ، وليتم عليه ، فإذا سلم سجد سجدة . حدثنا غندر عن شعبة
عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
صلى الظهر خمسا فقل له إنك صليت خمسا فسجد سجدة بعد ما سلم . وذكر
أن أبا حنيفة قال : إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة . »

أقول : لانص في الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم ما كان قعد في الرابعة ،
ليكون أبو حنيفة مخالفا للآثر ، بل الظاهر أنه قعد في الرابعة بدليل أنه زاد
على المأمود في البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان فعل شيئا غير مأمود سواها
لذكره معها . وإعادة الصلاة عند عدم القعود في الرابعة مسألة اجتهادية لانص
فيها لأحد الطرفين غير ردها إلى الأصول العامة ، وذلك بما تختلف فيه
الأنظار ، من غير تصور مخالفة للآثار وعلى كل حال فقيما ذهب إليه أبو
حنيفة من إعادة الصلاة غاية الاحتياط فمن أين يستحق التأنيب والاستنكار ؟

وأبو حنيفة نظر إلى أن الصلاة في الإسلام ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ولم
تعهد في الإسلام صلاة خماسية فإذا لم يقعد في الرابعة وسجد للخامسة يكون
أتى بما لم يعهد الاعتداد به فوجب إعادة الرباعي المزيد فيه الخامسة ، بدون

تعود قبلها كما في فيض الباري .

وجوب الدم على محرم لبس سراويل بعذر

١٧ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عمرو سمع جابراً يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا لم يجد المحرم ازاراً فليلبس سراويل ، وإذا لم يجد نعلين فليلبس خفين . حدثنا الفضل بن دكين عن زهير عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازاراً فليلبس سراويل . حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رجل يا رسول الله ما يلبس المحرم ؟ أو ما يترك المحرم ؟ قال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا الخفين ، إلا أن لا يجد نعلين فليلبسهما وليقطعهما أسفل من الكعبين . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يفعل ذلك فإن فعل فعليه دم . »

أقول : ليس في الأثر نفي وجوب الدم على المحرم إذا لبس ذلك ، ولا يوجب عذر المحرم سقوط الدم عنه إذا لبس ما لا يلبس عند العذر ، ولا باحة العذر لا توجب سقوط الفدية كمن به أذى من رأسه فخلق ، أو لبس لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ، ولقوله عليه السلام لكعب بن عجرة عند الستة : (أيؤذيك هوامك هذه ؟ قال نعم . قال : احلق ثم اذبح شاة نسكا أو صم ثلاثة أيام أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين) واللفظ لمسلم . وليس في الأحاديث ما يصرح بسقوط الفدية عن المعذور ، وقد روى أبو حنيفة أحاديث فيما لا يلبسه المحرم إلا بعذر وفيما يلبسه مطلقاً وأخذ بأحاديث الباين من غير أن يسقط عن المعذور ما لم يسقطه الشرع نصاً كما أوضحت ذلك في (تأنيب الخطيب) (راجع ص ٩٤) منه فلا يكون هذا بما خالف أبو حنيفة فيه الأثر عند من أحسن التدبر .

الجمع بين الصلاتين في السفر

١٨ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قالت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظن ذلك . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ ابن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك . حدثنا ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر قال : جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . حدثنا يزيد عن محمد بن اسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس قال كنا نسافر مع أنس إلى مكة فكان إذا زالت الشمس وهو في منزل لم يركب حتى يصلي الظهر ، فإذا راح فحضرت العصر صلى العصر ، فإن سار من منزله قبل أن تزول الشمس فحضرت الصلاة قلنا الصلاة فيقول سيروا حتى إذا كان بين الصلاتين نزل فجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا وصل ضحوته بروحته صنع هكذا . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يفعل ذلك ،

أقول : في الصحيحين عن ابن مسعود « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع ، فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها ، ومنزلة ابن مسعود في الفقه وملازمة النبي صلى الله عليه وسلم معروفة فلا يحتمل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره أصحابنا . وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم الظهر والعصر جميعا في غير خوف ولا سفر، وليس أحد من
الائمة المتبوعين يقول بجواز الجمع في الحضر فدل ذلك على أن المراد بالجمع
تأخير الظهر إلى آخر وقته، وأداء صلاة العصر في أول وقتها - كما ذكره
ابن أبي شبة في حديث جابر بن زيد - وبذلك يجمع بين الأدلة، وهذا
ما قلناه أبو حنيفة، فهل يلام على أخذه في المسألة بما هو الاوثق الاحوط؟
قال محمد بن الحسن في الموطأ: (والجمع بين الصلاتين أن تؤخر الأولى منها
فتصل في آخر وقتها، وتعمل الثانية فتصل في أول وقتها، وقد بلغنا عن
ابن عمر أنه صلى المغرب حين أخر الصلاة قبل أن يغيب الشفق خلاف
ما روى مالك، وبلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهائم أن
يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة
من الكبائر، أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول) انتهى،
والبلاطان صحيحان، فلعل رواية نافع في حديث مالك (سار حتى غاب
الشفق) بمعنى غيوبة الشفق الأول، ورواية أسامة بن زيد (حتى كاد أن
يغيب الشفق) بمعنى غيوبة الشفق الثاني، والخلاف معروف في آخر وقت
المغرب المردد بين الغيوبتين، أو الأول بمعنى (قارب الشفق أن يغيب)
فلا يبقى بين روايتي نافع تدافع، فلا تمنع هذه الرواية من التأويل بالجمع الصوري
الذي سبق بيانه، وإذا فرضنا عدم إمكان الجمع بين روايتي نافع تتساقطان
فتبقى باقي الروايات صالحة للحمل على الجمع الصوري، ومن أراد المزيد على ذلك
فليراجع معاني الآثار.

الوقف

١٩ - وقال أيضا: وحدثنا ابن عليه عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر،
قال أصاب عمر أرضا بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عنها فقال:
أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط عندى أنفس منه فما تأمرنا؟ فقال: إن
شئت حبست أصلها، وتصدق بها، قال فتصدق بها عمر غير أنه لا يناع

أصلها ولا يوهب ولا يورث فتصدق بها في الفقراء والقريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه . حدثنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه ألم تر أن حجراً المدري أخبرني أن في صدقة النبي صلى الله عليه وسلم: يأكل منها أهلها بالمعروف وغير المنكر . وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز للورثة أن يردوا ذلك . .

أقول : يرى أبو حنيفة أن الوقف إنما يكون لازماً إذا جرى بجرى الوصية أو حكم بلزومه القساضى ولأن للورثة أن يردوا ما زاد على الثلث إذا كان حبس الحابس في مرض موته ، وكان تابع في ذلك شريحا القساضى لأحاديث كان يسوقها ، وفي أخبار أبي حنيفة وأصحابه للحافظ ابن أبي العوام : (قال لنا أبو جعفر حكى عيسى بن أبان أن أبا يوسف لما قدم بغداد من الكوفة كان على قول أبي حنيفة في بيع الأوقاف — في بعض الأحوال — حتى حدثه اسماعيل بن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر لسهامه من خير فقال هذا مما لا يسع خلافة ولو تناهى هذا إلى أبي حنيفة لقال به ولما خالفه) اهـ وقسا محمد على أبي حنيفة وقال : (قول أبي حنيفة في الوقف تحكم على الناس من غير حجة) وقال (ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس ، فإذا كانوا هم الذين يتحكمون على الناس بغير أثر ولا قياس لم يقلدوا هذه الأشياء . ولو جاز التقليد كان من مضى من قبل أبي حنيفة مثل الحسن البصرى وإبراهيم النخعي رحمهما الله أخرى ان يقلدوا) قال السرخسى ولم يحمد على ما قال . فدل قول صاحبيه على أن أصحاب أبي حنيفة لا يحابونه فيما ظهر خطؤه فيه . وهكذا يكون الإخلاص في العلم .

نذر الجاهلية

٢٠ — وقال أيضاً : حدثنا حفص عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي صلى الله عليه وسلم

بعد ما أسلمت فأمرني أن أفى بنذري . حدثنا حفص عن ليث عن طاؤس في رجل نذر نذرا في الجاهلية ثم أسلم قال يني نذره . وذكر أن أبا حنيفة قال تسقط اليمين إذا أسلم . .

أقول : قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (من نذر أن يعصى الله فلا يعصه) و (إنما النذر ما ابتغى به وجه الله) فمن نذر في الجاهلية اعتكافا في المسجد الحرام مثلا إنما يكون نذر لربه الذي يعبد من دون الله وذلك معصية من غير شك . وأمره عليه السلام بالوفاء ليس بمعنى استبقاء قصده في الجاهلية بحاله ، بل بمعنى توجيه قصده السابق في عهد الجاهلية الى ما فيه رضى الله سبحانه ، وإلى ما يكون فيه طاعته جل جلاله بعد إسلامه ،

فقول النبي صلى الله عليه وسلم له تحويل لقصد عمر السابق إلى ما يرضى الله سبحانه في حالة إسلامه ، وقول أبي حنيفة نبذ القصد الجاهلي ، فلا ينافي هذا ذلك راجع معاني الآثار ، وهناك شرح خلاف أهل العلم في ذلك ، والواقع أنه ليس فيه خلاف كما قلنا .

النكاح من غير ولي

٢١ - وقال أيضا : . حدثنا معاذ بن معاذ قال أخبرني ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة لم ينكحها الولي والولاية فنكاح باطل قالها ثلاثا ، فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له . حدثنا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن أبي بردة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : لانكاح إلى بولي . حدثنا يزيد بن هارون عن اسراييل عن أبي بردة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لانكاح إلا بولي . وذكر أن أبا حنيفة كان يقول : جائز إذا كان كفوًا . .

أقول : راوية الحديث الاول عائشة رضى الله عنها لم تعمل بهذا الخبر حيث زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من غير علمه كما في الموطأ ، وترك

الراوى العمل بحديثه علة قاذحة فى الحديث عند جمهرة النقاد من السلف ،
وحديث أبى بردة منقطع فى رواية سفيان وشعبة عن أبى اسحاق ، وكل منها
حجة على إسرائيل فكيف إذا اجتمعا جميعاً ، والمنقطع لآخر فيه ولا سيما فى
مناهضة مالا انقطاع فيه ، ورواية أبى الاحوص عند المصنف على طبق رواية
سفيان وشعبة فى الانقطاع ، وحديث مسلم والأربعة (الأيم أحق بنفسها)
يرد حديث (لانكاح إلا بولي) المنقطع ، والكلام فى ذلك طويل الذيل فى
معانى الآثار ونصب الراية وعقود الجواهر ، وأبو حنيفة إنما أخذها بأقوى
الدليلين ، وغيره هو المخالف للآخر

الصلاة عن الميت

٢٢ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن
ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى النبي صلى الله عليه وسلم فى نذر كان على
أمه ، وتوفيت قبل أن تقضيه فقال اقضه عنها . حدثنا ابن نمير عن عبد الله
ابن عطاء عن ابن بريدة عن أبيه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم ،
إذ جاءته امرأة فقالت إنه كان على أمى صوم شهرين ، أفأصوم عنها ؟ قال
صومى عنها ، قال : لو كان على أمك دين فقضيته أكان ذلك يجزى عنها ؟
قالت بلى . قال فصومى عنها . حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن كريب عن
كريب عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أنه حدثته عمته أنها أتت
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمى نذرت أن تحج فأتت قبل أن تحج
أفأحج عنها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أتستطيعين تمشين عنها ؟ قالت نعم
قال فامشى عن أمك ، قالت أو يجزى ذلك عنها ؟ قال نعم . قال أرأيت
لو كان عليها دين قضيته هل كان يقبل منها ؟ قالت نعم . فقال النبي صلى الله
عليه وسلم فدين الله أحق وذكر أن أبا حنيفة قال لا يجزى ذلك ،

أقول : مدارك أئمة الاجتهاد المعترف بامامتهم فى الفقه أدق وأوسع وهم
لا يحكمون فى مسألة إلا بعد استيفاء جميع ماورد فيها من موصول ومقطوع

وموقوف ومرسل وعمل متوارث مع استذكار القواعد العامة في الفقه ، وهم أقرب إلى عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم من مدوني الأصول الستة ، فلا يفوتهم شيء من ملابسات تلك الروايات . والحكم على الشيء بعد استعراض جميع ما ورد فيه أبعد عن الزلل ممن يقتصر على كتاب أو كتابين لبعض المحدثين بعد الأئمة المتبوعين ، وكثيراً ما يهمل هذا الراوي ناحية لا يهملها غيره . وبالعكس فاستعراض النواحي كلها شأن المجتهد ، ففي مسألتنا هذه اضطربت الروايات وأصبح العمل مخالفاً لبعض المرويات ، والصحابي إذا عمل بخلاف روايته فلا بد أن يكون هناك ناسخ لما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية الصحابي عن الرسول يقيلية عنده بخلاف أخبار الأحاد في الطبقات المتأخرة فلا يتصور أن يترك الصحابي ما هو يقيني عنده إلى رأي مظنون ، وفرض خلاف هذا جهل بمقام الصحابة رضي الله عنهم فقول القائل : العبرة بما روى لا بما رأى لا يصح في الصحابة باطلاً بل رد الرواية بمخالفتها لعمل الراوي الصحابي هو الطريقة المسلوكة في إعلال الروايات عند السلف كما في شرح علل الترمذي لابن رجب . وقد قال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة : لا يصام عن الميت وقال الليث ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد لا يصام عنه إلا النذر ومستند ما لك في رد الصوم عن الميت عمل أهل المدينة ، وبه يرد خبر الأحاد في نظره ، لكونه فوق المظنون . قال مالك في الموطأ : لم أسمع عن أحد من الصحابة ، ولا من التابعين بالمدينة ، أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا أن يصلي عن أحد . وأما ما أخرجه الشيخان عن عائشة مرفوعاً (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) ففي سنده عبيد الله بن أبي جعفر وهو منكر الأحاديث عند أحمد والحديث غير محفوظ كما روى ذلك عنه المهنأ . وأما ما علقه البخاري في أبواب النذور من الصلاة عن الميت رواية عن ابن عمر وابن عباس فقد صح عنهما خلاف هذا ، وفي الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصلي أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، كما أخرج النسائي في الكبرى عن ابن عباس مثل ذلك ، وإزاء هذا الاضطراب في النقل على ما اعترف بذلك ابن عبد البر وغيره يكون عمل المجتهد شاقاً ، فاما أن يعرض عن الجميع لاضطرابه فيرجع إلى القواعد

العمامة ، او يجمع بين الروايتين بما ينشج به صدره من نحو جعل الصلاة عن الميت على طريق إهداء ثوابها اليه فيكون كأنه صلى عنه ، وفي ذلك نفع الميت في الجملة - ويصح ذلك عند الحنفية أيضا - وجعل نفى الصلاة عن الميت محمولا على نفى النيابة فيها عن الغير بحيث تقع عن الميت وتبرأ ذمته ، ويستأنس في ذلك بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر : لا يصلين أحدا عن أحد ولا يصوم من أحد عن أحد ولكن إن كنت فاعلا تصدقت عنه أو أهديت . وقد أجاد المحدث العثماني تحقيق هذا الموضوع في فتح الملهم بشرح صحيح مسلم (٣ - ١٥٨) والمسألة مشروحة في شروح الصحاح شرحاً وافياً فلا نطيل الكلام بما هو في متناول الأيدي في مسألة لم ينفرد بها أبو حنيفة والله سبحانه هو الهادي .

نفى الزاني والزانية

٢٣ - وقال أيضا : حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال : أنشدك ألا قضيت بيننا بكتاب الله ؟ وأذن لي حتى أقول . قال قل . قال إن ابني كان عسيفا على هذا ، وانه زنى بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم فسألت رجالا من أهل العلم ، فاخبرت أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة الشاة والخادم رد عليك ، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . حدثنا شبابة بن سوار عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله عن عبادة ابن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خذوا عني قد جعل لهن سييلا : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينفي .

أقول : الأحاديث متعارضة في الجمع بين الجلد والتغريب في البكر وفي

الجمع بين الجلد والرجم وافراد الرجم في الثيب ، وليس في حديث الامة الزانية غير الجلد ، ولا في حديث الغامدية والعسيف غير الرجم ، فنظر أبو حنيفة في تلك الروايات فرأى أن جلد الزاني والزانية هو عقوبتها المنصوص عليها في كتاب الله - فيما إذا كانا بكرين بالسنة المتواترة - ولم يزد في الكتاب على تلك العقوبة تغريبها ، ولا يزد بالظني على القطعي في مذهبه النير المنهاج ، وان رجمها هو عقوبتها المتواترة في السنة فيما إذا كانا ثيبين محصنين ، فعد النفي الوارد في بعض الاحاديث ، من قبيل نفي أهل الدعارة اذا قضت المصلحة بذلك لا كعقوبة أصلية مع الجلد المنصوص عليه في الكتاب ولو كان النفي عقوبة أصلية لذكر مع الجلد في الكتاب المبين ، وقضاء المصلحة بالنفي مما يختلف باختلاف الاحوال حتى اذا نتج من ذلك ما هو أضر عدل الى اخف الضررين . وهو ترك النفي في بعض الحالات ، على منافاة تفسير المرأة لنصوص صريحة ، واختيار أخف الضررين مما دل عليه الكتاب الحكيم بقوله تعالى : (واثمها أكبر من نفعها) وغيره من آيات الذكر الحكيم ، ولذا ترى عبد الرزاق يقول في مصنفه ومحمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : قال عبد الله بن مسعود في البكر يزني بالبكر ، قال : يجلدان مائة ، وينفيان سنة ، قال . وقال علي : حسبها من الفتنة أن ينفيها هـ وقال محمد بن الحسن : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال كفى بالنفي فتنة هـ وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال . غرب عمر ربيعة بن أمية ابن خلف في الشراب الى خير فلحق بهرقل فتنصر ، فقال عمر . لا أغرب بعده مسلماً هـ وعلى ذلك يحمل النفي المروى ، عن بعض الصحابة رضى الله عنهم في جامع الترمذي وغيره . والاقتصار على الرجم في الثيب مذهب أبي بكر وعمر والزهري والنخعي وأبي حنيفة ومالك والشافعي والاوزاعي وسفيان باعتبار ان هذا آخر الأمرين لحديث ماعز والغامدية والعسيف ، وما روى عن علي من الجمع بين جلد شراحة ورجمها ففي البخاري اقتصاره على رجمها نعم

وقع في بعض الأحاديث الجمع بين جلد المحصن ورجمه ، لكن الجلد أولا لعدم العلم بان الزاني محصن وبعد العلم بانه محصن رجم كما يظهر من حديث جابر في سنن أبي داود وسنن النسائي ، ولعل وجه الصواب في قول أبي حنيفة استنبان بعد هذا البيان .

بول الطفل

٢٤ — وقال أيضاً : « حدثنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله عن أم قيس بنت محصن قالت : دخلت بابن لي على النبي ﷺ لم يأكل الطعام فبال عليه فدعا بماء فرشه . حدثنا أبو الاحوص عن سماك عن قابوس بن المخارق عن لبابة بنت الحارث قالت : بال الحسين بن علي على النبي ﷺ فقلت أعطني ثوبك والبس غيره فقال : إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الانثى . حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي ، فبال عليه ، فاتبعه الماء ، ولم يغسله . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن جده أبي ليلى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاء الحسين بن علي يحبو ، حتى جلس على صدره ، فبال فابتدرنا لناخذه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ابني ابني ثم دعا بماء فصبه عليه . وذكر أن أبا حنيفة قال : يغسله ، . »

أقول : والحديث الأول هنا بلفظ (فرشه) وعند مالك بطريق الزهري بلفظ (فنضحه ولم يغسله) وبطريق هشام بن عروة في صبي (فدعا بماء فاتبعه إياه) ، وعد الأصيلي لفظ (ولم يغسله) من قول الزهري ، وقال ابن شعبان من قدماء المالكية معنى (فبال على ثوبه) على ثوب الصبي ، وفي رواية الصحيحين في حديث أسماء (تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه) ومعنى النضح هنا الغسل ، وفي رواية الترمذي (حثيه ثم اقرضيه ثم رشه صلى فيه) في حديث أسماء بعينه فيكون الرش هنا بمعنى الغسل ، والغسل

قد يكون بدون ذلك ، وعرك ، تقول العرب (غسلى السماء) عند انصباب المطر عليه ، وأخرج الطحاوى عن ابن المسيب (الرش من الرش والصب من الصب) يريد أن يخرج البول من الصبي ضيق فيكون بوله رشا فيكتفى فيه بالرش على موضع الإصابة ، ومن الصبية واسع فيكون بولها صبا فيصب فيه الماء صبا على موضع الإصابة ، ولفظ سماك عن قابوس بن المخارق — أو ابن أبي المخارق — عند ابن أبي شيبة (إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى) ، وقد أنفرد بهذا القصر سماك عن قابوس ، فسماك بن حرب يختلف فيه ، وقابوس إنما وثقه ابن حبان على طريقته في توثيق المجاهيل إذا لم يبلغه عنهم جرح ؛ وهذا غاية التساهل ، ومن لا يعتد بتوثيق من هو غير معاصر للراوى المتحدث عنه لا يعتد بقول النسائي (لا بأس به) وهكذا اتسع نطاق النظر في المسألة مع كثرة ماورد في الاستزاه عن البول مطلقا ، فعدم الفرق بين الصبي والصبية ، مذهب ابن المسيب والنخعي والحسن بن حي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومالك رضى الله عنهم وهم يعدون الرش والنضح في أحاديث الباب بمعنى الغسل لما سبق ، وهذا هو الأحوط الموافق للعزيمة ، والفرق بينهما مذهب طائفة منهم الشافعي في رواية وأحمد وإسحاق رضى الله عنهم وهم يحتجون بظاهر أحاديث الباب وهذا رخصة وتوسعة كما ترى ، قال محمد بن الحسن فى الموطأ ؛ قد جاءت رخصة فى بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام ، وأمر بغسل بول الجارية ، وغسلها جميعا أحب إلينا ، وهو قول أبى حنيفة اه وقال أيضا فى حديث (فدعا بماء فأتبعه إياه) ؛ وبهذا ناخذ ، نتبعه إياه غسلا ، حتى تنقيه ، وهو مذهب أبى حنيفة اه وبهذا ظهر أنه لا غبار على قول أبى حنيفة فى المسألة وأنه لم ينفرد به بل معه أئمة ، ومن أراد المزيد فعليه بمعاني الآثار وعمدة القارى وفيض البارى .

نكاح الملاعن بعد الملاعنة

٢٥ — وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهرى سمع سهل بن سعد :

أنه شهد المتلاعنين على عهد النبي ﷺ فرق بينهما ، قال يارسول الله : كذبت عليها إن أنا أمسكتها . حدثنا يزيد عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال : فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما . حدثنا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : لاعن النبي صلى الله عليه وسلم بين رجل من الأنصار وامرأته ففرق بينهما . حدثنا ابن نمير عن عبد الملك عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين فقال : مالى . فقال : لا مال لك إن كنت صادقاً فيما استحللت من فرجها ، وإن كنت كاذباً فذلك أبعدك منها . وذكر أن أباحنيفة قال : يتزوجها إذا كذب نفسه .

أقول : الأحاديث التي ذكرها ابن أبي شيبة هنا إنما تدل على أن اللعان ليس بقاطع وحده حبس النكاح وإلا فالتفريق فيكون المصنف استدلالاً بحنيفة حينما أراد أن يقيم حجة ضده ، وطلاق الملاعن أمام الرسول صلى الله عليه وسلم وسكوته من الدليل على أن الفراق في الملاعنة إما بالطلاق أو بالتفريق ، ومن لازم هذا الرأي أن لا تكون حرمة الملاعنة على الملاعن مؤبدة ، بل جواز نكاحه منها إذا كذب نفسه ، وفيه صون نسب ولدهما ، كما هو رواية عن أبي حنيفة ، وأما حديث (المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً) فموقوف على علي وابن مسعود رضى الله عنهما ، وأما رفعه بطريق ابن أبي المغراء إلى ابن عمر عنه عليه السلام فلا يصح لأن الراوى عن ابن أبي المغراء هو محمد بن عثمان — وهو ابن — أبي شيبة الجهم المتهم بالكذب — فكيف يكون إسناد هذا الحديث جيداً ؟ لكن ابن عبد الهادى صاحب التنقيح يتغاضى عنه لاشتراكهما في العقيدة ، وحديث سهل بن سعد في سنده عياض الفهرى وهو لين الحديث ، بل منكر الحديث عند البخارى ، فلا يكون أبو حنيفة مخالفاً للآثر الصحيح على تقدير ثبوت أن ذلك رأيه . وإن كان أناس يقولون إنها لا يجتمعان أبداً تعويلاً على تلك الروايات التي بينا بعض ما فيها ، وعلى كل حال للاجتهاد متسع في مثل هذا الموضوع

إمامة الجالس

٢٦ — وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري قال : سمعت أنس ابن مالك يقول : سقط النبي ﷺ عن فرس فجحش شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذه ، فحضرت الصلاة ، فصلى بنا قاعدا ، وصلينا وراءه قياما ، فلما قضى الصلاة قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، وإن صلى قاعدا ، فصلوا قعودا أجمعون . حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : اشتكى النبي ﷺ فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، فصلى النبي ﷺ جالسا ، فصلوا بصلاته قياما ، فأشار إليهم أن اجلسوا فجلسوا ، فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا . حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : صرع رسول الله ﷺ عن فرس له ، فوقع على جذع فانفكت قدمه . قال : فدخلنا عليه نعوذه وهو يصلي في مشربة لعائشة جالسا ، فصلينا بصلاته ونحن قيام . فأومأ إلينا أن اجلسوا ، فلما صلى قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا . ولا تقوموا وهو جالس كما يفعل أهل فارس بعظمتها . حدثنا أبو خالد عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ فأنصتوا ، وإذا قال : غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يؤم الإمام وهو جالس . »

أقول : أطال المصنف في هذا الباب في غير مطال لأن حديث (إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا) صحيح من طرق لكن آخر الأئمة صلاة الجماعة قياما عند ما يؤمهم الإمام جالسا بعذر كما في حديث عائشة في الصحيحين ،

وفى صحيح البخارى التصريح بنسخ الحديث الاول ، فلا حاجة إلى إطالة الكلام فى الرد على المصنف فى هذه المسألة ، وأما ابن حبان فتهور فى صحيحه فى الرد على أبى حنيفة بكلام غير متزن ، وعد أبى حنيفة يحتاج بجابر الجعفى فى روايته عن الشعبي (لا يؤمن الناس أحد بعصى جالسا) مع أنه صح عنه تكذيبه أغلظ تكذيب فى جامع الترمذى ، ونسى ابن حبان فى تهوره هذا أن مذهب أبى حنيفة منع غير المريض من القعود ، وفى نصب الراية (٢ - ٤١) ما يشفى ويكفى فى إيضاح هذه المسألة ، على أن جرح الرجال بما تختلف فيه أنظار أهل العلم ، فإخبار الذى يكذبه أبو حنيفة يروى عنه الثورى ومحمد بن الحسن ويحتجبان بروايته ، وهما غير لازمين بمتابعة أبى حنيفة فى تجريح جابر ، والمجتهد إنما يتابع اجتهاد نفسه ، وكفى ما عند أبى حنيفة من الحجج منها حديث عائشة (صلى آخر صلاته قاعداً والناس خلفه قيام) حتى قال الحميدى - فى صحيح البخارى - بهذا نسخ حديث (إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا) وليس أبو حنيفة بمنفرد فى تجويز صلاة القائم خلف القاعد الممذور ، بل معه فى ذلك أبو يوسف ومحمد والشافعى ومالك فى رواية والأوزاعى رحمهم الله فسكتنى بهذا القدر من البيان فى هذه المسألة الواضحة البرهان .

شهود الرضاعة

٢٧ - وقال أيضا : حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد بن أبى حسين قال : حدثنا ابن أبى مليكة قال : حدثنا عقبة بن الحارث قال : تزوجت بنت أبى إهاب التميمى فلما كانت صبيحة ملكتها جاءت مولاة لأهل مكة ، فقالت : إني قد أرضعتكما ، فركب عقبة إلى النبي ﷺ بالمدينة فذكر ذلك له ، وقال : سألت أهل الجارية فأنكروا فقال : وقد قيل ففارقها . وكنحت غيره . حدثنا معتمر عن محمد بن عثيم عن محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر قال : سئل النبي ﷺ ما يجوز فى الرضاعة من الشهود؟ قال : رجل أو امرأة ، وذكر عن أبى حنيفة قال : لا يجوز إلا أكثر .

أقول : إن الحديث الأول مخرج في الصحاح والسنن على الفاظ ، وأخذ بظاهره عثمان رضى الله عنه ، ففرق بشهادة المرضعة ، وهذا مذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي . والجمهور على أنه لا تكفى في ذلك شهادة المرضعة ، وأجابوا عن هذا الحديث بحمل النهى في (فنهاه عنها) في بعض رواياته على التنزيه ، وبحمل الأمر في (دعها عنك) في بعض رواياته على الإرشاد ليلبتعد عن مواقف التهم ، وقد أسند أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى ابن أبي طالب وابن عباس رضى الله عنهم أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر : فرق بينهما إن جاءت بينة ، وإلا نخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزها ، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت اه ومعهم الجمهور ولأبي حنيفة أسوة حسنة بهم ، والذين لا يقبلون شهادة المرضعة وحدها يختلفون فيما يزيدون عليها مع فرق بعضهم بين شهادتي المرضعة قبل العقد وبعده ، وتفصيل ذلك في شروح كتب الحديث وكتب المذاهب ، ولسنا في صدد تفصيل ذلك - راجع فتح الباري (٥ - ١٧٠) وعمدة القارى (١ - ٤٩٥) وأما الحديث الثانى ففي سنده ابن اليماني وابن عثيم وهما ضعيفان ، وقال البدر العيني : قال أصحابنا : يثبت الرضاع بما يثبت به المال وهو شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ولا تقبل شهادة النساء المنفردات لأن ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب النكاح ثم الملك لا يزول بشهادة النساء المنفردات فلا تثبت الحرمة اه لقوله تعالى في الإشهاد على الأموال : واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان .

استئناف النكاح عند إسلام الزوج بعد إسلام زوجته

٢٨ - وقال أيضا : « حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بعد سنتين بنكاحها الأول . » حدثنا أبو أسامة عن إسماعيل عن

الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه بنكاحها الأول . وذكر أن أبا حنيفة قال : يستأنف النكاح . .

أقول : زينب رضى الله عنها تزوجها أبو العاص بن الربيع — ابن أخت أمها خديجة الكبرى رضى الله عنها — قبل البعثة النبوية بعشر سنين وأبى زوجها أن يسلم، وأسر بيدر فأطلق بشرط إطلاقها، فهاجرت إلى المدينة، وأسر أبو العاص ثانياً مرة وهو قافل من الشام في غير لقريش سنة ست في جمادى الأولى منها فأجارت زينب، ولكنه أبى الإسلام أيضاً حتى رحل إلى مكة فادى الحقوق، ورجع بعد أن أسلم في مشهد من قريش في أول سنة سبع، فرد عليه زينب ثم توفيت زينب رضى الله عنها في أول سنة ثمان من الهجرة، وتوفى أبو العاص سنة اثنتى عشرة من الهجرة في التحقيق في خلافة أبي بكر رضى الله عنه .

وابنهما على بن أبى العاص أردفه النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم الفتح وتوفى في حياته عليه السلام وهو قد ناهز الحلم . وبعد هذا التمهيد أقول : قال أبو حنيفة : إذا أسلم أحد الحربين ، وخرج إلى دار الإسلام ، وبقي الآخر كافراً بدار الحرب وقعت الفرقة بينهما باختلاف الدارين لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأنهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتوهن أجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم) . فإن عدم إعادتهن إلى دار أزواجهن وتحريمهن عليهم ورد مهورهن إلى أزواجهن وإباحة نكاحهن لآخرين لا تدع مجالاً للقول ببقاء الزوجية بين امرأة أتت إلى دار الإسلام مسلمة ، وبين زوجها الذى بقى بدار الحرب وهو كافر . وإيجاب العدة عليها بما لا يدل عليه كتاب ولا سنة لأن العدة إنما هى فى الطلاق والوفاة ، وهنا انفساخ نكاح بدون طلاق ولا وفاة ، فكفى استبراءؤها بحيضة لتزوج من غير حاجة إلى انتظارها إلى انقضاء مدة ثلاث حيض كما يرى ذلك طائفة من الفقهاء ، ومن

أدلة أبي حنيفة في الاكتفاء بحیضة واحدة حديث ابن عباس في كتاب الطلاق من صحيح البخاری ، وفيه (إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا ظهرت حل لها النكاح) والظاهر منه الحيضة الواحدة ، ولقوة حجة أبي حنيفة في هذا الباب اضطر ابن حزم المعروف بكثرة خروجه على ما يقوله الفقهاء إلى قبول ما ذهب إليه أبو حنيفة من عدم وجوب العسيدة هنا ، فعلى هذا إن الزوج إذا حضر إلى دار الإسلام مسلماً لا تحل له زوجته التي حضرت مسلمة من قبل إلا بعقد جديد ومهر جديد كما هو مقتضى القواعد العامة ، وكما قال بذلك عطاء ، وقراه البخاری في الصحيح ، وإليه ذهب ابن عباس وعطاء وطاوس والثوري ، وأبو ثور وابن المنذر والبخاری وفقهاء الكوفة كما في فتح الباری (٩ - ٣٤٠) . وفريق يقول : إنها ترد إليه على النكاح السابق من غير عقد جديد إذا كان مجيئه أثناء العدة ، وهذا مما لم يصح فيه خبر مع منافاته لآية الممتحنة السابق ذكرها ، وبني ابن أبي شيبة اعتراضه على أبي حنيفة على الرأي الثاني ، واحتج بخبرين ، لكن الخبر الأول في سنده ابن إسحاق ، وأقل ما فيه أنه مدلس لا تقبل عنعنته ، وهنا قد عنعن ، وقال عبد الحق في الأحكام : لم يروه معه إلا من هو دونه ، وابن الحصين لين يقول عنه ابن عيينة : كنا نتق حديثه ، وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة مناكير . وقال أبو حاتم : لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه - يعني فيه من المأخذ ما يوجب ترك حديثه ؛ لكن تساهل مالك في الرواية عنه حمل الرواة على التساهل معه - ومع ذلك لم يخرج مالك حديثه هذا في الموطأ ، بل اكتفى بمرسل الزهري في هذه المسألة ، وعاب غير واحد على مالك روايته عن ابن الحصين ، وقال الساجي : منكر الحديث يتهم برأى الخوارج ، وعكرمة كثر الكلام فيه ، وذكر الذهبي في الميزان في عداد مناكير ابن الحصين حديث الباب وساق بلفظ (إن النبي ﷺ رد زينب على أبي العاص بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً) ثم قال : أخرجه الترمذي وقال : لا يعرف وجهه لعله جاء من قبل حفظ داود بن الحصين اهـ وحاول ابن حجر أن

يزيل الاضطراب في ذكر عدد السنين في الحديث بأن الست من هجرتها إلى إسلام أبي العاص ، والسنتين أو الثلاث من نزول (لا هن حل لهم) إلى قدومه مسلماً ، فإن بينهما سنتين وأشهرأ ، فأهمل الكسر بعضهم ، وجبره بعضهم كما يظهر من الفتح (٩ - ٣٤٢) ، وتلك مدد المفارقة بالأبدان ، وأما البيزونة فقبل ذلك بكثير لأنها إن وقعت من حين البعثة النبوية حين آمنت بخديجة وبناتها إلى إسلام أبي العاص ، فالمدة قريبة من عشرين سنة ، وإن وقعت حين نزلت (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) فأكثر من عشر سنين عند من يرى أن هذه الآية مكية ؛ لكنه حبسها إلى بدر ، فظهر أن ردها على أبي العاص بنكاح جديد حين قدم المدينة مسلماً سنة سبع ، وكان ذلك بعد نزول آية الممتحنة بعد صلح الحديبية ، وتحريم المسلمة على الكافر القاضى بأن لا يؤد عليه بعد أن أسلم إلا بعقد جديد وصادق جديد كما هو مقتضى حديث ابن عباس المخرج في صحيح البخارى وقول عطاء المؤيد فيه ، وهو الموافق لحديث حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو المصرح فيه ردها عليه بمقد جديد ومهر جديد ، ولفظه : (ان النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بنكاح جديد) في سنن ابن ماجه و (بمهر جديد ونكاح جديد) في جامع الترمذى ، وحكى الترمذى عن يزيد بن هارون : أن حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب اهـ وقد سبق بيان ما في إسناد حديث ابن عباس من المأخذ خلا مخالفته لمذهبه المذکور في البخارى وقول عطاء المدون فيه المؤيد عند البخارى ، ومن الغريب تأويل ابن حجر العمل في كلام يزيد بن هارون بعمل أهل العراق تسوية للمسألة على موافقة مذهبه نفسه ، والمقال الذى يشير الترمذى إلى وجوده في حديث عمرو بن شعيب هو وجود حجاج بن أرطاة في سنده وكونه لم يسمعه من عمرو بن شعيب ، ولذا ترى أبا بكر بن العربى الحافظ يقول في شرح الترمذى : هذا باب لم يصح فيه حديث مسند ، وصح مرسل ابن شهاب الزهرى فى الموطأ يعنى فى رد المسلمة على زوجها الذى أسلم فى العدة بالنكاح الاول ،

وهذا غريب منه حيث لم يلتفت إلى ما بقوى حديث عمرو بن شعيب من حديث ابن عباس في البخارى، وقول عطاء فيه أيضا، وإلى عمل الأمة به، وإلى آية المبتحنة القاضية بزوال العصمة بعد أن أسلت المرأة، وهذا منه ميل مع المذهب، والباجى بعد أن أشار إلى الضعف في رواية ابن إسحاق والاضطراب فيها حتى في السنين ذكر حديث عمرو بن شعيب في رد زيلب إلى أبي العاص بنكاح جديد وحديث غيره وقال: وهذا أشبه وأقرب ولو ثبت الرد بالنكاح الأول لاحتمل أن يراد به مثل الصداق الأول... ويحتمل أن يكون منسوخا بالإجماع على البيئونة عند انقضاء عدته، راجع المنتقى (٣ - ٣٤٥)، وجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث عمرو بن شعيب وأول حديث ابن إسحاق بمثل ما أول به الباجى، وقال: وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل اهـ. على أن الخطابي يرى في المعالم أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة نسخة ضعيفا على بن المدينى وغيره من علماء الحديث اهـ - يعنى أنها غير ملقاة بالسمع - وقصارى ما يؤخذ عليه حجاج بن أرطاة أنه مدلس لكن كم من مدلس تقبل روايته إذا حفت بها قرائن تؤيدها، وزد على ذلك ثناء شعبة وغيره عليه بما تجده في كتب الرجال، ويقول ابن عبد البر في التمهيد: (حديث ابن إسحاق في الرد بالنكاح الأول إن صح فهو متروك منسوخ عند الجميع اهـ)، وفي الجوهر النقي وفتح القدير، بل في المحلى ما يهدى تهوور البيهقي على الطحاوى في النسخ، فلا نطيل الكلام هنا بما هو خارج عن موضوعنا، وأما الخبر الثانى في كلام ابن أبى شيبة في هذا الباب فرسل لا يحتج به في هذا الموضوع خاصة، حيث ثبت إفتاء الشعبي بخلاف هذا في مصنف ابن أبى شيبة وروايته على طبق رواية عمرو بن شعيب عند الطحاوى وابن حزم وغيرهما، وهذا المقام لا يتحمل التوسع بأكثر من هذا.

تأخير المناسك بعضها عن بعض يوجب الدم

٢٩ - وقال أيضاً: حدثنا ابن عيينة عن الزهرى عن عيسى بن طلحة

عن عبدالله بن عمرو قال أتى النبي ﷺ رجل فقال : خلقت قبل أن أذبح . قال : أذبح ولا حرج . قال : ذبحت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج . حدثنا عبد الأعلى عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن سائلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم رميت بعد ما أمسيت فقال : لا حرج . قال : وقال : خلقت قبل أن أنحر . قال : لا حرج . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عياش عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إني أفضت قبل أن أحلق فقسال أحلق أو قصر ولا حرج . حدثنا أسباط بن محمد عن الشيباني عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل خلقت قبل أن أذبح قال : لا حرج . حدثنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عطاء بن جابر قال : قال رجل يا رسول الله خلقت قبل أن أنحر . قال : لا حرج . وذكر أن أبا خنيفة قال : عليه دم .

أقول : إن هؤلاء السائلين مجاهيل في هذه الروايات وفي الروايات المدونة في الصحيح والسنن ، وليس بينهم أحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم ، وورد في صحيح البخاري في حديث عبد الله بن عمرو (فقال رجل : لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح . قال : أذبح ولا حرج ، فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج) وفي حديث آخر فيه (فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا) وفي رواية مسلم (فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يحمل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال افعلا ذلك ولا حرج) . وقد بوب البخاري على حديث ابن عباس بطريق طاوس وعكرمة في التقديم والتأخير ، وقوله للسائل ولا حرج بلفظ : « باب إذا رمي بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا » وقال الموفق بن قدامة في المغنى : « قال الأثرم عن أحمد إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث لم أشعر ، فيختص الحكم بحالتي الجهل والنسيان

فلا نعم التوسعة الأحوال كلها من علم وجهل، وذكر ونسيان كما توهم أهل الظاهر ومن سار سيرهم، ولذا يقول الطحاوي في معاني الآثار بعد أن أشار إلى أن (لا حرج) يحتمل التوسعة العامة ونفي الإثم لعذر الجهل والنسيان وبعد أن ذكر الأحاديث الدالة على عذر الجهل والنسيان في طرق الحديث المذكور: « فدل ما ذكرنا على أنه صلى الله عليه وسلم إنما أسقط الحرج عنهم في ذلك للنسيان لا أنه أباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحاً أن يفعلوا ذلك في العمد » .

ثم ساق حديث أبي سعيد الخدري في هذا الباب وفي آخره (عباد الله وضع الله عز وجل الحرج والضيق تعلوا مناسككم فانها من دينكم) وقال: أفلا ترى أنه أمرهم بتعلم مناسكهم لأنهم كانوا لا يحسنونها؟ فدل ذلك على أن رفع الحرج عنهم لجهلهم بأمر مناسكهم لا لغير ذلك، ثم ساق حديث أسامة بن شريك وفيه (إن الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ثم قالوا: هل علينا حرج في كذا؟) ثم قال: (أفلا ترى أن السائلين لرسول الله إنما كانوا أعراباً لا علم لهم بمناسك الحج، فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا حرج) يبيح لهم ما فعلوا من تقديم وتأخير، وأمرهم بقوله وتعلموا مناسككم ثم قال قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى أيضاً وقال: حدثنا علي بن شيبة قال حدثنا يحيى بن يحيى قال حدثنا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال (من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق لذلك دماً) حدثنا نصر بن مرزوق ثنا الخصب ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئاً من نسكه أو أخره دماً وهو أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر من أمر الحج إلا قال: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة في تقديم ما قدموا وتأخير ما أخروا بما ذكرنا إذ كان يوجب في ذلك دماً، ولكن كان معنى ذلك عنده على أن الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا فعلوه على الجهل

منهم بالحكم فيه كيف هو؟ فعذرهم بجهلهم وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا
 مناسكهم اه وهذا من والوضوح بمكان ، ومن تمسك في تضعيف ثبوته عن
 ابن عباس بإبراهيم بن مهاجر لم يفتن بأن كلام ابن الجوزي فيه من جهة أنه
 التمس عليه هذا بآخر يوافق في الاسم واسم الأب والافو لا بأس به عند
 الثوري وأحمد وقد غضب ابن مهدي على ابن معين حينما رآه يضعفه ، وقال
 ابن سعد ثقة وقد تهور ابن حزم في رد حديثه هذا من غير حجة . وفي الجوهر
 النقي عن حديث ابن مهاجر هذا : سنده صحيح على شرط مسلم . وقد روى
 عن ابن مهاجر هذا الجماعة غير البخاري كما روى عنه أمثال الثوري وشعبة
 والأعمش ولو سلم تضعيفه بسوء الحفظ فالسند الذي ذكره الطحاوي لهذا
 الخبر بعده يدل على أن ابن مهاجر ضبط الحديث فنصر بن مرزوق من شيوخ
 ابن أبي حاتم وقال عنه : إنه صدوق وعن الخصب بن ناصح شيخه قال أبو زرعة :
 ما به بأس إن شاء الله وقال ابن حبان ثقة ربما أخطأ ، ومن فوقهم جبال في الثقة
 وزد على ذلك إخراج ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبیر
 عن ابن عباس نحوه كما في عمدة القاري وهذا يقطع كلام كل خطيب إن لم
 يكن ناسخ الكتاب رفعه إلى ابن عباس سهواً ، لأن فيه رواية ذلك عن ابن جبیر
 بهذا السند . وقد روى ابن أبي شيبة مثل ذلك بإسناد صحيحة عن سعيد بن جبیر
 وأبي الشعثاء وإبراهيم كما روى ابن جرير في التهذيب ذلك عن الحسن .
 فلا بُدَّ حنيفة أسوة حسنة بهؤلاء الأخيار أحبار الأمة بخلاف من حمل كلمة
 (لا حرج) ما لا تحتمله بدون دليل نير ، على أن قول أبي حنيفة هو العزيمة في
 المسألة والاحوط بخلاف قول الآخرين فلا معنى للاعتراض على أبي حنيفة
 فيما أخذ فيه بأقوى الدليلين ، وليس الفرق بين المناسك باعتبار وجوب الدم
 في بعضها دون بعض مما يتعلق به غرضنا في هذا الموضوع فترك ذلك إلى مظانه
 من كتب الخلاف .

تخليل الخمر

٣. — وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن السدي عن يحيى بن عباد

عن أنس بن مالك أن أيتاما ورثوا خمرأ فسأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله خلا. قال : لا . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به . . .

أقول : أخرجه مسلم وغيره ، لكن في أغلب طرقه السدى واختلفت فيه الأنظار ، وملخص ما فصله الطحاوى في المشكل في أربعة أوراق : أن ذلك كان في مبدأ تحريم الخمر ، وكان إذ ذاك تشق الزقاق فيما يكنى فيه الإهراق لمجرد التشديد ، وغرس عزيمة الإقلاع في النفوس لا لتحريم التخليل أو الزق ، وقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم عوض الأيتام عن خمرهم مالا كما في نصب الراية (٤ - ٢١٢) ، وفي سنن الدارقطى بطريق فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة في إهاب الميتة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر ، وفي لفظ يحل دباغها كما يحل خل الخمر ، وقال الدارقطى تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى وهو ضعيف ، لكن في تاريخ الخطيب : قال أبو زكريا : فرج بن فضالة صالح ، وقال ابن المدينى : هو وسط وليس بالقوى . وقال أحمد : هو ثقة اه وروى عنه شعبة ووکیع وغيرهما ، وأخرج له أبو داود والترمذى وابن ماجه ، والمجتهد قد يرجح عنده رواية مثله إذا احتفت بقرائن . وفي المعرفة للبيهقى عن المغيرة بن زيادة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا (خير خلکم خل خمرکم) . قال البيهقى تفرد به المغيرة وليس بالقوى ، وإن صح يحمل على ما إذا تخلل بنفسه ، وعليه أيضا يحمل حديث فرج بن فضالة اه لسكن المتبع ترك المطلق على إطلاقه ، والمغيرة وإن اختلفوا فيه ، لكن أخرج له أصحاب السنن الأربعة ، وفي تهذيب التهذيب وثقه وكيع وابن معين ، والعجلى وابن عمار ، ويعقوب بن سفيان ، وفي التقريب صدوق له أو هام . فلا يستغرب أن يتمسك برواية مثله المجتهد ، ولا سيما فيما يتفادى به عن ضرر يلحق باليتيم ، وسبق تعويض النبي صلى الله عليه وسلم مالا عن إهراقها . واختلف قول مالك في التخليل فقال : مرة لا يجوز وإن فعل عصي وطهرت ، وقال مرة لا يجوز ولا تطهر ، وبه قال الشافعى وأحمد ، وقال مرة : يجوز وتطهر وهو قول

أبي حنيفة . وحكى محمد في الحجيج جواز ذلك عن علي وابن عباس وأبي الدرداء
بلاغاً كما روى ذلك بسنده عن عطاء بن أبي رباح والله أعلم .

إغتياال نا كح المحارم

٣١ — وقال أيضاً : وحدثنا حفص عن أشعث عن عدى بن ثابت عن
البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى رجل تزوج امرأة أبيه ، فأمره
أن يأتيه برأسه . حدثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن السدي عن عدى
ابن ثابت عن البراء قال : لقيت خالي ومعه الراية فقلت : أين تذهب ؟ فقال :
أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله أو أضرب
عنقه . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه إلا الحد .

أقول : يعنى العقوبة المعروفة للزنى من الرجم أو الجلد على اختلاف
حالتى الزانى من إحسان وغيره وفى سندی الحديثين أشعث بن سوار ،
واسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، لكن ورد الحديث من غير طرقهما أيضاً
عند الطحاوى وغيره ، ولم يذكر فى الحديث غير الزوج ، وهو العقد ، والعقد
على ذات محرم مع العلم ، استباحة لنكاحها وفيكون هذا العقد وحده كفراً
وردة ، ولا سيما أنه قد ورد فى بعض طرق الحديث عقود اللواء لمن بعث
لقتله كما ورد فى بعضها استباحة مال المقتول ، وهذان لا يكونان إلا ضد
المرتد المحارب ، ولم يذكر فى طريق من طرقه الفجور بها ، فيكون قتله على الردة
لا على الزنى ، ولو كان المراد العقوبة على الزنى لكانت عقوبته إما الرجم أو
الجلد ، فيكون قتله بسبب رده الموجبة للقتل ، وقيامه بالسلاح لا بسبب الزنى
لأنه لم يصرح به فى طريق من طرق الحديث ، فيكون ادعاء أن يكون ذلك
القتل للزنى دعوى بلا دليل ، ومخالفة صريحة للمنصوص فى عقوبة الزانى
فى الكتاب والسنة ، فلو ورد أنه زنى بذات محرم من غير ذكر ما يدل على
الردة والجحد معه لكانت عقوبته عقوبة الزناة كما يقول أبو حنيفة ، فلا يبقى

محل للاعتراض عليه على هذا التقدير، وقد يكون اغتياله لأجل أن لا يتحدث عن مثل تلك الفضيحة الفظيعة كما توسع في بيان ذلك المحدث الفقيه: أبو محمد على ابن زكريا بن مسعود الخزر جي المنبجي في (اللباب في الجمع بين السنة والكتاب) وشفى الطحاوى وكفى في هذا الموضوع وحقق ملاحظ أبي حنيفة في ذلك في (معاني الآثار) وتوسع في بحث هذا الموضوع أيضا الشيخ عبد الحى السكونى في كتابه (القول الجازم في سقوط الحد في نكاح المحارم) فليراجع تلك المصادر من أراد المزيد.

ذكاة الجنين

٣٢ - وقال أيضا : « حدثنا حفص وعبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن أبي الوداك جبر بن نوف عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تكون ذكاته ذكاة أمه » .

أقول : قال ابن الأثير في النهاية : يروى هذا الحديث بالرفع والنصب فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذى هو (ذكاة الجنين) فتكون ذكاة الأم هى ذكاة الجنين ، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف ، ومن نصب كان التقدير عنده ذكاة الجنين كذكاة أمه ، فلما حذف الجار نصب المجرور ، أو على تقدير أنه يذكر تذكية مثل ذكاة أمه ، فحذف المصدر وصفته ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً ، ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين أى ذكوا الجنين ذكاة أمه اه والتذكية الذبح والنحر . فعلى الروایتين الأخيرتين لا بد من تذكية الجنين ليحل أكله ، والرواية الاولى تحتمل معنيين : أحدهما إغناء ذكاة الأم عن ذكاة الجنين ، والآخر أن ذكاة الجنين تكون على طبق ذكاة الأم بطريق التشبيه البليغ . وهو الموافق لعنى الروایتين اللتين سبق ذكرهما ، والجمع بين الروايات لا يدعمها تنضاد ، وأما إغناء ذكاة الأم عن ذكاة الجنين

فيفيد على أكل الجنين سواء خرج حياً أو ميتاً وهذا يكون مخالفاً لقوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) والجنين إذا مات في بطن أمه يكون منخنقاً و (المنخنقة) في عداد المحرمات بنص الكتاب ، وإذا خرج حياً ثم مات من غير ذبح شرعى يكون القول بحل أكله قولاً بحل أكل الميتة ، وليس ذلك الحديث في قوة المعارضة لمذلول الكتاب الصريح . لأن طرده كلها لا تخلو من ضعيف أو هالك ، فمجالد في سند حديث ابن أبي شبة هنا ضعيف بالاتفاق بين النقاد ، وأبو الوداك ضعيف عند ابن حزم ، ووجهه تضعيف باقى الطرق يظهر من نصب الراية ومن المحلى لابن حزم ، ومع أبى حنيفة فى القول بعدم إغناء ذكاة الام عن ذكاة الجنين زفر بين أصحابه ، وكذا ابن حزم مع سعى منه فى إخفاء متابعتة له فى المسألة بأن أوسعها سباً كما هو ديدنه ، وكنسانود أن نرى المنذرى أنزه لساناً بما يقول فى هذا الباب ، من تحامل يبرأ منه الأصحاب ، والله فى خلقه شؤون ، وفى حديث ابن عمر عن الدارقطنى قول عبيد الله بن عمر (ولكنه إذا خرج من بطن أمه يؤمر بذبحه حتى يخرج الدم من جوفه) أهذا شئ غير التذكية عند المنذرى ؟ قال ابن رشد فى بداية المجتهد : قال أبو حنيفة إن خرج حياً ذبح وأكل ، وإن خرج ميتاً فهو ميتة .. وسبب اختلافهم اختلافهم فى صحة الأثر المروى فى ذلك مع مخالفتهم الأصول ، لأن الجنين إذا كان حياً ثم مات بموت أمه فانما يموت خنقاً ، فهو من المنخنقة التى ورد النص بتحريمها ، وإلى تحريمه ذهب أبو محمد بن حزم اه وتوسع الإمام أبو بكر الرازى الجصاص فى أحكام القرآن فى إقامة الأدلة على صحة ماذهب إليه أبو حنيفة هنا بحيث لا يستغنى الباحث عن الاطلاع على بيان البديع فى هذا الموضوع .

أكل لحم الخيل

٣٣ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع وأبو خالد الأحمر عن هشام بن عروة

عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلنا من لحمه . حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن جابر قال : أطعمنا النبي صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر . حدثنا أبو خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : أكلنا لحوم الخيل يوم خيبر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تؤكل .

أقول : يؤيد الحل حديث جابر في صحيح البخارى عن يوم خيبر وفيه (وأرخص في الخيل) ، ولتلك الأحاديث جوز أكل لحم الخيل ابن المبارك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والليث والشافعى وأحمد وأبو ثور وخالفهم أبو حنيفة ومالك والأوزاعى وأبو عبيد وقالوا : لا يؤكل لحم الخيل لقوله تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) — وقد بين مالك فى موطأ الليثى وجه دلالة الآية على أنها لا تؤكل — . ولحديث خالد بن الوليد (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير) أخرجه أبو داود واللسائى وابن ماجه . وقال بقية فى سند النسائى وابن ماجه (حدثنى ثور بن يزيد) فبقية مدلس ، لكنه صرح بالتحديث هكذا فأصبحت روايته حجة ، وثور حمصى روى عنه البخارى . قال ابن عدى : إذا روى بقية عن أهل الشام فحديثه ثبت اهـ وقال ابن معين والنسائى وأبو زرعة وغيرهم : بقية إذا صرح بالتحديث فسنده حجة فشيخه هنا شامى وقد صرح بالتحديث كما ترى فيحتج بروايته هذه على المذهبين جميعا ، وصالح بن يحيى ابن المقدام بن معدى كرب — شيخ ثور — روى عنه جماعة ، وقال عنه الذهبي : قال البخارى فيه نظر ، وقال موسى بن هارون لا يعرف ثم قال الذهبي قلت روى عنه ثور ويحيى بن جابر وسليمان بن سليم وقد وثق اهـ يريد أنه ليس بمجهول العين ولا مجهول الحال ، هو وأبوه ممن وثقهم ابن حبان على طريقته المعروفة فى التوثيق ، وجده هو الصحابى المشهور ، وليس بقليل بين النقاد من يقبل رواية رجال طبقة كبار التابعين إذا لم يثبت عنهم ما يجرحهم .

وأبو داود يميل إلى أن هذا الحديث منسوخ ، والنسخ فرع الثبوت ،
والحاصل أن القول بالكراهة فيه الاحتفاظ بالخيول التي تشتد الحاجة إليها
في الجهاد . والله سبحانه وتعالى أعلم . والإذن في خير لعله كان لضرورة
المجاعة كما ورد في بعض طرق الحديث ، فيكون من بت في الحكم بالضعف
على حديث خالد بن الوليد متنا وسنداً قد أخطأ لما ذكرنا في رجال سنده ،
وخالد هاجر بعيد الحديبية سنة ست في رواية ، فلا مانع من شهوده غزوة خيبر
سنة سبع على خلاف ما توهمه ابن حزم ، والبت في أنباء المغازي ليس من
السهولة بالمكان الذي يتصوره أبو محمد الزيدى ، ولم يقع ذكر خيبر إلا في
أحدى الروايتين عند أبي داود ، وروايات أحمد والنسائي وابن ماجه خلو من
ذلك ، فلا مانع من أن يكون مرسل ، حيث وهم أحد الثقات في ذكر خيبر ،
والثقة قد يهم ، ومخالفة الأكثر من أمارات الوهم ، ومرسل الصحابي حجة عند
الجميع ، والخلاف في سنة هجرته مذكور في الاستيعاب ، قال ابن عبد البر : فقليل
هاجر خالد بعد الحديبية ، وقيل بل كان إسلامه بين الحديبية وخيبر ، وقيل بل
كان إسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة ،
وقيل بل كان إسلامه سنة ثمان مع عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة اه وآخر
ابن عبد البر الآخرين لتأخرهما في نظره عن مقام الاعتداد بهما ، فيعارض
حديث خالد في نظر هؤلاء . حديث جابر السابق ، فيرجع حديث خالد لكونه
حاضراً ، لكن لم يبتوا بالمنع ولا بالإباحة لكون حديث جابر أصح مع
وجود أحاديث أخرى تعارضه ، بل راعوا الجانبين وقالوا بالكراهة بمعنى
كراهة التنزية ، وإنما وقع التشدد البالغ في المنع من ذلك في كلام ابن عباس
وكلام الحكم بن عتيبة صاحب إبراهيم النخعي . والله أعلم .

الانتفاع بالمرهون

٣٤ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن زكريا عن عامر عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : الظهر يركب إذا كان مرهونا ، ولبن الدر يشرب إذا كان مرهونا ، وعلى الذى يركب ويشرب نفقته . حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : الرهن محلوب ومركوب . حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن أبي هريرة قال : الرهن محلوب ومركوب . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينتفع به .

أقول : زكريا هو ابن أبي زائدة ، وعامر هو الشعبي ، ولفظ يزيد بن هارون عن زكريا عند الطحاوى : (الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهونا) ولفظ البخارى بطريق أبي نعيم عن زكريا (الرهن يركب بنفقته ، ويشرب لبن الدر إذا كان مرهونا) ، عنده بلفظ محمد ابن مقاتل كما هنا ، وفي صحيح البخارى أيضاً (قال مغيرة عن إبراهيم : تركب الضالة بقدر علفها ، وتحلب بقدر علفها ، والرهن مثلها) وأما حديث (الرهن مركوب ومحلوب) فقد أخرجه الحاكم وغيره ، لكن رفعه انفرد به إبراهيم بن مجشر ، وله منكرات كما يقول البدر العيني وغيره ، وأخرج الطحاوى بطريق إسماعيل بن سالم الصائغ عن هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعا : (إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها ، ولبن الدر يشرب ، وعلى الذى يشرب نفقتها) وهذا يدل على أن المراد بالركوب والشرب فى الحديث السابق ركوب المرتن وشربه ونسخة ابن حزم كانت سقيمة على ما يظهر ، فحرف الرواية وغير : حتى هذى بما شاء وهذر - وإسماعيل بن سالم وثقه غير واحد واحتج به مسلم ، ولم ينفرد إسماعيل بن سالم الصائغ بتلك الزيادة فى الحديث كما توهم ذلك ابن حزم فى المحلى ، وبالع فى التشنيع بناء على هذا التوهم ، بل تابعه زياد بن أيوب عند أحمد

والدارقطنى ، كما تابعه يعقوب الدورى عند البيهقى على ما قاله البسدر العيني وغيره ، وقد أخرج الطحاوى بطريق أبى نعيم عن الحسن بن صالح عن إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي قال : لا ينتفع من الرهن بشئ . . هكذا ترى الشعبي يفتى بخلاف روايته ، ولو لم تسكن روايته منسوخة في نظره لما فعل هذا ، وليس هو كما آحاد التابعين ، بل كان يزاحم الصحابة في الإفتاء رغم أنف ابن حزم ، ومثله عند البيهقى بطريق سفيان عن إسماعيل ، وأخرج البيهقى بطريق سفيان عن خالد الحذاء عن محمد بن سيرين ، قال جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إلى أسألت رجلا خمسمائة درهم : ورهنى فرسا فركبتها أو أركبتها . قال : ما أصبت من ظهرها فهو ربا . وأخرج أيضا بطريق سفيان عن زكريا عن الشعبي أنه قال في رجل ارتهن جارية فأرضعت له : يغرم لصاحب الجارية قيمة إرضاع اللبن . وأخرج أيضا عن سفيان عن جابر عن رجل يقال له إبراهيم قال : سئل شريح عن رجل ارتهن بقرة فشرب من لبنها ، قال ذلك شرب الربا . وجابر هو الجعفي ، وإبراهيم هو النخعي . والجعفي وثقه الثورى وشعبة ، وإن طعن فيه آخرون ، والانقطاع في رواية ابن سيرين لا يضر بعد أن علم ما يؤيده من شتى الخارج ، وبعد أن أختبر مبلغ تثبته في الروايات على الإطلاق ، وقضاء معاذ بحساب المرتهن الثمرة من رأس المال أخرجه البيهقى بطريق الشافعى ، وهو بهذا المعنى ، وحديث (لا يعلق الرهن من صاحبه الذى رهنه . له غنمه ، وعليه غرمه) أخرجه الحاكم وغيره ، وهو نص في عود منافع الرهن إلى الراهن دون المرتهن ، لكن أغلب النقاد على أنه مرسل من مراسيل ابن المسيب من غير ذكر أبى هريرة ، وزد على ذلك أن لفظ (له غنمه ، وعليه غرمه) مدرج في الحديث من ابن المسيب كما يقوله الزهرى ، ولم يفتبه ابن حزم إلى ذلك الإرسال ، وإلى هذا الإدراج فحسبه كله بما ساقه بطريق نصر بن عاصم الانطاكي - وهذا وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته فيمن يجهلهم لكن ذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال لا يتابع على حديثه - وقال ابن حجر : إنما هو عبد الله

ابن نصر الاصم الانطاكي ، وقد حرفه ابن حزم الى نصر بن عاصم ، فيكون منكر الحديث عند النقاد ، كما في الميزان واللسان ، وهذا هو الحديث الذي يقول فيه ابن حزم في المحلى (٨ - ٩٩) : فهذا مسند من أحسن ما روى في هذا الباب اهـ ورد عليه ابن حجر في التلخيص (ص ٢٤٦) بما سبق من إقامته اسما مقام اسم وهما ، وكلاهما ممن لا تقوم بروايتهم الحجة ، وفي سنن البيهقي من حديث عبد الله بن سلام ، ومن حديث أبي مايثود تحريم قبول الهدية من المستقرض ، وعد ذلك من الربا بما يعضد معنى ما يروى (كل قرض جر منفعة فهو ربا) ، وكذلك ما يروى في هذا المعنى عن ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك في سنن البيهقي (٥ - ٣٤٩) في باب (كل قرض جر منفعة فهو ربا) ، وقد ذكر أبو عبيد بعد أن ساق فتوى من ابن مسعود في مثل ذلك : (يذهب إلى أنه قرض جر منفعة) ، قال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا إبراهيم ابن منقذ حدثني إدريس بن يحيى عن عبد الله بن عياش حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق التجيبي عن فضالة بن عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا) - موقوف - وفي سنن البيهقي أيضاً قول ابن مسعود فيمن أقرض وشرط على المستقرض ظهر فرسه : (ما أصاب من ظهره فهو ربا) . وفي نيل الأوطار : وما يدل على عدم حل القرض الذي يجر إلى المقرض نفعاً ، ما أخرجه البيهقي في (المعرفة) عن فضالة بن عبيد موقوفاً بلفظ (كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا) ورواه في السنن الكبرى (كما روى) عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن سلام ، وابن عباس (وأنس بن مالك ما بمعنى ذلك) - وزدت هنا ما زدت بين قوسين ليصح النقل - ورواه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي كرم الله وجهه بلفظ (إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قرض جر منفعة) وفي رواية (كل قرض جر منفعة فهو ربا) وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك . قال عمر بن زيد

في المغنى : لم يصح فيه شيء اه وعمر بن زيد يريد به ضياء الدين أبا حفص
عمر بن بدر بن سعيد الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢ هـ صاحب عدة كتب في
الحديث منها (المغنى عن الحفظ والكتاب) المطبوع قبل سنين ، وفي (زيد)
تصحيح بتقديم ما حقه التأخير ، وليس هو بموضع للتعويل والثقة في باب
نقد الحديث ، ونفى الصحة يحتمل معنيين كما أشرت إلى ذلك في مقدمة
(انتقاد المغنى) المطبوع ، وحديث (الرهن مركوب ومحلوب) على ما فيه من
علل سبق ذكرها بحمل ، لكنه لحقه البيان بحديث اسماعيل بن سالم بأن المراد
ركوب المرتن وحلبه ، فيتساقى ذلك وتلك الآثار الموقوفة عن ابن مسعود
وابن عباس وأبي وأبي بردة وأنس رضى الله عنهم في تحريم كل قرض جر
منفعة . فقرر الطحاوى أن انتفاع المرتن كان في أول الأمر ثم حرم بتحريم
الربا ، وبتحريم كل قرض جر منفعة . وتحريم الربا من أواخر ما حرم كما
يظهر من حديث عمر ، ولو لم يكن الحديث السابق منسوخا بتحريم الربا لما
خالفه هؤلاء الصحابة ، وابن عبد البر وافق الطحاوى في ذلك فقال : هذا
الحديث عند جمهور الفقهاء يردده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في
صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر - عند البخارى - في (أبواب المظالم)
لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه اه فتأثرت ثائرة ابن حزم فقال : وأما قول هذا
الجاهل فهو منسوخ بالنهي عن الربا وبالنهي عن سلف جر منفعة ، فكذب وافك
بعد أن زعم اختلاط اسماعيل بن سالم وانفراده بروايته ، لكن ما سبق منا هنا
كاف في القضاء على هذا الهراء . وممن أفاض في هذا البحث إفاضة جيدة
صاحب الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير ، فجراه الله عن العلم
خيراً ، وللشيخ عبد الحى اللكنوى رسالة في هذا الموضوع سماها (الفلك
المشحون في حكم الانتفاع بالمرهون) جرى فيها على طريقته في التظاهر بمظهر
الحكم في معترك الآراء ، فلا يكون من هؤلاء ولا من هؤلاء والله أعلم .

خيار المجلس

٣٥ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا إلا أن يكون بيعهما عن خيار . حدثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا أيوب بن عتبة حدثنا أبو كثير المسحيمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا ، أو يكن بيعهما عن خيار . حدثنا الفضل ابن دكين عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن أبي الوضئ عن أبي برزة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . حدثنا عفان حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن لم يتفرقا . »

أقول : يريد التحدث عن خيار المجلس المشهور المختلف فيه بين الفقهاء ، لكن شيخ فقهاء العراق : أبا حنيفة ، وشيخ فقهاء المدينة : مالك . رضي الله عنهما على اتفاق في المسألة ، وقلبا تجدا انهما على اتفاق في مسألة إلا وتكون قوة الدليل ووضوح الحجة في جانبهما ، ومعهما في هذه المسألة إبراهيم النخعي وربيعة الرأي وسفيان الثوري رضي الله عنهم أجمعين . وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) يدل على أن البائع والمشتري بمجرد نطقهما بما يدل على رضئ كل منهما حل لكل منهما التصرف فيما يخصه من ثمن ومبيع ، وتعليق هذا الحل على مفادتهما المجلس وتفرقهما بالآبدان يكون مخالفة صارخة لحكم تلك الآية الكريمة بخلاف ما إذا حمل الحديث المذكور على التفرق بالاقوال بمعنى أن أحدا المتساومين إذا أوجب البيع بشئ فله حق الرجوع ما لم يقبل الآخر ، فإذا قبل الآخر قيل

رجوع الموجب تم البيع من غير أن يكون لأحدهما حق الرجوع لأنهما لم
يتفرقا بالقول قبل تمام البيع بخلاف ما إذا بادر الأول بالرجوع قولاً قبل
نطق الآخر بالقبول ، فالبايع والمشتري مادام لم يفرغا من الإيجاب والقبول
فهما متبايعان حقيقة ، فللأول في حالة إنشاء البيع أن يرجع قبل قبول الآخر ،
وللاخر عدم قبول عرض الأول ، أما إذا أوجب الأول وبادر الثاني بالقبول
فليس لأحدهما حق الرجوع لتمام البيع بنطقهما الكلمتين الدالتين على التراضي
وحمل الحديث على هذا المعنى موافق للآية الكريمة كل الموافقة . وأما إذا حمل
على مفارقة أحدهما المجلس فإطلاق البيعين أو المتبايعين عليهما في هذه الحالة
إنما يكون باعتبار ما كانا عليه حالة نطقهما - بكلمتي الإيجاب والقبول - الذي
يسبق مفارقة أحدهما المجلس ، فيكون هذا الاتجاه خروجاً عن مقتضى اللغة
وعن منطوق الآية في آن واحد ، بل عن مدلول حديث النهي عن بيع الطعام
قبل الاكتيال المفيد لإباحة بيعه بعد الاكتيال ، ولولم يفرقا بالأبدان - وهذا
الحديث مخرج في الصحاح - والتفرق بالأقوال هو الشائع في الكتاب والسنة
في معنى التفرق ومشتقاته . قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً
ولا تفرقوا) وقال تعالى (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب) وقال سبحانه
(وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم
(افرقت اليهود . الحديث) ، وليس المراد في شيء من ذلك التفرق بالأبدان ،
بل التفرق بالأقوال ، بل التفرق بالأبدان من شأنه افساد العقود لإتمامها ،
ألا ترى أن مفارقة المجلس قبل التقابض في عقد الصرف ، وقبل القبض
لرأس المال في عقد السلم مفسدة للعقد ، وكذا يتم ملك الألبضاع والإجازات
وسائر التصرفات بالعقد لا بالفرقة بعد العقد ، فيكون حمل الحديث على التفرق
بالأبدان خروجاً عن الأصول ، وابتعاداً عن مقتضى الكتاب ، وموجب اللغة
بخلاف حمله على التفرق بالأقوال ، فانه إجراء للفظ التفرق على المعنى المشهور
في الكتاب والسنة ، وابتعاد عن المجاز في معنى البيعين ، وموافقة لمقتضى
كتاب الله كما أوضحنا ذلك كله آنفاً ، فأستغرب ميل ابن عبد البر من هذا

الرأى النير الحجة إلى خلافه كما فعل في الجهر بالبسملة مخالفاً لامامه في المسألتين ، وأما ما يروى عن ابن عمر من قيامه من مجلس عقد البيع لاتمام العقد فليس بنص على أن خيار المجلس من مذهبه حتى يصح عد تأويل الراوى هو الأجدر بالقبول ، لأنه يحتمل أن يكون احتياط لنفسه لئلا يحكم عليه حاكم يرى خيار المجلس ، والخلاف فيه معروف ، كما حدث له في عقد بيع بالبراءة من العيب ، وألزمه عثمان بما لا يراه هو كما هو مدون في الموطأ وغيره ، والعالم كثيراً ما يحتاط في عقودده بالأخذ بما لا يراه هو في موضع ربما يرى القاضى فيه خلاف رأيه ، بل ما يروى عن ابن عمر من قوله (ما أدركت الصفقة حيا فهو من مال المبتاع) من الدليل على أنه لم يكن يرى المفارقة بالأبدان من تمام البيع ، كما أسند الطحاوى ذلك بسنده اليه ، وقد أطال أبو بكر الرازى الجصاص النفس في أحكام القرآن في تأييد حجج أصحابنا في المسألة ، لكن البيهقي أطلق عنان لسانه في التناول على الطحاوى كما هو عادته كلما ضاقت طرق احتجاجه لمذهبه مع أن ذلك لا يزيد إلا انهزاماً ، وقد كال له بكيله مرتضى الزبيدى في عقود الجواهر ، وكشف عن صنيع البيهقي ساحنا الله ، ووقانا شر العصية الباردة .

سجود السهو بعد الكلام

٣٦ - وقال ايضاً : . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد الكلام . حدثنا أبو خالد عن هشام عن محمد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ تكلم ثم سجد سجدتي السهو . حدثنا ابن عليه عن خالد عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران ابن حصين أن النبي ﷺ صلى ثلاث ركعات ثم انصرف ، فقام اليه رجل يقال له الخرباق فقال : يا رسول الله أنقصت الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قال : صليت ثلاث ركعات فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم سلم . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا تكلم فلا يسجد هما .

أقول : تلك أحاديث منسوخة بفسخ الكلام في الصلاة بأحاديث كثيرة منها حديث معاوية بن الحكم أن النبي ﷺ قال : (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن) أخرجه مسلم ، وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جداً فيكون ناسخاً لما سواه . قال النووي : فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقاً لحاجة أو لغير حاجة ، ولمصلحة الصلاة أو لغير مصلحتها ، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لداخل ونحوه سبع إن كان رجلاً و صفت إن كانت امرأة . هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهم ، والجمهور من السلف والخلف ، وقال الأوزاعي : يجوز الكلام لمصلحة الصلاة اهـ وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كبير ، وهو إنما أسلم في عام خيبر ، وكذا عمران بن حصين إنما أسلم عام خيبر ، فلا يكون حديثهما هنا إلا مرسلات تقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة ، فلا يمكن أن يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر ، والخرباق اسمه عمير وهو ذو الشمالين وذو اليدين جميعاً كما في جامع الأصول لابن الأثير ، فنكون تلك الأسماء لمسمى واحد لا لأشخاص متعددة حتى يتصور تعدد القصة ، وأما توهم تعدد القصة بمناسبة ماورد في بعض طرق الحديث من لفظ (رجل من بني سليم) وكون ذي اليدين خزاعياً فردود حيث إن هذا من بني سليم ابن ملكان ، وهو من خزاعة فهو إذن سليمي خزاعي ، ولو كان من بني سليم ابن منصور لكان لهذا التوهم وجه كما في آثار السنن لمولانا النيموي ، وفتح الملهم لمولانا العثماني ، ووجوه الاضطراب في حديث أبي هريرة مشروحة في فتح الملهم شرحاً مستوفياً بحيث لا يدع احتمال حضور أبي هريرة في تلك الصلاة حتى يتوهم أن ذلك مما لم يشملہ النسخ ، ومن أراد المزيد فليراجع الجوهر النقي و آثار السنن وفتح الملهم ، فإن فيها ما لا يدع أي شبهة في المسألة والله أعلم .

أقل المهر عشرة دراهم

٣٧ — وقال أيضا : وحدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم عن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن رجلا تزوج على عهد النبي ﷺ على نعل فأجاز النبي ﷺ نكاحه . حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : انطلق فقد زوجتكها فعلمها سورة من القرآن . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليبة عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من استحل بدرهم فقد استحل . حدثنا حفص عن حجاج عن عبد الملك بن المغيرة الطائي عن عبد الرحمن اليلباني . قال : خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أنكحوا الأيامى منكم . فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ما العلائق بينهم ؟ قال : ما تراضى عليه أهلهم . حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن قتادة عن أنس قال : تزوج عبد الرحمن بن عوف على وزن نواة من ذهب قومت ثلاثة دراهم وثلاثا . حدثنا حفص عن عمرو عن الحسن قال : ما تراضى عليه الزوج والمرأة فهو مهر . حدثنا معتمر عن ابن عون قال : سألت الحسن ما أدنى ما يتزوج عليه الرجل ؟ قال : وزن نواة من ذهب . حدثنا وكيع عن سفيان عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال : لو رضيت بسوط كلب مهرأ . حدثنا وكيع عن سفيان عن عمير الخثعمي عن عبد الملك بن عميرة الطائي عن ابن البيلداني قال : قال النبي ﷺ : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) قال قالوا يا رسول الله : فما العلائق بينهم ؟ قال : ما تراضى عليه أهلهم . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يتزوجها على أقل من عشرة دراهم . .

أقول : عاصم بن عبيد الله في الحديث الأول ضعيف لا يحتاج به عند ابن معين وغيره ، والحديث الثاني مخرج في الصحاح والسنن ، لكن اختلفت ألفاظه جد الاختلاف حتى اتسع نطاق النظر فيه عند أهل العلم ، ومن ألفاظه ما في فتح الباري (٩ - ١٦٥) من حديث ابن مسعود (قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها) وهذا مما يستأنس به ، وإن طعن

فيه الدارقطني والبيهقي بانفراد عتبة بن السكن بروايته ، لكنها ممن لا يتحاشون من تسوية الأدلة على موافقة المذهب ، وابن أبي حاتم ذكره ولم يطعن فيه ، بل وثقه ابن حبان على طريقته في التوثيق ، وقال : يخطئ ويخالف ، ولم يقع اتهامه بالكذب في كلام أحد قبل البيهقي ، ولذا ارتاب صاحب الجوهر النقي في كلام البيهقي فيه ، وعتبة هذا من أصحاب الأوزاعي ، وفي التمهيد لابن عبد البر . قال مالك وأبو حنيفة ، وأصحابهما والليث : لا يكون القرآن ولا تعليمه مهراً ، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال لقوله تعالى (أن تبغوا بأموالكم) ولذكره تعالى في النكاح الطول ، وهو المال ، والقرآن ليس بمال إلى آخر ما ذكره ابن عبد البر ، ونقل تمامه صاحب الجوهر النقي ، قال الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبغوا بأموالكم) وقال تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات) ، ومن المقرر في حديث برويع بنت واشق أن عدم ذكر المهر عند العقد لا يمنع صحة النكاح ، لكن على الزوج مهر المثل ، وحديث برويع صحيح عند الترمذي والحاكم وغيرهما حتى قال محمد ابن يعقوب الشافعي الحافظ : لو حضرت الشافعي لقمت على رؤس أصحابه وقلت : قد صحح الحديث فقل به اهـ كما في الجوهر النقي وغيره ، والمهر هو مال ذوبال في كتاب الله للآيتين المذكورتين ، ومأمع الرجل من القرآن في ذلك الحديث ليس بمال فلا يكون مهراً ، وكذا تعليمه لا يكون مهراً للنهي عن الأكل بالقرآن ، والتعويض عنه بشيء من أمور الدنيا ، فيكون هذا العقد بغير تسمية مهر بتأجيل أداء العوض ومهر المثل إلى وقت السعة على ما يدل عليه حديث ابن مسعود السابق ، فذكر القرآن في الحديث لتعظيم شأنه ، والإرشاد إلى تعليمه كتزويج أبي طلحة أم سليم على الإسلام ، على أن الزوج بامرأة وهبت نفسها من غير صداق من خصائص النبي ﷺ بنص الكتاب ، فلا مانع من أن يكون التزويج من غير مهر من خصائصه كما حمل الليث الحديث على ذلك حيث قال : (لا يجوز هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يزوج

بالقرآن) في حديث محمد بن حميد بن هشام الرعيني عند الطحاوي . والليث منزلته في الحديث والفقه والورع غير منكورة ، وقد مال كثير من كبار المالكية إلى قوله هذا ، وفي قول أصحابنا جمع بين الأدلة من غير خروج على الأصول . وأما الحديث الثالث ففي سنده ابن أبي ليبة : ضعفه الدارقطني وغيره ، وأما الحديث الرابع ففي سنده حجاج بن أرطاة ، وعبد الرحمن ابن اليلباني ، وهما ضعيفان لا يحتج بهما عند الدارقطني وغيره ، ومع ذلك هو مرسل . وأما الحديث الخامس فثبت إلى لفظ (على نواة من ذهب) وأما تقدير ذلك وتقويمه بثلاثة دراهم وثلاث ، فلا يصح لأن في السند حجاج بن أرطاة ، وقد نص على تضعيف هذا الحديث ابن حجر في (٩ - ١٨٦) من فتح الباري ، وقال بعض المالكية : النواة عند أهل المدينة ربع دينار . قال ابن حجر : يؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في حديث آخر . قال أنس : جاء وزنها ربع دينار اهـ فيكون هذا حجة أهل المدينة كما أن حجة أهل العراق هو ما أخرجه ابن أبي حاتم . حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور حدثنا القاسم بن محمد سمعت جابر أ رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ : ولا مهر أقل من عشرة اهـ وقال الحافظ البرهان الحلبي المعروف بسبسط العجمي في « التنقيح شرح الجامع الصحيح » قال البغوي : إنه حسن ، وقال فيه رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده . راجع فتح القدير لابن الهمام ، وهذا الحديث المرفوع بهذا السند يقطع كلام كل خطيب ، ويغني عما ورد بطرق ضعيفة عند الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، وبهذا يكون المهر مالا ذابال تقطع به البدويستباح به البضع ، وأما الزوج بخاتم من حديد فنسوخ بالنهي الوارد في المنع من استعماله عند القاضي أبي بكر بن العربي ، فيكون قول مالك وأبي حنيفة في الذروة من الإصابة . وأما ما بعد تلك الأحاديث من الأقوال فأقوال لبعض العلماء غير مرفوعة ، فلا تقوم بها حجة ، وأما الخبر الأخير ففي سنده ابن اليلباني السابق الذكر ، ومع ذلك هو مرسل .

هل يكون العتق صداقا

٣٨ - وقال أيضاً : « حدثنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ أعتق صفية وتزوجها قال : فقيل ما أصدقها؟ قال : أصدقها نفسها ، جعل عتقها صداقا . حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : قال علي : إن شاء أعتق الرجل أم ولده وجعل عتقها مهره . حدثنا أبو أسامة عن يحيى بن سعيد : قال : قال سعيد بن المسيب : من أعتق وليدته أو أم ولده ، وجعل ذلك لها صداقا رأيت ذلك جائزا له . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز إلا بمهر . »

أقول : أخذ بظاهر الحديث الأول سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ، وعطاء وطاوس ، والشعبي والزهري ، والاوزاعي والثوري ، وأبو يوسف وأحمد وإسحاق فقالوا : إذا أعتق أمته على أن يحمل عتقها صداقا صح العقد والعتق والمهر ، وعند باقي الأئمة : أبي حنيفة والليث ، ومالك وابن شبرمة ، ومحمد وجابر ابن زيد وزفر لا يجوز ذلك ، وأجابوا عن الحديث أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم من جهة أن من خصائصه تزوج من وهبته نفسها بغير صداق ، وهذا أيضا من غير صداق ، فلا يجوز لأحد بعده مثل ذلك ، فالنبي صلى الله عليه وسلم له أن يصدق وأن لا يصدق بعد العتق ، وقال أبو حنيفة : إن فعل ذلك رجل وقع العتاق ، ولها عليه مهر المثل ، فإن أثبت أن تتزوجه تسعى له في قيمتها ، وقال مالك وزفر : لا شيء له عليها ، واختلفت الرواية عن الشافعي ، فاختلف قول أصحابه ، وقد ذكر الترمذي أنه مع الطائفة الأولى مع أن أكثر أهل العلم يعدونه من الطائفة الثانية ، ومعنى (أعتقها وتزوجها) أعتقها ثم تزوجها ، فلما لم يعلم أنس أنه ساق لها صداقا قال : أصدقها نفسها ، ولذا قال أبو الطيب الطبري الشافعي وابن المراتب المالكي ومن تبعهما نظرا إلى الأصول العامة : إنه قول أنس قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفعه ، وربما يؤيد ذلك حديث رزينة عند البيهقي المفيد أن رزينة جعلها

النبي صلى الله عليه وسلم مهراً لصفية ، لكن في إسناده مقال من جهة أن فيه ثلاث نساء مجهولات : وهن عليلة بنت الكميت ، وأما أمينة ، وأمة الله بنت رزينة الصحابية ، لكن يقول الذهبي : ما علمت في النساء من اتهمت ، ولا من تركوها ، وهن يذكرن أيضاً في حديث العاشوراء ، وأما رجال السند وثقات ، فيستأنس بهذا الخبر في المسألة ، والمجتهد لا بد له من استعراض جميع ماورد في شأن المسألة ليستخلص من بينها الصواب الناصح ، وقد يقال إن قول صفية عند الطبراني (وجعل عتقي صداقي) يفيد أن أنساً لم يقل القول السابق من قبل نفسه ، لكن في سنده أناس مجاهيل ، وإن ذكرهم ابن حبان في الثقات على قاعدته المعروفة ، ولا يخرجهم ذلك عند الآخرين من عداد المجاهيل والله أعلم . ومن نص على كون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ يحيى بن أكرم والشافعي رضي الله عنهما في روايتي أحمد بن محمد البرقي ، والمزني عند البيهقي (٧ — ١٢٨) ومن أدلة هذه الطائفة حديث ابن عمر عند الطحاوي بروايته عن أحمد بن داود عن يعقوب بن حميد عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق فأعتقها وتزوجها ، وجعل عتاقها صداقها . ثم قال : هو من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا أنه يجدد لها صداقاً ، فيدور قوله هذا بين أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون حجة من غير كلام ، وبين أن يكون من قوله لدليل دل عنده على الخصوصية ، وعلى كل حال يدل ذلك دلالة واضحة على أن ذلك من خصوصيته صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث جويرية طول لا يتسع المقام لنقله كله ، وفيما ذكرنا كفاية ، والله سبحانه أعلم .

إقتداء المتنفل بالامام في الفجر

٣٩ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم أخبرنا يعلى بن عطاء حدثني عامر ابن الأسود عن أبيه قال : شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجته . قال : فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه . فقال : على بهما ، فأتى بهما ترعد فرائصهما . فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالا : يا رسول الله كنا قد صلينا في رحالنا . قال : فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة . حدثنا وكيع عن سفيان عن زيد بن أسلم عن بسر أو بشر بن محجن الديلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه . وذكر أن أبا حنيفة قال : لاتعاد الفجر ، .

أقول : بل قول أبي حنيفة بعدم الإعادة يشمل الفجر والعصر والمغرب ، فقصر الأمر على الفجر يكون تقصيرا ، وقد وقع في الحديث الأول في أصلنا (حدثني عامر بن الأسود) والصواب (حدثني جابر بن يزيد بن الأسود) كما في الأصول الصحيحة ، ويزيد هذا صحابي ، ووقع في الحديث الثاني في أصلنا (عن بسر أو بشر) على التردد ، فالأول بالضم وإسكان المهملة . ضبط مالك في الموطأ ، والثاني بالكسر وإسكان المعجمة . ضبط سفيان الثوري ، وشيخ وكيع هنا هو الثوري ، ونقل الدارقطني رجوعه إلى الإهمال ، لكن ابن المديني رواه بالإعجام على ما ذكره ابن عبد البر ، بل الطحاوي أيد الإعجام بالنقل عن أهل بيت هذا الراوي ، ووقع مثل هذا التردد في رواية وكيع لهذا الحديث في مسند أحمد ، فلعل الشك فيه من وكيع كما في تهذيب التهذيب ، وبشر هذا ذكره ابن حبان في الثقات على طريقته في توثيق المجاهيل ، وقال ابن القطان القاسي : لا يعرف حاله على طريقته في عدم الاعتداد بتوثيق المتأخر ، وهما على طرفي نقيض ، وحديث يزيد في صلاة الفجر ، وحديث

محجن في مطلق الصلاة عند مالك وابن جريج ، وفي صلاة الظهر أو العصر في رواية سليمان بن بلال عند الطحاوي (١ - ٢١٣) فيعارضها حديث النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر المخرج في الصحاح والسنن على التواتر في نظر كثير من النقاد . راجع عمدة القساري (٤ - ٥٨٨) ، فيؤخذ بحديث النهي لكونه أقوى الدليلين ، وحديث يزيد صححه الترمذي بذلك اللفظ ، لكن الشافعي قال في قديمه : إسناده مجهول كما في سنن البيهقي (٢ - ٣٠٢) وبين هناك وجهه فقال : يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه جابر ، وجابر ليس له راو سوى يعلى بن عطاء . ثم قال : لكن له شواهد ، فيصح الاحتجاج به . وقد رد عليه صاحب الجوهر النقي بأن انفراد راو عن صحابي لا يوجب رد روايته ، وكم من هذا القبيل في الصحيحين ، ثم قال : يعلى بن عطاء لم ينفرده عن جابر ، بل تابعه عبد الملك بن عمير في الرواية عن جابر في حديث بقية عند ابن منده . وهكذا أيد صحة الحديث على خلاف رأى الشافعي في قديمه ، وفيه أن بقية مدلس وقد عنعن ، وهناك متابع آخر في رواية أبي حنيفة ، وهو الهيثم بن أبي الهيثم ، وقد أثني عليه غير واحد ، إلا أن في هذه الرواية ذكر الظهر بدل الفجر كما في جامع المسانيد للخوارزمي (١ - ٤٤٠) ، وفي حديث محجن اضطراب في تعيين الصلاة . هل كانت الظهر أم العصر أم غيرهما كما سبق . وبهذه الاضطرابات لا تتعين صلاة الفجر ولا صلاة العصر ، فلا يمكن أن يمرض حديث جابر بن يزيد ، وحديث محجن ذلك الحديث المتواتر في النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر حتى كان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة ، وهكذا كان يفعل ابن عباس أيضاً ، وإذا جرينا على طريقة الترجيح بين الروایتين عن جابر ، فرواية مثل أبي حنيفة في فقهه ويقظته ، ومنعه من الرواية إلا بما استمر حفظه من آن التحمل إلى آن الأداء يفضل على مثل هشيم في تأخر طبقته وتدليسه ، وبعده عن الفقه ، ومثل الهيثم في ثناء أمثال شعبة وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم يفضل على مثل يعلى بن عطاء في انفراد النسائي وابن حبان بتوثيقه

فبقي ذلك الحديث المتواتر سليماً من المعارضة ، فثبت منع من صلى وحده
 الفجر أو العصر أو المغرب من أن يقتدى بإمام يصلي إحدى تلك الصلوات ،
 والمنع في المغرب من جهة أنه لم يعرف في الشرع التنفل بالبتراء إلا إذا ضم
 في المغرب إلى الثلاث رابعة لتسكون شفهاً فيهن الخطب . ولذا ترى مالكا
 يروى في الموطأ عن نافع عن أن عمر أنه كان يقول : (من صلى المغرب
 أو الصبح ، ثم أدركهما مع الإمام ، فلا يعد لهما) ، وفي معاني الآثار : (حدثنا
 يونس حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا ابن لهيعة حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن
 ناعم بن أجيل -- مولى أم سلمة -- قال : كنت أدخل المسجد لصلاة المغرب ،
 فأرى رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوساً في آخر
 المسجد ، والناس يصلون فيه قد صلوا في بيوتهم) . فيكون هذا دليلاً على أن
 حديث محجن في رواية زيد بن أسلم ليس بعام ، بل خص منعه المغرب كما
 رخص الفجر والعصر بحجج أخرى على تقدير صحة حديث محجن ، فإن قيل :
 إن في رواية الطحاوي ابن لهيعة ، وهو ممن لا تقوم بروايته الحجة . قلت :
 هذا فيما رواه بعد الاختلاط . وأما رواية قدماء أصحابه عنه فصحيحة عند
 النقاد حتى نصوا على صحة رواية العبادلة عنه -- وهم ابن وهب وابن المبارك
 وابن يزيد المقرئ -- يريدون من أدركه قبل اختلاطه سنة ١٦٩ هـ بسبب
 إحتراق أكثر كتبه ، وعبد الله بن يوسف التنيسي - شيخ البخاري - مات
 سنة ٢١٨ هـ عن ثمانين سنة ، فيكون التنيسي إذ ذاك ابن إحدى وثلاثين سنة ،
 ومع أبي حنيفة في المنع من الاقتداء في غير الظهر والعشاء أبو يوسف ومحمد
 رحمهم الله تعالى . وقال محمد في الموطأ بعد أن أسند حديث محجن : (إذا جئت
 فصل مع الناس وإن كنت قد صليت) ، وأثر ابن عمر (من صلى صلاة
 المغرب أو الصبح ، ثم أدركهما فلا يعد لهما غير ما قد صلاهما) - وقد سبق

لفظ الليثي - وأثر أبي أيوب فيمن صلى ثم أتى المسجد : « وبهذا كله ناخذ ، وناخذ بقول ابن عمر أيضاً أن لا نعيد صلاة المغرب والصبح لأن المغرب وتر ، فلا ينبغي أن يصلى التطوع وترأ ، ولا صلاة تطوع بعد الصبح ، وكذلك العصر عندنا ، وهي بمنزلة المغرب والصبح ، وهو قول أبي حنيفة » ، وأحاديث المنع من التنفل بعد العصر معروفة .

تكرار الجماعة

٤ - وقال أيضاً . « حدثنا عبدة عن ابن أبي عروبة عن سليمان الناجي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال . جله رجل وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم . أيكم يتجر على هذا ؟ قال . فقام رجل من القوم فصلى معه . وذكر أن أبا حنيفة قال . لا تجمعوا فيه » . أقول . يعنى مرتين ، وفي نصب الراية . إقامة الجماعة مرتين في المساجد منها مالك ، وأجازها الباقر . وفي التحقيق لابن الجوزي قال أبو حنيفة : لا تجوز إعادة الجمعة في مسجد له إمام راتب اهـ . ومذهب ابن مسعود وعطاء وأشهب وأحمد وإسحاق تجوز تكرير الجماعة في كل المساجد لا إطلاق الحديث الوارد في فصل الجماعة ، والحديث الباب ، ومذهب سالم والقاسم ، وأبي قلابة والثوري ، ومالك والليث ، وابن المبارك والأوزاعي ، وأبي حنيفة والشافعي أن لا يجمع مرتين في مسجد جمع فيه حذراً من تقليل الجماعة الكبرى ، وخوفاً من تفريق كلمة المسلمين ، وذلك في غير الحرمين والمسجد المطروق ، فإن تعدد الجماعة فيها لا يكره عندهم ، فيظهر بذلك ما في (نصب الراية) و (التحقيق) من عدم الاستيفاء . راجع عمدة القارى (٢ - ٦٨٩) ، وقال العلامة التهانوي في إعلاء السنن (٤ - ٢٦٠) عند كلامه في حديث مسلم في إحراق المتخلفين عن الجماعة . دل الحديث بعبارة

على أن الجماعة الأولى هي التي نذب الشارع إلى إتيانها كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم (هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها، فأمر بهم، فيحرقوا. الحديث) فلو كانت الجماعة الثانية مشروعة لم بهم باحراق من تخلف عن الأولى لاحتمال إدراكه الثانية. إذا ثبت هذا فنقول: إن وجوب الإتيان إلى الجماعة الأولى يستلزم كراهية الثانية في المسجد الواحد حتماً، فانهم لا يجتمعون إذا علموا أنهم لا تفوتهم الجماعة الثانية... وفي الجامع الصغير (للإمام محمد): رجل دخل مسجداً قد صلى أهله فيه، فانه يصلي فيه بغير أذان وإقامة. لأن في تكرار الجماعة تقليلاً حيث لا يخاف كل واحد فواتها، وخصت الكراهة بمسجد المحلة لانعدام علمها في مسجد الشارع والسوق ونحوهما، وهذا هو مذهب أبي حنيفة، وإليه ذهب مالك والشافعي، ولم يكره ذلك أحمد لحديث الباب، لكن كلامنا في اقتداء المفترض بالمتنفل لا اقتداء المتنفل بالمفترض كما هو الظاهر من حديث الباب. لأن الصلاة معه تدل على أن مدخول (مع) هو المتبوع. وحديث أنس في البخاري معلقاً وصله ابن أبي شيبة وقال: فجاء أنس في نحو عشرين من قتيانه، فأذن وأقام وصلى، فهو يحتمل أن يكون المسجد مسجداً بالطريق أو نحوه مما لا يكرهون تكرار الجماعة فيه سواء كان في بني ثعلبة، أو بني رفاعه، وهو كان عابراً سبيل مع قتيانه، ولولا كراهة التكرار لما كان الأسود بن يزيد يذهب إلى مسجد آخر لم يصل فيه توخياً للفضل كما علق ذلك البخاري عنه أيضاً، وفي المدونة عن مالك عن سالم أنه دخل مسجد الجحفة، وقد فرغوا من الصلاة فقالوا: ألا تجمع الصلاة؟ فقال سالم: لا تجمع صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين، وقال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد، وربيعة والليث مثله. وحمل على ذلك أصحابنا حديث النسائي (لا تصلوا صلاة في يوم مرتين) وفي إعلاء السنن بسط واف في المسألة فليراجعه من يريد المزيد.

قتل الحر بالعبد

٤١ - وقال أيضاً : « حدثنا عبد الرحيم عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه . وذكر أن أباحنية قال : لا يقتل به . »

أقول : في سند هذا الحديث ابن أبي عروبة ، وهو مختلط مدلس وقد عنق و قتادة أيضاً مدلس وقد عنعن ، والحسن أرسله ، والكلام في مرسلاته معروف وزاد الطيالسي بعد الحسن سمرة فيكون متصلاً عند ابن المديني ، لكن رغب أكثر أهل العلم عن رواية الحسن عن سمرة حتى قال شعبة وابن معين : لم يسمع الحسن من سمرة بل نسي الحسن هذا الحديث فقال : لا يقتل حر بعبد فلا ينهض هذا الخبر حجة في سفك دم مسلم حر قتل عبده ، ولذا لم يأخذ الأئمة الأربعة بهذا الحديث ، بل اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده ، فإنه لا يقتل به ، ولو كان متعمداً كما في الإشراف على مذاهب الأئمة الإشراف لابن هبيرة الوزير الحنبلي - وهو قطعة من كتابه المسمى بالإفصاح في شرح الصحاح - وأما إذا كان الجاني على العبد غير سيده فيقتص منه أبو حنيفة . قال ابن عبد البر في الاستذكار : اتفق أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري وابن أبي ليلى وداود أن الحر يقتل بالعبد ، وروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وبه قال ابن المسيب والنخعي اهـ ، ودليل الخطاب في قوله تعالى (والعبد بالعبد) ليس من الدلالات المعتبرة في الأدلة عندهم على أن حديث (المسلمون تتكافأ دماؤهم) يكاد أن يكون متواتراً ، فلا يهدر دم العبد المسلم إذا كان قاتله غير مالك رقبته ، وأما مالك والشافعي وأحمد فلا يرون قتل الحر بالعبد مطلقاً ، والله سبحانه أعلم .

طلوع الشمس أثناء الصلاة

٤٢ - وقال أيضاً : « حدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الصلاة ، ومن أدرك من صلاة الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس لم تجزئه . »

أقول : ليس في هذا الحديث تعرض لاتمام الصلاة أثناء الطلوع أو الغروب ، فيبقى محتملاً لمعان ، فلا يناهض الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عن الصلاة عند الطلوع والاستواء والغروب من رواية عقبة بن عامر عند مسلم ، ورواية زيد بن ثابت وابن عمر ، وعمرو بن عبسة وسمرة وغيرهم عند الطحاوي والبيهقي وابن حزم وغيرهم ، بل لا بد من حمله على معنى لا يصادم تلك الأحاديث المتواترة الصريحة في الدلالة على النهي عن الصلاة في تلك الأوقات مطلقاً بدءاً واستمراراً ، وزعم ابن حزم نسخها بحديث (من أدرك ركعة من الفجر) وحديث (فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها) وحاول تبعا لداود أن يحكم المحتمل على الصريح ، وركض وراءهما ابن القيم في أعلام الموقعين مع أنه لا متمسك لهم في الحديثين إلا إذا كان الجمل يقضى على الصريح ، وقد قال ابن حجر في حديث (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) : ظاهره أنه يكتفى بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع اهـ ، وقد اختلفت ألفاظ الرواة في هذا الحديث كما في عمدة القاري (٢ - ٥٥٦) وكثيراً ما يزيد هذا الراوي ما ينقصه الآخر في حديث واحد ، فباستعراض جميع ما ورد يتمكن الناقد من التمييز بين ما هو رواية أصلية ، وبين ما هو رواية بالمعنى ، فينجلي أمامه الموقف فيما يؤخذ به وفيما يهجر ، وبعد ثبوت الإجماع الذي ذكره ابن حجر المانع من

الآخذ بظاهر الحديث (من أدرك من الفجر ركعة . الحديث) لا بد من تطلب
المعنى المراد باستعراض جميع ما ورد في هذا الباب ، فمن نظر إلى حديث البخاري
(من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) وحديث مسلم (من أدرك
ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك) وحديثه الآخر (من أدرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك) جعل حديث الباب في المسبوق كذاك الحديث
للبخاري ، وهذين الحديثين لمسلم ، فيكون الحديث عنده بمعنى أن المسبوق
بإدراك الركعة مع الإمام يكون أدرك فضل الجماعة بشرط إتمامها قبل الطلوع ،
لأن إدراك الركعة قبل الطلوع لا ينافي إتمام الصلاة قبل الطلوع ، إذ لم يذكر
في الحديث المضى على الصلاة أثناء الطلوع ، وذكر الفجر والعصر هنا باعتبار أن
منتهى الوقت فيهما مشهود ملموس ، وإلا فمعنى الحديث عام لجميع الصلوات
المفروضة ، فيكون المراد بالخاص هنا هو العام لاتحاد مخزجها في الرواية ،
كحديث العشرين عند أبي داود ، فيكون الحديث بمعنى أنه أدرك فضل
الجماعة بحذف المضاف ، ويصح أيضاً حمله على معنى أن من أدرك زمن ركعة
فقد أدرك الوجوب ، فيجب عليه أن يصلي صلاة ذلك الوقت كإسلام الكافر ،
واحتلام الصبي ، وطهر الحائض في زمن يسع ركعة من آخر الوقت كما روى
ذلك سحنون في المدونة عن ابن وهب بلاغا عن أناس من أهل العلم ، لكن
يعكر هذا التأويل لفظ (فليتم صلاته) في رواية يحيى بن أبي كثير عند
البخاري ، ولفظ (فقد تمت صلاته) في رواية يحيى أيضاً عند الطحاوي وغيره ،
وكلاهما منافي لألفاظ باقي الرواة في الصحيحين ، ويحيى بن أبي كثير وإن
كان من رجال الصحيحين ، لكنه معروف بالتدليس ، وقد عنعن فأقل أحواله
أن يكون مرجوح الرواية فيما يخالف به جمهرة الرواة ، واللفظ الثاني ينقضه
الاجماع المتيقن ، والاعتراض بحديث (فقد تمت صلاته) مما ذكره الطحاوي ،
فمن الغريب أن يحاول ابن حجر الرد عليه ببضاعته . وأما حديث البيهقي
(فليصل إليها أخرى) فبعد طلوع الشمس بنصفه ، وكلامنا في الصلاة أثناء
الطلوع على أن في سنده عنعن ابن أبي عروبة وقتادة وهما مدلسان ، ويرجح

البدر العيني أن النهى حاطر ، وحديث الباب مبيح بظاهره ، فيكون الحاضر هو الذي يؤخذ به . لأن الإباحة هي الأصل ، فيكون المنسوخ هو الإباحة ، وإلا تعدد النسخ ، وهو خلاف الأصل ، لكن مذهب الحنفية تجوز عصر اليوم عند الغروب بالإجماع ، فيخص النسخ بالفجر لأن الكراهة تبدأ بطلوع حاجب الشمس في صلاة الفجر بخلاف العصر ، فإن الكراهة تنتهي فيه بغروب حاجب الشمس ، فيختلف آخرهما كمالاً ونقصاً ، فالجزء الملاصق بأداء الفجر كامل ، هو سبب الوجوب فلا يؤدي إلا كاملاً ، بخلاف الجزء الملاصق بأداء العصر في آخر الوقت فإنه ناقص فيؤدي ناقصاً ، ويرى الطحاوي النسخ في الجانبين : الفجر والعصر جميعاً ، فيشمل النهى عنده ، ولعله لا يسلم الإجماع في جانب العصر ، وابن حزم عكس الأمر ، وقال بنسخ النهى بحديث الباب المجمل وبحديث (فليصلها إذا ذكرها) لكن يكون في ذلك تكرير للنسخ فيهدم هكذا مصرأ ليني كوخا ، على أن في روايات حديث ليلة التعريس ألفاظ تدل على أنه عليه السلام لم يبادر بالقضاء ، بل انتظر إلى ارتفاع الشمس ، ثم توضأ وتوضأوا وصلوا ، ولم يكن ذلك مجرد الانتقال من موضع النوم كما يريد أن يوهمه ابن حزم ، وعند الطحاوي وابن حزم ألفاظ صريحة فيما قلنا رغم أنف ابن حزم ، ويكون المصلي أثناء القضاء على ذكر حتماً بما نام عنه أو نسيه ، وهذا كاف في الامتثال من غير حاجة إلى أن يكون القضاء في آن الاستيقاظ أو آن الذكر ، بدليل تلك الألفاظ في روايات حديث ليلة التعريس ، ولا دلالة في لفظ (إذا) على العموم ، بل هو عند استعماله بمعنى الشرط من أدوات الإهمال عند المناطقة كلفظ (إن) ، بل إذا استعمل (إذا) بمعنى الشرط لم يبق فيه معنى الوقت عند الكوفيين ، وإليه ذهب أبو حنيفة بخلاف البصريين ، وابن القيم جعل المجمل مبيناً والمبين مجملاً ، فقلب الحقيقة في أعلام الموقعين ، وأطال في الشغب على عادته وسرد الأقيسة الباطلة إزاء النصوص الصريحة ، وغالط في مسائل البدء والاستمرار بسرد أحكام تثبت في آن غير يمتد لا يحكم زوالها إلا بورود مزيل لها ، وأين هذه من عمل ممتد له أول

وآخر ممدود على بساط الزمن يكون في جزء منه سليماً من جميع المفسدات ، وفي جزء آخر يعتريه ما يفسده كالصلاة تبتدئ سالمة منها ، ثم يعتريها انكشاف عورة ، أو لصوق نجاسة ، أو عمل ما يتنافى مع الصلاة أو وقوع في وقت منعت الصلاة فيه ، فتفسد ؟ - وبطلان الصلاة بطولوع الشمس ليس من إبطال العمل في شيء حتى يظن وجوب الاستمرار على الصلاة مع الطلوع - وحاول أن يلزم بمواضع الخلاف مع أن الإلزام إنما يكون بما يسلبه الخصم ، ومن أحاط بما تقدم لم يتردد لحظة أن شغبه فارغ لا ينخدع به من أوتى بصيرة نافذة والله ولي الهداية .

كفارة الصوم

٤٣ - وقال أيضاً ، حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكك قال : وما أهلكك؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان . قال : أعتق رقبة . قال : لا أجد . قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع . قال : أطعم ستين مسكينا . قال : لا أجد . قال : أجلس ، فبينما هو كذلك إذ أتى بعرق فيه تمر . قال له النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فتصدق به . قال : والذي بعثك بالحق ما بين لابتي المدينة أهل بيت أفقر إليه منا ، فضحك حتى بدت أنيابه ، ثم قال : انطلق فأطعمه عيالك . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يطعمه عياله . .

أقول : اتفق الأئمة الأربعة على أن حكم الحديث خاص بذلك الاعرابي من جهة قصر جواز إطعامه عياله عليه ، وأخذوا ذلك بما زاد الزهري في حديث أبي داود : (ولأنما كان هذا رخصة له خاصة ، ولو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بد من التكفير) ، فلا تطيل الكلام فيما يكون باقى الأئمة مع أبي حنيفة فيه .

صلاة العيد في اليوم الثاني

٤٤ - وقال أيضاً : « حدثنا هشيم عن أبي بشر عن أبي عمير بن أنس قال : حدثني عمومي من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : أغمى علينا هلال شوال ، فأصبحنا صياماً ، فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يخرجون من الغد . »

أقول : صحيح هذا الحديث أناس من المتساهلين ، لكن فيه متسع للنظر ، فإن هشيماً مدلس وقد عنعن ، وأبو بشر جعفر بن إياس أخرج له الجماعة ، لكن تكلم فيه شعبة ، وتوقف في أمره أبو الحسن بن القطان الفاسي ، وأبو عمير عبد الله بن أنس : ذكره ابن حبان في الثقات على طريقته المعروفة ، لكن قال ابن عبد البر : مجهول لا يحتج به . وقال ابن القطان الفاسي : لا يعرف له كبير شيء ، وإنما له حديثان ، أو ثلاثة لم يروها عنه غير أبي بشر ، ولا أعرف أحداً عرف من حاله ما يوجب قبول روايته ، وفيه مع الجهل بحال أبي عمير كون عمومته لم يسموا ، ومع ذلك قد صحح هذا الحديث جماعة ، لكن لم يأخذ به أبو حنيفة ، ولا الشافعي ولا مالك ولا أبو ثور ، فقالوا : إذا فاتت الصلاة يوم العيد حتى زالت الشمس من يومه لم يصل بعد ذلك في ذلك اليوم ولا بعده ، ويرى أبو يوسف أنه إذا فات الناس صلاة العيد في صدر يوم العيد صلوها من غد ذلك اليوم في الوقت الذي يصلونها فيه . فظهر أن هذا الحديث بما يتسع فيه النظر تضعيفاً وتصحيحاً ، فلا يعد من يخالفه مخالفاً للأثر الصحيح ولا سيما أن هذه المسألة ليست مما انفرد به أبو حنيفة ، بل معه هؤلاء . والله أعلم .

بيع المصرة

٤٥ - وقال أيضا : وحدثنا وكيع ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من اشترى مصرة فهو فيها بالخيار . إن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر . حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى مصرة فهو فيها بخير النظرين إن ردها رد معها صاعا من طعام أو صاعا من تمر . وذكر أن أبا حنيفة قال بخلافه . .

أقول : أغلب طرق هذا الحديث من أبي هريرة مرفوعا ، وروى عن غيره من الصحابة مرفوعا أيضا ، وصح في البخاري عن ابن مسعود موقوفا ، وحديث أبي هريرة مما رواه أبو حنيفة أيضا عن الهيثم عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا ، ولا كلام في الحديث من جهة الإسناد وهو صحيح الإسناد بدون شك لكن أفق المجتهد أوسع ، ونظره في الحديث غير قاصر على ناحية ، فيظهر لهذا من علة تمنع من الأخذ بظاهره ما لا يظهر للآخر ، ويعتني هذا المجتهد بموافقة الحديث للأصول المجمع عليها فوق اعتناء ذلك المجتهد بهذا ، وهكذا يتسع نطاق الكلام ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث مالك - في المشهور عنه - والليث والشافعي ، واحمد واسحاق وغيرهم ، وقالوا : إن المشتري إذا وجد البقرة مصرة (حبس البائع لبنها في ضرعها أياما ليظن المشتري أنها غزيرة اللبن) يردها المشتري إلى البائع مع صاع من تمر مقابل حلبها أيام كانت عنده ، وخالفهم أبو حنيفة ومالك - في رواية - وأشهب ومحمد وأبو يوسف - في المشهور - وطائفة من فقهاء العراق وقالوا : ليس للمشتري رد المصرة بخيار العيب ، وإن سلم إسناده ، لكن فيه اضطراب واختلاف شديد في المدة وفيما يدفع بحيث يسرى إلى أصل الحديث كما يظهر من استعراض ألفاظ الحديث في

الروايات في عقود الجواهر وغيره ، وليس مجرد سلامة إسناد الحديث بكاف في الأخذ بظاهره ، بل لا بد من سلامة المتن من مخالفة ما هو أقوى منه من كتاب وسنة ، وأصل مجمع عليه ، فالشدوذ والعلة يمنعان الأخذ به ، فيتوقف عن العمل بظاهره ، وهذا الحديث معلول لمخالفته لعموم كتاب الله في ضمان العدوان بالمثل قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) والآيتان تحتمان الضمان بالمثل ، و (صاع من تمر) ليس بمثل ، ولا قيمة للبن المحلوب المستهلك عند المشتري مدة بقائها عنده ، بل تدر المصرة أيام بقائها عند المشتري من اللبن ما يساوى أضعاف صاع من تمر في القيمة ، وهو ظاهر ، ثم حديث (الخراج بالضمان) صحيحه الترمذى وأخذ به جمهور الفقهاء . فلا يكون هذا اللبن مضموناً حيث كانت المصرة تحت ضمان المشتري ، والحديث السابق يخالف هذا حيث يوجب ضمان اللبن بصاع من تمر ، بل أوضحوا وجوه مخالفة حديث المصرة للأصول فقالوا : إنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط ، وقدر الخيار بثلاثة أيام ، وإنما يتقيد بالثلاثة خيار الشرط ، وأوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع ، وأوجب البديل مع قيام البديل ، وقدر بالتمر والطعام ، والمتلفات إنما تضمن بالمثل أو القيمة ، وجعل الضمان بالقيمة مع أن اللبن مثلي ، ويؤدي إلى الربا إذا كان ثمن المصرة بالتمر حيث يزيد صاعاً منه كما يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض ، وتلك ثمانى مخالفات للأصول تقضى بترك العمل بظاهره ، وإن حاول القاضى ابن العربى الجواب عن جميعها . فللخروج عن هذا التعارض سلكوا طرقاً شتى ، قال عيسى بن أبان : هذا كان أيام كانت العقوبة بأخذ الأموال ، ثم نسخ بآية ضمان العدوان بالمثل ، وقال الطحاوى : بل بحديث (الخراج بالضمان) وقال العلامة الكشميرى : فى التصرية غرر فعلى ، والغرر القولى به تجب الإقالة قضاء ، والغرر الفعلى لا يدخل تحت القضاء ، لكن تجب به الإقالة ديانة على مانص

عليه ابن الهمام ، فيكون حديث المصراة من باب الإقالة ديانة ، فلا يكون الحديث متروكا ولا مخالفاً للأصول .

وقول ابن القيم : (كيف يكون التوضؤ بالنبيذ الشديد موافقاً للأصول وخبر المضراة مخالفاً للأصول) على طريقته في التهويل والتجاهل ، وإلا فليس بخاف عليه أن النبيذ الذي يتوضأ به إذا لم يكن سواه موجوداً هو ما مالح يحمله المسافر في قربته ويرمى فيه تميرات ليحلو الماء يسيراً كما هو عادة العرب وليس النبيذ الشديد بمراد لأصحابنا أصلاً هنا ، وهو يعلم ذلك ، لكن ديدنه التهويل والتشغيب . ثم مخالفة حديث المصراة للأصول ليس بمعنى مخالفتها للقياس المجرد ، وأنت رأيت كيف خالف عدة آيات وأحاديث جمعوا بينه وبينها كما بسطناه هنا ، والله الهادي .

وأما ذكر فقه الراوى هنا ، وعد أبي هريرة غير فقيه فبراً منه أبو حنيفة وأصحابه ، بل لا يثبت هذا عن عيسى بن أبان أيضاً .

وأما ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى بفقه الراوى ولا سيما في موضع الرواية بالمعنى كما فعل أبو حنيفة مع الأوزاعي في مسألة رفع اليد عند الركوع فأمر يجب الأخذ به ، والواقع في أبي هريرة أنه لم يكن في بادى أمره مجتهداً ، ولا كان يعرف الكتابة ، ولم يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاث سنوات ، ثم استمر على رواية الحديث ومدارسة العلم ، فأصبح من كبار المجتهدين بين الصحابة من غير كلام . وهذا هو الصواب في أمره والله أعلم .

والحافظ عبد القادر القميشي جزء خاص في تحقيق ما يتعلق بحديث المصراة ، وقد ألم به في أواخر طبقاته .

حكم ابتذال الخليطين

٤٦ - وقال أيضا : « حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ أن يبتذال التمر والزبيب جميعا ، والبسر والتمر جميعا . حدثنا ابن مسهر عن الشيباني عن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلط التمر والزبيب جميعا ، وأن يخلط البسر والزبيب جميعا ، وكتب بذلك إلى أهل جرش . حدثنا محمد بن بشر عن حجاج عن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتبذوا التمر والزبيب جميعا ، ولا تتبذوا الزهو والرطب ، وابتذوا كل واحد منهما على حدة . حدثنا ابن نمير عن الأعمش عن حبيب أبي أرطاة عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزهو والتمر ، والزبيب والتمر ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به . »

أقول : تلك أحاديث صحيحة في النهي عن الخليطين ، و (جرش) في حديث ابن عباس بضم الجيم بلد في اليمن ، واختلف أهل العلم في النهي في تلك الأحاديث . هل هو للتحريم أم للكراهة ، كما اختلفوا في معنى الخمر هل هي ما يصنع من العنب فقط أم تشمل المسكرات كلها ، ثم أطلوا الكلام في النبيذ الذي يبيحه أهل الكوفة ، وانفقوا في تحريم جميع ما يسكر بالفعل ، وإنما خلافتهم فيما سوى الخمر مما يشرب للتقوى لا للتلهي دون أن يبلغ حد السكر ، فمن يرى حرمة القليل مما يسكر كثيره يحرم الجميع ، ومن يرى حرمة السكر بالفعل دون القليل الذي لا يسكر ما سوى الخمر يخصص في القليل ، ومنهم أبو حنيفة وشريك ، ووكيعة وغيرهم من فقهاء العراق قديما وحديثا . ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة مع الجمهور في التحريم على الإطلاق لقوة الأدلة في جانبهم حتى إن الفتوى بقول محمد في المذهب ،

والمرخصون تمسكوا بآدلة أوضحها ابن عبد ربه الأندلسي في (العقد الفريد) في الجزء الأخير منه ، وهي مما ينقذهم من موقف المخالفة الصارخة للأدلة الصريحة ، وفي الخليطين عند أبي داود حديثان يتمسك بهما المسيحيون : أحدهما حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يبدله زبيب فيلقى فيه تمر أو تمر يلقى فيه زبيب . ورجال سنده ثقات غير (امرأة من بني أسد) راوية الحديث عن عائشة ، فانها مجهولة ، لكن يقول الذهبي - عند الكلام في النسوة المجمولات - ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها اه ومن يرى الأخذ عن كبار التابعين والتابعات من غير بحث عن التوثيق يقبل رواية مثلها ، ولا سيما إذا كان الراوي عنها ثقة مثل موسى بن عبد الله هنا ، وثانيهما حديث أبي بحر عن عتاب بن عبد العزيز عن صفية بنت عطية أنها سألت عائشة مع نسوة من عبد القيس عن التمر والزبيب فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، فألقيه في الإناء فأمرسه ، ثم أسقيه النبي ﷺ . فأبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكر اوى اختلفوا فيه ، لكن وثقه العجلي وقال يحيى بن سعيد القطان : صدوق صاحب حديث . وذكره ابن حبان في الثقات ، وعتاب بن عبد العزيز روى عنه يزيد بن هارون وأحمد ابن سعيد الدارمي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وصفية جدة عتاب مجهولة الوصف ، لكن لا يعرف الذهبي بين النساء من اتهمت ولا من تركت . وفي الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني : عن أبي حنيفة عن أبي إسحاق وسليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر فسقاه شرابا ، فكأنه أخذ فيه ، فلما أصبح غدا اليه فقال له : ما هذا الشراب ؟ ما كدت أهتدي إلى منزلي ، فقال ابن عمر : ما زدناك على عجوة وزبيب ، قال البدر العيني : هذه ثلاثة أحاديث يشد بعضها بعضا . وعند محمد في الآثار أحاديث أخر في الخليطين والنبذ فليراجع .

وحكى عن أبي حنيفة أنه قال : لو أعطيت جميع ما في الدنيا لأحرم النبيذ لا أحرمه لأنه مختلف فيه ، ولو أعطيت جميع ما في الدنيا ومثلها لأشرب

قطرة نبيذ لا أشربه . وفي رواية (لا أحرمه لأن فيه تمسيق بعض الصحابة) لأن بعض الصحابة كان يشرب نوعاً منه للتقوى ، وفي بعض الأحوال قد يؤدي إلى السكر . هكذا يكون المجتهد معذوراً مع كون الصواب مع الجمهور ، وهذا أتى منه من استعراض جميع ما ورد فيه من غير إقتصار على بعضه .

نكاح المحلل

٧٤ - وقال أيضاً : حدثنا الفضل بن دكين عن سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن عبد الله قال : لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . حدثنا ابن نمير عن مجالد عن عامر عن جابر قال : قال عمر لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما . حدثنا ابن علية عن خالد الحذاء عن أبي معشر عن رجل عن ابن عمر قال : لعن الله المحلل والمحلل له . حدثنا ابن نمير عن مجالد عن عامر عن جابر بن عبد الله عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعن الله المحلل والمحلل له . حدثنا عائد بن حبيب عن أشعث عن ابن سيرين قال : لعن الله المحلل والمحلل له . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا تزوجها ليحللها فرغب فيها فلا بأس أن يمسكها .

أقول : هذا لم يحللها للأول وإنما اصطفاها لنفسه بعد إيجاب وقبول في محضر شهود فنأين اللوم على أبي حنيفة ؟ والحديث الأول أخرجه الترمذي والنسائي ، والثاني في سنده مجالد ، والثالث في سنده مجهول ، والرابع في سنده مجالد أيضاً ، والخامس في سنده عائد ، وهو من قول ابن سيرين نفسه . وأما إن أراد المصنف تحريم التحليل بمعنى أن النكاح الثاني لا ينعقد فذلك الأدلة لا تدل على ذلك ، بل تدل على أن العاقد لأجل التحليل آثم ، وهذا مما يقر به أبو حنيفة . بل تلك الأحاديث نصوص على التحليل مع الإثم لأنها تسمى الطرفين محللاً ومحللاً له . فإذا اشترط التحليل في النكاح الثاني يفسد ولا تحل للزوج الأول عند مالك وأحمد ، لكن لا دليل عندهما على ذلك ، وإن

نوى ولم يشترط ذلك يصح النكاح عند أبي حنيفة والشافعي في الجديد، إلا أن الشافعي يكره ذلك، ويريان صحة النكاح عند الاشتراط مع الإثم. فالمسألة تختلف فيها كما ترى، ولم ينفرد أبو حنيفة بالمسألة، والدليل محتمل غير حاسم في أحد الطرفين.

تعريف اللقطة

٤٨ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرازي عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فأنفقها . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال : خرجت أنا وزيد ابن صوحان وسلمان بن ربيعة حتى إذا كنا بالعذيب التقطت سوطاً فقلاً لي : ألقه . فأبيت ، فلما أتينا المدينة أتيت أبي بن كعب فسألته . فقال : التقطت مائة دينار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له . فقال : عرفها سنة . فعرفتها سنة ، فلم أجد أحداً يعرفها ، فأتيته . فقال : عرفها سنة ، فإن وجدت صاحبها ، فادفعها إليه ، وإلا فاعرف عددها ونوعها ووكلاءها ، ثم تكون كسبيل مالك . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن جاء صاحبها غرم عليه .

أقول : لفظ البخاري في حديث زيد بن خالد الجهني بعد تعريف اللقطة سنة (ثم استنفق بها فإن جاء ربها فادعها إليه) والأداء بعد الاستنفاق هو الغرم الذي يقول به أبو حنيفة ، ولفظه أيضاً في حديث أبي بعد تعريف اللقطة ، (فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها) والاستمتاع بها لا ينافي الضمان لربها حينما حضر ، وكان أبي من المياسير ، فاستمتع الملتقط به هنا باللقطة باذن ولي الأمر ، وهو حضرة المصطفى ﷺ في عهده ، وخليفته بعد زمنه ، فلذا يرى أبو حنيفة أن لا يتصرف الغني في اللقطة بالاستمتاع بها إلا باذن ولي الأمر ، ولأموال اللقطة بيت خاص ومصارف خاصة في فقته ، فلا تطيل

الكلام فيما هو معروف ، ومع ابى حنيفة باقى الائمة فى إيجاب ضمان الملتقط اللقطة لربها عينا أو قيمة فى أى وقت حضر بعد التعريف المعروف . ومن أدلتهم فى ذلك سوى ما تقدم قول يزيد مولى المنبعث فى حديثه عند البخارى (إن لم يعرف استنفق بها صاحبها وكانت وديعة عنده) .

وفى مدة التعريف اختلاف كبير فى الروايات حتى فى الصحيحين ، لكن هذا ليس بموضع بيان ذلك ، وأبو حنيفة على كل حال ليس بمفرد فى المسألة كما رأيت ، بل الجمهور على أن رب اللقطة فى أى وقت حضر ، والعين قائمة ترد اليه ، وإن كانت مستهلكة يرد اليه بدلها ، ولم يخالفهم فى ذلك غير داود والكرائيسى ، وسار سيرهما البخارى من غير دليل ناهض ، وتفصيل ذلك فى شروح البخارى .

بيع الثمر قبل بدو صلاحه

٤٩ — وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها . حدثنا أبو الأحوص عن يزيد بن خمير قال : سأل رجل ابن عمر عن شراء الثمر . فقال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . حدثنا ابن إدريس عن شعبة عن يزيد بن خمير عن مولى لقريش قال : سمعت أبا هريرة يحدث معاوية أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تحرز من كل عارض . حدثنا على بن هشام عن ابن أبى ليلي عن عطية عن أبى سعيد قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . قالوا : وما بدو صلاحها ؟ قال : تذهب عاهاتها ويخلص طيبها . حدثنا غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبى البختري قال : سألت ابن عباس عن بيع النخل . فقال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يأكل منه ، أو يؤكل منه ، وحتى يوزن . قلت : وما يوزن ؟ فقال

رجل عنده : حتى يحمرز . حدثنا سهل بن يوسف عن حميد عن أنس قال :
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع تمر النخل حتى يزهر ، فقييل لأنس
 ما زهوه ؟ قال : يحمر أو يصفر . حدثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد
 ابن جابر قال : حدثنا القاسم ومكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . حدثنا يعلى بن عيسى حدثنا
 فضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس
 ببيعه بلحاً ، وهو خلاف الأثر .

أقول : مذهب الثوري وابن أبي ليلى ، ومالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق
 عدم جواز بيع الثمار في رؤس النخل حتى تحمر أو تصفر لظاهر تلك
 الأحاديث ، ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ومحمد جواز بيع
 الثمار على الأشجار بعد ظهورها من غير حاجة إلى الانتظار إلى النضج ، وبه
 قال مالك في رواية ، وأحمد في قول ، وحجتهم ما أخرجه البخاري عن ابن
 عمر (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع) لأن
 المبتاع باشرطه يكون ابتاع تلك الثمار ، فدل ذلك على جواز بيع الثمار قبل
 النضج لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره من غير اشتراط هو الذي يكون
 مبيعاً وحده . وتأير النخل تنقيحه - فتكون الأحاديث السابقة بمعنى النهي
 عن بيع ما ليس بموجود حين لم تتكون الثمار ، وصلاحها تكونها لا تنهاى
 نضجها لئلا تتضاد الأحاديث ، وربما تكون تلك الأحاديث من باب إعطاء
 المشورة لا من باب التحريم لحديث زيد عند النسائي في كثرة تخاصم الناس
 عند الجذاذ والتقاضى بادعاء المبتاع إصابة التمر بالعفن أو الدمان ، والاسوداد
 أو غير ذلك من آفات الثمار ، فإذا انتظروا إلى نهاية نضج الثمار في التسايع
 لا يقعون في مثل ذلك التخاصم حتى قال لهم من باب المشورة : (لا تتبايعوا
 حتى يبدو صلاح الثمر) صوناً لهم من التخاصم على ما أوضحه الطحاوي ؛
 وعلى ذلك إن باع الثمر قبل نضجه بشرط القطع صح بالإجماع ، ولو شرط

القطع ثم لم يقطع ، فالبيع صحيح ويلزمه البائع بالقطع ؛ فان تراضيا على إبقائه جاز ، وإن باع بشرط التبقية ، فالبيع باطل بالاجماع لأنه ربما تلف الثمرة قبل إدراكها ، فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل ، وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر ، وإن باعها مطلقاً بلا شرط القطع يبطل البيع عند الجمهور ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : يجب شرط القطع ، وهذا ما ذكره النووي فيمن باع الثمر قبل بدو صلاحه ، ونازعه البدر العيني في دعوى الاجماع في الموضوعين كما تجد تفصيل ذلك في عمدة القارى

سن البلوغ

هـ - وقال أيضاً : حدثنا ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع بن عمر قال : عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فاستصغرنى ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازنى . قال نافع : فحدثت به عمر بن عبد العزيز - قال - فقال : هذا حد بين الصغير والكبير ، - قال - فكتب الى عماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ، ولابن أربع عشرة في الذرية . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس على الجارية شيء حتى تبلغ ثمانى عشرة أو سبع عشرة .

أقول : حديث ابن عمر فيمن هو صالح للجهاد ، وهـ - لما يختلف باختلاف الأشخاص ، واختلاف نمو أجسامهم وقواهم ، وأما البلوغ فقد نص القرآن الكريم على أن ذلك يبلوغ الأطفال الحلم ، فالذكور يحتلمون فيما بين اثنتى عشرة سنة ، وخمس عشرة سنة في الأغلب ، والانات احتلامهن في الأغلب فيما بين تسع سنين واثنتى عشرة سنة ، فإذا لم يحتلم الغلام أو الجارية في تلك السنين ، يزيد أبو حنيفة ثلاث سنوات على الحد الأغلب في الغلام والجارية احتياطاً ، فيعد الجارية بالغة بالسن بعد الخامسة عشرة ، والغلام بالغاً بالسن بعد الثامنة عشرة ، فما بين تسع واثنتى عشرة سنة للجارية ثلاث سنوات

وكذا ما بين اثنتي عشرة وخمس عشرة سنة للغلام ثلاث سنوات .
 فاحتاط أبو حنيفة بزيادة ثلاث سنوات على الحد الغالب في الاثنين بقدر
 النقص في الحدين الأدنين ليتناسب الطرفان ، وتأخر إدراك الحلم نادر شاذ ،
 فلا بد من الاحتياط في أمر من تأخر إدراكه الحلم ، وقال القرطبي في الجامع
 لأحكام القرآن ، وقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما : لا يحكم لمن لم يحتمل حتى
 يبلغ مالم يبلغه أحد إلا احتمل وذلك سبع عشرة سنة .. وعن أبي حنيفة رواية
 أخرى : تسع عشرة ، وهي الأشهر .

وقال في الجارية : بلوغها لسبع عشرة سنة ... وروى اللؤلؤى عنه ثمان
 عشرة سنة .

وقال داود : لا يبلغ بالسن مالم يحتمل ولو بلغ أربعين سنة اه وكلامنا
 على رواية الحسن بن زياد اللؤلؤى ، والبلوغ بالسن عند الأوزاعي والشافعي
 وأحمد يكون بلوغ الغلام إلى سنة خمس عشرة لحديث ابن عمر لكن فيه
 ما سبق ، فالأعدل الأرفق ما ذهب إليه الشيخان : أبو حنيفة ومالك رحمهما
 الله ورضي عن الجميع . والله أعلم .

حكم الخرص في التمر

٥١ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عليه عن عبد الرحمن بن إسحاق عن
 الزهري عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عتاب بن أسيد
 أن يخرص العنب كما يخرص النخل ؛ فتؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل
 تمراً ، فتلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم في النخل والعنب . حدثنا حفص عن
 الشيباني عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة إلى
 أهل اليمن فخرص عليهم النخل . حدثنا أبو داود عن شعبة عن خبيب بن
 عبد الرحمن قال : سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول : جاء سهل بن أبي
 حشمة إلى مجلسنا ، فحدث أن النبي صلى الله عليه قال : إذا خرصتم فخذوا

ودعوا . حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول : خرصها ابن رواحة يعني خيبر أربعين ألف وسق ، وزعم أن اليهود لما خيروهم ابن رواحة أخذوا التمر وعليهم عشرون ألف وسق . حدثنا أبو خالد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن عمر كان يبعث أبا حثمة خارصا للنخل . وذكر أن أبا حنيفة لا يرى الخرص .

أقول : الخرص بالفتح تخمين ما على النخل تمراً ، قال أبو بكر بن العربي في العارضة : ليس في الخرص حديث صحيح إلا واحد ، وهو المتفق عليه أنه يعني بين البخاري ومسلم في حديقة امرأة في وادي القرى في طريق تبوك ولم يخرج به ابن أبي شيبة هنا ، والحديث الأول في هذا الباب من مراسلات ابن المسيب لأنه لم يدرك عتاب بن أسيد ، بل ولد ابن المسيب بعد وفاة عتاب بسنتين . ونص على عدم سماعه منه كثيرون . وزاد الواقدي بينهما المسور بن مخرمة للترقيع كما في سنن الدار قطني .

وأما تكلف ابن حجر أن يجعل وفاة عتاب متأخرة بحيث يمكن أن يكون ابن المسيب ابن سبع عند وفاة عتاب فابعاد في النجعة على مخالفته لنص أهل الشأن .

ولفظ (تلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم في النخل والعنب) قول الزهري ، وفي العارضة أيضا : (لم يثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - خرص النخل لأخذ الحق إلا على اليهود ...) وأما المسلمون فلا يخرص عليهم) . والحديث الثاني من مراسلات الشعبي ، ووقع في أصلنا (إلى أهل اليمن) وهو تحريف ظاهر ، فلعله محرف من (إلى أهل التمر) بل ابن رواحة لم يخرص نخل خيبر إلا عاما واحداً لوفاته في مؤنة بعد فتح خيبر بسنة كما ذكره الذهبي رداً على البيهقي . والحديث الثالث في سنده عبد الرحمن بن مسعود وهو مجهول . قال الذهبي : لا يعرف وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التوثيق ، والحديث الرابع في سنده عن عنة أبي الزبير ، والراوى عنه إذا لم يكن الليث بن سعد لا يقبلونها ، والراوى عنه هنا ابن جريج ، فلا يكون المصنف أتى بخبر صحيح هنا حتى يدعى

مخالفة أبي حنيفة لأثر صحيح ، وأما ما في الصحيحين من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخرص النخل في حديقة امرأة بوادي القرى في طريق تبوك وقيامه عليه السلام بالخرص مع الناس ، ففيه التوافق بين الخرص والواقع من غير نص فيه على تحكيم الخرص هنا ، فلا ينافي مذهب أصحابنا لأن أمره عليه السلام إياها بالاحصاء يخالف التحكيم ، بل يكون الخرص لمجرد التوثق والاطمئنان كما هو ظاهر . وخص شريح وداود الخرص بالنخل ، وعند مالك والشافعي لا يختص به ، بل يجري في العنب أيضاً ، ويميل البخاري إلى شموله لجميع الثمار ، ويلزم هؤلاء أصحاب الثمار بموجب الخرص ، وبخالفهم الشعبي والثوري ، وأبو حنيفة وأبو يوسف ، ومحمد في هذا الالتزام لمنافاة ذلك لحط الثلث أو الربع من تقدير الخارص في حديث الترمذي ، فاذن يكون الخرص لمجرد الاعتبار والاستدكار ، ولحمل أصحاب النخل على عدم الخيانة ، ولو أطلقنا عنان الكلام وقلنا بإفادة حديث الخرص للالتزام يكون في ذلك بيع التمر في رؤس النخل بالتمر كيلا وبيع الرطب نسيئة بالتمر ، وكلاهما من أصول الربا المحرمة ، فيحمل حديث الخرص على التخمين ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار ، على أن أهل خير كانوا من اليهود ، فلا يكونون من أهل الزكاة حتى يسجد هذا قاعدة لأخذ الزكاة عن المسلمين ولو ثبت تحكيمه فيما يجب أخذه من زكاة الثمار على الوجه الذي يذكره المخالفون لكان هذا منسوخاً بآية الربا ، وبالأحاديث المبينة لأنواع الربا ، وتحريم الربا ، وفروعه من المزابنة ونحوها من أواخر ما حرم حتى استمر بيان الأنواع المحرمة منه إلى أواخر أيامه صلى الله عليه وسلم ومن ادعى تأخر فتح خير عن ذلك ، فقد تناسى وضعه عليه السلام تحت قدمه الشريفة تلك الأمور الجاهلية عام فتح مكة كما تناسى حديث عمر في الربا ، وكلاهما من الشهرة بمكان ، لكن العصبية تجعل من لا يلسى يتناسى ، وحديث جابر في النهي عن الخرص عند الطحاوي صريح في عدم جواز تحكيمه ، لكن في سنده ابن طيبة . نعم ابن طيبة اختلط بعد احتراق كتبه ، بيد أن اختلاطه كان بعد احتراق كتبه سنة ١٦٩ وأسد السنة

الراوي عنه كان ابن خمس وعشرين إذ ذاك ، فيكون أسد من قدماء أصحابه
الراوين عنه قبل اختلاطه والله أعلم .

إنفاق الأب على نفسه من مال ولده

٥٢ - وقال أيضاً : « حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أطيب ما أكل الرجل
من كسبه ، وولده من كسبه . حدثنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمار بن
عمير عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن
أولادكم من كسبكم . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي قال : جاء رجل
من الأنصار إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أبي غصبني مالي ، فقال :
أنت ومالك لأبيك . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن المنكدر قال :
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن لي مالا ، ولأبي مال ، قال :
أنت ومالك لأبيك . حدثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن
سويد بن غفلة عن عائشة قالت : يأكل الرجل ما شاء من مال ولده ولا يأكل
الولد من مال والده إلا بأذنه . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
إن أبي اجتاح مالي . قال : أنت ومالك لأبيك . وذكر أبا حنيفة قال : لا يأخذ
من ماله إلا أن يكون محتاجاً فينفق عليه .

أقول : لم يخرج حديث (أنت ومالك لأبيك) من الستة غير ابن ماجه ،
وحديث الشعبي هنا مرسل ، وفي سنده ابن أبي ليلى ، وهو سيء الحفظ ،
وحديث ابن المنكدر مرسل أيضاً ، وهو المحفوظ في رواية هشام بن عروة عنه
عند البزار ، وهو الذي صححه ابن القطان الفاسي ، ورفع بطريق عمرو بن
شعيب عند المصنف ، وابن ماجه في سنده حجاج ابن أرطاة ، ورفع بطريق
جابر مختلف فيه . وفي سنده ابن ماجه إليه هشام بن عمار كان يتلقن ، فرأى

أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن في الحديث أن ذلك ليس على جهة
تمليك الأب مال ابنه ، وإزالة ملك الابن عن ماله ، وإلا كان الابن مملوكا
للأب أيضا يبيعه متى شاء ، وهذا ما لم يقله أحد ، وإنما معنى تلك الأحاديث
عند أصحابنا نفاذ أمر الوالد في مال ولده إذا احتاج الوالد إلى النفقة كما في
قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : (إنما أنا ومالي لك يا رسول الله) كما
ساقه الطحاوي في معاني الآثار بسنده إليه ، وهو بمعنى نفاذ أمره عليه في ماله
ونفسه ، ومن الدليل على حرمة مال الابن على الأب ، وعدم حله له إلا بهذا
المعنى قوله ﷺ في حجة الوداع : (ألا إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم
كحرمة يومكم هذا) - وهو مخرج في الصحاح والسنن كلها - حيث لم يستثن
للآباء أموال الأبناء ، وكذا آية المواريث التي تجعل للأب السدس ، وللأبن
الباقى بعد أصحاب الأسهم ، وهذا قاض بأن الابن يملك مالا لا يملكه الأب
وأن الأحاديث المصنف هنا أن تعارض تلك الحجج القاطعة ؟ فإذا حملت على
المعنى الذى ذكره أصحابنا لا يبقى تضاد بينها وبين تلك الحجج ، وبما احتج به
الطحاوي لما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه ما حدثه يونس عن ابن وهب قال :
أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن عياش بن عباس القتيبي (ثقة من رجال مسلم)
عن عيسى بن هلال الصديقي (مصرى صدوق) عن عبد الله بن عمرو بن العاص
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أمرت بيوم الأضحى عيـد
جعل الله لهذه الأمة . فقال الرجل : أفرأيت إن لم أجد إلا منيحة ابني أفأضحى
بها ؟ قال : لا . قال الطحاوي : دل قوله : لا ، وأمره أن يضحي من ماله ،
وحضه عليه على أن حكم مال ابنه خلاف حكم ماله إلى آخر ما ذكره في معاني
الآثار بما لا يدع أدنى شبهة في المسألة . والله سبحانه أعلم .

شرب أبوال الابل

٥٣ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك قال : قدم ناس من عرينة المدينة فاجتووها فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : إن شئتم تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من أبوالها وألبانها فافعلوا . حدثنا ابن عيينة عن حجاج بن أبي عثمان . قال : حدثنا أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة عن أنس أن نفراً من عكل ثمانية قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألا تخرجون مع راعيها في إبله فتصيبوا من أبوالها وألبانها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من أبوالها وألبانها . وذكر أن أبا حنيفة كره شرب أبوال الإبل . »

أقول : هشيم وأبو قلابة مدلسان وقد عنعننا ولم يرد ذكر الأبوال إلا عند بعض الرواة عن أنس رضي الله عنه في حديث العرينين الذي انفرد به أنس ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور فقبلوا رواية (وأبوالها) فأجازوا شربها للتداوى مختلفين في نجاستها . فمنهم من قال إنها نجسة إلا أنها أبيع شربها للتداوى (والتداوى به مما ذكر في قانون ابن سينا) ، ومنهم من قال إنها طاهرة ، وكذا أبوال سائر الحيوانات التي يحوز أكل لحما عندهم ، وأما أبو حنيفة فقد جرى على أصله في رد الزائد إلى الناقص سنداً أو متناً - كما في شرح علل الترمذي لابن رجب - واقتصر على لفظ (الألبان) الموجود في جميع الروايات فرأى أن أبوال الإبل نجسة ، وشربها حرام ، كباقي الأبوال التي أمرنا بالاستنزاه منها في عدة أحاديث معروفة ، ومن نابذ رأى أبي حنيفة وأصر على شرب أبوال الإبل تركه شأنه ، ونمضى على الاستنزاه منها للأدلة الصريحة القائمة ، ومن قال بنجاسة الأبوال كلها أبو حنيفة والشافعي ، وأبو يوسف وأبو ثور ، وآخرون كثيرون ، ومن قال بطهارة أبوال كل ما يؤكل لحمة مالك ومحمد بن الحسن ، وأحمد وغيرهم ، وقال شمس الأئمة السرخسي :

حديث أنس رضى الله عنه قد رواه قتادة عنه أنه رخص لهم في شرب البان
الابل ، ولم يذكر الأبو ال ، وإنما ذكر الأبو ال في رواية حميد الطويل عنه ،
والحديث حكاية حال ، فإذا دار بين أن يكون حجة أو لا يكون حجة سقط
الاحتجاج به ، وتابعه الاتقاني وصاحب العناية في هذا البيان والبدر العيني
حاول الرد عليهما في البناية ، لكن إسقاط الأبو ال عند بعض الرواة يؤكد
فيكون الإسقاط هو المعبر على ذلك الأصل ، لكن فيما عزاه السرخسي إلى
قتادة وحميد الطويل قلب للواقع - إن لم يكن هذا من عمل الطابع - لأن الذي
كان يقتصر على (ألبانها) هو حميد الطويل ، وأما قتادة فهو الذي كان يزيد في
الرواية لفظ (وأبوها) كما ساق الخطيب (١) ذلك من طريقين في (الكفاية
في علم الرواية) - ٧٤ -

ثم إن أبا حنيفة وإن كان يرى أن الصحابة عدول ، لكن لا يدعى عصمتهم
من الخطأ وما لا يخلو البشر من أن يعتريه من نحو قلة الضبط والنسيان
بسبب الأمية أو كبر السن ، ولا شك أن أنس بن مالك رضى الله عنه من
المعمرين بين الصحابة ، فلا مانع من أن يطرأ على ضبطه بعض خلل كما هو
شأن البشر ، ولذا تجده يحكى حديث العرنيين للحنيفة عن جين سأله عن
أشد عقوبة عاقب بها النبي صلى الله عليه وسلم المجرمين ، ولما سمع ذلك الحسن
البصري استاء من ذلك كل الاستياء كما في جامع الترمذي ، فلو كان محتفظاً بقوة
يقظته لما ساعد ذلك الظالم بما يتخذ حجة في الظلم البالغ ، ولذا يجعل أبو حنيفة

(١) ولفظه بطريق أبي العباس الأصم إلى مروان بن معاوية قال حدثنا
حميد عن أنس (... لو خرجتم إلى إبل الصدقة فشربتم من ألبانها ، قال قتادة
وقد ذكر (أبوها) . ثم ساق بطريق علي بن عمر الحافظ إلى بشر بن المفضل
قال : أخبرنا حميد الطويل عن أنس (... لو خرجتم إلى إبل الناس فشربتم
من ألبانها ، قال حميد وقال قتادة عن أنس (وأبوها) .

انفراد مثله في مثل ذلك الحدث الجلل موضع وقفة ، ثم ما وقع في سنن أبي داود (١ - ٣٥) من الطبعة الكستلية في حديث أبي ذر (اشرب من ألبانها) من أن بعض الرواة شك في (أبوالها) قد قال عنه أبو داود رواه حماد بن زيد عن أيوب ولم يذكر (أبوالها) قال أبو داود : هذا ليس بصحيح ، وليس (أبوالها) إلا في حديث أنس تفرد به أهل البصرة اهـ . يعني بعضهم عن أنس ، فظهر أن تحريم أبوال الإبل ليس مما يرد به على أبي حنيفة ، والمحدث المحقق مولانا أنور شاه أطال النفس في ذلك في فيض الباري .

حرم المدينة

٥٤ - وقال أيضا : « حدثنا ابن نمير عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني أحرم ما بين لابتى المدينة أن يقطع عضاؤها أو يقتل صيدها ، وقال : المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا على فقال : من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة — فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات — قال وفيها قال رسول الله ﷺ : المدينة حرم ما بين غير إلى ثور (فقد كذب) . حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن بشير بن عمرو عن سهل بن حنيف قال : أوصى النبي ﷺ إلى المدينة فقال : إنها حرم آمن . حدثنا ابن علية عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : قال أبو هريرة : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتها . يريد المدينة . قال أبو هريرة : لو وجدت الطباء ساكنة ما دعرتها . حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله حرم على لسانى ما بين لابتى المدينة . حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال : حدثني شرحبيل أبو سعد أنه دخل الأسواق فصاد بها نهسا - يعني طائراً - فدخل عليه زيد

ابن ثابت وهو معه ، فرك أذنه وقال : خل سبيله لا أم لك . أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ما بين لابتيها ؟ . حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري أن عبد الرحمن حدثه عن أبيه أبي سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إني حرمت ما بين لابتي المدينة كما حرم إبراهيم مكة . قال : ثم كان أبو سعيد يحد أحدا في يده الطير قد أخذه ، فيفكه من يده فيرسله . حدثنا يزيد بن هارون عن عاصم الأحول قال : سألت أنس بن مالك أحرم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ؟ قال : نعم . هي حرام حرما الله ورسوله لا يختل خلاها ، فمن فعل ذلك ، فعليه لعنة الله والملائكة ، والناس أجمعين . حدثنا ابن أبي غنيمة عن داود بن عيسى عن الحسن قال : أخبرني ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم إني حرمت المدينة بما حرمت به مكة . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه شيء .

أقول : اختلف أهل العلم في تلك الأحاديث هل المراد تحريم قطع شجرها وأخذ صيدها أم إبقاء زيلتها ، وإلى الأول ذهب مالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق ، وإلى الثاني ذهب أبو حنيفة والثوري ، وابن المبارك وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . إلا أن الفريق الأول لا يرى الجزاء على من قطع شجرها أو أخذ صيدها ، ويقول الفريق الثاني : ليس حرم المدينة كحرم مكة بحيث لا يؤخذ صيدها ولا يقطع شجرها ، بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع الأشجار عند بناء مسجده المبارك بنفسه ، وإنما نهى عن قطع الأشجار التي منها بهاء الحرم وخضرته وزهرته ، ومن قال (لا حرم للمدينة) يريد (حرما يماثل حرم مكة في الحكم) والابتعاد عن سوء التعبير أوجب وأحب

وقد قال ابن نافع سئل مالك عن قطع سدر المدينة ، وما جاء فيه من النهي فقال : إنما نهى عن قطع سدر المدينة لثلاث وحش ، وليبقى فيها شجرها ويستأنس بذلك ، ويستظل به من هاجر إليها كما في عمدة القارى ، وقد ورد بطرق قول النبي صلى الله عليه وسلم (يا أبا عمير ما فعل النخيل) وغيره :

طائر كان يلعب به أبو عمير في المدينة . هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يضاحك صاحب الطير ، ولو كان أخذ الطائر محرماً في المدينة لما أقره على هذا ، وقد أخرج البزار في مسنده حديث بهيه صلى الله عليه وسلم عن هدم أطام المدينة وقوله : (إنها زينة المدينة) فيكون المنع من قطع شجرها ، وأخذ صيدها بعد هذا التقرير لمجرد استبقاء زينة المدينة ليستطيبوها وبألفوها ، ولو كان المنع من قطع شجرها ، وأخذ صيدها مثل المنع منها في مكة لوجب العقوبة عليهما كما وجبت في مكة مع أن الفريقين متفقان على أنه لا جزاء على قطع شجر المدينة وأخذ صيدها ، ومن أدلة الفريق الثاني حديث أبي نعيم عن يونس عن مجاهد عن عائشة : كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فإذا خرج لعب واشتد ، وأقبل وأدبر ، فإذا أحس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل ربح ، فلم يترمرم كرامة أن يؤذيه . قال البدر العيني هذا في المدينة في موضع قد دخل فيما حرم منها ، وقد كانوا يؤوون فيه الوحوش ويتخذونها ، ويغلقون دونها الأبواب ، فدل هذا أيضاً على أن حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة ، وهذا الحديث أخرجه أحمد وإسناده صحيح ، وأخرج الطحاوي من ثلاث طرق قول النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع : (أما إنك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك إذا ذهبت ، وتلقيتك إذا جئت ، فاني أحب العقيق) وهكذا دل النبي صلى الله عليه وسلم سلمة وهو بها على موضع الصيد ، وذلك لا يحل بمكة ، فثبت أن حكم صيد المدينة خلاف صيد مكة كما قال الطحاوي . والله سبحانه أعلم .

ثمن الكلب

٥٥ ... وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي بكر عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي و ثمن الكلب . حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي و ثمن الكلب . حدثنا ابن إدريس عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : أخبرني الكسب ثمن الكلب وكسب الزمارة . حدثنا وكيع عن الأعمش قال أرى أبا سفيان ذكره عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنور .

حدثنا الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن عباس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن جتر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب ومهر البغي و ثمن الخمر حرام . وذكر أن أبا حنيفة رخص في ثمن الكلب ، .

أقول : لم يقتصر أبو حنيفة نظره على تلك الأحاديث بل استعرض جميع ماورد في الكلاب من مرفوع ، وموقوف ، وقول تابعي ، فوجد طائفة من الأحاديث تأمر بقتل الكلاب ، وطائفة منها تقول إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ، وقسم منها يفيد أن من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان ، وقسم منها ينهى عن ثمن الكلب مطلقاً كما هنا ، وقسم يستثنى من النهي كلب الصيد ونحوه ، وجماعة من الصحابة والتابعين يغرمون قاتل الكلب ، فحمل أبو حنيفة قتلها في وقت على مصلحة خاصة ، والنهي عن ثمنها على كلاب لم يرخص اقتناؤها ، وحمل الترخيص على كلب يكون في اقتنائه فائدة كالصيد وحراسة المواشي ، أو الزرع أو البيت ، فأباح ثمن الكلب المعلوم كهذا

ومنع من ثمن الكلب الذي لم يكن اقتناؤه مفيداً ، وجمع بين الأدلة هكذا من غير إغفال شيء منها ، وقد صح الأمر بقتل الكلاب ، ثم صح النهي عن قتلها فيحرم ثمنها فيما لم يرخص اقتناؤه وفي وقت يلفذ فيه الأمر بقتلها بخلاف وقت النهي عن قتلها وهو متأخر وهذا من الدليل على دوران الأمر مع المصلحة وجوداً وعدماً ، والمصلحة في الحائتين مشروحة في الخبرين ، والنهي عن ثمن الكلب مخرج في الصحيح كما أن الترخيص باقتناء كلب الماشية والصيد والحراسة مخرج فيه ، وليس المرخص باقتنائه مظنة للنهي عن ثمنه ، وتخصيص العام بما يلابسه من القرائن كثير في الشرع ، واستثناء كلب الصيد بما حرم ثمنه من الكلاب في حديث جابر أخرجه النسائي ، وإن قال عنه إنه منكر - لمخالفته لمطلق النهي عن ثمن الكلاب - لكن يقول ابن حجر في الفتح : رواه ثقات . ولا سيما أنه توبع ومن ظن أنه لم يتابع قد غلط حتى إن البيهقي ذكر له متابعا حيث ساق سنداً آخر إليه في السنن الكبرى ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور فيلزمهم قبولها ، فيتعين أن يأخذوا بذلك . وأما أبو حنيفة الذي يرد الزائد إلى الناقص ، فقد تمسك بما رواه عن هاشم عن ابن عباس قال . رخص رسول الله صلى الله عليه في ثمن كلب الصيد - وهذا منقطع - وبما رواه عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد . كما في جامع المسانيد ، وفي سند بعض طرقه اللجلاج ، لكن في طريق آخر عند ابن خسرو روايته بسنده إلى اسماعيل بن توبة القزويني عن محمد ، وليس فيه اللجلاج ولا بأس في هذا السند ، وهذا دليل مباشر لأبي حنيفة بدون ذكر نقص أو زيادة ، وفي الآثار للإمام محمد عن أبي حنيفة أنه سمع عطاء بن أبي رباح ومثل عن ثمن الهر فلم ير به بأساً ، ثم قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة لا بأس ببيع لسباع إذا كان لها قيمة .

وأما استثناء كلب الصيد من النهى عن ثمن الكلب عند الترمذى بطريق حماد ابن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة فيقول البيهقي : فيه حماد وقيس ، وفيهما نظر ، لكنهما من رجال مسلم ، ومع ذلك لهما متابع ، بل متابعان وهما : الوليد بن عبيد الله والمثنى بن الصباح فالأول وثقه ابن معين وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ، ووقع في حديث جابر أيضاً استثناء كلب الصبيد من النهى ، وأطال صاحب الجوهر النقي النفس في سرد أدلة أصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة فليراجعه من شاء المزيد ، ورد أبو حنيفة الزائد إلى الناقص فيما إذا لم تدل على الزائد أدلة أخرى كما هنا ، وليس أبو حنيفة بمنفرد في إباحة ثمن كلب الصيد ، بل يرى هذا الرأي عثمان وجابر ، وعطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي ، وأبو يوسف ومحمد ، وابن كنانة وسحنون من المالكية ، ومالك في رواية ، وذهب إلى تحريم ثمن الكلب مطلقاً الأوزاعي والشافعي ، وأحمد وإسحاق ، ومالك في رواية ، والمقارنة بين أدلة هؤلاء وهؤلاء في معاني الآثار ، وعمدة القارى . قال الباجي : أما الكلب المباح اتخاذه كلب الماشية والحرث والصيد ، فاختلف فيه قول مالك ، فيتأول بعض أصحابه أنه يجوز بيعه ، وقال سحنون : يجوز أن يحجج بثمنه ، وقال ابن كنانة ، وبه قال أبو حنيفة ، وروى عنه ابن القاسم أنه كره بيعه ، وهي رواية الموطأ ، وجه القول الأول ما روى أبو صالح وابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (من اقتنى كلباً فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط إلا كلب غنم أو خرث أو صيد) فأباح اقتناء ما استثنى منها ، وإذا أباح اتخاذه جاز بيعه كسائر الحيوان ، ووجه الرواية الثانية الحديث المتقدم أنه صلى الله عليه وسلم (نهى عن ثمن الكلب) وهذا عام يحمل على عمومها ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة : وأما ثمن الكلب فكل ما جاز اقتناؤه وانتفع به صار مالاً ، وجاز بذل العوض عنه ، واختلف أصحابنا - يعني المالكية - في بيعه هل هو محرم أو مكروه ، وصرح بالمنع مالك في مواضع

والصحيح في الدليل جواز البيع ، وبه قال أبو حنيفة اه وقد روى عن عثمان
رضي الله عنه أنه أمر بقتل الكلاب ، وروى عنه أنه أغرم رجلاً ثمن كلب
قتله عشرين بعيراً . والبيهقي أعل رواية الإغرام برواية أمره بقتل الكلاب ،
ورد عليه صاحب الجوهر النقي بأنه لا يلزم من الأمر بقتلها في وقت لمصلحة
أن لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما أمر بذبح الحمام . قال ابن عبد البر في التمهيد :
ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارة بين الكلاب ، فأمر عمر وعثمان بقتل
الكلاب وذبح الحمام . قال الحسن : سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته :
اقتلوا الكلاب واذبخوا الحمام اه وقد روى محمد بن إسحاق عن عمران بن
أبي أنس : أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً . وأشار البيهقي
أنه مروي بوجه آخر بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عثمان . وساق
البيهقي أيضاً بطريقين حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أنه قضى في كلب
صيد قتله رجل بأربعين درهما ، وقضى في كلب ماشية بكبش ، ثم حاول ردهما
بأنهما منقطعان ، لكن مذهب الشافعي قبول المرسل إذا ورد من مخرج آخر ،
فقد ورد حديث إغرام عثمان من طريقين ، وقضاء عبد الله بن عمرو بن العاص
في كلب صيد من طريقين أيضاً ، والبيهقي نفسه يعترف بطريقين في كل من
الروايتين ، ومثله لا يحوج إلى غير كتابه في الرد عليه ، فيجب قبوله للروايتين
على مقتضى أصله الذي بيناه ، وعمران بن أبي أنس في الرواية الأولى ثقة
عندهم ، وإنما تكلم البخاري وغيره في عمران بن أنس ، ولم يرو عنه محمد بن
إسحاق ، وإنما روايته عن ابن أبي أنس الموثق ، ومحمد بن إسحاق
مدلس وقد عنعن ، وأتى الانقطاع من هنا ، لكن تتقوى هذه الرواية بورودها
بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه
ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما رواه سعيد بن منصور
عن هشيم . حدثنا يعلى بن عطاء عن إسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ،
فأحدي الطريقين تقوى الأخرى ، ومن قال عن إسماعيل أنه لم يتابع نسي

طريق ابن جريج ، وإسماعيل تكلم فيه الأزدي والمقبلي ، لسكن ابن حبان لم يعتد بهما ، وعلى كل حال هو تابعي قديم لم ينفرد بتلك الرواية ، وقد أطال الكلام صاحب الجوهر النقي وصاحب عمدة القاري في الرد على البيهقي هنا ، ولسنا في صدد تمحيص تلك المناقشة ، وكفى هنا أن نثبت أن أبا حنيفة لم يخالف الأثر الصريح للصحيح ، بل له في المسألة مدارك نيرة خضع لقوتها كثير من كبار أئمة العلم كما أن له سلفاً من الصحابة والتابعين في فهم تلك الأحاديث على هذا الوجه .

نصاب قطع اليد في السرقة

٥٦ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قطع النبي صلى الله عليه وسلم في مجن قوم ثلاثة دراهم . » حدثنا يزيد عن سليمان بن كثير وإبراهيم بن سعد قالوا جميعاً : أخبرنا الزهري عن حمزة بن عاتشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تقطع في ربع دينار فصاعداً . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله . أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في خمسة دراهم . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تقطع في أقل من عشرة دراهم . »

أقول : قال محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا القاسم ابن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : لا تقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . وقال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : لا تقطع يد السارق في أقل من ثمن الحجفة - وكان ثمنها عشرة دراهم - وقال : قال إبراهيم أيضاً لا يقطع السارق في أقل من ثمن المجن - وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم - ولا يقطع بأقل من ذلك اهـ .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن المجن : حجفة أو ترس ، وكلاهما ذو ثمن

ثم اختلفوا في ثمن المجن من ربع دينار إلى دينار ، ومن ثلاثة دراهم إلى عشرة دراهم ، فورد الأذى من طرق ، وورد الأقصى من طرق ، الحديث الطحاوى بطريق عطاء عن أيمن ابن أم أيمن عن أمه : وقومت الحجة يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم . وفى سند النسائي ليس فيه عن أم أيمن حيث ساقه بطريق شريك عن منصور عن عطاء ، ومجاهد عن ابن أم أيمن رفعه قال : لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن - وثمنه يومئذ دينار - اهـ .
والقائلون بربع دينار قالوا أيمن راوى الحديث ليس بابن أم أيمن ، وإنما غلط فيه شريك بدليل رواية النسائي ، فيكون مرسلًا لأنه أيمن ابن امرأة كعب وليس بصحابي ، ولو فرضنا أنه ابن أم أيمن يكون صحابيًا ، لكنه توفى يوم حنين ، فلا يدركه عطاء ولا مجاهد ، فيكون الخبر منقطعاً أيضاً . فغاية ما فى الأمر عند تسليم ذلك كله أن يكون الحديث مرسلًا تأيد التقويم فيه بطرق أخرى وهذا حجة عندهم .

والقائل بارسال الخبر يحتج بالمرسل المتأيد كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذى صححه صاحب المستدرک ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه ثان ، وابن عبد البر من وجه ثالث ، والنسائي من وجه رابع كما تأيد بحديث عبد الله ابن عمرو بن العاص (كان ثمن المجن على عهده عليه السلام عشرة دراهم) وما أضافه الصحابي إلى زمن النبي عليه السلام يكون مرفوعاً عندهم لا رأياً له فقط - وتأيد أيضاً بحديث ابن المسيب كما ساق أسانيد ذلك كلها صاحب الجوهر النقي ، ولم يدع قولاً لقائل فى تصفية كلام البيهقي .

ثم ان أيمن ابن أمه من غير شك ، فتكون أم أيمن صحابية لكونها أم تابعي ، فلا يكون على الفرض الثانى أى داع لحذفها غير تسوية الخبر على وفق المذهب ، وليس يحتم كون أيمن هذا ابن امرأة كعب ، على أن كعبا الخبر توفى سنة ٣٢ فلا مانع من أن تكون امرأته صحابية وإن لم يعرف لها ابن باسم أيمن وابنها الوحيد هو تبيع ، وعد أيمن ابناً لها لا يخلو من تخليط ، وأيمن هذا

ذكره في عداد الصحابة كثيرون منهم ابن سعد وأبو القاسم البغوي ، وأبو نعيم وابن منده ، وابن قانع وابن عبد البر ، وهؤلاء جعلوا الاثنين واحداً ، وابن أبي خيثمة جعلهما اثنين وذكرهما في الصحابة ، وذكر الطحاوي في أحكام القرآن تأخر وفاة أيمن الصحابي : راوى حديث السرقة . وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عباس أن قيمة المجن دينار أو عشرة دراهم ، وأخرجه الحاكم وصححه ، وفي نصب الراية عدة أحاديث وآثار تفيد هذا المعنى ، وقول الطبراني في حديث (لا قطع إلا في عشرة دراهم) - بعد أن ساقه بطريق أبي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله - : لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة غير أبي مطيع الحكم بن عبد الله ذهول منه من رواية محمد في الآثار السابق ذكرها ، فلا ريب في اختلاف السلف في تقويم ثمن المجن ، فهل نميل إلى الأقل فنقطع يد السارق بثلاثة دراهم ، أم نأخذ بالأكثر احتياطاً في إيقاع مثل هذه العقوبة الشديدة ؟ قال محمد في الموطأ - بعد أن ساق حديث مالك في تقويم المجن الذي تقطع بسرقة يد السارق - : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد ، فقال أهل المدينة : ربع دينار ، ورووا هذه الأحاديث ، وقال أهل العراق : لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ، وعن عثمان وعن علي ، وعن عبد الله بن مسعود وعن غير واحد ، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا اهـ يعني الجانب الأحوط الذي يتفق الجميع على إيجاب قطع اليد فيه ، وهذا هو وجه كلام أصحابنا في المسألة .

غسل اليد قبل إدخالها في الأنا.

٥٧ - وقال أيضاً : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من نومه فليفرغ على يده من إنائه ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده . حدثنا أبو خالد الأحمر عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من الليل ، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها . حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : إذا استيقظ الرجل من نومه ، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به .

أقول : حمل أبو حنيفة الأمر فيها على الاستحباب لقرائن تدل على ذلك لا على الوجوب الذي يفيد إثم تاركه إثم ترك الواجب ، وقال محمد - بعد أن ساق حديث أبي هريرة في الموطأ - : هذا حسن ، وهكنا ينبغي أن يفعل ، وليس من الأمر الواجب الذي إن تركه تارك إثم ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اه ولم يرد في الشرع تطهير اليد إلا من نجاسة أو ضرر ، وليس في تناول يد النائم شيء من ذلك ، فيكون الأمر بذلك للاستحباب لا للوجوب في نظره ، ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر أنه أدخل يده في الإناء قبل أن يغسل ، وروى ابن أبي شيبة عن البراء أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها ، وروى عن الشعبي : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها ، ولأبي حنيفة وأصحابه أسوة حسنة بهؤلاء ، وهذا عند عدم تيقن النجاسة على يده أو ظنها ، وعند ذلك لا يجوز إدخال اليد قبل الغسل لئلا يتنجس الماء سواء كان بعد النوم ، أو في حالة اليقظة المستمرة ، وعدم تخرج الصحابة من ذلك يدل على أن الأمر هنا للاستحباب في فهمهم .

ولوغ الكلب

٥٨ - وقال أيضاً : . حدثنا ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً من بالتراب . حدثنا أبو أسامة عن الأعشى

عن أبي رزين عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات . حدثنا شبابة بن سوار عن شعبة عن أبي التياح قال: سمعت مطرفاً يحدث عن ابن المغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات ، وغفروه في الثامنة بالتراب . وذكر أن أبا حنيفة قال: يجزئه أن يغسل مرة .

أقول: بل مذهب أبي حنيفة يطهر المنتحس بغسله ثلاث مرات ، ولم يأخذ برواية السبع في حديث أبي هريرة على أصله في إعلال الحديث بافتاء الصحابي الراوى بخلافه لأن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ عنده لأن خبر الآحاد في نظرنا يكون قطعي الورد ، وقطعي الدلالة عند الصحابي الذي سمع الحديث مباشرة من النبي صلى الله عليه وسلم .

وإعراض الصحابي عن قطعي لا يتصور إلا بدليل مثله ناسخ لحكمه ، وإلا سقطت عدالته ، فلم يقبل قوله ولا روايته ، وهنا قد ثبت عن أبي هريرة قولاً وفعلًا أجزاء الثلاث في ذلك ، وإفتاؤه به ، فدل ذلك على نسخ التسبيع وذلك فيما روى الطحاوي عن اسماعيل بن إسحاق ثنا أبو نعيم ثنا عبد السلام ابن حرب عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة في الإناء يلغ فيه الكلب والهر (يغسل ثلاث مرار) فعطاء بن أبي رباح ثقة حجة ، وعبد الملك بن أبي سليمان روى له مسلم ، وأصحاب السنن . قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً ثباتاً ، وقال ابن عمار: ثقة ثبت ، وقال الثوري: ثقة متقن فقيه ، وقال الترمذي: ثقة مأمون . ووثقه أحمد ويحيى ، والنسائي وآخرون ، وإنما أنكر عليه شعبة حديث الشفعة ، ويعد الخطيب شعبة أساء في هذا ، وعبد السلام بن حرب ثقة روى له الشيخان ، وتابعه إسحاق الأزرق وابن فضيل في روايته عن عبد الملك عند الدارقطني ، وأخرجه الدارقطني بهذا الطريق عن أبي هريرة أنه قال: (إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات) وأخرجه بهذا الطريق أيضاً عنه (إنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أهرقه وغسله ثلاث مرات) .

وقال ابن دقيق العيد في (الامام) : وهذا سند صحيح اه كما في نصب
 الراية ، بل روى الحسين بن علي الكرايبي - من أصحاب الشافعي العراقيين -
 رفعه بهذا الطريق ، وكلام الحنابلة في الكرايبي بسبب مسألة اللفظ بالقرآن
 فقط ، فلا مجال لمن يحتج بخبر الآحاد أن يرد حديث عبد الملك بن أبي سليمان
 عن أبي هريرة في غسل الاناء ثلاث مرات من ولوغ الكلب ، وإن حاول
 بعض من يرى تسوية الروايات على موافقة مذهبه إعلاله بتفرد عطاء ، ثم
 عبد الملك بالحديث مع أن تفرد الثقة مقبول عند الجمهور ، وكان عطاء ممن يفتي
 بكفاية الثلاث في الغسل من ولوغ الكلب على ما ورد بسند صحيح إليه في
 مصنف عبد الرزاق .

وما يروى من افتاء أبي هريرة بالسبع عن ابن سيرين يحمل على القديم
 جمعاً بين الروايات ، على أن عطاء يفضل على ابن سيرين من جهة أن عطاء
 حجازي كثير الملازمة لأبي هريرة الحجازي ، وأما ابن سيرين فبصري
 بعيد الدار لم يلزمه ملازمة عطاء ، ثم التسبيع هو المنسوخ دون التثليث ،
 لتدرجه صلى الله عليه وسلم في أمر الكلاب من التشدد إلى التخفيف دون
 العكس ، فأمر بقتلها مطلقاً لقلع عادة الناس في الألف بها ، ثم بقتل الأسود
 البهيم خاصة ، ثم بالترخيص في كلب الصيد والماشية ، والزرع ونحوها ، فالتسبيع
 هو المناسب لأيام التشدد ، والتثليث هو الموافق لأيام التخفيف ، وهو آخر
 الأمرين . والتثمين في حديث ابن المغفل متروك مع صحة السند عندنا وعندهم ،
 فليكن التسبيع أيضاً كذلك ، وقد يقال إن التثليث هو الواجب ، وما فوق
 ذلك إلى السبع أو الثمان مندوب . والله أعلم .

بيع الرطب بالتمر

٥٩ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد
 عن زيد أبي عياش قال : سألت سعداً عن السلت بالذرة فكرهه ، وقال سعد :
 سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الرطب بالتمر فقال : أينقص إذا جف ؟

قلنا : نعم . قال : فنهى عنه . حدثنا أبو داود - يعني الطيالسي - عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنه كره الرطب بالتمر ، قال : هو أظلمهما في المكياج أو في القفين . حدثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع العنب بالزبيب كيبلا . حدثنا أبو الأحوص عن طارق عن سعيد بن المسيب أنه كره الرطب بالتمر مثلاً بمثل ، وقال : الرطب منتفخ والتمر ضامر . وذكر أن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا : لا بأس به .

أقول : أعل أبو حنيفة الحديث الأول بزيد أبي عياش ، فقال عنه إنه مجهول ، وقال ابن جرير في تهذيب الآثار في إعلال هذا الحديث : انفرد به زيد ، وهو غير معروف في نقلة العلم ، وقال الطحاوي في المشكل : قال أحد الرواة عن مالك في (أبي عياش أنه مولى سعد بن أبي وقاص) وأسامة ابن زيد قال عن عبد الله بن يزيد (عن أبي عياش الزرقى) عن سعد ، وهذا محال لأن أبا عياش الزرقى من جملة الصحابة لم يدركه عبد الله بن يزيد ، وفي رواية له عن عبد الله بن يزيد (عن زيد مولى عياش) عن سعد بن مالك ، وزيد مولى عياش هذا لا يعرف ، وفي لفظ (عن زيد أبي عياش) وفي لفظ (عن مولى لبنى مخزوم) وفي لفظ (نهى عن الرطب بالتمر) وفي لفظ (نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيت) فإن فساد هذا الحديث في إسناده ومثله اه . وقال ابن حزم في المحلى قال : مالك مرة (عن زيد أبي عياش عن سعد) وقال مرة (عن أبي عياش مولى بني زهرة) وهو رجل مجهول اه . ومعهم في الحكم عليه بالجهالة عبد الحق في أحكامه . والبخاري لم يذكر في تاريخه غير أبي عياش الزرقى الصحابي ، فيستحيل أن يكون المراد هنا هذا ، حيث لم يدركه عبد الله بن يزيد ، وهناك من أثبت شخصاً آخر بهذا الاسم وبهذه النسبة ، لكن في زمن تسوية الروايات على طبق المذاهب . ومالك على جلالة قدره قد يغلط في الرجال ويتابعه من يتابعه محسناً الظن به ، ولكن الإنسان لا يخلو من نسيان ، فدونك (صهر بن الحكم) في الموطأ وهو (معاوية بن الحكم) في رواية الآخرين ، وهو

الصواب ، قال ابن عبد البر : قال مالك عمر بن الحكم ، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث ، بل ألف الدار قطنى فيما خولف فيه مالك من الحديث ، فبلغ ما يزيد على عشرين حديثاً ، فلا بأس أن يغلط مالك فى شيء دون شيء . سبحانه من لا يغلط ، فلا لوم عليه فى ذلك ، وكفى له فخراً أن يكون موضع ثقة عند الجماهير فى معظم الروايات ، ولم يخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما حديثاً لآبى عياش لجهالة حاله ، وللاضطراب فى روايته ، وأصحاب السنن الاربعة لم يخرجوا له حديثاً غير حديثه هذا . وتصحيحه من غير بيان وجه التصحيح غير التعويل على إخراجهم فى الموطأ من مثل الترمذى ، أو الدار قطنى ، أو الحاكم لا يشفى غليلاً ، وتصحيحه من مثل ابن خزيمة وابن حبان على مذهبهما فى توثيق المجاهيل ، وكل ذلك لا يمنع المجتهد المتقدم عليهم من إعلال الحديث بالوجه الذى سبق ، وتركه الاخذ به .

وهما هو تلخيص وجوه الاختلاف فى هذا الحديث متناً وسنداً : فى رواية ، رجالها حفاظ كلهم غير الراوى عن سعد (نهى عن بيع التمر بالزطب نسيئة) كما فى الطحاوى وأبى داود ، وفى رواية لعدة (نهى عن بيع الرطاب بالتمر) كما هنا من غير ذكر (نسيئة) ، وأما الراوى عن سعد فيقال فيه مرة (عن مولى لبنى مخزوم) ومرة (عن أبى عياش مولى بنى زهرة) ومرة (عن زيد مولى عياش) ومرة (عن أبى عياش مولى سعد) ومرة (عن زيد أبى عياش) ومرة (عن أبى عياش الزرقى) . وأما ما يقال إن رواية عبد الله بن يزيد ، وعمران بن أبى أنس عنه تزيد جهالة العين عنه فسلم بشرط أن يتفق الثقتان فى تسمية الرجل ، وأنت ترى مبلغ الاختلاف فيها هنا ، فتوثيق مثل هذا الرجل الذى لم يذكر إلا فى هذا الحديث ، ولم يخرج الشيخان حديثه هذا فى صحيحيهما ، ولم يصححه غير المتساهلين فى التصحيح من الذين يصححون للمجاهيل لا يجعله معلوم الوصف ثقة ، ولذا ترى أبا حنيفة يصر على أنه مجهول وأما إخراج مالك لحديثه فى الموطأ فلا يستلزم أن يكون منصوفاً عنده

على أنه صحيح ، والصحة فرع الخلو من العلل ، وقد أخرج مالك في الموطأ نحو سبعين حديثاً مسنداً لم يأخذ بها لمخالفتها لعمل أهل المدينة ، وهي علة قاذحة في صحة الحديث عنده ، والحديث لا يعد صحيحاً عند المجتهد ما لم يخل من العلل في نظره ، ثم في بعض الطرق عن مالك روايته (عن ابن الحصين عن عبد الله بن يزيد) فربما يكون ابن الحصين سقط في باقي الطرق ، والاختلاف في ابن الحصين معروف ، ثم كثير من النقاد نصوا على ما وقع في الموطأ من الأحاديث الضعيفة على قلتها كما تكلموا في بعض رجال الموطأ ، فتضعيف بعض حديثه وروايته عن مثل بن الحصين وعبد الكريم بما لا حجاب دونه في كتب النقاد . وقد حكى عن أبي حنيفة أنه لما دخل بغداد سأله عن بيع الرطب بالتمر متماثلين فقال : الرطب إما أن يكون تمرأ ، وإما أن لا يكون تمرأ ، فإن كان تمرأ جاز لقوله صلى الله عليه وسلم : (التمر بالتمر مثلاً بمثل) - أخرجه الجماعة - وإن لم يكن تمرأ جاز أيضاً لحديث (إذا اختلف النوعان فبيعاً كيف شئتم) - أخرجه الجماعة - فأوردوا عليه هذا الحديث ، فقال : مداره على زيد عياش وهو مجهول أو ممن لا يقبل حديثه اه فظهر أن أبا حنيفة قوى الحجة في المسألة ، وتمسكه بالسنة ظاهر ، بل لم يعرج على القياس هنا ، فتقول ابن القيم من عدم إلمامه بحججه في المسألة . والله الهادي .

وأما تكلف الدارقطني والبيهقي والمنذرى في البت بتصحيح رواية مثل هذا المجهول فيذهب أدراج الرياح عند مطالعة معاني الآثار ، ومشكل الآثار والجواهر النقي ، فليطالعها من يريد مزيد الكشف عن الذين لا يربأون بأنفسهم عن تسوية الروايات على موافقة المذهب .

نعم أبو حنيفة انفرد بهذه المسألة عمن تقدمه ، بل ذهب أبو يوسف ومحمد إلى ما ذهب إليه الجمهور تعويلاً على رواية مالك ، لكن الحكم على المجتهد لا يصح قبل قرع الحجة بالحجة ، وقد سما ابن أبي شبة في عده أبا يوسف مع أبي حنيفة في هذه المسألة ، بل هو مع الجمهور كما ذكرناه ، ومع أبي حنيفة أبو ثور

فيما يقال ، والطحاوي يدافع عنه في كتبه دفاع المستميت .
وأما الحديث الثاني فموقوف وفي سنده سماك ، وأما حديث النهي عن بيع
العنب بالزبيب فسنده كالجبال الرواسي في القوة ، فيحيي بن أبي زائدة لا شك
في إمامته وإتقانه الفقه والحديث ، وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة ، وعبيد الله
ابن عمر العمري موضع ثقة عند الجميع ، لكن في لفظ الحديث هنا بعض
إجمال يبينه ما ساقه مسلم في صحيحه بهذا السند نفسه ، وهو قوله (حدثنا أبو
بكر بن أبي شعبة ومحمد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن بشر ثنا عبيد الله
عن نافع أن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ،
والمزابنة : بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزرع
بالحنطة كيلا . وحدثناه أبو بكر بن أبي شعبة ثنا ابن أبي زائدة عن عبيد
الله بهذا الإسناد مثله) وهذا موافق تمام الموافقة لمذهب أبي حنيفة في المزابنة
في المنع من بيع الثمر على رؤوس الشجر ، أو العنب على الكروم بالتمر أو الزبيب
كيلا كما هو حكم المزابنة في نظره ، فلا يكون له تعلق بما هنا ، وأما الخبر
الآخر فرأى لابن المسيب ، فبان بما سبق أن أبا حنيفة له مدارك في المسألة
تبعده عن أن يكون مخالفاً للأثر الصحيح الصريح . والله سبحانه أعلم .

تلقى البيوع

٦٠ - وقال أيضاً : « حدثنا عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن
أبي عثمان النهدي عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقى ،
البيوع . حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس
قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تستقبلوا ولا تحفلوا . حدثنا ابن أبي
زائدة عن عبيد الله عن نافع عن أن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن التلقى ،
وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس به . »

أقول : في الخبر الثاني سماك ، لكن الحديث مشهور أخذ به الأئمة على
أنحاء في الفهم ، فالظاهرية بغالون ، ويرون أن بيع متلقى الركبان مردود ،

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان التلق في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به، وإن كان يضرهم فهو مكروه، واحتجوا بحديث ابن عمر في صحيح مسلم (كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام) ففيه إباحة التلق، وفي غيره النهي عن التلق، فجمع بينهما أبو حنيفة وأصحابه بأن النهي عند حقوق الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق، والإباحة عند عدم الضرر، ومن الدليل لهم حديث أبي هريرة عند مسلم أيضا (لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فهو بالخيار إذا أنى السوق) جعل له الخيار مع النهي، وهو دال على الصحة، فلو كان البيع فاسداً لأجبر البائع والمشتري على فسخ البيع، ويميل البخاري إلى مذهب الظاهرية في المسألة.

تخمير رأس محرم مات

٦١ - وقال أيضا: حدثنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم، فوقعته ناقته فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملياً. حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن شعيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خر رجل عن بعيره فمات، فقال: اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملياً. وذكر أن أبا حنيفة قال: يغطي رأسه.

أقول: ليس في الحديث ما يدل على العموم لكل محرم، بل هذا خاص بذلك الشخص الموقوف، ولو كان عاماً لكل محرم لمنع من الغسل بماء وسدر لأن المحرم لا يغتسل بذلك، ولم يرد في حديث ما المنع من تخمير رأس محرم مات، بل أخرج مالك في كتاب الحج من الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كفن ابنه وأقرب بن عبد الله، ومات بالجحفة محرماً، وخمر رأسه ووجهه وقال: لو لا

أنا حرم لطيبناه : قال مالك : وإنما يعمل الرجل مادام حيا ، فإذا مات فقد انقضى العمل اهـ هكذا يرى مالك أن المحرم إذا مات يصلع به ما يصنع بالحلال ، وهو مروى عن عائشة وابن عمر وطاوس ، وإليه ذهب أبو حنيفة والأوزاعي لأن الإحرام عبادة شرعت ، فبطلت بالمرت كالصلاة والصيام ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث) وإحرامه من عمله فينقطع بموته ، بل لو بقي إحرامه لطيف به ، وكملت مناسكه ، وليس في الحديث (فإنه محرم) في صدد تعليل بعث الموقوص ملييا ، فدل ذلك على الاختصاص ، وقد روى عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمروا وجوههم ولا تشبهوا باليهود ، وهذا مرسل ، لكن رفعه الدارقطني بطريق عطاء عن ابن عباس ، وحكم ابن القطان بصحته ، وقال ابن حزم : صح عن عائشة تخمير رأس المحرم إذا مات اهـ . وقال محمد في الموطاء بعد أن خرج حديث ابن عمر في تخمير رأس ابنه المحرم حين مات : - وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه اهـ وذهب الشافعي وأحمد ، وإسحاق وأهل الظاهر إلى بقاء إحرام المحرم بعد موته لهذا الحديث مع عدم وجود ما يدل على العموم فيه . والله أعلم .

فقه عين المتطلع

٦٢ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري سمع سهل بن حنيف يقول : اطلع رجل من جحر في خجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه مدرى يحك به رأسه فقال : لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك إنها جمل الاستئذان من أجل البصر . » حدثنا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته ، فاطلع رجل من خلل الباب ، فسدد النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمشقص فتأخر . حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: لو أن رجلا اطلع على قوم بغير إذنهم حل لهم أن يفقأوا عينه . حدثنا ابن فضيل عن الأعمش عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو أن رجلا اطلع في دار قوم من كوة ، فرمى بنواة ، ففقت عينه لبطلت . وذكر أن أبا حنيفة قال : يضمن .

أقول : أخذ بظاهر تلك الأحاديث الشافعي ، فأهدر العين المفقوءة للمتطلع ، وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه بضمان العين المفقوءة للمتطلع للاجماع ، على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر لا يباح فقه عينه ، ولا يوجب ذلك سقوط ضمانها عن فقائها ، فتحمل تلك الأحاديث على التهيب والتغليظ حيث كان التطلع إلى البيت مظنة الاطلاع على العورة فقط عندهم وقالوا : إن الله إنا أباح قلع العين بالعين لا يجناية النظر ، قال الله تعالى (والعين بالعين) . فهذا الخلاف يعود على فهم معنى الحديث .

اقتناء الكلب

٦٣ - وقال أيضا : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان . حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار قال : ذهبت مع ابن عمر إلى بني معاوية ، فنبحت علينا كلاب ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اقتنى كلبا إلا كلب ضارية أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان ، حدثنا عفان عن سليم بن حيان قال : سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اتخذ كلبا ليس بكلب زرع ولا صيد ولا ماشية ، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط . حدثنا خالد بن مخلد عن مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن سفيان بن أبي زهير قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من اقتنى كلبا لا يغني عنه زرع ولا ضراعا نقص من عمله كل يوم قيراط ، فقيل له :

أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال أي ورب هذا المسجد .
حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن عاصم عن زر عن عبد الله قال : من
اقتنى كلباً إلا كلب قنص أو كلب ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط . وذكر
أن أبا حنيفة قال : لا بأس بائخاذ .

أقول : قال محمد في الموطأ بعد أن روى حديث ابن أبي زهير عن مالك :
يكره اقتناء الكلب لغير منفعة ، فأما كلب الزرع أو الضرع ، أو الصيد أو
الحرس ، فلا بأس به ، ثم قال : أخبرنا مالك عن عبد الملك بن ميسرة
عن إبراهيم النخعي قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت
القاصي في الكلب يتخذونه ، قال محمد : فهذا للحرس اهـ وكذا اقتناؤه للتعليم
عند أبي حنيفة ، وليس يبيع اقتناه على الإطلاق كما يفيد ظاهر كلام المصنف
والله أعلم .

حكم الأوقاص في الزكاة

٩٤ — وقال أيضاً : « حدثنا عبد الله بن نمير عن ابن أبي ليلى عن الحكم
قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين
تبيعاً أو تبعية ، ومن كل أربعين مسنة ، فسألوه عن فضل ما بينهما ، فأبى أن
يأخذ حتى سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تأخذ شيئاً . حدثنا
عبد الأعلى عن داود بن أبي هند عن الشعبي ليس فيما بينهما شيء . حدثنا
غندر عن شعبة قال : سألت الحكم . قلت : إن كانت خمسين بقرة . قال
الحكم : فيها مسنة . حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي
قال : ليس في النيف شيء . حدثنا ابن إدريس عن ليث عن طاوس إن
معاذاً قال : ليس في الأوقاص شيء . وذكر أن أبا حنيفة قال : فيها حساب مازاد .
أقول : في حديث الحكم انقطاع لأن الحكم بن عتيبة متأخر الزمن لم يدرك
معاذاً ، وعند الدارقطني والبيهقي رفعه بطريق بقية عن المسعودي عن الحكم
عن طاوس عن ابن عباس ، لكن لم يرفعه غير بقية ، ورواياته غير نقية ،

والحفاظ يروونه عن الحكم عن طاوس مرسلًا كما في نصب الراية ،
والخبر الثاني رأى الشعبي ، والثالث رأى الحكم ، والرابع فيه محمد بن سالم .
ضعفوه جداً ، والرابع فيه ليث بن أبي سليم . وطاوس لم يسمع من معاذ ، فأين
الخبر الصحيح الصريح الذي خالفه أبو حنيفة ؟ والأوقاص ما بين الستين
الذين يجب فيهما الزكاة على رأى الدارقطني .

قال عبد الحق في أحكامه : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته ،
والصواب أن معاذاً لما عاد من اليمن وجد النبي - صلى الله عليه وسلم - قد
توفي ، فلم يتمكن من السؤال عن الأوقاص ، فلم يصح فيها نص ، ولذا اختلف
الفقهاء فيما بين الأربعين والستين ، فمالك والشافعي ، وأحمد والثوري لم يوجبوا قيم
بينهما شيئاً قياساً على الإبل والنعمة ، وأبو حنيفة أوجب الزكاة على حساب ذلك ، وهو
الأحوط ، وقد حدث عن حماد عن إبراهيم (فاذا زادت على الأربعين فبحساب
ذلك) . وحكى شعبه عن حماد مثل ذلك ، ولفظ إبراهيم النخعي في رواية ابن المبارك عز
الحجاج عن حماد عنه (بحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة) وهو بذلك
المعنى ، وقال مكحول في رواية ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن معاوية
ابن صالح عن العلاء بن الحارث عنه في صدقة البقر : (ما زاد فبالحساب)
فيكون أبو حنيفة تابع حماداً وإبراهيم النخعي ، ومكحولاً فيما لا نص فيه ،
أنه خالف الأثر الصريح الصحيح ، وهو أخذ بمرسل طاوس ومسروق في
إيجاب تبيع في ثلاثين بقرة ، وإيجاب مسنة في أربعين بقرة ، وإنما لم يأخذ
باسقاط الوقص لظهور فساد الرواية حيث النبي - صلى الله عليه وسلم -
توفي قبل أن يسأله معاذ - رضي الله عنه - كما سبق .

هل على المسافر أضحية ؟

٦٥ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبي
قال : كنا في المغازي لا يؤمر علينا إلا أصحاب رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - فكنا بفارس علينا رجل من مزينة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - فقلت المسان حتى كنا نشترى المسن بالجذعتين والثلاث ، فقام فينا هذا الرجل فقال : إن هذا اليوم أدركنا فقلت علينا المسان حتى كنا نشترى المسن بالجذعتين والثلاث ، فقام فينا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن الجذع يوفي بما يوفي منه الثني . حدثنا قاسم بن مالك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من مزينة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى في السفر . حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا إذا سافر الرجل أن يوصى أهله أن يضحوا عنه . وذكروا أن أبا حنيفة قال : ليس على المسافر أضحية . أقول : في الحديث الأول صحابي مجهول ، لكن الجهل في الصحابة غير مضر عند الجمهور ، ورجل من مزينة في الحديث الثاني يحتمل أن يكون ذاك أو غيره ، فلا يجزم أنه صحابي ، وصيغة (إن) ليست من صيغ الاتصال ، وقاسم بن مالك في سنده تكلم فيه الساجي وأبو حاتم ، لكن في صحيح البخاري من حديث عائشة (فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر فقلت : يا هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أزواجه بالبقر) ، وظاهر هذا الحديث الأضحية المعروفة مع احتمال أن يراد به غيرها حيث تطلق التضحية على الذبح وقت الضحى هديا كان المذبح أو أضحية .

وهناك في مسلم وغيره أحاديث بصيغة (ذبح) وبصيغة (نحر) عن نساءه أو عن عائشة ربما ترجح الاحتمال المرجوح في معنى (ضحى) ، وحديث جابر (نحر عن عائشة) يحتمل أن يكون هديا عنها أو دما عن رفضها لإحرام عمرتها ، فالاحتمال الأول غير متصور ، لأنها كانت مفردة بالحج بعد أن رفضت إحرام العمرة ، ووجوب الهدى إنما هو على القارن أو المتمتع ، فتعين أن هذا الذبح عن رفضها للعمرة ، وأبو حنيفة إنما يقول بعدم وجوب الأضحية على المسافر ، ولا يقول إنه لا يثاب إذا فعل .

وليس فيما ذكره ابن أبي شيبة من الآثار ما يدل على وجوب الأضحية على المسافر حتى يظن بأبي حنيفة أنه خالف الحديث الصحيح الصريح في

هذه المسألة ، قال محمد في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : الأضحية واجبة على أهل الأمصار - يعني من المياسير - خلا الحاج . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة اه فعلى هذا يكون قول أبي حنيفة كقول النخعي وربيعة ، والليث والأزاعي في إيجاب الأضحية على الموسر إلا الحاج بمنى ، وإن كان المشهور أنه لا يرى الأضحية على المسافر مطلقا باعتبار أن السفر موضع الرخصة . والله سبحانه أعلم .

قال اللباجي : وفي المبسوط عن إسماعيل (١) بن أبي أويس أن المسافر لا أضحية عليه لأنه ليس عليه صلاة عيد اه . فيكون مالك مع أبي حنيفة في هذه الرواية .

المرأة تهل بعمره ثم تحيض

٦٦ - وقال أيضاً : حدثنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي - ﷺ - في حجة الوداع موافين للال ذى الحجة ، فقال النبي - ﷺ - : من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل ، فاني لولا أني أهديت لأهلك بعمره . قالت : فكان من القوم من أهل بعمره ، ومنهم من أهل بحج - قالت - : فكنت أنا من أهل بعمره - قالت - : فخرجنا حتى قدمنا مكة ، فادركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي ، فشكوت ذلك إلى النبي - ﷺ - فقال : دعى عمرتك ، وانقضى رأسك وامتشطى ، وأهلى بالحج - قالت - : ففعلت فلما كانت ليلة الحصة ، وقد قضى الله حجنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفتي ، وخرج بي إلى التنعيم ، فأهلك بعمره ، فقضى الله حجتنا وعمرتنا . لم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وعطاء قال : سألتها عن امرأة قدمت مكة بعمره ، فخاضت فخشيت أن يفوتها الحج فقالا : تهل بالحج وتمضي . وذكر أن أبا حنيفة قال : تكون رافضة للحج وعليها دم وعمره مكانها .

(١) ابن أخت مالك ومن أصحابه توفي سنة ٢٢٦ هـ وأخذ عنه صاحب المبسوط إسماعيل القاضي المالكي المشهور .

أقول : وجه اعتراض المصنف على أبي حنيفة بحديث عائشة حسبانه ان لفظ (لم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم) من كلام عائشة مع أنه ليس من كلامها - رضى الله عنها - بل من كلام هشام بن عروة ، أدرج في بعض حديثه للعراقيين ، وحديثه للعراقيين متكلم فيه عند مالك ؛ وشيخ المصنف هنا عبدة بن سليمان عراقي كوفي ، ودليل ذلك ما أخرجه البخارى في باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض في كتاب الحيض من صحيحه حيث ساق الحديث بروايته عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة - وهو من أروى الناس لحديث هشام وأخبرهم به - عن هشام بن عروة إلى أن قال عن لسان عائشة : (حتى إذا كان ليلة الحصبة أرسل معي أخى : عبد الرحمن بن أبي بكر - رضى الله عنهم - إلى التنعيم فأهلكت بعمره مكان عمرتي . قال هشام : ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة) .

قال البدر العيني : إن ظاهر قول هشام مشكل ، فانها إن كانت قارئة فعليها هدى القران عند كافة العلماء . لا داود ، وإن كانت متمتعة فكذلك ، لكنها كانت فاسخة ، فلم تكن قارئة ولا متمتعة ، وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخه في عمره ، فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها ، فلما أكملت اعتمرت عمره مبتدأة به عليه القاضى ، لكن يعكر عليه قولها : وكنت ممن أهل بعمره ، وقولها : ولم أهل إلا بعمره ، ويحجب بأن هشام لما لم يبلغه ذلك أخبر بنفيه ، ولا يلزم من ذلك اتفاهة في نفس الأمر ، ويحتمل أن يكون لم يأمر به ، بل نوى أنه يقوم به عنها ، بل روى جابر - رضى الله عنه - أنه عليه الصلاة والسلام أهدى من عائشة بقرة . وقال القاضى عياض : فيه دليل على أنها كانت في حج مرد لا تمتع ولا قران لأن العلماء يجمعون على وجوب الدم فيهما .

وهذا تصرف من القاضى في الحديث على طبق مذهب مالك ، لكن بعد أن علم أن هذا الكلام مدرج من كلام هشام ، وأنه في العراق ليس كمن في الحجاز كما يقول مالك فما المانع من أن يكون هشام نفي ذلك حيث لم يبلغه ،

وما هو النبي - صلى الله عليه وسلم - أهدى عنها بقرة في حديث جابر ، وقد أخرج محمد في الحجج عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذبح عن عائشة في عمرتها بقرة يعني التي قدمت مع النبي - ﷺ - فيها اه ، فبقي قول أبي حنيفة سالم المأمن المخالفة للحديث الصحيح الصريح كما هو ظاهر ، وقد أطال مولانا محمد أنور شاه الكشميري في فيض البسارى النفس في تحقيق هذه المسألة على مذاقه الخاص بما يفيد الاطلاع عليه فوائد جلية ، وأوضح البدر العيني المسألة أيضا بما يكفى ويشفى .

التسبيح للرجال

٦٧ وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا هشيم عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي هريرة قال : صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالناس ذات يوم ، فلما قام ليكبر قال : إن أنساى الشيطان شيئاً من صلاتي ، فالتسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا هشيم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء . حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر قال : التسبيح للرجال في الصلاة ، والتصفيق للنساء . حدثنا ابن فضيل عن يزيد قال : استأذنت علي عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي ، فسبح بالغلام ، ففتح لي . حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن قال : استأذن رجل على جابر بن عبد الله ، فسبح فدخل ، فجلس حتى انصرف . وذكر أن أبا حنيفة كان يقول : لا يفعل ذلك وكرهه . »

أقول : سها المصنف فيما عز إلى أبي حنيفة هنا من كراهة أبي حنيفة التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء إذا نابتها نائبة في الصلاة ، كيف وقد روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سن في الصلاة إذا نابه فيها شيء التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء . كما أخرجه الحافظان أبو محمد الحارثي ، وطلحة بن محمد العدل في مستنديهما عنه وهو المعمول به في مذهبه .

خنق سائب الرسول صلى الله عليه وسلم

٩٨ - وقال أيضاً : « حدثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال : كان رجل من المسلمين أعمى يأوى إلى امرأة يهودية ، فكانت تطعمه وتسقيه وتحسن إليه ، وكانت لا تزال تؤذيه في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما سمع ذلك منها ليلة من الليالي قام فخنقها حتى قتلها ، فرفع ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فنشد الناس في أمرها ، فقام الرجل فأخبر أنها كانت تؤذيه في النبي - صلى الله عليه وسلم - وتسبه وتقع فيه ، فقتلها لذلك ، فأبطل النبي - صلى الله عليه وسلم - دمها . حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن شيخ عن ابن عمر أنه تفلت على راهب سب النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسيف ، وقال : إنالم نصالحكم على شتم نبينا - صلى الله عليه وسلم - وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يقتل . أقول : والواقع أن أبا حنيفة يرى أن لا انتقاض لعهد أهل الذمة بشئ من ذلك إلا أن يكون لهم منعة يقدرون معها على المحاربة ، أو أن يلتحقوا بدار الحرب ، فتنقضى عهدهم أيسح قتلهم متى قدر عليهم ، فلا يقتل الذي عنده بمجرد الانتقاض ، بدليل ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك اليهودى الذى كان يقول له عليه السلام « السام عليكم » من غير أن يأمر بقتله ، ومعاملته المنافقين بالتألف ، وأما قتل كعب بن الأشرف فلا ثارته الفتنة أصبح في حكم المحارب ، ولذا عنون البخارى قصة كعب هذا بقتل أهل الحرب ، وتفصيل هذا البحث في (تنبيه الولاة والحكام في حكم شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام) لابن عابدين ، وهو مطبوع ، والجمهور على قتل الشاتم فوراً كما ذكر السبكي وجوه الخلاف في ذلك في كتابه (السيف المسلول على من سب الرسول) وكذا التقي بن تيمية في (الصارم المسلول على شاتم الرسول) وأما الخبران هنا فأولهما مرسل ، والثاني على وقفه فيه مجهول فلا تقوم بهما حجة .

كسر القصعة وضمانها

٦٩ - وقال أيضا : وحدثنا شريك عن قيس بن وهب عن رجل من بني سواة قال : قلت لعائشة أخبريني عن خلق النبي - ﷺ - فقالت : أو ما تقرأ القرآن (وانك لعل خلق عظيم) ١٩ قالت : كان النبي - ﷺ - مع أصحابه فصنعت له طعاما ، وصنعت له حفصة طعاما ، فسبقتني حفصة - قالت - فقلت للجارية : انطلقي فاكفي . فصعتها - قالت - فأهوت أن تضعها بين يدي النبي - صلى الله عليه وسلم - فكفأتها ، فأنكسرت القصعة وانثر الطعام - قالت - فجمعها النبي - صلى الله عليه وسلم - وما فيها من الطعام على الأرض فأكلوا ، ثم بعثت بقصعتي ، فدفعها النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى حفصة فقال : خذوا ظرفا مكان ظرفكم وكلوا ما فيها . قالت : فما رأيته في وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حدثنا يزيد عن حميد عن انس قال : أهدى بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - قصعة فيها ثريد ، وهو في بيت بعض أزواجه ، فضربت القصعة ، فوقعت فأنكسرت ، فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ الثريد فيرده إلى القصعة بيده ، ويقول : كلوا غارت أمكم ، ثم انتظر حتى جاءت قصعة صحيحة ، فأخذها فأعطاهما صاحبة القصعة المكسورة . حدثنا حفص عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح قال : من كسر عوداً فهو له وعليه مثله . وذكر أن أبا حنيفة قال بخلافه وقال : عليه قيمتها . .

أقول : صلى الله تعالى على ذلك النبي الكريم - صاحب ذلك الخلق العظيم . منقذنا من وجوه الغواية ، وصنوف الجاهلية ، وهادينا إلى الصراط المستقيم ، وسلم عليه تسليما كثيرا . والمصنف لم يصب في وضع أبي حنيفة موضع الخلاف للحديث هنا ، فإن مذهبه في ضمان العدوان دفع المثل في المثليات ، ودفع القيمة عند تعذر المثل ، والقصعة قد تكون مثلية ، وقد تكون قيمة باختلاف الأزمان والبلدان ، وتماثل العينين إذا تحقق لا يمنع أبو حنيفة أن

يدفع أحدهما بدل الآخر حتى إنه لو دفع القيمة استطاع المدفوع إليه أن يشتري من السوق مثل الهالك ، فلا يكون في قول أبي حنيفة هذا أدنى مخالفة للحديث ، بل سائر الأئمة معه في هذا القول ، وأما الحديثان فليسا من باب الضمان لأن حجرة عائشة وحجرة حفصة - رضى الله عنهما - بما فيهما للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، فعوض - صلى الله عليه وسلم - عن القصعة المنكسرة بالقصعة السليمة من حجرة عائشة ، ولا يتصور أن يدع عائشة من غير قصعة تأكل فيها ، وإنما غاية ما في الأمر أنه دفع قصعة له في حجرة له إلى حجرة له انكسرت قصعتها ، وهذا ظاهر .

ولو كان هذا من باب الضمان لنظر إلى أن القصعتين كانتا متماثلتين أم لا ، ومتواقتين في القيمة أم لا ، ولم يذكر هذا في الحديثين . نعم اختلفت الأئمة في أداء المستهلك فيما إذا كان غير مكيل ولا موزون ، فرأى مالك أن لا يقضى في العروض من حيوان وغيره إلا بالقيمة يوم استهلك ، وقال أبو حنيفة والشافعي وداود : الواجب في ذلك المثل ، ولا تلزم القيمة إلا عند عدم المثل ، وحجة مالك حديث أبي هريرة في تقويم الباقي قيمة العدل على من اعتق شقصا له في عبد ، وهذا له وجه ، وحجة الآخرين قوله تعالى : (فجاء مثل ما قتل من النعم) وقوله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وحديث الباب يكون حجة لهم أيضا لو ثبت أن إحدى القصعتين كانت له ، والآخرى لم تكن له ، وأنهما كانتا متماثلتين .

والأوضح منه ما أخرجه أبو داود في باب « من أفسد شيئا يفرم مثله » (حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان حدثني فليت (١) العامري عن جيرة بنت دجاجة قالت عائشة : - رضى الله عنها - ما رأيت صانعا طعاما مثل صفية . صنعت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - طعاما فبعثت به ، فأخذني أفكل (٢) فكسرت الأنا ، فقلت : يا رسول الله ما كفارة ما صنعت ؟ قال :

(١) على صيغة التصغير ، ويقال أفلت

(٢) الارتعاد من شدة الغيرة .

(إناء مثل إناء، وطعام مثل طعام) وهذا حجة ظاهرة للفريق الثاني، ومنهم أبو حنيفة على خلاف ما توهمه ابن أبي شيبة، وفليت يقال له أفلتك ولا محل لعدده مجهولا بعد أن روى عنه عدة ووثقه عدة، وكلم من مجهول عند ابن حزم معروف عند الآخرين، فيتخلص من ذلك أن المصنف جعل رأى مالك رأيا لابن حنيفة، وعلى كل حال أمر الخلاف فيه سهل من غير أن يرمى أحدا للفريقين بمخالفة الحديث. والله أعلم.

حكم العرايا

٧٠ - وقال أيضا: «حدثنا ابن عينية عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: أخبرني زيد بن ثابت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رخص في العرايا. حدثنا أبو أسامة عن الوائد بن كثير قال: حدثني بشير بن يسار أنه سمع سهل ابن أبي حشمة ورافع بن خديج يقولان: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المحاقلة والمزابنة إلا أصحاب العرايا، فانه قد أذن لهم. وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يصح ذلك..»

أقول: تضافرت الأدلة على المنع من المحاقلة والمزابنة: فالأولى بيع ما في الحقول بالحبوب كيلا، والثانية بيع ما على رؤوس الشجر من الثمار بالتمر كيلا، وهما من أبواب الربا، وأما العربية فلم يختلفوا في الترخيص بها لصحة الأحاديث في ذلك إلا أن مالكا وأبا حنيفة اختلفا في تفسيرها. يقول مالك في رواية الليث: العربية: نخلة أو نخلتان لرجل في وسط نخيل لآخر ربما يتضرر صاحب النخيل من تردد صاحب النخلة أو النخلتين إلى النخيل، فيبيع ما على رأس النخلة أو النخلتين من الثمار خرصا لصاحب النخيل بكيل معلوم من التمر. فعلى هذا التفسير تكون العربية من صميم المزابنة، ولا تكون فيها شيء من معنى الإعارة والمنح. وأما على تفسير أبي حنيفة بالعربية مأخوذة من العارية، والاعراء: بأن يعطى صاحب النخيل نخلة ونخلتين لشخص ليتمتع بثمارها - كالمنبحة في التمتع بالحليب - ثم يكيل له مقدارا من التمر بدل تخليه من النخلة

و النخلتين لصاحب النخيل ، ففيها معنى المنح والإعارة والهبة ، وليس فيها معنى المزابنة أصلاً لأنها ليست ببيع ما على الأشجار من الأثمار بكيل من التمر لأن النخلة والنخلتين لم يتسلها المعري له ، والهبة إنما تتم بالقبض ، فلو تم قبضه لها ثم باع ما على رؤوسها من الثمر بكيل من التمر لكانت العرية داخلة في المزابنة ، فالترخيص بالعرية لمجرد دفع شبهة المزابنة من مثل هذا النوع من المنح الذي ليس فيه حقيقة البيع ، بل فيه استبدال هبة غير مقبوضة غير نافذة هبة أخرى عن رضى الطرفين ، فلا يكون فيه مزابنة ولا خلف في الوعد ، بل فيه معنى المنح والإعارة ، وأما على تفسير مالك فيكون بيع العرية من صميم المزابنة من غير أن يوجد في العرية معنى المنح والهدية والإعارة ، فلا يصح مدح الأنصار على هذا التفسير بقول الشاعر : وليست بسنهاء ولا رجبية - لكن عرايا في السنين الجوائح . يقول : نخيلهم ثمر كل سنة لا سنة دون سنة ، ولم توضع على ثمارها أشواك وحواجر لئلا تصل إليها يد آكل ، بل هي عرايا ممنوحات في سنى القحط ، وفي الأساس : نخيلهم عرايا أي موهوبات يعرفونها الناس لكرمهم اهـ . فيكون الشاعر وصفهم بالهبة والإعطاء في السنين الجوائح ، وأين العرية من هذا على تفسير مالك ؟ وكذلك لا يبقى على تفسيره أي صلة لها بماداتها (العارية) أو (الاعراء) ، ثم زيد بن ثابت أحد رواة حديث الترخيص في العرية ، وأحد أصحاب النخيل بالمدينة يقول في تفسير العرية : (رخص في العرايا في النخلة والنخلتين توهبات للرجل فيبيعهما بخرضهما تمرأ) فوصفها بالهبة فيما أخرجه الطحاوي بطريق نافع عن ابن عمر ، فيكون ما ذكر بصيغة الاستثناء في بعض الروايات محمولا على الاستثناء المنقطع .

فظهر أن في العرية معنى الهبة والإعارة من غير أن يكون فيها معنى المزابنة ، فأين تكون المزابنة من بيع ما ليس في حوزة المعري إليه ؟ فعلى هذا يبقى المنع من المزابنة على عمومها ، على أن عبد الوهاب المالكي البغدادى المشهور حكى عن مالك ما يوافق تفسير أبي حنيفة للعرية فيحل الوفاق محل الخلاف . والله أعلم .

اختيار الأربعة من الزوجات

والاقتصار عليهن بعد الاسلام

٧١ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة ومروان بن معاوية عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن غيلان بن سلبة أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يختار منهن أربعاً . وذكر أن أبا حنيفة قال : الأربعة الأول ، .

أقول : ظاهر كلام ابن أبي شيبة أن أبا حنيفة عارض قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما جعل لغيلان من اختيار أربع من زوجاته المعقود لهن في الجاهلية ، وأنه ادعى أن ذلك ليس له مطلقاً ؛ بل يكون اختياره مقصوراً على الأربعة الأول فحاشاه من ذلك .

وإنما يرى أبو حنيفة هذا الاختيار المطلق خاصاً بالعقود السابقة على تحريم ما زاد على الأربعة ، وتحريم الجمع بين الأختين في الإسلام ، فزوجات غيلان في الجاهلية على قدم المساواة في دخولهن تحت عصمته قبل ورود التحديد لعدد الزوجات في الإسلام ، فلا يتصور تقديم الأول عند إسلام غيلان وزوجاته جميعاً ، بل يكون الاختيار إليه في تعيين الأربعة ، وكذا الحكم بعد تحريم الجمع بين الأختين في حديث ابن فيروز الديلمي .

وأبو حنيفة لا يتحدث عن عقود سبقت زمن التحريم في الإسلام ، بل إنما يتحدث عن العقود بعد تقرير تحريم ما زاد على الأربعة ، والجمع بين الأختين في الإسلام فيقول : إذا غلط مسلم فعقد على خامسة بظن أن إحدى الأربعة مانت لخبر بلغه وهو في بلد آخر مثلاً ، ثم ظهر خلافه ، فاذ ذاك يكون الباطل هو نكاح الخامسة ، وكذا إذا تاب وأتاب مبتدع من أهل القبلة وتحتة أكثر من أربع نسوة ، فإن نكاح الأربعة الأول منهن بعد صحيحاً بخلاف من بعدهن لتأخر عقدهن عن العدد المحدد للجواز فيقع باطلاً ، وهذا هو فقه أبي حنيفة ، وليس كلامه فيما جرى في الجاهلية قبل التحريم في

الإسلام ، وإنما كلامه في عقود المسلم في عهد الإسلام بعد ثبوت تحريم ما زاد على الأربع ، والجمع بين الاختين ، على أن حديث غيلان يقول عنه مسلم في « التمييز » - وهي من محفوظات ظاهرة دمشق في المجموعة رقم ١١ - : كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان أحدهما مرفوع والآخر موقوف ، فأدرج معمر المرفوع على إسناد الموقوف ، فأما المرفوع فرواه عقيل عن الزهري . قال : بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة . الحديث ، وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بنيه . الحديث اه فظهر أن معمرأ أصاب في إرساله الحديث في اليمن ومعه كتبه في بلده ، ووه في البصرة لبعده عن كتبه ، وموافقة السكوفيين وغيرهم لرواة البصرة عنه لا تزيد الحديث قوة لأنهم إنما سمعوه منه في البصرة ، بل يدعى ابن عبد البر أن طرق حديث غيلان كلها معولة ، وأما رواية النسائي عن عمرو بن يزيد الجرمي عن سيف بن عبيد الله عن سرار بن مجشر عن نافع وسالم عن ابن عمر بمعنى حديث معمر ، فالثلاثة الأول من رجالها انفرد النسائي من بين الستة بالرواية عنهم ، فعمر و يقول عنه أبو حاتم أنه صدوق ، وهذا في اصطلاحه بمعنى أنه صالح للاعتبار ، وقال ابن حبان - بعد أن ذكره في الثقات - : ربما أغرب ، وسيف ذكره ابن حبان في الثقات أيضا ، وقال : ربما خالف ، وقال مسلمة بن قاسم فيه ضعف ، وسرار ذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما خالف ، وهؤلاء من الثقات ، لكن فيهم بعض وقفة ، وحديث الزهري يقول عنه البخاري أنه غير محفوظ . وجعل المحفوظ هو الموقوف على عمر .

وأما حديث ابن فيروز فأعله البخاري ، وقال : في إسناده نظر وكذا العقيلي ، وفي سنده أبو وهب الجيشاني مجهول الحال عند ابن القطان ، وفي بعض طرقه ابن لهيعة أو جرير بن حازم وكلاهما مختلط ، لكن جرير أكان عظيم القدر قبل الاختلاط ، والغريب أن المصنف لم يأت بحديث سالم من المأخذ عند النقاد ، ولا بعبارة واضحة في تبين مذهب أبي حنيفة صاحبنا الله وإياه ، وأما تحريم ما فوق الأربع من

النساء فأمر متطوع به عند فقهاء أهل الحق باجماع الأمة على ذلك ، وبدلالة كتاب الله دلالة بآية رغم كل مكابر ، ويصح أن يقال مع ذلك أن أحاديث تحريم ما فوق الأربع يقوى بعضها بعضا ، وبعد الاحاطة بما تقدم لا تبقى حاجة إلى إعلام ما في أعلام ابن القيم من الخلل في هذا البحث . والله ولي الهداية .

اشتراط الولاء للبائع في البيع

٧٢ - وقال أيضا : « حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أراد أهل بريرة أن يبيعوها ويشترطوا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : اشترها وأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . » حدثنا عفان حدثنا همام عن قتادة عن مكرمة عن ابن عباس أن موالها اشترطوا الولاء ، فقضى أن الولاء لمن أعطى الثمن . حدثنا شبابة ابن سوار عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال : أرادت عائشة أن تشتري بريرة ، فقالوا : تباعينها على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : لا يمنعك ذلك منها ، فانما الولاء لمن أعتق . وذكر أن أبا حنيفة قال : هذا الشراء فاسد لا يجوز . .

أقول : اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفسد للبيع عند أبي حنيفة في المشهور عنه ، وفي الموطأ للإمام محمد بن الحسن : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله ابن عمر عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أرادت أن تشتري وليدة (يعني بريرة) فتعتقها ، فقال أهلها : نبيعتك على أن ولاها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق . قال محمد : وبهذا نأخذ الولاء لمن أعتق لا يتحول عنه وهو كالنسب (١) ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ

(١) وفي مسند الشافعي : أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم - وهو أبو يوسف - عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الولاء لحمه كالحمه النسب لا يباع ولا يوهب اهـ

فأين مخالفة أبي حليفة لهذا الحديث بعد أن أخذ به بنص صاحبه محمد بن الحسن. نعم إن أبا حليفة لا يبيع المكاتب إلا إذا عجز، لكن بريرة المكاتب كانت عجزت بدليل مراجعتها إلى عائشة في بعض الروايات، ولعدم أدائها شيئا من النجوم، وهي تسع أواق في رواية عروة فصح بيعها عنده، لكن اشتراط البائع الولاء لغو، والبيع نافذ، بل قال محمد بن شعاع الثلجي: إن التأويل في ذلك عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز، فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا وباعوا كما في عقود الجواهر للزبيدي، وأما ما وقع في رواية مالك عن هشام (اشترى وأعتقها واشترط لهم الولاء) ففيه عقد بيع على شرط لا يجوز، وتغريب بالبائعين إذا شرط لهم ما لا يصح، ولما صعب الانفصال عن هذين الاشكالين أنكر بعضهم هذا الحديث أصلا ومنهم يحيى ابن أكرم على ما يقال، والواقع أن هذا اللفظ إنما وقع في رواية مالك عن هشام لا في رواية الليث ولا في رواية عمرو بن الحارث عنه، وقد خولف مالك في عدة من رواياته عن هشام بن عروة فعند ترجيح روايتي الليث وعمرو عن هشام على رواية مالك عنه زال الاشكال واستقام الأمن. والله أعلم.

الضربة والضربتان في التيمم

٧٣ - وقال أيضا: حدثنا ابن عليه عن سعيد عن قتادة عن عروة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: التيمم ضربة للوجه والكفين. حدثنا عباد بن العوام عن برد بن سليمان بن موسى عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بال ثم ضرب يده على الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه. حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل عن ابن أبزي عن أبيه قال عمار لعمر: أما تذكر يوم كذا في كذا وكذا فأجنبنا، فلم نجد الماء فتمعنا في التراب فلما قدمنا على النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكرنا له ذلك فقال: إنما كان يكفيكما هكذا، وضرب الأعمش يديه

ضربة ثم نفخهما ثم مسح بهما وجهه . ذكر أن أبا حنيفة قال: ضربتين لا تجزئه ضربة .

أقول : الضربة والضربتان روايتان ، فآخذ أبو حنيفة بالاحوط منهما ، فحديث (التيمم ضربتان : ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين) أخرجه الحاكم والدارقطني من حديث علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا ، وسكت عنه الحاكم وقال : لا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله غير علي بن ظبيان وهو صدوق . ووقفه يحيى بن القطان وهشيم ، والثوري ومالك ، وهو الصواب ، لكن الموقوف في هذا الباب في حكم المرفوع عند أبي حنيفة . وأخرج الحاكم أيضا من حديث عثمان بن محمد الأثماطي ثنا حرمي بن عمارة عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ . قال : (التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين) قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الدارقطني : رجاله كلهم ثقات اهـ . وادعى بعضهم أنه موقوف ، ولكن الموقوف في هذا الباب على تقدير تسليمه في حكم المرفوع كما سبق ، وساق الزيلعي أحاديث هذا المعنى عن عائشة وابن عمر ، والاسلمع وابن عباس ، وأبي جهم وأبي هريرة غير ما سبق مما يصلح شاهدا للضربتين ، بل بانضمام تلك الأحاديث بعضها إلى بعض يصبح حديث الضربتين لا مهرب من قبوله ، وفي الضربتين ضربة بخلاف العكس .

الوكالة في الشراء

٧٤ -- ر قال أيضا : . حدثنا ابن عينية عن شبيب غرقد عن عروة البارقي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشترى له شاتين ، فباع إحداهما بدينار وأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بدينار وشاة ، فدعا له - النبي صلى الله عليه وسلم - بالبركة في بيعه ، فكان لو اشترى ثرا بالربح فيه . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن رجل عن حكيم بن حزام أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعته يشتري له أضحية بدينار فاشترىها ، ثم باعها بدينارين

فاشترى شاة بدنيار وجاءه بدنيار ، فدعاه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالبركة ، وأمر أن يتصدق بالدينار ، وذكر أن أبا حنيفة قال : يضمن إذا باع بغير أمره . أقول : وها هو الوكيل قد ضمن المبيع بشاة ودينار فماذا يريد المصنف أكثر من هذا ؟ . وفي الحديثين انقطاع لأن شبيبا في الحديث الأول لم يسمعه من البارقي ، وإنما سمع الحى يتحدثون كما عند البخارى وأبى داود وغيرهما ، وفي الثانى رواية رجل مجهول عن حكيم ، فكيف يصح الخبر حتى يعد أبو حنيفة مخالفا للخبر الصحيح الصريح ؟ على فرض مخالفة أبى حنيفة لهذا الخبر ، وإذا اعتبرنا أن تحدث الحى يسد مسد حديث الثقة الثبت كما يقوله أبو بكر ابن العربى فليس فى قول أبى حنيفة مخالفة لهذا الحديث أيضا كما أوضحناه سابقا .

الطمانينة فى الصلاة وتعديل الأركان فيها

٧٥ -- وقال أيضا : « حدثنا أبو معاوية ووکیع عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن أبى معمر عن أبى مسعود قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها فى الركوع والسجود . حدثنا أبو خالد عن ابن عجلان عن على بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - وكان بدريا - قال : كنا جلوسا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ دخل رجل ليصلى ، فصلى صلاة خفيفة لا يتم ركوعا ولا سجودا ، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرمقه ، ولا يشعره صلى ، ثم جاء فسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فرد عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : أعد فانك لم تصل . ففعل ذلك ثلاثا كل ذلك يقول : أعد فانك لم تصل . حدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن المسور بن مخرمة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال له : أعد ، فابى ، فلم يدعه حتى أعاد . وذكر أن أبا حنيفة قال : تجزئه وقد أساء . »

أقول : فى الخبر الأول عننة الأعمش ، وفى الثانى محمد بن عجلان ، وفى الثالث على بن زيد ، وهو ابن جدعان ، وفى آخر حديث المسى صلواته عند

أبي داود والترمذي والنسائي بإسانيدهم إلى أبي هريرة (فإذا أتممت صلاتك على هذا فقد تمت ، وما انتقصت من هذا فأنما تنقصه من صلاتك) وهذا الحديث من أدلة أبي حنيفة على أن من ترك الطمأنينة في الصلاة فقد أساء ، لكن لا تبطل صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم - وصفها بالنقص ، والباطلة لا توصف به ، بل بالزوال ، فلا تكون الطمأنينة فرضاً تبطل بتركها الصلاة ، بل واجبة يكون تركها نقصاً فيها وإساءة ، فيوجب تركها إعادتها إكمالاً للنقص المحدث عمداً ، وإن لم يعدها يكون أداها ناقصة مسيئاً بعدم إعادتها أيضاً ، والفرق بين الفرض والواجب عنده أن الأول يقيني بكفر جاحده ، والثاني ظني بإثم تاركه من غير أن يحكم عليه بالكفر ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - أتى لتعليم الدين ، فيعلم المسيء كيف يعيد ويكمل النقص ؟ ولا يقر المسيء على إساءته أصلاً ، وحمل أبو حنيفة أحاديث الباب على استدراك النقص دون البطلان جمعا بين الأدلة ، فلا يكون في هذا مخالفة للحديث إلا في فهم هذا الناقد ، وليس النقر كنقر الديك من مذهبه أصلاً ، فتجد أهل مذهبه من أراعى الناس للطمأنينة .

من زرع أرض قوم

٧٦ - وقال أيضاً : حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع ابن خديج رفعه قال : من زرع في أرض قوم بغير إذنه ردت إليه نفقته ، ولم يكن له من الزرع شيء . حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي جعفر الخطمي قال : بعثني عمي وغلاما له إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول في المزارعة ؟ فقال : كان ابن عمر لا يرى بها بأساً ، حتى حدث فيها بحديث أن رسول الله - ﷺ - أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير ، فقالوا : إنه ليس لظهير قال : أليست الأرض أرض ظهير ؟ قالوا : بلى ولكنه زارع فلاناً ، فقال : فردوا عليه نفقته ، وخذوا زرعكم . قال رافع : فأخذنا زرعنا ، ورددنا عليه نفقته . وذكر أن أبا حنيفة قال : يقطع زرعه ، .

أقول : هنا مقامان : المقام الأول في الكلام فيمن زرع في أرض غيره بغير رضاه ، فلفظ يحبي الحماي عن شريك (. . . فليس له من الزرع شيء ، ويرد عليه نفقته في ذلك) ، ولفظ يحبي بن آدم عن شريك (. . . فله نفقته وليس له من الزرع شيء) ولفظ ابن أبي شيبة هنا (. . . ردت إليه نفقته ولم يكن له من الزرع شيء) ؛ فظاهر رواية الحماي وابن أبي شيبة هنا أن ذلك الزرع يكون لأرباب الأرض ، ويغرمون للزارع ما أنفق فيه حيث نص على أن هناك راداً للنفقة ، وهو صاحب الأرض ، ولفظ يحبي بن آدم لا ينص على راد وإنما يقول (فله نفقته) فيناسب ذلك أن يحمل على أن الزارع يستوفي نفقته من الزرع ، ويتصدق بالباقي لا أن صاحب الأرض يغرم للزارع من غير أن يكون له أي دخل في زراعته ، ولا نص في الحديث على أن الزرع يكون لصاحب الأرض ، فلا يتصور أن يكون غارماً فيها لا يكون غانماً ، فإذا صرف لفظ ابن أبي شيبة والحماي إلى المعنى الذي حمل عليه لفظ يحبي ابن آدم فيها رواه عن شريك وحفص بن غياث لا يبقى بين الآثار تضاد لأن النخل المغروس في أرض لا يملكها الفارس أمر بقطعه في حديث يحبي ابن عروة ، ولم يجعل صاحب الأرض غارماً للفارس ، فبالأولى في الزرع ، وحكم عمر في النقض معروف في حديث عمرو بن شعيب ، ولذا ترى أبا حنيفة وصاحبيه يقولون : إن صاحب الأرض بالخيار إن شاء خلى بين الزارع وبين أخذ زرعه ذلك ، وضمنوه نقصان الأرض إن حصل فيها نقص ، وإن شاء منع الزارع من ذلك ، وغرم له قيمة زرعه ذلك مقلوعاً كما هو حكم حديث (وليس لعرق ظالم حق) ولم يوضح المصنف هنا رأى أبي حنيفة على الوجه الصحيح ، ولا حمل الحديث على معنى يلتزم مع باقي الآثار ، فقال ما قال .

وأما المقام الثاني ففي الكلام في المزارعة ، وحديث رافع فيها لا يحتاج به في إلزام النفقة على صاحب الأرض في المسألة السابقة لأن الزرع لم يكن برضاه فيما سبق بخلاف ما هنا فإن الزرع هنا برضاه ، وكلام أبي حنيفة في ذلك لا في

هذا ، فالتقصير في كلام المصنف هنا أيضاً ظاهر ، واختلف الأئمة في المزارعة بمعنى دفع أرض بيضاء لآخر يزرعها ببعض ما يخرج من الأرض بشرط أن يكون البذر من صاحب الأرض ، فمنعها أبو حنيفة ومالك والشافعي ، ولا غبار على قولهم من جهة الحجة لأن أرض خبير خراجية خراج مقاسمة عندهم ، فلا يكون لها أى شأن في باب المزارعة أو المساقاة التي ينافيها حديث رافع ابن خديج ، وأجازها أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ، وأجابوا عن حديث رافع بأنه خاص بما إذا أدى إلى قتال ، وأدلة الفريقين مشروحة في كتب الفقه المبسوطة ، قال محمد في الآثار : كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم (النخعي) - يعنى في المنع من المزارعة - ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس (يعنى في التجوز) ولا نرى في ذلك بأساً ، ثم ساق حديثاً مرسلًا لمجاهد في اشتراك أربعة عن الأوزاعي ، وفي التبيين للزيلعي : قالوا الفتوى اليوم على قول أبي يوسف ومحمد لحاجة الناس إليها ولتعاملهم ، والقياس قد بترك بالتعامل وللضرورة اهـ . وأجاد أحمد في موافقته لهما لما في ذلك من التيسير على الأمة راجع (البركة في السعى والحركة) .

ما تتلفه الماشية بالليل

٧٧ - وقال أيضاً : حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وحرام ابن سعد أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً فأفسدت عليهم ، فقضى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار ، وأن على أهل الماشية ما أصابت الماشية بالليل . حدثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن محبصة عن البراء أن ناقة لآل البراء أفسدت شيئاً فقضى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار ، وضمن أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل . حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن محمد بن محمد بن أبي خالد عن الشعبي أن شاة أكلت عجيناً ، وقال الآخر : غز لا نهاراً فبطله ، وقرأ (إذ نفشت فيه غم

(القوم) وقال في حديث ابن أبي خالده : إنما كان النفس بالليل . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن طاوس عن الشعبي أن شاة دخلت على نساج فأفسدت غزله ، فلم يضمن الشعبي ما أفسدت بالنهار . وذكر أن أبا حنيفة قال : يضمن . .

أقول : فيما عزا المصنف إلى أبي حنيفة تعمية ، والصواب أن مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن أن الماشية إذا كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها لما أصابته ليلاً ونهاراً لحديث (العجاء جبار) : أخرجه الستة بأسانيد كالجليل ، وهو مطلق فيترك على إطلاقه ، فلا يقتصر حكمه على النهار ، وقال محمد في الموطأ - بعد أن أخرج هذا الحديث - : وبهذا نأخذ ، والجبار الحديث ، والعجاء الدابة المنفلة تجرح الانسان أو تعقره اهـ ، ومحمد حجة في اللغة عند الجمهور ، فيؤخذ بتفسيره للعجاء . هكذا أطلق محمد عدم الضمان لما أتلفته المنفلة ، ولم يقيد بليل ولا نهار ، على أن الدابة إذا لم تكن منفلة ، وبقيت تحت إشراف صاحبها تكون مؤذنة عن صاحبها غير عجاء ، فيكون من ضرورة ذلك ضمان غير المنفلة فيما أصابت ليلاً ونهاراً ، فينافي حديث حرام السابق في الوجهين جميعاً ، لكن حديث (العجاء جبار) يكاد أن يكون متواتراً بالنظر إلى كثرة رواته في جميع الطبقات كل توسع البدر العيني في بيان مخرجه في شرح البخاري (٤ - ٥٥) ، وأما حديث حرام ففيه انقطاع ، فانه لم يسمعه من البراء ، وذكر أميه بينهما من أوهام معمر في بعض الروايات باتفاق النقاد . قال ابن عبد البر : رواه مالك وأصحاب الزهري عنه مراسلاً ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن محبصة عن أميه ، ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك ، وأنكروا عليه قوله فيه : (عن أميه) . وقال محمد بن يحيى الذهلي : لم يتابع معمر على ذلك ، فجعل الخطأ فيه من معمر . فكيف يحتج به من لا يحتج بالمرسل ، ولا سيما في معارضة ما هو صحيح بالاتفاق ، وعلى فرض ثبوته يحمل عند أصحابنا على أنه منسوخ لموافقه لحكم سليمان عليه السلام (إذ نفشت فيه غم القوم) فهو معمول به في شرع الإسلام ما لم يرد ما يخالفه ،

فها هو قد ورد ما يخالفه ، فيكون المخالف لشرع من قبلنا هو الناسخ ، على أن للكلام في المسألة متسعاً عند أهل الاجتهاد . فلا يعد أبو حنيفة مخالفاً للحديث الصحيح بمثل هذا ، بل يكون مخالفه لرأى بعض المجتهدين وله ذلك .

العقيدة

٧٨ - وقال أيضاً : حدثنا ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت عن أم كرز عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة . لا يضركم ذكرانا كن أم إناثا . حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عطاء عن حبيبة بنت ميسرة عن أم كرز عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة . حدثنا شبابة عن المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علق عن الحسن والحسين . حدثنا محمد بن بشر العبدي عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الغلام رهين بعقيقته . تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق رأسه ويسمى . وذكر أن أبا حليفة قال : إن لم يعق عنه فليس عليه في ذلك شيء . . .

أقول : وهم النووي حيث قال : عبيد الله بن أبي يزيد ضعفه الأكثرون ، بل توثيقه موضع اتفاق . واختلف أهل العلم في النسك عن المولود ، فقال الحسن والليث بن سعد وأهل الظاهر إنه واجب ، وبالعن ابن حزم وقال : فرض واجب ، ورد عليهم أبو بكر بن العربي وقال : والدليل على بطلان قولهم ما ثبت في الصحيح ، واللفظ للبخاري . قال أبو موسى : ولد لي ولد فجئت به النبي - صلى الله عليه وسلم - فسماه إبراهيم فحنكه بتمر ، ودعا له بالبركة ودفعه إلي . . . وحديث أسماء أنها ولدت بقباء ، فجاءت بولدها إليه - صلى الله عليه وسلم - ففعل به مثل ذلك ، وهكذا فعل بولد أبي طلحة ، ولم يذكر عقيدة في شيء من تلك الأحاديث لا قولاً ولا فعلاً ، فلو كانت واجبة لنبه

عليها . وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية : أنه سنة ، وقال محمد ابن الحنفية وإبراهيم النخعي : إن العقيقة كانت تعد واجبة في عهد الجاهلية ، فرفضها الاسلام - يعني وجوبها - فبقيت على الاختيار ، فمن شاء ينسك ومن شاء لا ينسك ، وقد صح عن الامام محمد بن علي الباقر - عليهما السلام - أن العقيقة نسخت بالاضحى ، وورد عن علي - عليه السلام - بسند ضعيف عند الدارقطني والبيهقي (أن الأضحى نسخ كل ذبح) ، ومن الدليل على أنها على الاختيار دون الوجوب ما أخرجه مالك معولا عليه عن زيد بن أسلم بسند فيه مجهول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن العقيقة قال : لا أحب العقوق - فكأنه إنما كره الاسم - وقال : من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ، وهذا صريح على أنها على الاختيار ، وقال محمد في الموطأ : أما العقيقة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية ، وقد فعلت في أول الاسلام ، ثم نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله اه ، وقد أخرج محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي : كانت العقيقة في الجاهلية ، فلما جاء الاسلام رفضت ، وأخرج أيضا عن أبي حنيفة عن رجل عن محمد ابن الحنفية : إن العقيقة كانت في الجاهلية ، فلما جاء الاسلام رفضت اه يعنiban رفض الوجوب ، فتكون على الاختيار لا على الوجوب ، ولا على أنها سنة مؤكدة ، بل على أنها مستحبة تشملها الإباحة ، وعدها بدعة عند أبي حنيفة في بعض الكتب مما لم يثبت عنه ، وقد كذب البدر العيني عز و ذلك إليه - رضى الله عنه - تكذيبا باتا في شرحه على البخاري (٩ - ٧١١) وإنما كره أبو حنيفة اسم العقيقة والعقوق كما في حديث زيد بن أسلم ، ويقوى حديث زيد بن أسلم ما أخرجه أبو داود والنسائي ، والبيهقي وابن أبي شيبة في المصنف - واللفظ له - حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا داود بن قيس - وقال : عبد الرازق أنبأنا داود بن قيس - سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن جده قال : سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق - كأنه كره الاسم - وقال : من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ، عن الغلام شاتان

مكافأته ، وعن الجارية شاة اه . وقد علق النسك عن الولد هكذا على الرغبة ، والمجتهد يستعرض جميع ما ورد في المسألة ، ثم يحكم ، وإلا فقد يحمل الأمر على الوجوب في موضع تضافر فيه ما يدل على أنه للإباحة أو التنب ، فيخطئ . ويتسرع في تخطئة الناس ، والحديث الأخير في سنده سعيد بن بشير يختلف فيه ، وهو منكر الحديث عند أبي مسهر ، وتركه ابن مهدي ، وقناة مدلس وقد عنعن . ولفظ المحدثين (مكافأته) بالفتح ويرجعه ابن الأثير . والله أعلم .

وضع الخشبة على جدار الجار

٧٩ - وقال أيضا : « حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يمنع أحدكم أخاه أن يضع خشبته على جداره ، ثم قال أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين . والله لأرمين بها بين اكتافكم . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس له ذلك . »

أقول : اختلفوا في شيخ الزهري اختلافا كبيرا ، وفي لفظ (أن يغرز) بدل (أن يضع) وفي لفظ (خشبه) بدون تاء ، وفي لفظ (خشبة) بالتاء ، وفي لفظ (بين اكتافكم) بالنون بدل (بين اكتافكم) إلى غير ذلك من اختلافات مذكورة في شروح صحيح البخاري مما لا يؤثر في جوهر المعنى . وكان أبو هريرة ينوب عن مروان في إمرة المدينة ، فحمل ابن الجويني قول أبي هريرة على أنه قاله أيام إمرته ، قال محمد بن الحسن في الموطأ : هذا عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم على بعض وحسن الخلق ، فأما في الحكم فلا يجبرون على ذلك . بلغنا أن شريحا اختصم إليه في ذلك فقال للذي وضع الخشبة : ارفع رجلك عن مطية أخيك . فهذا الحكم في ذلك ، والتوسع أفضل اه ، وقال الباجي في المنتقى : روى في المجموعة ابن نافع عن مالك إن ذلك على وجه المعروف والترغيب في الوصية بالجار ، ولا يقضى به ... وروى ابن

وهب عن مالك هو أمر رغب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيه وقال ابن القاسم : لا ينبغي له أن يمنع ، ولا يقضى به عليه . وهذا على ما قال إلا أن ظاهر الأمر عند مالك وأكثر أصحابه الوجوب ، ولكنه يعدل عنه بالدليل ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : هو على الوجوب إذا لم يكن في ذلك مضرة بيته على صاحب الجدار ، وبه قال أحمد بن حنبل ، والدليل على ما نقوله أن الجدار ملك موضوعه المشاحة ، فجاز له أن يمنع منافعه بغير ضرورة كركوب دابته ولباس ثوبه اهـ وقوله (مالى أراكم عنها معرضين) يدل على أن الذين خاطبهم أبو هريرة ما كانوا يرون وجوب ذلك ، وهم من الصحابة والتابعين فيبعد أن يغيب عن علمهم الوجوب ، وسكوت من يسكت على قول من ينوب عن مروان لا يدل على أنهم وافقوه ، على أن الأمير قد يتشدد في الأمر المندوب إذا رأى إعراض الناس عنه ، فيكون قول أبي هريرة من هذا القبيل .

وقول عمر في حديث الموطأ (لم تمنع أخاك ما ينفعه ؟ وهولك نافع تسقى به أولا وآخرا ، وهو لا يضرك) لمن منع جاره من سوق خليج إلى أرضه يدل على أن مثل ذلك الأمر مقيد بأن لا يعود ضررا إلى صاحب الجدار ، وأن زجره مبنى على ما إذا كان الأمر في مصلحة الطرفين ، بل كان عمر - رضي الله عنه - كثيرا ما يقوم بالدرة على من يهمل مصلحة نفسه كذلك الرجل الذى ترك سقى أرضه الخاصة به ، والزجر للمصلحة شيء غير الحرمة الذاتية ، فاذا حمل النهى في الحديث على التنبه لا يبقى تضاد بينه وبين الأحاديث الدالة على حرمة مال المرء على أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس ، والآية الدالة على حرمة أكل المال بالباطل من غير رضى صاحبه بخلاف ما إذا حملنا النهى على الوجوب ، فهذا ظهر أن الجمهور في هذه المسألة على صواب قال الزرقاني في شرح الموطأ : النهى للتنزيه فيستحب أن لا يمنع عند الجمهور ومالك ، وأبي حنيفة والشافعي في الجديد ... وقال الشافعي في القديم وأحمد ، وإسحاق وأصحاب الحديث : يجبر إن امتنع اهـ ، بل كذلك عند الشافعي في مختصر

البويطى . فلا يكون أبو حنيفة بهذا خالف الأثر الصحيح الصريح ، بل يكون جرى على الجادة بأدلة واضحة ومعه الجمهور . والله أعلم .

الجمع بين الأحجار والماء فى الاستطابة

٨٠ - وقال أيضا : « حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة بن ثابت قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : فى الاستطابة ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع . حدثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن يزيد عن سلمان قال له بعض المشركين وهم يستهزئون : إن صاحبكم يعلمكم حتى المرأة ، فقال سلمان : أجل أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجى بإيماننا ، ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ولا عظم . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - لحاجته فقال : التمس لى ثلاثة أحجار ، فأتيته بحجرين وروثة ، فأخذ الحجريين ، وألقى الروثة ، وقال : إنها ركس . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجزئ ذلك حتى يتوضأ إذا بقى بعد الثلاثة الأحجار أكثر من مقدار الدرهم . »

أقول : معنى (حتى يتوضأ) حتى يستطيب بالماء كما فى قول عمر - رضى الله عنه - فى الموطأ : (يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره) أدخله مالك فى الموطأ رداً على من قال : إن عمر كان لا يستنجى بالماء ، وإنما كان استنجاؤه واستنجاء سائر المهاجرين بالأحجار ، وقول ابن المسيب فى الاستنجاء بالماء إنما ذلك وضوء النساء ، والأنصار كانوا يستطيبون بالماء .

ومنهم من يجمع بين الطهارتين الأحجار والماء كأهل قباء ، وفيهم نزل قوله تعالى (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) ، وقال محمد فى الموطأ بعد إخراجهم لحديث عمر : وبهذا نأخذ والاستنجاء بالماء أحب إلينا من غيره ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى .

ووجه كون الاستنجاء بالماء أحب كونه أكمل في التطهير . وحديث أنس في البخارى : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج لحاجته أجىء أنا و غلام معنا أداة من ماء يعنى يستنجى به) وحديثه فيه أيضاً (كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغسل به) ، مما يرد على من أنكر وقوع الاستنجاء بالماء من النبي - صلى الله عليه وسلم - بل كان غالب أحواله - عليه السلام - الجمع بين الأحجار والماء .

وفى الاكتفاء بالأحجار لا بد من بقاء شيء من النجاسة في المخرج، وقد ر أبو حنيفة ذلك بمقدار الظفر، وهو الذى يعبر عنه بالدرهم عنده كما فى مقدمة ككتاب التعليم لمسعود بن شيبه السندى، بل هذا التقدير مروي عن عمر فى شرح المنية لابن أمير الحاج الحلبي، فظهر أن أبا حنيفة غير منفرد فى الاستطابة بالماء، وله فيها أدلة ناهضة، ودعوى لزوم الاكتفاء بالأحجار بعيدة عن أن تعضدها حجة كثرى، وأنظافة ليست مما يقدر به المرء .

الطلاق قبل النكاح

٨١ - وقال أيضاً : حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن مطر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك . حدثنا حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : لا طلاق إلا بعد نكاح . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن سمع طاوسا يقول : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لا طلاق إلا بعد نكاح . حدثنا ابن فضيل عن ليث عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة عن علي قال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن حلف بطلاقها ثم تزوجها طلقت .

أقول : أجمعت الأمة على أن الطلاق لا يقع قبل النكاح لقوله تعالى :

(يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن . الآية) فمن علق الطلاق بالنكاح وقال : إن نكحت فلانة فهي طالق . لا يعد هذا المعلق مطلقاً قبل النكاح ؛ ولا الطلاق واقعا قبل النكاح ، وإنما يعد مطلقاً بعده حيث يقع الطلاق بعد عقد النكاح ، فيكون هذا خارجاً من متناول الآية ، ومن تناول حديث المسور في سنن ابن ماجه (لا طلاق قبل النكاح) لأن الطلاق في تلك المسألة بعد النكاح لا قبله ، ومثله أحاديث الباب . وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه الثلاثة ، وعثمان البتي عالم البصرة ، وهو قول الثوري ومالك ، وإبراهيم النخعي ومجاهد ، والشعبي وعمر بن عبد العزيز فيما إذا خص ، والأحاديث الواردة في أنه لا طلاق قبل النكاح لا تخلو من اضطراب ، ولذا لم يخرجها البخاري ومسلم فاختلف أهل العلم فيما إذا عم أو خص ، والعموم مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ما دام في الملك ، أو مضافاً إلى الملك ، أو في علة من علائق الملك كما سبق أن بينت ذلك في (التأنيب) . وفي حديث ابن عمر في الموطأ (إذا قال الرجل إذا نكحت فلانة فهي طالق فهي كذلك إذا نكحها) قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة اه ، وقال عبد الرزاق في المصنف أخبرنا معمر عن الزهري أنه قال : في رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة أشتريها فهي حرة ، هو كما قال . فقال له معمر : أو ليس قد جاء لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ؟ قال إنما ذلك أن يقول الرجل : امرأة فلان طالق وعبد فلان حراً ، وأخرج ابن أبي شيبة نفسه في المصنف عن سالم والقاسم ، وعمر بن عبد العزيز والشعبي ، والنخعي والزهري والأسود ومكحول وغيرهم في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو يوم أتزوجها فهي طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق . قالوا : هو كما قال ، وفي لفظ يجوز ذلك عليه اه ، وتابع الشافعي ابن المسيب في عدم الوقوع سواء عم أو خص وإليه ذهب أحمد ، لكن دلالة الأحاديث على ما ذهب - وإليه ليست بيينة . نعم احتج الدارقطني لمذهب الشافعي بحديثين في سننه صريحين في المسألة ، لكن في سند كل منهما منهم ، فلا يصلحان للاحتجاج بهما . فاستبان

أن أبا حنيفة قوى الحجة في المسألة غير مخالف للأثر الصحيح الصريح ، بل معه جمهور الفقهاء .

القضاء يمين وشاهد

٨٢ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى يمين وشاهد . قال : قضى بها على بين أظهركم . حدثنا زيد بن الحباب عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى يمين وشاهد . حدثنا ابن علية عن سوار عن ربيعة قال : قلت له في شهادة شاهد ويمين الطالب قال : وجد في كتاب سعد . حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد أن يقضى باليمين مع الشاهد قال ابن أبي الزناد وأخبرني شيخ من مشيختهم أو من كبارهم أن شريحاً قضى بذلك . حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن حصين قال : قضى على عبد الله بن عتبة بشهادة شاهد ويمين الطالب . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز ذلك .

أقول : الحديث الأول مرسل ، والثاني فيه سيف بن سليمان ولم يرض محمد ابن الحسن ، وقال يحيى بن معين لما سأله عباس الدوري عن هذا الحديث : ليس بمحفوظ وسيف قدرى كما في الكامل ، وقيس بن سعد لم يثبت سماعه من عمرو ابن دينار ، فهنا انقطاع في نظر الطحاوى ، وتكلف البيهقي الجواب عن ذلك ، ولم يأت بنص واحد يقول فيه قيس في هذا الحديث أو في غيره من أحاديثه (حدثنا عمرو بن دينار) سوى العننة ، والعننة ليست من صيغ الاتصال ، وقال البخارى : لم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من ابن عباس كما في علي الترمذى ، فيكون هنا انقطاع آخر ، وأخرج الدارقطنى الحديث بسند له فيه بينهما طاوس ، لكن في سنده متروك ، فلا يتم ترقيع الخرق بثقة ، فغير يكون فيه انقطاعان لا يناهض الآيات في الشهادة في الأموال ، والحديث المتواتر

في قصر اليمين على من أنكر ، هذا حال أمثل أدلة القائلين بالشاهد الواحد مع يمين الطالب ، وحديث أبي هريرة عما نسيه سهيل فلا تقوم به حجة عند أصحابنا ، وحديث ابن عليه عن سوار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن فيه زيادة (عن ابن لسعد بن عبادة قال : وجدنا في كتاب سعد بن عبادة) عند الترمذي ، فيكون في سنده مجهول وكتاب ، وعبد الحميد في خبر أبي الزناد هو ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عامل عمرو بن عبد العزيز بالكوفة ، لكن ثبت رجوع عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فذهب الفرع بذهاب الأصل وقول ابن أبي الزناد عن شريح كما ترى ، والواقع أنه كان يحيز ذلك ، لكن في الشيء اليسير ، وكان يحمل عليه كل ما ورد بهذا المعنى ، وقضاء عبد الله بن عتبة في الخبر الأخير حكم جزئي نجمل قرائنه وملابساته فلا يعم . وقال محمد في الموطأ بعد ذكره لحديث جعفر بن محمد المرسل في المسألة : (بلغنا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلاف ذلك . ذكر ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري . قال : سألته عن اليمين مع الشاهد فقال : بدعة ، وأول من قضى بها معاوية ، وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره ، وكذلك ابن جريج أيضا عن عطاء بن أبي رباح . قال : كان القضاء الأول لا يقبل إلا شهادة شاهدين ، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبد الملك بن مروان (هـ) وقد قال الليث بن سعد فيما كتبه إلى مالك في صدد الرد على بعض مسائل أهل المدينة : (ومن ذلك القضاء بشهادة الشاهد ، ويمين صاحب الحق . وقد عرفت أنه لم يزل يقضى به بالمدينة ، ولم يقض به أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالشام ولا مصر ولا العراق ، ولم يكتب به إليهم الخلفاء المهديون الراشدون أبو بكر وعمر ، وعثمان ، ثم ولي عمر بن عبد العزيز ، وكان كما قد علمت في إحياء السنن وقطع البدع ، والجد في إقامة الدين ، والإصابة في الرأي ، والعلم بما مضى من أمر الناس ، فكتب إليهم رزيق ابن الحكيم : إنك كنت تقضى بذلك في المدينة ، بشهادة الشاهد ، ويمين

صاحب الحق ، فكتب الله عمر : إنا كنا نقضى بذلك بالمدينة ، فوجدنا أهل الشام على غير ذلك ، فلا نقضى إلا بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وامرأتين (أخرجه يحيى بن معين فى (معرفة التاريخ والعلل) عن عبد الله بن صالح - كاتب الليث - عن الليث كما أخرجه أبو يعقوب الفسوى فى كتاب المعرفة والتاريخ ، ونقله ابن القيم منه فى أعلام الموقعين بفرق يسير فى النصين ، والأول من محفوظات الظاهرية بدمشق ، ولم يذكر الليث علماً - كرم الله وجهه - لأنه كان فى صدد ذكر الخلفاء فى المدينة ، وعلى - رضى الله عنه - كان انتقل إلى الكوفة ، وترك يحيى بن يحيى الليثى ناشر مذهب مالك ، وراوية المرطأ فى الأندلس . رأى مالك فى الشاهد الواحد ويمين صاحب الحق تبعاً لرأى الليث حتى جرى القضاء على ذلك بالأندلس مدة طويلة كما ترك كثير من كبار قضاة المالكية فى الشرق من أمثال اسماعيل القاضى وأبى العباس أحمد بن عبد الله الدهلى ، وأبى طاهر محمد بن أحمد الدهلى وغيرهم رأى مالك فى ذلك . وقال ابن عبد البر فى التمهيد قال أبو حنيفة وأصحابه ، والنورى والأوزاعى لا يقضى باليمين مع الشاهد ، وهو قول عطاء والحكم ، والنخعى وطائفة آه ، وفى مصنف ابن أبى شيبة عن سويد بن عمرو عن أبى عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبى فى الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قالاً : لا يجوز إلا شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين آه وبهذا يظهر أن الشعبى معهم ، وكذا الزهرى لما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن حماد ابن خالد عن ابن أبى ذئب عن الزهرى . قال : هى بدعة ، وأول من قضى بها معاوية ، وفى مصنف عبد الرزاق عن معمر سألت الزهرى عن اليمين مع الشاهد ، فقال . هذا شئ أحدثه الناس لا بد من شاهدين . وما عزاه عبيد بن عمير إلى من خلاف ذلك لا يصح لأن فى سنده كلثوم بن زياد ، وقد ضعفه النسائى ، وما فى أدلة المخالفين من وجوه الخلل موضح فى الجوهر النقي ونصب الرافة ، فليراجعهما من أراد المزيد ، ولا يتسع المقام لأكثر مما ذكرناه .

مال العبد عند البيع

٨٣ - وقال أيضا وحدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سمع جابر بن عبد الله يقول . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من باع عبدا وله مال ، فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع قضى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال : قال على من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع . حدثنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من باع عبدا وله مال فإله لسيده إلا أن يشترط الذي اشتراه . حدثنا أبو الأحوص عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء وابن أبي مليكة قالوا : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . من باع عبدا فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع يقول أشتريه منك وماله . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن كان مال العبد أكثر من الثمن لم يحز ذلك .

أقول : أبو حنيفة أخذ بتلك الآثار إلا عند ما خص عمومها أحاديث صحيحة ، فيحصل تعارض بين الآثار المذكورة في هذا الباب ، وبين أحاديث تحريم بيع الذهب والفضة إلا مثلا بمثل ويبدأ بيد ، فجمع أبو حنيفة بين هذه وبين تلك ، بأن عد العام يراد به ماسوى الخاص ، فحرم بيع العبد مع ماله الزائد على ثمنه المجانس له حذراً من الربا ، وهذا من رسوخ قدمه في الفقه ، ومعه في ذلك الشافعي . ومراده أن العبد إذا بيع بمائة دينار مثلا مع ماله الذي هو عبارة عن مائتي دينار يكون فيه بيع الذهب بالذهب متفاضلين ، وأما مالك فقد أباح هذا البيع مطلقا سواء زاد ثمنه على ماله أم نقص منه مجانسا له أم غير مجانس ، ومعه في ذلك أهل الظاهر ، فأبو حنيفة لم يخاف تلك الآثار ، بل جمع بينها وبين أحاديث الربا على ما ترى . كما هو حكم مقابلة

الخاص بالعام . والله سبحانه أعلم .

خيار الشرط

٨٤ - وقال أيضا : حدثنا ابن عليه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : عهدة الرقيق ثلاثة أيام . حدثنا ابن عليه عن يونس عن الحسن قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا عهدة فوق أربع . حدثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان قال : إنما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثاً لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمنقذ بن عمرو قل : لا خلافة إذا بعث يبعاً ؛ فأنت بالخيار ثلاثاً . حدثنا حماد بن خالد عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال : سمعت أبا نجران بن عثمان وهشام بن اسماعيل يعلنان العهدة في الرقيق في الحمى والبطن ثلاثة أيام ، وعهدة سنة في الجنون والجذام وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا افترقا فليس له أن يرد إلا بعيب كان بها . .

أقول : الحديث الأول فيه عنقبة ابن أبي عروبة و قتادة ، وهما مدلسان . والحسن لم يسمع من عقبة ، والثاني من مرسلات الحسن . والثالث رأى يقبل لو صح العموم في حديث منقذ بن عمرو ، ونص في صلب العقد على ذلك ، والرابع أمر لم يرفع إلى المعصوم كما ترى ، وحديث لا خلافة خاص بالمخاطب وله - صلى الله عليه وسلم - أن يخص من شاء بما شاء ، وليس لنا القول بالعموم ما لم يكن في الحديث صيغة تدل على العموم ، وكان له الخيار بثلاثة أيام بمجرد أن قال : لا خلافة سواء نص على ثلاثة أيام أم لم ينص عليها ، وأبو حنيفة والشافعي وزفر يرون جواز اشتراط الخيار بثلاثة أيام في مجلس العقد في غير الأموال الربوية ، ولا يرون الزيادة عليها ، فإذا تم العقد بينهم بالإيجاب والقبول من غير اشتراط خيار ثلاثة أيام في مجلس العقد لا يكون للمشتري رد المبيع إلا بعيب كان فيه عند أبي حنيفة ، ويرى

أبو يوسف ومحمد ، وأحمد وإسحاق امتداد الخيار الى الأمد الذي اشترط
اليه الخيار طال أم قصر ، ويرى مالك اختلاف المدد باختلاف المبيع والعيب
كما سبق ، وقال محمد في الموطأ عند حديث (لا خلافة) : نرى هذا لذلك
الرجل خاصة اه ، فلا يكون خيار بالغبن بدون تفرير ، وقال محمد أيضا
عند ذكر أثر عبد الله بن أبي بكر في الموطأ : لسنا نعرف عهدة الثلاث ،
ولا عهدة السنة إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام ، أو خيار سنة ، فيكون
ذلك على ما اشترط ، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام اه حيث
لم يرد في السنة التخيير بأكثر من ثلاثة أيام في نظره ، وقد اختلف الرواة في الشخص
الذي ورد فيه حديث (لا خلافة) منهم من يقول : إنه منقذ بن عمرو كما
سبق ، ومنهم من يقول : إنه حبان بن منقذ ، والله أعلم ، فتبين من ذلك أن
أبا حنيفة لم يخالف أثرا صحيحا صريحا يفيد الحكم العام في هذه المسألة .

ركوب الهدى

٨٥ - وقال أيضا : « حدثنا أبو خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن
جابر قال : قال رسول الله - ﷺ - : اركبوا الهدى بالمعروف حتى تجدوا
ظهوراً . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
أن النسي - ﷺ - رأى رجلا يسوق بدنة فقال : اركبها . قال : إنها بدنة .
قال : اركبها وإن كانت بدنة . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس
قال : رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلا يسوق بدنة . فقال :
اركبها . قال : إنها بدنة . قال : اركبها . حدثنا أبو الأحوص عن العلاء عن
عمرو بن مرة عن عكرمة قال : قال رجل لابن عباس : اركب البدنة ؟ قال :
غير مثقل . قال : فتحملها ؟ قال : غير مجهد . حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن
جريج عن عمن حدثه عن أنس قال : اركبها . قال : إنها بدنة . قال : اركبها . حدثنا
أبو خالد الجنبي عن حجاج عن أبي إسحاق عن علي قال : يركب بدنته

بالمعروف . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تركب إلا أن يصيب صاحبها جهد .
أقول : قول أبي حنيفة هو عدم ركوب الهدى إلا عند الضرورة والاعياء .
وعلى هذا يدل حديث مسلم عن جابر عن النبي - ﷺ - : (اركبها بالمعروف إذا
أجئت إليها) ، وحديث أنس مرفوعا عند الطحاوي وفيه (رأى رجلا يسوق
بدنة وقد جهد قال : اركبها) ، وحديث ابن عمر عنده أيضا ، وفيه (إذا ساق بدنة
فأعيا ركبها) ، وحديث النسائي ، وفيه (وقد جهده المشي) وعلى هذا تحمل تلك
الأحاديث التي ذكرها ابن أبي شيبة جميعا بين الروايات ، فيكون أمره - عليه السلام -
لصاحب الهدى بالركوب حيث رآه في حالة جهد . لأن المطلق يحمل على المقيد
عند اتحاد الحادثة والسبب ولا دليل على تعدد الحادثة إلا أن بعض الرواة أجل
ما فصله بعضهم ، وغلا بعض الظاهرية فأوجب الركوب ، وهذا بعيد عن الفقه
وعن دلالة الأحاديث في هذا الباب ، وأجاز جمهور الظاهرية الركوب مطلقا
لكن ينافية حديث مسلم ، وما بمعناه من الأحاديث ، وأجاز أبو حنيفة
وأصحابه ، ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق الركوب عند الاضطرار ، وهو
مذهب الشعبي والحسن البصري وعطاء ، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم
النخعي : أن صاحب البدنة يركبها إذا أعيا قدر ما يستريح على ظهرها . وعزا
أبو بكر بن العربي المنع من ركوبها مطلقا إلى أبي حنيفة ، وهذا خطأ محض
يخالف المدون في المذهب . وقد قال محمد بن الحسن الشيباني في الموطأ :
« أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال . إذا اضطرت إلى
ركوب بدنتك فاركبها ركوبا غير فادح » . ثم ساق أحاديث . ثم قال محمد :
« وهذا نأخذ ، ومن اضطر إلى ركوب بدنته فليركبها ، فإن نقصها ذلك شيئا
تصدق بما نقصها ، وهو قول أبي حنيفة ، اه فهذا استبان مدارك الأئمة في
المسألة ، ووضح أن جواز الركوب عند قيام الضرورة هو مقتضى الأدلة ،
فيكون أبو حنيفة متمسكا بلب الرواية في المسألة ، لا بخالف الحديث الصحيح
الصريح ، وقد غلط ابن المنذر في عز وتجويز الركوب مطلقا إلى أحمد وإسحاق
بل مذهبهما كذهب الجماعة في تقييد التجويز بالحاجة كما في جامع الترمذي ، قال

الشافعي في الأوسط : ليس ركوبه إلا من ضرورة . كافي المجموع ، وقد لخص
 البدر العيني وجوه الاختلاف في ركوب الهدى في عمدة القارى (٤ - ٧٠٥)
 فقال : الأول الجواز مطلقا وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر إلى أحمد
 وإسحاق وبه قالت الظاهرية . . . وهو المنقول عن القفال والماوردي ، والثاني
 تقييده بالحاجة كما هو المنقول عن أبي حامد والبند نبجي وغيرهما ، وقال
 الرويانى : تجوز به غير الحاجة بخالف للنص ، وهو الذى نقله الترمذى عن
 الشافعي حيث قال : وقدر رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبى صلى
 الله عليه وسلم وغيرهم ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها ، وهو قول الشافعي
 وأحمد وإسحاق . وهذا هو المنقول عن جماعة من التابعين أنها لا تتركب إلا
 عند الاضطرار إلى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي والحسن البصرى وعطاء
 بن أبي رباح وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، فلذلك قيده صاحب الهداية من
 أصحابنا بالاضطرار إلى ذلك ، والثالث كراهة الركوب من غير حاجة وهو
 وهو الذى نقله ابن عبد البر عن مالك والشافعي ، ، والرابع ما قاله ابن العربى
 أنها تتركب للضرورة فإذا استراح نزل لحديث مسلم (اركبها بالمعروف إذا
 ألجئت إليها حتى تجد ظهراً) ولما روى سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعى
 (يركبها إذا أعيا قدر ما يستريح على ظهرها) ، والخامس المنع من الركوب
 مطلقا نقله ابن العربى عن أبى حنيفة وشنع عليه بغير وجه - وغلط في هذا
 العزولان مذهب أبى حنيفة هو ما نقلناه عن محمد بن الحسن وصاحب الهداية -
 والسادس وجوب الركوب كما نقله ابن عبد البر عن بعض الظاهرية انتهى
 ما لخصناه من كلام البدر العيني والواقع أن التجويز المطلق مذهب الظاهرية
 والتجويز المقيد مذهب الجمهور ولا قائل بالمنع المطلق وقال ابن رشد الحفيد:
 ذهب أهل الظاهر إلى أن ركوب الهدى جائز من ضرورة ومن غير ضرورة
 وبعضهم أوجب ذلك ، وكره جمهور فقهاء الأمصار ركوبها من غير
 ضرورة .

الأكل من الهدى

٨٦- وقال أيضا : « حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء وعن عبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في هدى التطوع : لا يأكل كل فأن أكل غرم . حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد عن عمر قال : من أهدى هديا تطوعا ، فعطب نحره دون الحرم ، ولم يأكل منه ، فإن أكل منه فعليه البدل . حدثنا ابن علية عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث بثمان عشرة بدنة مع رجل وأمره فيها بأمره فانطلق ثم رجع إليه ، فقال : رأيت إن أزحف علينا منها شيء ؟ قال : انحرها ثم اغمس نعلها في دمها ، ثم اجعل على صفحتها ولا تأكل منها أنت ، ولا أحد من رفقتك . حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن ناجية الخزاعي قال : قلت يا رسول الله كيف نصنع بما عطب من البدن ؟ قال : انحروه واغمس نعله في دمه ، وخل بين الناس وبينه . وذكر أن أبا حنيفة قال : يا كل منها أهل الرفقة . »

أقول : ابن أبي ليلى في السند الأول سيء الحفظ ، ومعاذ بن سعد مجهول ، وليث في الخبر الثاني : هو ابن أبي مسلم مدلس محتلط ، وقد عنعن ، ومجاهد لم يسمع من عمر ، والحديث الثالث أخرجه مسلم ، وأزحف على صيغة المعلوم بمعنى أعياء ، وهي رواية المحدثين ، فلا يعدل عنها إلى قول الخطابي من أنه على صيغة المجهول بمعنى جعل يزحف على المقعد من الأعياء ، وإن كان هذا صحيحا أيضا في اللغة ، والرواية هي القاضية ، وناجية في الخبر الأخير : هو ابن جندب الأسلمي عند الواقدي في حديث الحديبية ، وأما حديث ذؤيب عند مسلم ففي سنده رواية قتادة عن سنان ، ولم يذكره كما قال ابن معين ، وفي مجمع الزوائد عدة أحاديث بين عللها أبو الحسن الهيثمي ، وقبله الحافظ الزيلعي في نصب الراية ، وقد أجازت عائشة - رضي الله عنها - أكل صاحب الهدى من هدى

التطوع اذا عطب في الطريق كما في شروح مسلم ، والجمهور على المنع لحديث ابن عباس السابق ذكره ، وروى أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة عن منصور عن ابراهيم عن عائشة (خالته) أن زوجها أهدي هدياً تطوعاً فعطب، ونحره وغمس نعله في دمه ، ثم ضرب بها على جبهه ثم تركه ، وسألت خالته (عائشة) عن ذلك عائشة - رضی الله عنها - فقالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع اه فظهر من ذلك أن مذهب عائشة ليس بإباحة أكله مطلقاً ، بل عند وقوع العطب في موضع لا يوجد فيه فقراء يأكلونه حذراً من إضاعة المال ، وهي حرام أيضاً ، فحملت الحديث على ما اذا كان العطب في غير مثل هذا الموضع ، وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن خالته عن عائشة : أم المؤمنين - رضی الله عنها - قالت : سألتها عن الهدى إذا عطب في الطريق كيف يصنع به ؟ قالت : أكله أحب إلى من تركه للسباع . وقال أبو حنيفة : فإن كان واجباً فاصنع به ما أحببت ، وعليك مكانه - يعني هدياً آخر - وإن كان تطوعاً فتصدق به على الفقراء ، فإن كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره ، واغمس نعله في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم خل بينه وبين الناس يأكلون ، فإن أكلت منه شيئاً فعليك مكان ما أكلت ، وإن شئت صنعت به ما أحببت ، وعليك مكانه . قال محمد : وبهذا نأخذ اه وأين هذا مما عزا إليه المصنف هنا ١٤ . ووجه الفرق بين هدى التطوع والهدى الواجب أن التطوع ليس على المهدى بدله إذا عطب فسيبيله التصديق به على الفقراء ، فلا يكون للمهدى ولا لأصحابه الأغنياء أن يأكلوا منه ، وأما الهدى الواجب فعلى المهدى بدله ، فيتصرف في العاطب كما يشاء ، وعند وصولها إلى المحل ، وذبحها هناك يكون الذبح هو السك دون اللحم ، فلا يكون سبيله الفقراء ، فلا مانع من أكل صاحب الهدى وغيره ، واقتصر أبو حنيفة بإباحة الأكل على هدى التمتع والقران والتطوع عند ذبحه في محله ، وتفصيل الخلاف في ذلك في عمدة القارى للبدر العيني (٤ - ٧٣٣) والله أعلم .

هبة المسروق للسارق

٨٧ - وقال أيضاً : «حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد قال : كان صفوان ابن أمية من الطلقاء ، فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأناخ راحلته ووضع رداءه عليها ، ثم تنحى ليقضى الحاجة ، فجاءه رجل فسرقة رداءه ، فأخذه فأتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر به أن تقطع يده . قال : يا رسول الله تقطعه في رداثنا ؟ أمبه له ، فقال : فملا قبل أن تأتيني به ؟ . حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن طاوس قال : قيل لصفوان بن أمية وهو بأعلى مكة : لا دين لمن لم يهاجر ، فقال : والله لا أصل إلى أهلي حتى آتي المدينة ، فنزل على العباس فاضطجع في المسجد ، وخيمته تحت رأسه ، فجاء سارق فسرقتها من تحت رأسه ، فأتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن هذا سارق ، فأمر به فقطع ، فقال : هي له ، فقال : هلا قبل أن تأتيني به ؟ . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا وهبها له درى عنه الحد .

أقول : الحديثان مرسلان على اختلافهما في اللفظ والمعنى ، وصيغة مجاهد وطاوس صيغة انقطاع ، وهو مرسل عند مالك أيضاً في روايات جمهور أصحابه ، وما من طريق من طرق روايته عند أبي داود والنسائي ، وابن ماجه وأحمد والطبراني إلا وفيه كلام كما تجد تفصيل ذلك في نصب الراية ، ومع ذلك أخذ بحديث صفوان هذا معظم الفقهاء ، وأخرجه محمد في الموطأ بطريق الزهري عن حفيد صفوان بن أمية صفوان بن عبد الله ، ثم قال : إذا رفع السارق إلى الامام . أو القاذف فوهب صاحب الحد حده لم ينبغ للإمام أن يعطل الحد ، ولكنه يَمْضِيهِ ؛ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ . فأين هذا مما عزاه المصنف إلى أبي حنيفة ١٢ .

صلاة الوتر على الراحلة

٨٨ - وقال أيضا : « حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه صلى على راحلته وأوتر عليها . قال : وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعله . حدثنا أبو داود الطيالسي عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أنه أوتر ، وقال : الوتر على الراحلة . حدثنا وكيع عن سفيان عن ثوير عن أبيه أن علياً كان يوتر على راحلته . حدثنا ابن أبي عدي عن أشعث قال : كان الحسن لا يرى بأساً أن يوتر الرجل على راحلته . حدثنا يزيد ابن هارون عن يحيى بن سعيد عن عمر بن نافع أن أباه كان يوتر على البعير . حدثنا عمرو بن محمد عن ابن أبي رواد عن موسى بن عقبة قال : صحبت سالماء فتخلفت عنه بالطريق ، فقال : ما خلفك ؟ فقلت : أوترت . قال : فهلا على راحلتك ؟ . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجزبه أن يوتر عليها . »

أقول : يرى أبو حنيفة وأصحابه أن صلاة الوتر فرض عملي لا يكفر منكروه ، لكن تاركه يأثم لكثرة ما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث (إن الله زادكم صلاة . ألا وهي الوتر فصارها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر) أخرجه أحمد وابن راهويه ، وأبو داود والترمذي ، وابن ماجه والحاكم ، وغيرهم . وفي نصب الراية تفصيل ما تقدم ذكره ، وقد أخرج الحافظ الزيلعي أحاديث بهذا المعنى . وألف الشيخ عبد الله النابلسي (كشف الستر عن فرضية الوتر) وساق فيه الأحاديث التي يتمسك به أصحابنا ، وفعل مثل ذلك مولانا محمد أنور شاه السكشميري صاحب فيض الباري في كتابه (كشف الستر عن صلاة الوتر) - وهو مطبوع - وافي وشي العلامة التهانوي في الجزء السادس من إعلال السنن في تحقيق المسألة بما لا تجد في كتاب سواه ، فنتقن بذلك عن التوسع في بيان أدلة الحنفية في ذلك ، وعدم ذكر الحجج في حديث الأعرابي في صحيح البخاري يدل على أنه منقدم على وجوب الحجج ، فلا يفيد عدم ذكر الوتر فيه عدم وجوبه لأن وجوبه في زمن متأخر كما يدل

على ذلك لفظ (زادكم) في الحديث ، على أن وجوب الوتر ظني فلا يصف في صنف الصلوات الخمس الثابت وجوبها بالدليل القطعي ، فلا يكون الاقتصار على الخمس في الأحاديث مناقضا لفرضية الوتر لأنها بمعنى الفرض العملي وهو الوجوب الظني . والحديث الأول في هذا الباب في سننه ابن عجلان إنما أورده مسلم في المتابعات ولم يفتح به ، وحكى ابن يونس أن أهل الإسكندرية طردوه بسبب الإثفار ، والكلام فيه معروف . ورواه عنه حديث حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ، ويوتر بالأرض ، ويزعم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل كذلك اهـ ، وحنظلة ثقة اتفاقا ومن رجال الستة ، وباقي الآثار محمول عند الحنفية على ما قبل وجوب الوتر ، على أن الكلام في عكرمة وأشعث بن سوار وعبد العزيز بن أبي رواد معروف ، وعن عمر بن نافع يقول ابن سعد لا يحتاجون بحديثه وإن اتقى بعض حديثه في الصحيحين ، وأما ثوبان بن أبي فاختة فركن من أركان الكذب عند الثوري ، وقال محمد في الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا أبو بكر بن عمر عن سعيد بن يسار أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أوتر على راحلته (١) ثم قال : قد جاء هذا الحديث وجاء غيره (كحديث حنظلة) فأحب إلينا أن يصلي على راحلته تطوعا ما بدا له ، فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض ، وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ فبذلك يظهر أن قوة الحجة في جانبه فلا أقل من أن مذهبه هو الأحوط ، والشيخ عبدالحى اللسكنوى يحب أن يتحاكم إليه في بعض المسائل ، ويتسرع في الحكم قبل أن يستقصى في البحث ، فناقض الأنظار إلى ذلك . وقال محمد أيضا في الموطأ في باب الصلاة على الدابة في السفر : فأما الوتر والمكتوبة فانهما تصليان على الأرض ، وبذلك جامت الآثار ، ثم ساق عن أبي حنيفة عن حصين (أن ابن

(١) وهذا كما ترى مرسل ، بل ليس لأبي بكر بن عمر هذا غير هذا

الحديث في الموطأ فضلا عن الصحيحين ، ومثله لا يقاوم ما اتفق عليه الثقات

عمر إذا كانت الفريضة أو الوتر نزل فصلى) وعن عمر بن ذر عن مجاهد أنه (ينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض) وعن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان عن مجاهد عن ابن عمر : إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لهما ، فسأله عن ذلك فقال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعله . وحكى عن عروة أنه كان ينزل للوتر . وروى محمد أيضاً عن خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي أن ابن عمر كان ينزل للمكتوبة والوتر ، وروى أيضاً عن الفضل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر أنه إذا أراد أن يوتر نزل فأوتر اه . وفي عمدة القارى (٣ - ٤١٦) : وقال محمد بن سيرين وعروة بن الزبير ، وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد لا يجوز الوتر إلا على الأرض كما في الفرائض ، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله في رواية ذكرها ابن أبي شيبة في مصنفه ، واحتج أهل هذه المقالة بما رواه الطحاوى عن يزيد بن سنان حدثنا أبو عاصم ثنا حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلى على راحلته ، ويوتر بالأرض ، ويزعم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذلك كان يفعل ، وهذا إسناد صحيح ، وهو خلاف حديث الباب ، وروى الطحاوى عن بكار القاضي عن عثمان بن عمر وبكر بن بكار كلاهما عن عمر بن ذر عن مجاهد أن ابن عمر كان يصلى في السفر على بعيره أيما توجه به ، فإذا كان في السفر نزل فأوتر . . وأخرجه أحمد في مسنده من حديث سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلى على راحلته تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، ويحتمل أن يكون صلاته على الراحلة في رواية في وقت أن لم يكن بلغه نسخ ذلك ، وعلى كل حال الحاضر يقدم على المبيح ، فيكون قول أبي حنيفة هو الاوثق الاحوط ، ومن أهل العلم من يرى صلاة الوتر على الراحلة من رخصة السفر ، وإلى ذلك ذهب عطاء والحسن ، وسالم ونافع . ومالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق وغيرهم ، وبعد العلم بأدلة أبي حنيفة في هذه المسألة الاجتهادية يعلم أنه ما خالف الأثر الصحيح الصريح .

سور السنور

٨٩ - وقال أيضاً : حدثنا زيد بن الحباب عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن حميدة : بنت عبيد بن رافع عن كبشة : بنت كعب - وكانت تحت بعض ولد أبي قتادة - أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به ، فجاءت هرة تشرب ، فأصغى لها الاناء ، فجعلت تنظر ، فقال : يا ابنة أخي تعجبين ؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنها ليست بنجس : هي من الطوافين عليكم أو من الطوافات . حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة قال : كان أبو قتادة يدني الاناء من الهر فيلغ فيه ، ثم يتوضأ بسوره . حدثنا ابن عليه عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال : الهر من متاع البيت . حدثنا شريك عن الركين عن صفية : بنت داب قالت : سألت حسين ابن علي عن الهر ، فقال : هي من أهل البيت . حدثنا البكر اوى عن الجريري قال : ولدت هرة في ظهور لأبي قتادة ، فتوضأ بفضلها . وذكر عن أبي حنيفة أنه كره سور السنور

أقول : عبيد بن رافع : هو عبيد بن رفاع بن رافع . نسبه المصنف الى جده ، وحميدة : هي زوجة إسحاق ، وكبشة : خالة حميدة ، وكعب : هو ابن مالك ، وبعض ولد أبي قتادة : هو عبد الله التابعي المشهور ، فجعلت تنظر أى كبشة . قال ابن مندة : حميدة وخالتها كبشة لا تعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث ، ومحلهما محل الجهالة (١) ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه اهـ . فيكون من صححه عول على إخراج مالك لهذا الحديث في الموطأ مع ما عرف عنه من التثبت ، لكن هذا تقليد ، وعكرمة لم يدرك أبا قتادة ، وبلت داب مجهولة (١) ، والبكر اوى : هو عبد الرحمن بن عثمان البصري . طرحه الناس ، والجريري : هو سعيد بن إياس البصري بينه وبين أبي قتادة مفازة ، وقد

(١) وقول الذهبي في اللسان المجهولات لا يجدى هنا لعدم انحصار الخلل في ذلك هنا

حدث قره بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (يغسل الإناء من ولوغ الهرة مرة أو مرتين) كما في معاني الآثار ، وروى الترمذى فى جامعه عن سوار بن عبد الله العنبرى عن المعتمر بن سليمان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (وإذا واغت الهرة غسل مرة) وقال حسن صحيح ، وسوار هذا متأخر موثق كما ذكره ابن حبان ، ووقفه بعضهم . قال محمد فى الموطأ - بعد أن ذكر حديث كبشة - : لا بأس بأن يتوضأ بفضل سور الهرة ، وغيره أحب إلينا منه ، وهو قول أبى حنيفة اه .

وقال محمد أيضا فى الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم فى السنور يشرب من الإناء قال : هى من أهل البيت . لا بأس بشرب فضلها ، فسألته أيتطهر بفضلها للصلاة ؟ فقال . إن الله أرخص الماء . ولم يأمره ولم ينه . قال محمد : قال أبو حنيفة غيره أحب إلى منه ، وإن توضأ منه أجزأه ، وإن شربه فلا بأس به . قال محمد : ويقول أبى حنيفة نأخذاه . وأين هذا من عز و المصنف ؟ فتكون كراهة استعمال سور الهرة كراهة تنزيه عنده ، ومعه فى ذلك جميع من سوى أبى يوسف من أصحابه كما نص على ذلك ابن عبد البر ، ومن أهل العلم من قال فى الجمع بين الآثار المختلفة فى سور السنور بأن وجوب غسل الإناء من ولوغه إذا كان ولوغه إثر أكله لفأر ونحوه حيث يتنجس الماء إذا كان حيا ، وعدم وجوب غسله منه إذا كان فى غير هذه الحالة لأنه يتمسح ويزيل أثر ما أكله فى غاية السرعة كما هو المشاهد ، ومع ذلك مقتضى القياس نجاسة سوره لكونه سور حيوان غير ما كوله ، لكن من الطوافات فى البيوت ، فيكون فى إيجاب التعرض منه حرج عظيم ، فحكم بطهارة سوره للضرورة كما أشار الى ذلك لفظ (فانها من الطوافات) فيكون الأعدل عند عدم التيقن بولوغه فى نجاسة أن يحكم على سور الهرة بأنه مكروه تنزيها ، وهذا هو الذى فعله أبو حنيفة فى المسألة . والله سبحانه أعلم .

المسح على الجوربين

٩٠ - وقال أيضا : حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هزيل بن شرحبيل الأودي عن المغيرة بن شعبة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بال ، ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين . حدثنا ابن إدريس عن حصين عن أبي ظبيان قال : رأيت عليا بال قائما ، ثم توضأ ومسح على نعليه . حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب عن زيد أن عليا بال ومسح على النعلين . حدثنا وكيع عن سفيان عن زبير عن أكتل عن سويد بن غفلة أن عليا بال ، ومسح على النعلين . حدثنا شريك عن يعلى بن عطاء عن أوس بن أبي أوس عن أبيه قال : كنت مع أبي فاتهى إلى ماء من مياه الأعراب ، فتوضأ ومسح على نعليه ، فقلت له في ذلك ، فقال : لا أزيدك على ما رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - صنع . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن واصل عن سعيد بن عبد الله بن ضرار أن أنس بن مالك توضأ ، فمسح على جوربين من مرعزي . (١) حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد الله بن سعيد عن جده قال : رأيت عليا بال بالرحبة ، ثم مسح على جوربيه ونعليه . وذكر أن أبا حنيفة كان يكره المسح على الجوربين والنعلين إلا أن يكون أسفلهما جلوداً .

أقول : قال المسائي في سننه السكبري : لا نعلم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أنه - عليه السلام - مسح على الخفين اه وقال أبو داود في سننه كان ابن مهدي لا يثبت بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين اه ثم ذكر عن كثير من الصحابة المسح على الجوربين ، وذكر البيهقي حديث المغيرة هذا ، وقال : إنه حديث منكر . ضعفه الثوري وابن مهدي ، وأحمد وابن معين ، وابن المديني ومسلم ، والمعروف عن المغيرة المسح على الخفين ، ويروى عن

(١) بكسر فسكون فسكون فتشديد وقصر : الزغب تحت شعر العنز .

جماعة أنهم فعلوه اه . قال النووي : كل واحد من هؤلاء لو انفرد لقدم على الترمذى ، وانفق الحفاظ على تضعيفه ، فلا يقبل قول الترمذى إنه حسن صحيح اه وقال مسلم : أبو قيس وهزيل لا يَحْتَمِلَان ، وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة . وما لأبي موسى في ابن ماجه ليس بالمتصل ولا بالقوى عند أبي داود ، ووجه ذلك موضح في نصب الراية ، وما يعزى الى بلال في معجم الطبراني في سنده مستضعف ، وليست الآثار بما يعرج عليه قبل أن يصح حديث في الباب ، على أن أبا ظبيان حصين بن جندب لم يثبت له سماع من على عند أبي حاتم ، وقد روى المسح على الجوربين عن نحو عشرين صحابياً غير من ذكرهم المصنف هنا بأسانيد تختلف قوة وضعفاً ، لكنها أدون على كل حال من روايات المسح على الخفين لأن المسح على الخفين مروي عن نحو سبعين صحابياً ، والجورب قد يكون ثخيناً منعلاً ، وقد لا يكون كذلك - وعلى كل حال كان الجورب في ذلك العصر من الصوف بحيث يذوق الرجل كما يقول ابن العربي ، ولم تكن معروفة عندهم تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره - فما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضئ الله عنهم - ويمسحون عليه من الجوارب لا نستطيع أن ننزل إلى مادون الجورب للثخين المنعل ، وهو الذي يكون في معنى الخف ، فلا يكون للمتساهلين في المسألة دليل واضح ، ولم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (امسحوا على الجوربين) حتى نستدل بعمومه على جوار المسح على كل أنواع الجوارب كما في غاية المقصود في شرح سنن أبي داود ، وهناك تفصيل جيد في المسألة ، والمشهور أن أبا حنيفة لا يبيح المسح على الجوربين إلا إذا كانا منعلين أو مجلدين حملاً للمطلق على فردة الأكل احتياطاً في دين الله ، ويحكي رجوعه إلى قول صاحبيه في الاكتفا بالثخينين المتماسكين بأنفسهما على الساقين ، واضطربت أقوال الشافعية ، لكن اقتصر المذهب على الصفيق المنعل ، واحمد مع الصاحبين ، ومالك في الأشهر يرى المسح على الخفين من رخصة السفر فضلاً عن المسح على الجوربين ، وتفصيل اختلافهم في كتب

الفقه ، فظهر أن أبا حنيفة لم يخالف أمراً ثبت من الشارع ، بل حمل فعله عليه السلام على ما هو في معنى الخف . والله أعلم .

وجوب الوتر

٩١ -- وقال أيضا : « حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد أن محمد بن يحيى بن حبان أخبره عن ابن محيريز القرشي أنه أخبره عن المخدجي - رجل من بني كنانة - أنه أخبره أن رجلا من الإنصار كان بالشام يكنى أبا محمد ، وكانت له صحبة ، فأخبره أن الوتر واجب ، فذكر المخدجي أنه راح إلى عبادة بن الصامت فأخبره ، فقال عبادة : كذب أبو محمد . سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : خمس صلوات كتبهن الله على العباد . من جاءهن لم يضيع من حقهن جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن انتقص من حقهن جاء وليس له عند الله عهد . إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة . حدثنا معاذ بن معاذ عن ابن عون عن مسلم مولى عبد القيس قال : قال رجل لابن عمر : رأيت الوتر سنة هو ؟ قال : ما سنة ؟ أوتر النبي - ﷺ - وأوتر المسلمون . قال : لا . أسنة هو ؟ قال : لا ، أتعمل ؟ أوتر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأوتر المسلمون . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قيل له الوتر قال : أوتر النبي - صلى الله عليه وسلم - وثبت عليه المسلمون . حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال : قال علي الوتر ليس بحتم كالصلاة المكتوبة . حدثنا ابن المبارك عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب قال : سن النبي - صلى الله عليه وسلم - الوتر كما سن الفطر والأضحية . حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد قال : الوتر سنة . حدثنا ابن فضيل عن مطرف عن الشعبي أنه سئل عن رجل نسي الوتر قال : لا يضره كأنما هي فريضة . حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن أنه كان لا يرى الوتر فريضة . حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عطاء ومحمد بن علي قالا : الأضحية والوتر سنة . وذكر أن أبا حنيفة قال : الوتر فريضة ،

أقول: في الحديث الأول في رواية عند الحافظ الزيلعي زيادة (سأل رجل عن الوتر أواجب هو ؟ قال : نعم كوجوب الصلاة) فيكون رد عبادة منصبا على قوله (كوجوب الصلاة) ولم يقل أحد بذلك ، ولا يصح أن يقوله أحد لأن وجوب الصلاة بدليل قطعي يلزم إكفار جاحده بخلاف الوتر ، فإن وجوبه ثبت بدليل ظني يأثم تاركه ، ولكن لا يكفر منكر وجوبه ، ولذا ذكر عبادة ، الصلوات الخمس ، والحديث لا يفهم حق الفهم الا باستعراض جميع الفاظه لأن بعض الرواة قد يختصر الحديث ، فتختل دلالة الحديث ، وأبو محمد الأنصاري الصحابي هو مسعود بن أوس عند ابن عبد البر ، وقيل غيره ، وتكذيبه بمعنى تخطئته كما هو لغة أهل المدينة على ما ذكره ابن حجر في التلخيص ، ولا سيما أن الافتاء إنما هو موضع تخطئة ، وليس بموضع تكذيب ، والحديث مما أخرجه مالك في الموطأ ، فيصححه من يعول على تثبيت مالك ، لكن في سنده أبو رافع المخدجي اعترف ابن عبد البر بأنه مجهول ، واستغرب ابن دقيق العيد تصحيحه للحديث مع هذا الاعتراف ، وذكر ابن حبان: المخدجي في الثقات على قاعدته في توثيق المجاهيل ، وقول ابن عمر في الحديث الثاني مع كون صيفته صيغة انقطاع تأييد للوجوب بمواظبة النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين جميعا على الوتر من غير تجويز تركه ، والاتفاق على عدم جواز الترك من أدلة الوجوب ، وفي الثالث والرابع حجاج وعاصم ، وأنت تعرف من هما ؟ على أن حجاج بن ارطاة توبع في الحديثين جميعا ، ومع ذلك لا يخالفهما أبو حنيفة لأن مدلول الثالث مواظبة الأمة عليه ، وهي من أدلة الوجوب عنده ، ومدلول الرابع نفي وجوب الوتر وجوب الصلوات الخمس ، ولا ينافي هذا مذهب أبي حنيفة لأنه إنما يقول بالوجوب العملي فيه ، وهو ما يكون دليلا ظنيا ، ويأثم تاركه ، ولا يكفر منكره بخلاف وجوب الصلوات الخمس ، فإن دليله قطعي يكفر جاحده كما سبق ، وحديث ابن المسيب على إرساله بمعنى أن الوتر ثابت بالسنة لا بالكتاب ، وصلاة العيدين واجبة عند أبي حنيفة وجوب الوتر ، وثبت تلك الصلوات الثلاث

إنما هو بالسنة . قال ابن الأثير: السنة إذا أطلقت في الشرع ، فانما يراد بهاماً أمر به النبي - ﷺ - ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلًا مما لم ينطق به الكتاب العزيز اه قال أبو بكر بن العربي في العارضة : قال أبو حنيفة : شرع (الشارع) أربعة أنواع : فرضاً ، سنة واجبة ، وسنة غير واجبة ، ورغائب . فالفرض : ما ثبت بكتاب الله ، والسنة : ما فعله رسول الله - ﷺ - في جماعة كالوتر ، والنفل - أي السنة غير الواجبة - : ما وعد الثواب على فعله ، والرغائب : ما أكد الثناء عليها وخصمها بالذكر من بين أقرانها . وقال الشافعي : شرع ثلاثة فرضاً ، وسنة ، ونافلة ، وقال علماءنا - يعني المالكية - : شرع أربعة : فرضاً ، سنة واجبة ، ورغبية ، ونفلاً ، وهذه اصطلاحات لم يجرى على لسان الشرع إلا بعضها ، فلا يبنى عليها حكم اه وحديث مجاهد بمعنى أن الوتر ثابت بالسنة على أن في سنده ليث بن أبي سليم ، وقد أبي ابن عمر نفي الوجوب وإثباته ، واكتفى بذكر مواظبة الأمة عليه ، وهو من أدلة الوجوب كما سبق ، وحديث الشعبي ينفي أن يكون ضرر ترك الوتر كضرر ترك الصلوات الخمس وهو حق ، وليس فيه دليل على أنه يبيح ترك الوتر ، وقول الحسن بمعنى أنه لم يكن يرى الوتر فرضاً كفرضية الصلوات الخمس . وهو كذلك لأن وجوب الوتر دون وجوب الصلوات الخمس على ما سبق ، وقول عطاء ومحمد بن علي : الأضحى والوتر سنة . بمعنى أنهما ثابتان بالسنة على ما أسلفناه ، والفريضة في كلام أبي حنيفة هنا بمعنى الفرض العملي الذي هو الوجوب بالدليل الظني كما تدل على ذلك نصوصه في المذهب ، فلا يكون قوله مخالفاً لحديث صحيح صريح ، بل موافقاً تمام الموافقة لأحاديث صحيحة ، وآثار متعاضدة ، وقد سبقت الإشارة إليها عند الكلام في صلاة الوتر على الراحة ، وقد مال إلى رأى أبي حنيفة في الوجوب سحنون وأصبغ من كبار المالكية كما يقول ابن العربي في عارضة الأحوذى ، وقال ابن حزم في المحلى (٢ - ٢٣١) : قال مالك الوتر ليس فرضاً ، لكن من تركه أدب ، وكان جرحة في شهادته . وقال الشافعي في الأم (١ - ١٢٥) - عند كلامه في الوتر وركعتي الفجر - : لا أرخص

لمسلم في ترك واحدة منهما ، وإن لم أوجهها ، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل . وحكى الموفق بن قدامة في المغنى عن أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ، ولا ينبغي أن تقبل شهادته . فياترى هل يقل معنى كلمات هؤلاء الأئمة عن الوجوب الذى يقول به فقيه الملة أبو حنيفة ؟ بل ألف العلامة علم الدين على بن محمد السخاوى المقزى الفقيه المشهور - زميل العز بن عبد السلام - جزأ ساق فيه الأحاديث الدالة على فرضية الوتر ، وقال : فلا يرتاب ذو فهم بعد هذا أن صلاة الوتر ألحقت بالصلوات الخمس في المحافظة عليها ، وليس هذا من الخفية ، بل من الذين ترجم لهم التاج ابن السبكي في عداد الشافعية ، وكتابه (جمال القراء وكمال الاقراء) بالغ الشهرة ، ولو رأى محمد بن نصر المروزي هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه . سألنا الله وإياه ، وقد حكى ابن بطلال وجوب الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود وحذيفة - رضى الله عنهما - كما حكى ذلك عن ابراهيم النخعي - رحمه الله - ومن الأحاديث الدالة على وجوب صلاة الوتر حديث (إن الله زادكم صلاة ألاوهى صلاة الوتر) وقد استقصى الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ذكر طرقه عن عدة من الصحابة - رضى الله عنهم - وتوسع فى الكلام على أسانيدهما ، ومنها حديث (الوتر حق واجب على كل مسلم) أخرجه أحمد وأبو داود ، والنسائى وابن ماجه ، وابن حبان فى صحيحه ، والحاكم فى المستدرک ، ومنها حديث (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا) أخرجه أبو داود ، وصححه الحاكم ، وأبو المنيب فى سنده وثقه ابن معين ، ومنها حديث أبى داود مرفوعاً (من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره) وصححه إسناده العراقى ، وفيه إيجاب القضاء على من نام عنه أو نسيه ، والقضاء شأن الواجب ، ومنها حديث عبد الله بن أحمد : إن معاذ بن جبل قدم الشام ، فوجد أهل الشام لا يوترون ، فقال لمعاوية : مالى أرى أهل الشام لا يوترون ؟ فقال معاوية : أوجب ذلك عليهم ؟ فقال : نعم سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (زادنى ربى عز وجل صلاة وهى الوتر ، ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر) ، وعبد الرحمن بن

دافع في سنده ، وإن لم يدرك معاذاً ، لكنه من كبار فقهاء التابعين ، ومن
بعثهم عمر بن عبد العزيز في عداد العشرة الذين انتدبهم لتفقيه أهل إفريقية ،
وأي توثيق ومنقبة أقوى وأتم من أن يكون موضع ثقة من مثل عمر بن عبد
العزيز ؟ فإذا لم يقبل مرسل مثله - مع كثرة ما يؤيده - فمن يقبل المرسل ؟
وابن حبان إنما يتكلم في رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عنه ،
وحال ابن زياد هذا معروف ، وهذا الحديث ليس من طريقه ، وعبيد الله بن
زحر الراوى عنه مختلف فيه من ناحية ضبطه فقط رغم تهور ابن حبان ضده
وقد حكى الترمذى عن البخارى توثيقه ، وحكى أبو داود أيضاً عن أحمد بن
صالح المصرى توثيقه ، وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق ، وقال اللسانى :
ليس به بأس ، ومنها حديث (إن الله أمدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم ،
وهى الوتر) أخرجه أبو داود والترمذى ، وابن ماجه والحاكم عن محمد بن
إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة
عن خارجة مرفوعاً ، وابن إسحاق مدلس وقد عنعن ، لكن تابعه الليث بن
سعد ، وعبد الله بن راشد الذى ضعفه الدارقطنى هو البصرى ، وأما هذا فهو
الزوفى المصرى أبو الضحاك من رجال أبي داود والترمذى وابن ماجه ، ومن
ذكرهم ابن حبان فى الثقات ، إلى غير ذلك من أحاديث كثيرة ، وحديث
الأعرابى فى بعض طرقه لم يذكر الحج ، فدل أن هذا كان قبل وجوب الوتر ،
ولذا لم يذكر فيه غير الصلوات الخمس ، لكن ورد ذكر الحج فى بعض طرقه
عند مسلم كما ورد ذكر الصلوات الخمس دون الوتر فى حديث معاذ حينما بعث
إلى اليمن فى أواخر أيام النبى - عليه السلام - فالصواب فى الجواب أن وجوب
الوتر ليس كوجوب الصلوات الخمس ، فان وجوب الوتر بدليل ظنى ،
وجوب الصلوات الخمس بأدلة قطعية كما سبق ، ولذا لم يكن أبو حنيفة يجعل
الوتر سادس الصلوات الخمس مع إطلاقه عليه أنه فريضة يريد الفرض العملى ،
فيرتد هزه ابن نصر إلى نفسه المروزية ، فلا يرد النقص بذكر الصلوات الخمس
فقط فى أحاديث . والله أعلم .

الجلستان في خطبة الجمعة

٩٢ - وقال أيضا : « حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة قال : كانت للنبي - ﷺ - خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال : كان النبي - ﷺ - يخطب قائما ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب خطبتين . حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة ، فكان يصلي بنا يوم الجمعة ، فيخطب خطبتين ، ويجلس جليستين . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجلس إلا جلسة واحدة . »

أقول : اتفق الأئمة على الجلستين والخطبتين ، فما عزا ابن أبي شيبة إلى أبي حنيفة هنا غلط بحث لا ظال له من الحقيقة ؛ وإنما الخلاف بينهم في الجلسة الفاصلة بين الخطبتين ، فذهب الشافعي إلى أنها واجبة ، لكن ذهب باقي علماء الأمصار كلهم إلى أنها سنة ليست بواجبة ، ومن ذهب إلى ذلك أبو حنيفة ومالك . قال ابن عبد البر : ذهب مالك والعراقيون ، وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة لا شيء على من تركها ، وقال ابن قدامة : هي مستحبة للاتباع ، وليست بواجبة في قول أكثر أهل العلم ، والمراد بالخطبتين في مرسل محمد الباقر الخطبتان اللتان تفصل بينهما الجلسة الثانية . والجلسة الأولى في حديث مولى التوأمة : هي الجلسة التي يجلسها الخطيب عند صعوده المنبر ، وسنيتها موضع اتفاق بين الأئمة كما سبق ، وقد ثبتت من فعل الرسول - ﷺ - في حديث السائب بن يزيد عند البخاري ، والحديث الأول في كلام ابن أبي شيبة هنا أخرجه مسلم بهذا السند ، وقد أخرج أبو داود تكرير الجلسة عن ابن عمر مرفوعا ، لكن في سنده عبد الله بن عمر المكي عن نافع عنه ، وفي عبد الله هذا مقال ، وأخرج في مراسيله تكرير الجلسة من بلاغات الزهري عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأحدهما يقوى الآخر

حتى أخذ بذلك فقهاء الأمصار ، وحديث أبي هريرة فيما كان يفعله هو في خطبته من غير رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي سنده مولى التوأمة ، على أن حديث البخاري في الجلسة الأولى على ما سبق يغني عن حديث أبي هريرة هذا ، بل العمل على الجلستين في جميع الأمصار ، فلا يتوجه اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة هنا أصلاً حيث لم يثبت عنه ما عزاه إليه في كتب حملة الفقه . قال الباجي : ولا خلاف في الجلوس على المنبر يوم الجمعة اه ومثله في بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ، وقال صاحب الهداية : وإذا صعد الإمام على المنبر جلس ، وأذن المؤذنون بين يدي المنبر . بذلك جرى التوارث اه . وهذا هو المدون في كتب المذهب وكتب الآخرين ، فيكون ابن أبي شيبة انفرد بهذا العزو ، وانخدع به ابن بطلال وابن التين والبرماوي حتى رموه عن وتر واحد بمخالفة الحديث ، والمخالف للحديث من نسب إليه ما لم يقله كما قال البدر العيني . والله أعلم .

قضاء سنة الفجر بعد صلاة الصبح

٩٣ - وقال أيضاً : حدثنا ابن نمير عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن قيس بن عمرو قال : رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أصلاة الصبح مرتين ؟ فقال الرجل : إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن ، فسكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . حدثنا هشيم عن عبد الملك عن عطاء أن رجلاً صلى مع النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاة الصبح ، فلما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - الصلاة قام الرجل فصلى ركعتين ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ما هاتان الركعتان ؟ فقال : يا رسول الله جئت وأنت في الصلاة ، ولم أكن صليت الركعتين قبل الفجر ، فكرهت أن أصليهما وأنت تصلي ، فلما قضيت الصلاة قمت فصليتهما . قال : فلم يأمره ولم ينهه . حدثنا مسلم قال : أخبرنا مسمع بن ثابت قال : رأيت عطاء فعل مثل ذلك . حدثنا ابن علية عن

ليث عن الشعبي قال : إذا فاتته ركعتا الفجر صلاهما بعد الفجر . حدثنا غندر عن شعبة عن يحيى بن كثير قال : سمعت القاسم يقول : إذا لم أصلهما حتى أصلي الفجر صلتتهما بعد طلوع الشمس . حدثنا شريك عن فضيل عن نافع عن ابن عمر أنه صلى ركعتي الفجر بعد ما أضحى . وذكر أن أبا حنيفة قال : ليس عليه أن يقضيهما .

أقول : صح قضاء السنة مع صلاة الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس المعروفة ، وأما قضاء سنة الفجر بعد الصبح قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلاً ، بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس عن عمر وغيره مرفوعاً في صحيح البخاري وغيره ، فأخذ به أبو حنيفة فمنع من قضاء سنة الفجر بعد صلاة الصبح ، ويعارضه الحديث الأول ، لكن إذا تعارض المبيح والحاضر جعل الحاضر متأخراً ، فيؤخذ به ، وقد ورد النهي عن ذلك في أحاديث كثيرة ، فيكون المبيح منسوخاً بها ، على أن حديث قيس ابن عمرو أخرجه أبو داود بهذا السند ، ثم قال : روى عبد ربه ويحيى ابن سعيد هذا الحديث مرسلًا ، وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري ، فانه ضعيف عند أحمد وابن معين ، وقال الترمذي : تكلموا فيه من قبل حفظه ، وأما عبد ربه بن سعيد ثقة مأمون عند النقاد من غير خلاف ، وكذا يحيى بن سعيد بن قيس ثقة ثبت من شيوخ مالك ، ومن كبار الفقهاء ، وهو المعروف بيحيى بن سعيد الأنصاري ، فخير مثل سعد بن سعيد هذا كيف يعارض حديث النهي عن الصلاة بعد الفجر المخرج في الصحاح ؟ وحديث عطاء مرسل أيضاً ، وقول عطاء في سنده مسموع ، وقول الشعبي في سنده ليث بن أبي سليم ، والآخران لغندر وشريك ليسا بمخالفين لرأى أن حنيفة . والله أعلم

صدقة الخيل والرقيق

٩٥ - وقال أيضا : وحدثنا ابن عيينة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رفعه ، قال : قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق . حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة يبلغ به النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة . حدثنا حاتم بن إسماعيل عن ابن عراك قال : سمعت أبي يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا صدقة على المؤمن في عبده ولا فرسه . حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابن أبي خالد عن شبل بن عوف - وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة فقال الناس : يا أمير المؤمنين ! خيل لنا ورقيق (١) افرض علينا عشرة عشرة قال : أما أنا فليست افرض ذلك عليكم . حدثنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ليس على فارس الغازي في سبيل الله صدقة . حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار قال : سئل سعيد بن المسيب : في البراذين صدقة ؟ قال : اوفى الخيلي صدقة ؟ . حدثنا أبو أسامة عن أسامة عن نافع أن عمر بن عبد العزيز قال : ليس في الخيل صدقة . حدثنا الثقفى عن برد عن مكحول قال : ليس في الخيل صدقة إلا صدقة الفطر . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن كان فيها ذكور وإناث يطلب نسلها ففيها صدقة .

أقول : ذهب أبو حنيفة وزفر ، وحمام بن أبي سليمان وإبراهيم النخعي إلى ما ثبت عن عمر وعثمان ، وابن عباس وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - من إيجاب الزكاة على الخيل السائمة ، وحملوا حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - من رواية الستة (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة) على

البقاع النجسة ، والمقصوبة التي يتعلق بها حق الغير ، وكل حديث سوى هذا
 ضعيف حتى حديث السبعة المواطن التي ورد النهي عنها لا يصح عن
 النبي - صلى الله عليه وسلم - ، والحاصل أنه لم يصح حديث مرفوع في هذا
 الباب ، وحديث عمرو بن يحيى عند الحاكم والترمذي معلول بإرسال الثوري
 كما سبق ، وغاية ما يدل عليه الآثار كراهة الصلاة في المقبرة ، وأبو حنيفة
 يقول بذلك ، لكنه لا يقول فساد الصلاة فيها ، وعدم إجزائها لأنه لا دليل
 على ذلك ، والكرهية شيء وعدم الاجزاء شيء آخر ، قال البدر العيني في عمدة
 القاري (٢ - ٢٥١) : وذهب الثوري وأبو حنيفة - لأوزاعي إلى كراهة
 الصلاة في المقبرة ، وفرق الشافعي بين المقبرة المنبوشة وغيرها ، فقال : إذا
 كانت مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم ، وما يخرج منهم لم تجز الصلاة
 فيها للنجاسة ، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ، وذهب أحمد
 إلى تحريم الصلاة في المقبرة ، ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ، ولا بين أن
 يفرش عليها شيء يقيه من النجاسة أم لا ، ولا بين أن تكون بين القبور ،
 أو في مكان منفرد عنها كالبيت والعلو ، ولم ير مالك بالصلاة في المقبرة بأساً ،
 وحكى أبو مصعب عن مالك كراهة الصلاة في المقبرة كقول الجمهور ، وذهب
 أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المقبرة مطلقاً ، وروى ابن حزم النهي عن
 الصلاة في المقبرة عن خمسة من الصحابة ، وقال : ولا نعلم لهم مخالفاً ، لكن
 يعارضه ما حكاه الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في
 الصلاة في المقبرة اهـ ، وإجزاء الصلاة عند الجمهور عند خلو محل الصلاة من
 النجاسة كما هو ظاهر ، وفي شرح الجامع الصغير للإمام محمد زوال الكراهة
 إذا وضع بين المصلي وبين القبر سترة . والله أعلم . وأما حديث مسلم في الجنائز
 (لا تجاسوا على القبور ولا تصلوا إليها) فباب آخر . قال أبو بكر بن العربي :
 تكره الصلاة في القبور وتحرم الصلاة إليها ، وهو كفر من فاعله اهـ .

والصلاة إلى القبر إن كانت لتعظيمه فهي كفر وإلا فتشبه منكر ، فنعوذ
 بالله من الخذلان .

الصلاة بين القبور

٩٤ - وقال أيضا : « حدثنا حفص عن أشعث عن الحسن قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة بين القبور . حدثنا حفص عن حميد عن أنس أبصرني عمر وأنا أصلي على قبر ، فجعل يقول : يا أنس القبر ، فجعلت أرفع رأسي أنظر إلى القمر إنما يعنى القبر . حدثنا جرير عن منصور عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عمرو قال : لا يصلي إلى القبر . حدثنا ابن فضيل عن العلاء عن أبيه وخيثمة قالا : لا يصلي إلى حائط حمام ، ولا وسط مقبرة . حدثنا حفص عن حجاج عن الحكم عن الحسن العرني قال : الأرض كلها مساجد إلا ثلاثة : المقبرة ، والحمام ، والحش . حدثنا حفص وأبو معاوية عن عاصم عن ابن سيرين أنه كره أن يصلي على الجنازة في المقبرة . حدثنا غندر عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال : كانوا يكرهون أن يصلوا بين القبور . وذكر أن أبا حنيفة قال : إن صلى أجزأته صلاته . »

أقول : الحديث الأول على إرساله في سنده أشعث ، وحكى الخطابي عن الحسن في معالم السنن أنه صلى في المقبرة ، والحديث الثاني علقه البخاري وقال : ولم يأمره بالإعادة ، فدل على صحة الصلاة مع الكراهة ، وليس في شيء من الآثار الأمر بالإعادة ، فتحمل الآثار على الكراهة مع صحة الصلاة ، ودليل صحة الصلاة فيها حديث البخاري ومسلم (... وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا ، فأما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان) واستثناء المقبرة والحمام عند الترمذي والحاكم مضطرب ، أرسله الثوري بطريق عمرو بن يحيى بدون ذكر أبي سعيد الخدري ، ورفع ابن إسحاق وحماد بن سلمة بطريق عمرو ، لكنهما ليسا في الثقة والضبط في مرتبة الثوري ، فحكم الترمذي بترجيح رواية الثوري ، فلا يصلح هذا الخبر لاستثنائهما من ذلك الحديث المتفق عليه الوارد من غير استثناء شيء منه حتى قال ابن العربي في العارضة : لا يستثنى منها إلا

هد الخدمة، وفرس الركوب للاجماع، على أن في عبيد التجارة، وخيل
التجارة صدقة كما يظهر من كلام الترمذى، وبعد أن خص الحديث بهذا
الاجماع سهل تخصيصه في الباقي بالآثار الآتية، ثم إن إضافة العبد أو الفرس
إلى المسلم ليست نصاً في الدلالة على كل عبد وفرس له، بل تلك الإضافة قابلة
للحمل على نوع معهود منهما، وهو ما لا يكون للتجارة أو الاستئصال، والأمر
في ذلك إلى الملابسات والقرائن في كل إضافة، بل الآثار تعين أن المراد بهما
نوع خاص منهما، وهو عبد الخدمة وفرس الركوب. وحديثان لأبي هريرة
مرفوعان عند البخارى ومسلم يشبان حقاً لله في رقاب الخيل في صدق بيان
أحكام الزكاة، وخاصة لفظ (ولم يلس حق الله في رقابها) فلا يكون هذا
الحق سوى الصدقة المفروضة في الخيل بدليل أنه لو حمل على إعارته، وتعهده
حقوقه من شبع وري وعدم إرهاق - كما أول بذلك بعض المخالفين -
لما بقى لتخصيصه بالخيل معنى لأنها تعم البغال والحير كما هو ظاهر،
وكذلك حديث عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جبير بن
يعلى عن يعلى بن أمية قال عمر: (خذ من كل فرس ديناراً)، وحديث الشافعى
في الام في اختلاف مالك والشافعى (٧ - ٢٢٠) عن ابن عيينة عن
الزهرى عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتان، أو
عشرة، أو عشرون درهماً أى يعنى على حسب اختلاف قيمة الفرس، وفي
غرائب مالك للدارقطنى - كما في الدراية لابن حجر - عن الزهرى أن
السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبى يقيم الخيل، ثم يدفع صدقتها إلى عمر،
وصححه ابن عبد البر، وفي سنن الدارقطنى (ضرب عمر على كل فرس ديناراً)
وفي حديث أبى يوسف عند البيهقى والدارقطنى عن أبى عبد الله غورك بن
الخنزرم السعدى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: قال
رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (في الخيل السائمة في كل فرس دينار)،
ومن البعيد على مثل أبى يوسف في فقهه ودينه، ويقظته وإمامته أن يروى عن
هو غير ثقة، ومحاولة تضعيف غورك بعدم أخذ أبى يوسف بروايته بدعة في

الصناعة، أف يكون أبو حنيفة وحماد وإبراهيم النخعي ضعفة؟ في نظر أبي يوسف حيث روى بهذا السند في الآثار: (في الخيل السائمة تكون الرجل: تقوم قيمة، ثم يؤخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم. قال: وقال: إن شاء أدى من كل فرس ديناراً)، وذهب غورك في كونه ضعيفاً جداً بدون أن نرى له خبراً نالفاً مسجلاً باسمه في كتب أهل العلم كونه من أصحاب جعفر بن محمد - عليهما السلام - وكان في إمكان الدارقطني أن يقول فيمن اخذ عنه مثل أبي يوسف: إنه مجهول متاسياً أن كثيراً من أهل طبقة من بعدهم بعضهم مجاهيل قد خرج لهم البخاري في صحيحه، ولكن ماذا ينتظر من متعنت لا يتحاشى أن يقول: (ومن دونه ضعفاء) فيعد أبا يوسف من هؤلاء الضعفاء، وهو يعلم أن توثيقه موضع اتفاق بين ابن معين وأحمد، وابن المديني والنسائي، وغيرهم من الأساطين، وأين الدارقطني من هؤلاء؟ فلهذه لم يفهم بهذا إلا ليدل على أن كلامه في غورك: شيخ أبي يوسف، وكلامه في الليث بن حماد الراوي عن أبي يوسف من قبيل كلامه في أبي يوسف نفسه قال التهانوي في إعلاء السنن: لم أر تضعيف هؤلاء في غير كلام الدارقطني ويدل على ذلك صنع الذهبي في الميزان حيث لم يعز تضعيفهما إلى أحد سواه. نسأل الله السلامة. وقال محمد بن الحسن في الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: في الخيل السائمة التي يطلب نسلاً إن شئت في كل فرس دينار، وإن شئت عشرة دراهم، وإن شئت فالقيمة، ثم كان في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكر أو أنثى. قال محمد: وهذا كله يأخذ أبو حنيفة، وأما في قولنا: فليس في الخيل صدقة. بلغنا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: عفوت لأمي عن صدقة الخيل والرقيق أه وتوسع أكثر من هذا في الموطأ في سرد حججه فيما رآه، وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بهذا اللفظ، لكن في سنده عاصم بن ضمرة. وثقه أناس بيد أن ابن حبان يقول فيه: كان ردي الحفظ. فاحش الخطأ. يرفع

عن علي قوله كثيراً فاستحق الترك اه وما أورده المصنف بهذا المعنى في هذا الباب بلفظ (قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق) أضيق دلالة من ذلك ، وفي سنده الحارث الأعور ، والكلام فيه معروف ، ودعوى نسخ الصدقة في الخيل بهذا الحديث عند ابن الجوزي ردها البدر العيني في عمدة القارى (٤ - ٣٨٤) قائلا : وأما النسخ فلو كان اشتهر في زمن الصحابة لما قرر عمر الصدقة في الخيل ، وأن عثمان ما كان يصدقها اه وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي عن ابن شهاب (إن عثمان كان يصدق الخيل) كما في الدراية لابن حجر ، وسبق ما فعله عمر في الخيل ، وأما عدم أخذ الصدقة في الخيل في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وعهد أبي بكر - رضي الله عنه - فمن عدم توسع الفتح الى بلاد تكثر فيها سوائم الخيول كما بين في موضعه وأما دعوى الاستحباب في صدقة الخيل فمردودة باعتبار أن الاستحباب لا يدعى الى تلك الاستشارات الواردة في الآثار ، وقول علي - كرم الله وجهه - في الاستشارة (هو حسن لو لم يكن جزية راتبه يؤخذون بها بعدك) إيضاء بعدم إرهاب أصحابها بمطالبتهم في السنين المقبلة بالمقدار المسجل في هذا العام مع أن عدد الخيل يزيد وينقص لا كالجزية التي تبقى على حالة واحدة ، ثم صاحب الصدقة في إمكانه أن يدفع صدقته الى مستحقها بنفسه دون توسط المصدق ، فأوصى علي - كرم الله وجهه - أن لا يلزم أصحاب الخيول باعطاء صدقاتها جميعا الى المصدق والعاشر في جميع السنين رفقا بهم وبالفقراء ، فالاستحباب يكون مصروفا الى هذا لا الى الصدقة نفسها ، فلا يناهى قول علي - كرم الله وجهه - في وجوب الصدقة في الخيل ، وقد حمل أبو حنيفة الآثار السابقة المفيدة بظاهرها عدم وجوب الصدقة في الخيل على غير السوائم المستتسلة من الخيول من خيل الركوب ، وخيل الغزاة بدليل ما سبق من حديث ابن عباس في صلب الكتاب حيث قيد عدم وجوب الصدقة بخيل الغزاة في سبيل الله ، وتقييد حر الأمة لتلك المطلقات بفضل علم عنده ، وهو عين ما أخرجه ابن

زنجويه في كتاب الأموال بلفظ : (حدثنا علي بن الحسن حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس - وهو عبد الله - عن أبيه أنه قال : سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة ؟ فقال . ليس على فارس الغازي في سبيل الله صدقة) قال ابن حجر في الدراية بإسناده صحيح ، فظهر من ذلك أن أبا حنيفة لم يتفرد بتلك المسألة ، وأن له مدارك قوية . وحججاً ناهضة مع الاعتراف بأن الاجتهاد في هذه المسألة له متسع ، فلا تتسرع في تخطئة أحد الطرفين . والله سبحانه أعلم .

وقد توسع العلامة التهانوي في إعلال السنن (٩ - ١٧) في تحقيق هذه المسألة ، فليراجعه من شاء المزيد .

رفع الامام صوته بآمين

٩٦ - وقال أيضاً : « حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رفعه قال : إذا أمن القاريء فأمّنوا ، فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه . » حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : صليت مع النبي - ﷺ - فلما قال : غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : آمين . حدثنا وكيع عن سفيان عن سلمة عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال : سمعت النبي - ﷺ - قرأ : ولا الضالين ، فقال : آمين . يمد بها صوته . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يرفع الامام صوته بآمين ، ويقولها من خلفه . .

أقول : صح الاخفاء بالتأمين والجهر به من فعل النبي - ﷺ - في أحاديث وأحاديث ، ومن الصحابة من فعل هذا ، ومنهم من فعل ذاك ، وإنما اختلافهم في الأفضل منهما ، وطرق الترجيح عندهم مختلفة ، وفي الأمر سعة ، وهذا ليس بما يتناطح فيه متناطحان ، وسلمة في حديث وائل هو ابن كهيل ، وفي أصلنا (سلمة بن حجر) وهو خطأ ، وزاد شعبة - في غير رواية اسحاق عن أبي عامر - بين حجر ووائل علقمة بن وائل ، وهو لم يسمع من أبيه

عند ابن معين ، وأما جبر فمخضرم سمع من وائل اتفاقاً ، فبذكر علقمة يكون الحديث مرسلًا ، ومن أدلة الاخفاء حديث أبي هريرة عند البخاري (إذا قال الامام : غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا : آمين) حيث لم يعلق تأمين الجماعة على تأمين الامام ، وأما حديث (إذا أمن الامام فأمنوا) فتؤول عند الجميع بحمل (إذا أمن الامام) على معنى إذا أراد الامام التأمين جمعاً بين الحديثين . وبرى ابن دقيق العيد دلالة الثاني على الجهر أضعف من دلالة على التأمين نفسه قليلاً لانه قد يدل دليل على تأمين الامام من غير جهر ، وحديث أبي موسى الأشعري عند مسلم : (ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قال : غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا : آمين) وحديث أبي هريرة عند أحمد والنسائي والدارمي بسند صحيح (إذا قال الامام : غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا : آمين ، فان الملائكة تقول : آمين ، وان الامام يقول : آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) وقوله : وإن الامام يقول : آمين . فيه دلالة ظاهرة على الاخفاء بآمين ، وإلا ما احتيج إلى بيان ما يفعله الامام ، وحديث شعبة عن سلمة عند احمد وأبي داود الطيالسي وأبي يعلى الموصلي في مسانيدهم والطبراني في معجمه ، والدارقطني في سننه : والحاكم في مستدركه عن وائل (أنه ﷺ صلى فلما بلغ : غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : آمين ، وأخفى صوته) ولفظ الحاكم : وخفض بها صوته ، وقال صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه اه وخالفه الثوري وقال : (رفع بها صوته) عند الدارقطني والبيهقي ، وتابعه العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة ، لكن الأول روى أحاديث مناكير ، وله أوهام كما في الميزان والتقريب ، والثاني ذاهب واهى الحديث على ما في الميزان رواية عن الجوزجاني ، فلا يصح أن يقال : ان شعبة خالفه الثقات ، وأما رواية ابراهيم بن مرزوق عن أبي الوليد عن شعبة على موافقة رواية الثوري فشاذة تخالف رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع وعمر بن مرزوق ، وغيرهم كلهم عن شعبة وقالوا فيه (وأخفى بها صوته)

أو (خفض بها صوته) ومع ذلك إبراهيم بن مرزوق ممن اختلف فيه ، ومن يخطئ . ولا يرجع ، فلا يكون المحفوظ عن شعبة إلا ما رواه الجماعة عنه ، ثم رواية شعبة مرة عن حجر عن علقمة ، ومرة عن حجر عن وائل مباشرة إنما هي بسبب سماع حجر من الاثنين كما نص عليه حديث أبي مسلم الكجى في سننه حيث قال : ثنا عمرو بن مرزوق ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر عن علقمة بن وائل عن وائل قال : وقد سمعته حجر من وائل ، وحديث أبي داود الطيالسى في مسنده عن شعبة عن سلمة سمعت حجراً أبا العنابس سمعت علقمة بن وائل عن وائل قال : وسمعت من وائل ، فلا يكون في رواية شعبة اضطراب ، وحجر بن عنبس له كنيستان : أبو العنابس ، وأبو السكن كما نص عليه ابن حبان ، وثنا شعبة على الثورى لا يوجب ترجيح روايته عليه ، وكان أحمد ويحيى بن سعيد وحماد بن زيد يروون شعبة أثبت وأحفظ وأتقى ، وكان لا يدلس ولا يخطئ . إلا فيما لا يضرب ، فترجع روايته على رواية الثورى ، ولا ترجيح لرواية الثورى بمتابعة ضعيفين له كما سبق ، فاتضح وجوه ترجيح رواية شعبة على رواية الثورى هنا وسقط ما أطلوا به في توهم شعبة ، وقد توسع مولانا النيموى في آثار السنن ، ومولانا ظفر أحمد التهانوى في إعلاء السنن في تحقيق المسألة ، وقال الامام محمد بن الحسن فى الآثار (أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : أربع يخافن من الامام : سبحانك اللهم وبحمدك ، والتعوذ من الشيطان ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين . قال : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة) ومثله فى الآثار لأبى يوسف بلفظ (أربع يسرهن الإمام فى نفسه) وجهر النبى - صلى الله عليه وسلم - فى بعض الأحيان وجهر من جهر بها من الصحابة محمولان على التعليم عند كثير من أهل التحقيق بأدلة ليس هذا موضع بسطها ، وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بلفظ (خمس يخفين الإمام) عن إبراهيم النخعى بسند صحيح ، وزاد (واللهم ربنا ولك الحمد) ، ولا شك أن (آمين) دعاء ، وإخفاء الدعاء هو المنصوص فى كتاب الله تعالى . قال الله تعالى : (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) ولم يكن عمر وعلى يجهران بيسم الله

الرحمن الرحيم ، ولا بآمين ، ومذهب ابن مسعود في الإخفاء معروف ، قال ابن جرير في تهذيب الآثار (وروى ذلك عن ابن مسعود وروى عن النخعي والشعبي وإبراهيم التيمي أنهم كانوا يخفون بآمين ، والصواب أن الخبرين الجهر بها ، والمحافة صحيحان ، وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء ، وإن كنت مختاراً خفض الصوت بها إذا كان أكثر الصحابة والتابعين على ذلك) كما حكى صاحب الجوهر النقي ، فبان أن هذا الموضع ليس بموضع تهويل ، بل الأمر سهل ميسور .

صلاة الليل وفصل شفع الوتر

٩٧ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم أخبرنا خالد عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر واحدة وسجدة قبل طلوع الفجر . » حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن سالم عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة توتر لك ما مضى من صلاتك . حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن أبي سلمة قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسلم في ركعتين من صلاة الليل . حدثنا يزيد عن ابن عون عن رجل عن قبيصة بن ذؤيب قال : مر على أبو هريرة وأنا أصلي فقال : افصل ، فلم أدر ما قال ، فلما انصرفت قلت : ما افصل ؟ قال : افصل بين صلاة الليل وصلاة النهار . حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي عمرة عن حبيب بن جبير قال : في كل ركعتين فصل . حدثنا وكيع عن عمر بن الوليد عن عكرمة قال : بين كل ركعتين تسليمة . حدثنا أبو أسامة عن خالد بن دينار عن سالم أنه قال : صلاة الليل مثنى مثنى . حدثنا محمد بن أبي عدي عن ابن عون عن محمد قال : صلاة الليل مثنى مثنى

والوتر ركعة من آخر الليل . وذكر أن أبا حنيفة قال: إن شئت صليت ركعتين، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت ستاً لا تفصل بينهن .

أقول : نظر أبو حنيفة إلى تلك الأحاديث ، وإلى حديث عائشة - في صحيح البخارى - (ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يزيد في رمضان ، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ، يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلى ثلاثاً) ، وهذا صريح في أنه كان يصلى صلاة الليل أربعاً أربعاً ، ويصلى الوتر ثلاث ركعات ، وإلى حديث عائشة أيضاً - عند أبي داود - بطريق زرارة عن سعد بن هشام عنها (كان يصلى صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ، ثم يأوى إلى فراشه) - وهو المحفوظ عند أبي داود - وهذا نص على أن صلاة الليل أربع ركعات ، وإلى حديث ابن الزبير - عند أحمد - (صلاته عليه السلام بالليل أربع ركعات) . وهذا أيضاً نص على أن صلاة الليل أربع ركعات ، ولم تنفرد عائشة في رواية ما أخرجه البخارى عنها في صدر الكلام ، بل روى ذلك الحديث عبدة رجال من الصحابة - رضى الله عنهم - وقد ساق البدر العيني ألفاظهم في عمدة القارى (٢٣-٦٢٦) ، ونظر أبو حنيفة أيضاً إلى اختلاف الروايات عن عائشة في أعداد ركعاته - عليه السلام - بالليل فحملها على اختلاف الأحوال من اتساع الوقت وضيقه ، وعد المتطوع في سعة من ذلك كله إلا أن الأفضل في صلاة الليل هو الأربع لتلك الأحاديث الصريحة ، وصلاة الليل مثنى محمولة عند أبي حنيفة على أن كل شفع من صلاة الليل في حكم صلاة مستقلة ، ولو لم يسلم في كل شفع بحيث لا يسرى الفساد إذا وقع في غير الشفع الذى وقع فيه الفساد فلا يعاد إلا ذلك الشفع ، وكذلك في كل شفع يكون صلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا هو معنى (صلاة الليل مثنى مثنى) عند أبي حنيفة جمعاً بين الأدلة على أن المتطوع في سعة أن يسلم في رأس كل ركعتين من صلاة الليل إلا أن الأربع أفضل لكونها أشق لطول أمد التقيد بالصلاة من غير فصل ،

فلا يكون الاختلاف في عدد صلاة الليل اختلافا ذا شأن ، بل كل يرجع ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه في أغلب الأحوال في نظره ، على أن قوله تعالى : (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) في صلاة الليل ، وهو مطلق فيترك على إطلاقه من غير تقييد بعدد ، ويرى الشافعي أن الأفضل في صلاة الليل والنهار ركعتان ، لكن الحديث الذي تمسك به ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة يختلف في رفعه ووقفه ، وقدح الحاكم في ذكر النهار في معرفة علوم الحديث ، وأعله النسائي أيضا ، ويرى أبو يوسف وعبد أن الأفضل في صلاة الليل ركعتان لظاهر حديث الباب ، لكن نظر الإمام أدق وأشمل كما رأيت ، وأما الإيتار في تلك الأحاديث فعمله أبو حنيفة على إيتار الشفع الذي سبقه بضم ركعة اليه بدون تسليم على رأس الركعتين كما يدل على ذلك حديث عبد الله بن دينار الذي أورده ابن أبي شيبة في هذا الباب ، وهذا الموضوع يتحمل مناقشة طويلة إلا أن ما ذهب إليه أبو حنيفة من الإيتار بثلاث بدون سلام في الشفع الأول تدل عليه أحاديث صحيحة منها حديث عائشة عند النسائي (كان رسول الله - ﷺ - لا يسلم في ركعتي الوتر) ، وحديث عائشة أيضا عند الحاكم (كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن) وحديث ابن مسعود عند الدارقطني والبيهقي (وتر الليل ثلاث كوتر النهار) وحديث ابن عمر عند النسائي مرفوعا (صلاة المغرب وتر صلاة النهار ، فأوتروا صلاة الليل) إلى غير ذلك من الأحاديث المدونة في معاني الآثار ونصب الراية ، وإعلاء السنن وكشف الستر ، ومع أبي حنيفة في ذلك الثوري وصاحبا غيرهم ، ولا شأن لصلاة الليل المتنفل بها في صلاة الوتر . فانها صلاة قائمة بذاتها عندهم ، وقد ذكر أبو داود عن عائشة أنه - عليه السلام - (كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة) فمكذا نصت على الوتر بثلاث ، ولم تذكر الوتر بواحدة ، فدل على أنه لا اعتبار الركعة البتراء قاله البدر العيني . نعم ورد في بعض الروايات التخيير بين الإيتار بواحدة ،

وثلاث ، وخمس ، لكن هذا محمول على ما قبل استقرار حكم الوتر ، ومن الدليل على ذلك حديث النهي عن البتراء أن يصلى الرجل واحدة يوتر بها أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ، وتحدث عنه فى المسألة الآتية ببسط ، ومن قال : يوتر بثلاث لا يفصل بينهما عمر وعلى ، وابن مسعود وحذيفة ، وأبى ابن كعب وابن عباس ، وأنس وأبو أمامة - رضى الله عنهم - وعمر بن عبد العزيز والفقماء السبعة وأهل الكوفة على ما فى عمدة القارى (٣ - ٤٠٥) ومن أراد المزيد على ما هنا فليراجع الجزء السادس من إعلال السنن للعلامة التهانوى ، فإنه جمع فأوعى ، فجزاه الله عن العلم خيراً .

الوتر بركعة واحدة

٩٨ - وقال أيضا : حدثنا هشيم عن خالد عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن النبى - ﷺ - قال : الوتر واحدة . حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا هشيم أخبرنا حجاج عن عطاء إن معاوية أوتر بركعة ، فأنكر ذلك عليه ، فسئل عنه ابن عباس فقال : أصاب السنة . حدثنا هشيم عن حصين عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه كان يوتر بركعة ، فقل له ، فقال : إنما استقصرتها بها . حدثنا أبو أسامة عن جرير بن حازم قال : سألت عطاء أوتر بركعة ؟ قال : نعم . حدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين قال : سمع ابن مسعود وحذيفة عند الوليد بن عقبة ، ثم خرصا فتناوما ، فلما أصبحا ركع كل واحد منهما ركعة . حدثنا ابن إدريس عن ليث عن طاوس عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة . حدثنا ابن إدريس عن ليث أن أبا بكر كان يوتر بركعة ويتكلم فيما بين الركعتين والركعة . حدثنا ابن أبى عدى عن ابن عون عن محمد قال : الوتر ركعة من آخر الليل حدثنا مرحوم عن عسل بن سفيان عن عطاء عن ابن عباس أنه أوتر بركعة . حدثنا عبد الله بن داود عن الشعبي قال :

كان آل سعد وآل عبدالله بن عمر يسلمون في ركعتي الوتر ، ويوترون بركعة .
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن سعيد ونافع قالا : رأينا معاذاً القارىء
يسلم في ركعتي الوتر . حدثنا أبو أسامة عن ابن عون قال : كان الحسن يسلم
في ركعتي الوتر . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يجوز أن يوتر بركعة .
أقول : عاد المصنف الى بحث الوتر رابع مرة ليرد هنا على أبي حنيفة من
جهة أنه لا يرى الا بتار بركعة واحدة بتيراء ، وكان بحث أولاً من جهة أنه يصلى
على الراحلة ، وثانياً من جهة أن صلاة الوتر سنة لا واجبة ، وثالثاً من جهة
أن صلاة الليل مثنى مثنى ، وصلاة الوتر من صلاة الليل ، فيسلم على رأس الركعتين
منها على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة فيهما جميعاً ، وهذه البحوث متداخلة
فليعذرنا القارىء الكريم اذا رأى بعض إعادة وتكرير في هذه الأبواب .
والواقع أن الروايات اختلفت في أن أقل صلاة الوتر ركعة واحدة ، أم ثلاث
ركعات بتسليم بعد الشفع ، أو بغير تسليم الا في آخر الركعات ، فاتسع
نطاق الأخذ والرد في ذلك ، حتى تجد الصحابة والتابعين ، وأئمة الفقه والحديث
يختلفون في أنها واجبة أم غير واجبة ، ثلاث ركعات أم ركعة واحدة ، فرأى
أبو حنيفة أن أغلب الصحابة على أن الوتر ثلاث ركعات فقال معهم : إنها
ثلاث ركعات ، ورأى أغلب القائلين بالثلاث لا يرون الفصل بينها بسلام ، فحذا
حذوهم وقال : لا يفصل بين الشفع والواحدة منها بسلام ، ورأى أن أغلب
علماء الصحابة والتابعين يرونها أكد من ستة الفجر . وهي واجبة عند بعضهم
وفي الوتر ورد الأمر بقضائه عند فواته . وانقضاء شأن الواجبات : فحكم بوجوب
الوتر بعد استعراض جميع ماورد من الأحاديث في تلك الأبواب ، وبعد تقرير
ما يجمع به بين تلك الأخبار ، فوجد بعد النظر المديد في تلك الآثار أن الواحدة ،
وفصل الثلاث بسلام مما نسخ بالأدلة التي نصت على الثلاث بدون فصلها
بسلام .

وبحديث الهى عن البتراء لأنه تقرر عند أهل العلم أن الحاضر والمبني
إذا تعارضا يقدم الحاضر لئلا يلزم تكرير النسخ، فيكون الحديث الذى ينهى
عن الفصل بينها بسلام، ويمنع من البتراء هو المتعين والمعمول به، فيكون
باقى الآثار محمولة على ما قبل النهى قبل استقرار الأمر، وقد ذكرت جملة
صالحة من الأحاديث الدالة على أن الوتر ثلاث ركعات وأنه لا يفصل بين
ركعاتها بسلام فى المسألة السابعة والتسعين عند الكلام فى صلاة الليل، وإنها
مثنى مثنى، فلا أعيد هنا ما ذكرت هناك، فأنتحدث أولا عن حديث البتراء
الذى أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد حيث قال: (حدثنا عبد الله بن محمد
ابن يوسف حدثنا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن الفرج حدثنا أبى حدثنا الحسن
ابن سليمان قبيطة حدثنا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبى عبد الرحمن حدثنا
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبى
سعيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن البتراء أن يصلى الرجل
واحدة يوتر بها) قال الحافظ الزيلعى: شيخ ابن عبد البر هنا هو ابن الفرضى
الإمام الثقة الحافظ، والحسن بن سليمان هو أبو على الحافظ. قال: ابن
يونس كان ثقة حافظا اه وقال ابن حجر فى لسان الميزان عند كلامه فى قول
صاحب الوهم والإيهام (ليس دون الدراوردي من يغمض عنه): يريد
بذلك عثمان وحده، وإلا فباقى رجال الإسناد ثقات مع احتمال أن يخفى
عليه حال بعضهم اه وكان أحمد بن محمد بن اسماعيل المهندس شيخ ابن
الفرضى محدث مصر ثقة تقيما كما فى حسن المحاضرة والشذرات، فظهر أن
رجال هذا الحديث كلهم ثقات من غير كلام سوى عثمان بن محمد بن ربيعة
المدنى، وهو أيضا لم يتكلم فيه أحد من أئمة الجرح والتعديل من القدماء غير
العقبلى، فانه قال فى كتاب الضعفاء - وهو من نواذر المخطوطات المحفوظة
فى ظاهرية دمشق - : الغالب على حديثه الوهم. اه قال صاحب الجوهر
النقى: ولم يتكلم عليه أحد بشئ. فيما علنا غير العقبلى، وكلامه خفيف، وقد

أخرج له الخاكم في المستدرک اه فيكون الحاكم وثقه ، وقوله (وكلامه خفيف) بمعنى أن العقيلي على تعنته وطول لسانه على كثير من الأئمة ، وثقات الأئمة لم يتكلم فيه الا بتلك الكلمة الخفيفة بالنظر الى كلامه في الآخرين حتى اضطر الذهبي أن يقول فيه في ميزانه : (لو ترك حديث علي بن المديني ، وصاحبه محمد البخاري ، وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة ، وابراهيم ابن سعد وعفان ، وأبان العطار واسرائيل ، وأزهر السماري وبهر بن أسد ، وثابت البناني وجريز بن عبد الحميد لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ، ولما نت الآثار واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجالون ، أمالك عقل يا عقيلي ؟ أتدرى فيمن تتكلم ؟ .. كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل وأوثق من ثقات توردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه يحدث) إلى آخر ما ذكره الذهبي في ترجمة علي بن المديني : شيخ البخاري ، فمن يتجرأ على أمثال هؤلاء لا يتحاكم إليه في أحوال الرجال إلا باحتياط بالغ ، بل من طالع كلامه في حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة النعمان ، وزفر وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن وسائر فقهاء الأئمة يعرف مبلغ تهوره واستطالته . سماحه الله وألهم من تكلم فيهم العفو والصفح عنه ، وكلام عبد الحق الاشيلي المتوفى سنة ٥١٤ هـ وكلام أبي الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ في عثمان بن محمد في زمن متأخر ترديد لكلام العقيلي (١) فقط وتقليد له ، وقول

(١) كنت أحببت أن أنقل نص ما قاله العقيلي فيه ، من كتاب الضعفاء الصغير له المحفوظ بظاهرية دمشق ، فكتبت الى فضيلة الأستاذ الكبير حجة الأدب السيد عبد القادر المغربي حفظه الله في هذا الشأن ، فأجاب - مد الله في عمره السعيد - بأنه بحث في الكتاب عن (عثمان بن محمد هذا) ، وبحث فيه عن أصدقائي من الأساتذة الأفاضل هناك أيضاً - فأشكر فضاهم - فلم يجدوا ذكرا لهذا الاسم في الكتاب المذكور . فعلت أن العقيلي عدل عن رميته بالوهم ، حيث لم يذكر ذلك في الكتاب المذكور ، وهو متقى من كتاب كبير له في الضعفاء ، ومنه كان نقل صاحب الجوهر النقوي رميته بالوهم . فبرجوع العقيلي عن ذلك يبقى كلام عبد الحق وابن القطان الفاسي الذي هو رد يد مسونه مردودا بزوال مستندهما . فيبقى توثيق الحاكم وقرار الذهبي من غير معارض .

الدار نطفي في ابنه محمد انه ضعيف لا يسرى الى أبيه، وعثمان وابنه محمد كلاهما ممن روى عن مالك وقد أخرج الحاكم في المستدرک (٢ - ٥٧) بطريق عثمان ابن محمد بن عثمان بن ربيعة - شيخ مالك - حديث (لا ضرر ولا ضرار) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم وأفرده الذهبي وكفي هذا توثيقا لعثمان بن محمد، وقد روى عنه الحفاظان قبيطة المتوفى سنة ٢٩١ هـ وعباس الدوري المتوفى سنة ٢٧١ هـ وروى هو عن مالك عند الخطيب وغيره كما في تزيين الممالك للسيوطي وعن عبد العزيز الدراوردي عند ابن عبد البر والحاكم كما ترى .

ثم إن حديث النبي عن البتيراء مشهور بين الصحابة حتى وقع في حديث ابن عمر بطريق الأوزاعي عند الطحاوي بلفظ (سأل رجل ابن عمر عن الوتر فأمره أن يفصل، فقال الرجل: إني لأخاف أن يقول الناس هي البتيراء فقال ابن عمر: نريد السنة هذه السنة) والناس إذ ذاك هم الصحابة وكبار التابعين. ولفظ آخر - في تأويل البتيراء على خلاف تأويل الراوي باستكمال أركان ركعة دون ركعة - فيما أخرجه البيهقي في (معركة السنن) وقد نقله الحفاظ الزيلعي وكذا في حديث ابن عباس فيما أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ذكر أن البتيراء هي الثلاث التي لا يسبقها تطوع، فتكون البتيراء هي ثلاثة الوتر إذا فصلت من الشفع، ولفظه (إني لأكره أن تكون بتيراء ثلاثا، ولكن سبعة أو خمسا)، ومثله عند محمد بن نصر في جزئه في الوتر، وفي معنى النهي عنها النصوص الواردة في الثلاث من غير سلام إلا في آخرهن، وقد سبق ذكر كثير منها في باب صلاة الليل، وقال الإمام محمد بن الحسن في الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أنه كان يسلم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر ببعض حاجته. قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكنا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهم - ولا يرى أن يسلم بينهما. قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة حدثنا أبو جعفر - يعني الباقر - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة: ثمان ركعات تطوعا وثلاث ركعات الوتر، ويركعتي الفجر - يعني سنة الفجر - قال محمد: أخبرنا

أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما أحب أنى تركت الوتر بثلاث ، وأن لى حمر النعم ، قال محمد : أخبرنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال : قال عبد الله ابن مسعود : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب . قال محمد : حدثنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصله المغرب . قال محمد : أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عطاء قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : الوتر كصله المغرب قال محمد : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود قال : ما أجزأت ركعة واحدة قط . قال محمد : أخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال : أخبرنا عبد الله بن مسعود : أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات . قال محمد : أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة أن رسول الله - ﷺ - كان لا يسلم فى ركعتى الوتر أه والكلام فى رجالها مستوفى فى إعلاء السنن ، وأبو حمزة متكلم فيه ، وأخرج الحاكم أنه قبل للحسن أن ابن عمر كان يسلم فى الركعتين من الوتر فقال : (كان عمر أفتقه منه ، وكان ينهض فى الثالثة مكبرا) وهذا يرد على ما حكاه المصنف فى هذا الباب عن الحسن ، وما ذكره المصنف من سمر ابن مسعود وحذيفة عند الوليد بن عقبة فى سنده انقطاع لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس فضلا عن ابن مسعود وحذيفة ، بل كان ميلاده بعد وفاة ابن مسعود ، وفى الآثار لأبى يوسف نهى ابن مسعود سعاداً عن الايتار بواحدة . وفى صحيح مسلم من حديث ابن عباس مرفوعاً (ثم أوتر بثلاث) ، وأسند الطحاوى الى أبى الزناد أنه قال : وعيت عن الفقهاء السبعة - منهم ابن المسيب - (ان الوتر ثلاث لا يسلم إلا فى آخرهن) وإسناده حسن كما فى آثار السنن للحدث النيموى ، ولا يتسع المقام لتسجيل جميع ما ورد فى ذلك ، ولعل فيما ذكرنا كفاية فى بيان أن أبا حنيفة لم يخالف الآثار ، وإنما جمع بينها ، وأخذ بالاقوى

منها، وفي روايات المصنف هنا عبد الله بن شقيق الناصبي، وحجاج بن أرطاة، وليث بن أبي سليم، وعسل بن سفيان، وابن عجلان مع انقطاعات كثيرة مع عزو خلاف ما صح عن أناس إليهم، منها ما عزاه إلى ابن عباس أنه قال عن معاوية (أصاب السنة) مع أنه صح بطريقين عن أبي غسان مالك بن يحيى بن كثير بن راشد الهمداني (١) عن عبد الوهاب بن عطاء عن عمران بن حدير عن عكرمة عن ابن عباس أنه استنكر صبيح معاوية في الإيتار بواحدة، وقال: (من أين ترى أخذها الحمار؟)، وفي لفظ بكار بن قتيبة عن عثمان بن عمر عن عمار عن عكرمة عن ابن عباس (من أين ترى أخذها؟)، فعمل بكارا تورع عن النطق بكلمة الحمار، والله أعلم.

ووقع الحديث السابق بلفظ (أصاب) فقط في رواية الطحاوي والبيهقي، فلو صح عن ابن عباس هذا لخل على التقية لأنه كان حاربه تحت راية علي - كرم الله وجهه -، فلا مانع من أن يحسب حسابه في مجالسه العامة دون مجلسه الخاص، ولأنه لم يقل: (أصاب السنة في إيتاره بركعة واحدة)، وإنما قال: (أصاب)، ولا مانع من أن يصيب معاوية في شيء سوى هذا، فيكون الكلام من المعارض، على أن الإيتار بواحدة سنة قيمة لكنها ملسوخة - في نظر أصحابنا - بأدلة سبقت الإشارة إليها.

وبعد الإحاطة بما سردناه هنا وفي المسائل (٨٨ و ٩١ و ٩٢) تبين قوة حجة أصحابنا في قولهم بوجوب الوتر وجوباً عملياً، وبالإيتار بثلاث ركعات من غير سلام في الشفع، وبتقديم شفع تطوعاً على الثلاث، وبجواز التنفل في الليل باثنتين وأربع من غير قصر على الاثنتين، وبأن صلاة الوتر صلاة قائمة بنفسها ليست من صلاة الليل النافلة، وتلك حجج قيمة الملة في ترجيح ما رجحه في تلك المسائل، وليس معنى هذا منع أهل الاجتهاد من أن يروا خلاف رأيه،

(١) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: إنه مستقيم الحديث. ذكره العيني في مغاني الأخيار، وهو مذكور أيضاً في الغرباء لابن يونس، ومن ظنه النكري فقد غلط.

غاية ما يكلفهم قرع الحجة بالحجة دون تسافه ، والوقوف عند ما يقف الدليل ، وأما ما ورد من المنع من التشبه في الوتر بصلاة المغرب فمعنى النذب إلى تقديم نحو شفيع تطوعا على الإيتار بثلاث بخلاف المغرب لأنه لا يقدم على فرض المغرب التطوع بنحو شفيع لا بمعنى الإيتار بواحدة لثلاث تشبه بصلاة المغرب ، وفيما قلنا جمع بين الأدلة كما تجد تحقيق ذلك في الجزء السادس من إعلاء المنين لمولانا المحدث ظفر أحمد التهانوي . حفظه الله . وكذا في بغية الأملعي .

ومن الثهور البالغ ما جرى عليه محمد بن نصر المروزي في جزء الوتر له من الالتفات إلى احتمال كراهة الوتر بثلاث لحديث عراك مع أن لفظ (ولكن أوتروا بخمس . في الحديث) ينادي بما قلنا ، وهو حجاج للروايات من غير أن يفتن لوجود الجمع بينها ، فيناقض نفسه حيث يرى الوتر بثلاث ، ثم يعبر سمعاً لتوهم كراهة الوتر بثلاث بحمل حديث عراك وقول ابن عباس وقول عائشة الصريحة في تقديم شفيع على الثلاث على ما لا تحمله من وجوب الاقتصار على ركعة واحدة ، وأين سنده في روايته عن سليمان بن يسار رأياً شاذاً عزاه إليه ١٩ ، والغريب أن هذا الرجل الورع يجد لذة في متنع لحم أبي حنيفة عن جمل في كل مرة ، ولعل ورعه لا يتم إلا بذلك - في نظره - وهو الذي كان يرى إصلاح ابنه اسماعيل بزبره عما كان بتعاطاة مفسداً لمروءته فيأبى أن يزبره عنه ، ولا يأبى أن يبلغ في دم إمام الأئمة وفيه الملة بكل وسيلة بمناسبة ومن غير مناسبة . والله في خلقه شتوون .

الجلوس على جلود السباع

٩١ - وقال أيضا : وحدثنا عبدالله بن المبارك ويزيد بن هارون عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه قال : نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن جلود السباع أن تهرش . حدثنا ابن المبارك عن أشعث عن ابن سيرين أن ابن مسعود استعار دابة فأتى بها ، وعليها صفة نمور فنزعها ثم ركب

نا ابن علية عن علي بن الحكم قال : سألت الحكم عن جلود النمر فقال :
لكره جلود السباع . حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الحكم أن عمر كتب إلى
هل الشام ينهائم أن يركبوا على جلود السباع . حدثنا ابن علية عن يزيد الرشك
عن أبي المليح قال : نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن جلود السباع أن
تفترش . حدثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي : أنه كر : الصلاة في
جلود الثعالب . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس بالجلوس عليها .

أقول : هناك أحاديث تدل على أن جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ - منها
حديث (هلا انتفعتم بجلدها ؟) في صحيح البخاري ، ومنها حديث (إنما إهاب
دبغ فقد طهر) كافي الموطأ وغيره - لجمع الجمهور بين هذه وتلك بأن المنع
خاص بما إذا لم تكن مدبوغة ، والبرصيص في الجلود المدبوغة . وفي سرد تلك
الأحاديث طول ، ومع ذلك اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال . فإباحة جلود
الميتة كلها بعد الدباغ سوى الخنزير والكلب وطهارتها ظاهر ، وباطناً في اليابس
والمائع مذهب الشافعي ، واستثناء جلد الخنزير فقط مذهب أبي حنيفة ، وهما
على اتفاق إلا فيما يستثنى ، وطهارة ظاهرهما بالدباغ في اليابس مذهب مالك
في المشهور عنه ، وطهارة جلود ما كول اللحم فقط بالدباغ مذهب الأوزاعي
وابن المبارك وأبي ثور . وطهارة الجميع مطلقاً مذهب داود ، وعدم طهارة شيء
منها مذهب أحمد ، ثم رجع حيث علم الاضطراب وساء العلل في حديث ابن
عكيم الذي روى النهي عن الانتفاع بها مطلقاً ، والتقيد بالمأكول أو بالظاهر
يخالف إطلاق الحديث ، وتعميم الانتفاع يتنافى تخصيص الطهارة بالدباغ ،
فيكون حديث أبي المليح محمولاً على ما قبل الدباغ لئلا يتنافى مع أحاديث
الدباغ المطلقة ، وفي كتاب ابن سعد قال محمد بن الأشعث لعائشة - رضي الله
عنها - : ألا نجعل لك فرواً تلبسه فإنه أدفا لك ؟ قالت : إني لا كره جلود الميتة
فقال : أنا أقوم عليه ، ولا أجمله إلا ذكياً ، فجعله لها فكانت تلبسه . رواه معن
ومطرف عن نافع عن القاسم بن محمد به علي ما في عمدة القاري (٤ - ٤٠)
وروى سعيد بن منصور في سننه عن هشيم عن يونس عن ابن سيرين

أنس أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً عليه قلنسوة بطائنها من جلود الثعالب ،
فألقاها عن رأسه وقال : وما يدريك ؟ لعله ليس بذكي . وهذا دليل على أنه لو
علم أنه ذكي لم يكره له لبس ما هو فيه ، وحديث ابن عباس عند مسلم في فرو
ابن وعله (دباغه طهوره) من أدلة الإباحة ، وأخرج الطحاوي في المشكل
بسنده إلى مطرف بن عبد الله أنه دخل على عمار بن ياسر وإذا خياط يخطط
برداً له على مطرقة ثعالب ، وأخرج أيضاً بطريق حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير
عن جابر أنه كان لا يرى بجلود السباع بأساً إذا دبغت ، وأسند إلى أبي أيوب أنه
كره الركوب على الصفة من النمر ، ولم يكره الركوب على السرج الذي حذبتاه نمر .
ويرى الطحاوي أن كراهة من كره ذلك من الصحابة رضي الله عنهم - لمشابهة
ذلك ركوب العجم ، ثم ذكر ما فعله التابعون في ذلك ، فحكى عن عروة بن
الزبير أنه كان له سرج نمر ، وحكى أيضاً بسنده إلى يحيى بن عتيق أنه رأى
الحسن البصري على سرج منمر كهدأى محمد بن سيرين على سرج منمر . ثم
قال الطحاوي : واستعمال هؤلاء التابعين ذلك يدل على أنهم لم يروا الركوب
عليه محرماً . والصفة للسرج كالميثرة للرحل كما في مجمع البحار ، ويروى عن
أنس أنه كان يلبس فرواً أحمر ، وفي سند النهي عن الجلوس على جلود النمر
أسد بن موسى يروى منكبر ، وعاصم بن ضمرة لا يرصاه ابن حبان ، وفي سند
النهي عن الميثرة من جلود السباع يزيد بن أبي زياد كان رفاعاً والسكلام فيه
بشعب ، والنهي عن صنف النمر في حديث معاوية في سنده حميد لا يحتجون
به قاله ابن سعد . وفي السند الآخر أبو السمح دراج ، وحديث ابن معدي
كرب في سنده أسد وبقيّة .

وصفة القول أن أبا حنيفة إنما أباح استعمال جلود السباع المدبوغة
فيما إذا لم يكن في استعمالها معنى التشبه بالمجوس ونحوهم ، ولكن هذا مما
يختلف باختلاف الزمن ، ولذا ترى التابعين يستجيزون ذلك أكثر من الصحابة
لهذا المعنى ، ثم اترفه البالغ كان مما يكرهه السلف ، فيأبى الحريص على دينه أن
يسلك سوى طريق التعمد ، لكن مقتضى التقوى مما يخالف مقتضى الفتوى ،
ولكل منهما رجال . والله أعلم .

كلام الامام أثناء الخطبة

١٠٠ - وقال أيضا : « حدثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب ، فقال للناس : اجلسوا ، فسمعه عبد الله بن مسعود وهو على الباب يجلس ، فقال : يا عبد الله ادخل . حدثنا عيسى بن يونس عن اسماعيل عن قيس قال : جاء أبي والنبي ﷺ يخطب ، فقام بين يديه في الشمس ، فأمر به فحول الى الظل . حدثنا شريك عن جابر عن عامر قال : إن كانوا ليسلمون على الامام وهو على المنبر فيرد . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن خالد عن ابن سيرين قال : كانوا يستأذنون الامام وهو على المنبر ، فلما كان زمن زياد وكثر ذلك قال : من وضع يده على أنفه فهو إذنه . حدثنا حفص عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : جاء سليك الغطفاني والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب يوم الجمعة ، فقال له : صليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين تجوز فيهما . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يكلم الامام أحدا في خطبته . »

أقول : الأثر الأول فيه عننة ابن جريج ، وهو مدلس وإن جاز القنطرة ، استمتع بسبعين امرأة . قاله الشافعي ، وربما يكون عن الخراساني ، وعلى كل حال هو خبر مرسل أرسله عطاء ، ولا يصح الخبر إلا بسند متصل خلو من العلل ، والخبر الثاني فيه رواية اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم المخضرم ، وهو كبير وخرف وجاز المائة ، والجمهور على أنه لم ير النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وكان مقدمه الى المدينة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وهو لم يسمع إلا خطبة أبي بكر - رضي الله عنه - كما صح ذلك عنه بطرق ، وهذا الخبر لو صح لثبت له رؤية ، وأبوه أبو حازم من الصحابة .

- وقد ذكر ابن حجر قيساً هذا في الاصابة في القسم الثاني والقسم الثالث من حرف القاف ، وأيد هناك ما ذهب إليه الجمهور من أنه لم يره - صلى الله عليه وسلم -

وسلم، والأثر الثالث فيه رواية شريك عن جابر الجعفي على أن هذا وخبر ابن سيرين حكاه ما كان عليه الأمويون في العراق .

وأما حديث سليك فمر صحيح أخرجه الستة إلا أن لفظ بعض الرواة (والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب) وظاهر هذا يخالف رأى أبي حنيفة وأصحابه في وجوب السكوت عند الخطبة، وأجابوا عن ذلك بأن الحديث مع سليك كان قبل البدء في الخطبة بدليل ما ذكره النسائي في السنن الكبرى تحت عنوان (باب الصلاة قبل الخطبة) فيكون معنى (يخطب) وهو على شرف الخطبة، وبأن النبي - صلى الله عليه وسلم - انتظره إلى أن فرغ من صلاته في رواية عند أحمد والدارقطني، وإن كان رفعها وهما، لكن إذا تعدد المخرج في المرسل يحتاج به عندهم، والحديث قبل الشروع في الخطبة، والصلاة أثناء سكوت الخطيب ليس بما يخالف المذهب، على أن عدم الصلاة في أثناء الخطبة وعدم الكلام أثناء خطبة الخطيب، والمنع منهما وردت في أحاديث وآثار كثيرة: منها ما أخرجه الستة عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إذا قلت لصاحبك أنصت، والامام يخطب فقد لغوت، ومنها قوله عليه السلام: (صدق أبي. أطع أبا) لأبي در في رواية البيهقي حينما شكوا أبا إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - حيث لم يحبه عن سئل الله في آية أثناء الخطبة، ثم قال أبي له بعد الفراغ من الصلاة: (مالك من صلاتك إلا ما لغوت)، ومثله في صحيح ابن حبان مع ابن مسعود .

وروى ذلك في الموطأ عن الزهري (خروج الامام يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام)، ومثله في موطأ محمد، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن علي وأن عيسى وابن عمر أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام، وأخرج عن عروة: إذا قعد الامام على المنبر فلا صلاة، وعن الزهري في الرجل يجيء يوم الجمعة والامام يخطب: يجلس ولا يصلي. وفي مسند ابن راهويه بسنده من حديث السائب بن يزيد (فاذا خرج عمر وجلس على المنبر قطعنا الصلاة) إلى أن قال: (فاذا سكوت المؤذن خطب ولم يتكلم أحد حتى يفرغ من خطبته)

وأما سلام الخطيب فأخرجه ابن ماجه عن جابر (كان إذا صعد المنبر سلم) لكنه واه، بل حكم ابن أبي حاتم عليه بالوضع، وأخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر بلفظ (كان إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس) فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس فسلم عليهم (لكن أعله ابن عدى بعيسى بن عبد الله الأنصاري وهو منكر الحديث، ومرسل عطاء في ذلك المعنى مخرج في مصنف عبد الرزاق، ومرسل الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة. لكن في سند الثاني مجاله كما تجد تفصيل ذلك في نصب الراية، فلا يكون في هذه الأخبار من القوة ما يصلح لتكون رداً كافياً على أبي حنيفة وأصحابه في المسألتين جميعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

هل في الاستسقاء صلاة وخطبة ؟

١٠١ - وقال أيضاً : « حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن اسحاق عن عبد الله بن كنانة عن أبيه قال : أرسلني أمير من الأمراء إلى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء، فقال ابن عباس : ما منكم أن يسألني ؟ خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - متواضعاً مبتدلاً، متضرعاً مترسلاً، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد، ولم يخطب خطبتكم هذه . حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق قال : خرجنا مع عبد الله بن يزيد الأنصاري نستسقي . فصلى ركعتين وخلفه زيد بن أرقم . حدثنا معن بن عيسى عن محمد بن هلال أنه شهد عمر بن عبد العزيز في الاستسقاء بدأ بالصلاة قبل الخطبة . قال : واستسقى وحول رداءه . حدثنا شاذان بن سوار عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد، وكان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم خرج يستسقى، فحوّل إلى الناس ظهره يدعو واستقبل القبلة، ثم حول رداءه، ثم صلى ركعتين وقرأ فيهما وجهر. وذكر أن أبا حنيفة قال : لا تصلي صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها .

أقول : يرى أبو حنيفة أن لا خطبة ولا صلاة في الاستسقاء، بل مجرد

ابتهال واستغفار لقوله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا) علق نزول الغيث بمجرد الاستغفار، ولأحاديث صحيحة اقتضت على الدعاء في الاستسقاء كحديث أنس في الصحيحين في رجل دخل المسجد، فقال: هلكت المواشي والأموال، فادع الله يغثنا، فرفع رسول الله يديه ثم قال: (اللهم أغثنا) الحديث ، وحديث أبي اللحم عند أبي داود والترمذي ، وحديث عامر بن خارجة عند أبي عوانة (اجثوا على الركب، ثم قولوا: يارب يارب) ولأبي حنيفة سلف في ذلك ، أخرج المصنف في مصنفه بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليستسقى، فصلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي ، وروى عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال : خرجنا مع عمر ابن الخطاب ليستسقى، فما زاد على الاستغفار ، واحتج محمد في الحجج لأبي حنيفة بحديث الثوري عن أبي رباح عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب نستسقى فلم يزد على أن قال: استغفروا ربكم إنه كان غفارا أه، وهذه الأخبار والآثار وإن كانت تدل على جواز الاقتصار على الاستغفار، لكنها لا تنفي أن الصلاة والخطبة مسنوتان في الاستسقاء كما ورد في أحاديث صحيحة كحديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني في الأصول الستة على اختلاف في الخطبة، وأحاديث أخرى مخرجة في نصب الراية وغيره ، والسكوت في بعض الأحاديث عن الصلاة لا يدل على نفي سلبها مع ورودها في أحاديث أخرى صحيحة، ولذا خالفه صاحباه في المسألة، وإن كان من أصل أبي حنيفة رد الزائد إلى الناقص سندا ومتنا . والله سبحانه وتعالى أعلم . والمصنف عزاه إليه نفي الجماعة فقط في صلاة الاستسقاء مع أنه يرى أنه لا صلاة في الاستسقاء مطلقا .

وقت العشاء

١٠٢ - وقال أيضا: حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن

نافع بن جبيرة بن مطعم عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:
 أمي جبرئيل عند البيت مرتين ، فصلى بي العشاء حين غاب الشفق ، وصلى بي
 من الغد العشاء ثلث الليل الأول ، وقال: هذا الوقت وقت النبيين . الوقت بين
 هذين الوقتين . حدثنا وكيع عن بدر بن عثمان سمعه من أبي بكر بن أبي موسى
 عن أبيه أن سائلا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن مواقيت الصلاة فلم
 يرد عليه شيئا ، ثم أمر بلالا ، فأقام العشاء الآخرة عند سقوط الشفق ، ثم صلى
 من الغد العشاء ثلث الليل ، ثم قال: أين السائل عن الوقت ؟ ما بين هذين الوقتين
 وقت العشاء . حدثنا زيد بن الحباب عن خارجة بن عبد الله بن سليمان بن ثابت
 قال : حدثني حسين بن بشير بن سليمان عن أبيه قال : دخلت أنا ومحمد بن علي
 على جابر بن عبد الله ، فقلنا له : حدثنا كيف كانت الصلاة مع النبي - صلى الله
 عليه وسلم - فقال: صلى بنا النبي - صلى الله عليه وسلم - العشاء حين غاب الشفق ، ثم
 صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل . حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله
 عن نافع عن صفية ابنة أبي عبيد أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد
 بوقت لهم الصلاة . قال: صلوا صلاة العشاء إذا غاب الشفق ، فإن شغلتم ففيها بينكم
 وبين أن يذهب ثلث الليل ، ولا تشاغلوا عن الصلاة ، فمن رقد بعد ذلك فلا أرقد
 الله عينه . بقولها ثلاث مرار . حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : وقت
 العشاء إلى ربع الليل . وذكر أن أبا حنيفة قال : وقت العشاء إلى نصف الليل .
 أقول : ليس أبو حنيفة يحدد منتهى وقت العشاء بنصف الليل ، بل يمدّه إلى
 طلوع الفجر ، وقد بسط الطحاوي القول في معاني الآثار ، واستعرض
 الآثار الواردة في منتهى وقت العشاء من ثلث الليل في رواية ابن عباس وأبي
 موسى وأبي سعيد ، ونصف الليل في رواية أبي هريرة وأنس ، وعامة الليل إلى
 طلوع الفجر في رواية عائشة - وكل هذه الروايات في الصحيح - ثم قال
 الطحاوي : ثبت بهذا كله أن الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة ، لكن على
 أوقات ثلاثة ، فإلى الثلث أفضل ، وإلى النصف الفضل دون ذلك ، وما بعد نصف
 الليل أدون ، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبيرة قال : كتب عمر إلى أبي موسى

(وصل للعشاء أى للليل شئت ولا تغفلها) وعن أنى فتادة عن النبي ﷺ (ليس فى النوم تفريط إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقتها الأخرى) أخرجه مسلم، فدل على بقاء وقت الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى كما فى نصب الرأية. وفى حديث أنى هريرة عند الترمذى (لولا أن أشق على أمتى لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه) قال الترمذى: حسن صحيح، وعبد الرحمن بن الحارث فى الحديث الأول تكلم فيه بعضهم، لكن لم يمنع ذلك من تصحيح الحديث عند الترمذى وابن خزيمة، وابن حبان والحاكم، فظهر أن أبا حنيفة أصاب فيما قال، وغلط المصنف فيما عزا إليه. والله أعلم.

القسامة

١٠٣ - وقال أيضاً: وحدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزمى عن سعيد أن القسامة كانت فى الجاهلية فأقرها النبي - صلى الله عليه وسلم - فى قيل من الأنصار وجد فى حب لليهود. قال: فبدأ النبي - صلى الله عليه وسلم - باليهود فسكلمهم قسامة خمسين فقالت اليهود لن نحلف، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - الانصار: أنحلّفون؟ قالت الانصار: لن نحلف، فأغمى النبي - صلى الله عليه وسلم - اليهود دية لأنه قتل بين أظهرهم. حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزمى قال: دعانى عمر بن عبد العزيز فسألتنى عن القسامة فقال: انه قد بدا لى أن اردّها إن الأعراى يشهد، والرجل الغائب يحجى. فشهدت: يا أمير المؤمنين انك لن تستطيع ردها. قضى بها النبي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء بعده. حدثنا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبيد الضائى عن بشير بن نهيك أن رجلاً من الانصار يقال له سهل بن أنى حثمة أخبره أن نهرا من قومه انطلقوا إلى حبير فتفرقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلا، فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا. قالوا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلا. قال: فانظّموا الى نبي الله فقالوا: يا نبي الله انطلقنا إلى خبير فوجدنا أحدهم قتيلا، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - الكبير الكبير فقام لهم: نأفون بالبينة على من قتل قالوا: مالنا بينة. قال: فيحافون لكم. قالوا: لا ترضى بإيمان

اليهود ، فكره نبي الله أن يطل دمه ، فوداه بمائة من إبل الصدقة . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن حويصة ومحيصة ابني مسعود ، وعبد الله وعبد الرحمن ابني فلان خرجوا يمتارون بخيبر ، فعدى على عبد الله فقتل . قال : فذكروا للنبي - صلى الله عليه وسلم - قال : فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : تقسمون بخمسين وتستحقون ، فقال : يا رسول الله كيف نقسم ولم نشهد ؟ قال : فترثكم يهود . قالوا : يا رسول الله إذا قتلنا اليهود . قال : فوداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من عنده . حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد عن قتادة أن سليمان بن يسار قال : القسامة حق قضى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيننا الأنصار عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ خرج رجل منهم ، ثم خرجوا من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فاذا هم بصاحبهم يتشحط في دمه ، فرجعوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالوا : قتلنا اليهود - وسموا رجلا منهم - ولم تكن لهم بيعة ، فقال : لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - : شاهدان من غيركم حتى أدفعه إليكم برمته ، فلم تكن لهم ، فقال : استحقوا بخمسين قسامة أدفعه إليكم برمته ، فقالوا : يا رسول الله إنا نكره أن نحلف على غيب ، فأراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يأخذ قسامة اليهود بخمسين منهم ، فقالت الأنصار : يا رسول الله إن اليهود لا يبالون الحلف متى ما يقبل هذا منهم يأتوا على آخرنا فوداه النبي - صلى الله عليه وسلم - من عنده . وذكروا أن أبا حنيفة قال : لا تقبل أيمان الذين يدعون الدم .

أقول : قال ابن عبد البر : ما نعلم في شيء من الأحكام المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الاضطراب والتضاد مثل ما في هذه القضية ، فإن الآثار فيها متضادة متدافعة ، وهي قضية واحدة اهـ ، وقال عثمان البتي والحسن ابن صالح ، والثوري وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة والشعبي ، وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - : يبدأ في القسامة بأيمان المدعى عليهم فيحلفون ثم يغرمون الدية ، وحلفهم يدفع عنهم القصاص دون الدية عندهم . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وحجتهم حديث سعيد بن عبيد

عند البخارى وفيه قوله عليه السلام للمدعين (تأتون بالبينة على من قتله . قالوا: مالنا بينة . قال (١) : فيحلفون . قالوا: لانرضى بأيمان اليهود . . فوداه بمائة من ابل الصدقة) ولم يكلف المدعين الحلف كما ترى بل طالبهم بالبينة ، وهذا الحديث مؤيد بالحديث المشهور (البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وبحديث الأشعث : شاهدك أو يمينه .

وروى ابن أبى شيبه فى المصنف عن عبد الرحيم بن سليمان عن الحسن أن أبا بكر وعمر والجماعة الأول لم يكونوا يقتلون بالقسامة كما روى عن ابراهيم النخعي بسنده : القود بالقسامة جور . وفى رواية أبى معشر : القسامة تستحق فيها الدية ولا يقاد فيها . كذا قاله قتادة ، وأخذ به عمرو بن عبد العزيز فى عهد خلافته ، ولم يقبل غير قول أبى قلابه عند المناقشة فى المسألة كما هو مشروح فى صحيح البخارى ، والبخارى مع الحنفية فى المسألة .

وأما مالك والشافعى وأحمد فيرون استخلاف المدعين على أن فلانا هو القاتل مع تبين ما بينه وبين المقتول من العدا ، فاذا حلف هكذا خمسون منهم أن فلانا هو القاتل ترتب عليه الحكم عندهم على بعض خلاف فى التفصيل ، وتمسكوا بحديث البيهقى بطريق مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب بسنده مرفوعا (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) لا فى القسامة وبحديث يحيى بن سعيد فى القسامة وفيه (فيقسم منكم خمسون أنهم - يعنى اليهود - قتلوه قالوا : كيف نقسم على ما لم نره) ، اسكن الحديث الأول فيه علل قاذحة ، فالزنجى متروك الحديث عند البخارى ، وابن جريج لم يسمع من عمرو ابن شعيب عند البخارى أيضا ، ورواية عمرو بن شعيب مختلف فيها بين النقاد ، والزنجى على ضعفه خولف : خالفه عبد الرزاق وحجاج وقتادة فرووه عن ابن جريج عن عمرو ومرسلا ، واختلفوا على الزنجى فساق عثمان بن محمد الرازى

(١) وزاد هنا ابن حزم : (فتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم) وليس هذا فى رواية سعيد عند البخارى ، وقد اختلطت على ابن حزم رواية برواية ، وهذا مما يقع له كثيرا فى كتبه سهوا ولا سيما فى المحلى فنلفت إلى ذلك النظر .

عن الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ، فذلك وجوه خمسة من العمل تحول دون التمسك بهذا الحديث الشاذ المخالف لرواية الجمهور .
وأما الحديث الثاني فلم يترجع عند البخاري لمخالفته للأصول ، بل حديث سعيد ، ومع ذلك ليس الاستحلاف فيه سوى تمهيد لطريق الحكم بما عند المدعى عليهم من نكول أو حلف لأن تكليف من لا علم عنده بالقاتل يدعو المكلف الى الإباء من الحلف ، فيأخذ الحكم طريقه من غير منازع ، ومن الدليل على ذلك عدم ورود بناء حكم على حلف المدعين في حديث ما ، وهذا هو فقه أبي حنيفة في المسألة جمعا بين الأدلة .

ولعل القاري الكريم يحزم بعد الإحاطة بما أسلفناه بمبلغ توغل ابن القيم في باطل المشاغبات من غير ورع يحجزه عن الاسترسال في المغالطات ، ولا سيما في باب مخالفة الأئمة للأحاديث الصحيحة الصريحة في زعمه في أعلام الموقعين ، وهو رجل هواه في مخالفة الجماعة بمغالطات وتهاويل ، فينخدع بها بعض الضعفاء في العلم والفهم ، والواقع أنه باخس الحظ في علوم الحديث ورجاله مع قلة ورع ، فلا يقف عند حده ، فيتجراً على أن يخطب في كل ناد ، ويسلك في كل واد ، فيفتري به بعض الأغرار ، فيهلك مع الهالكين في المعتقد ، ومسائل الفروع في آن واحد . نسأل الله السلامة . وقد كشفنا عن اتجاهاه في كثير مما حررناه ، ولنا عود وعود إن شاء الله . وأما الأحاديث التي ذكرها ابن أبي شيبة في هذا الباب فالأول منها من مراسيل ابن المسيب ، فلا يحتاج به من لا يحتاج بالمراسيل ، ولا سيما عند وجود معارض أقوى كما هنا ، على أن تكليف المدعين بالحلف وإبائهم لم يترتب عليها حكم سوى ما ذكرناه من التمهيد للحكم واستكشاف الحال ، والثاني من مراسلات الزهري وقد ذكرنا أن رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك مشروح في صحيح البخاري وشروحه راجع عمدة القاري (١١ - ٢١٣) ، وهو ممن لا يرون القود بالقسامة ، على أن الزهري يرى استحلاف المدعى عليهم فقط ، فلا يخالف قوله قول أصحابنا والثالث هو النعي عول عليه البخاري ، وأخذ به أصحابنا ، فهو حجة لآبي حنيفة

لا عليه ، والرابع في سنده حجاج بن أرطاة ، والكلام فيه معروف ، ولا سيما في روايته بطريق عمرو بن شعيب ، والخامس في سنده سعيد بن بشير : صاحب قتادة ؛ فظهر أنه ليس في تلك الأحاديث ما يكون حجة ضد أبي حنيفة في المسألة ، بل لم يرد في حديث ما الحكم للمدعين بخلفهم ، فيكون الحكم لهم بدون نكول المدعى عليهم حكما من غير دليل واضح . والله أعلم .

وقد توسع البيهقي في السنن في تأييد الرأي المدون في مذهبه ، وركب الصعب والذلول في ذلك ، لكن من سوء حظه انبرى له صاحب الجوهر النقي فكشف عن دخائل بيانه ، وحقق المسألة تحقيقاً لا مزيد عليه ، ولخص الزبيدي ذلك في عقود الجواهر تلخيصاً جيداً ، فليراجعهما من شاء المزيد ، وبعد الطحاوي تكليف المدعين بالقسامة في بعض الروايات على معنى أندعون وتأخذون ؟ إنكاراً منه عليه السلام عليهم لا على معنى أنهم لو حلفوا لكانوا يستحقون الدية من غير بيئة ولا نكول المدعى عليهم ، واستدل على ذلك بحديث الزهري المرسل (إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بالقسامة - أي بالقسم - على المدعى عليهم) ثم قال : والزهري إنما أخذ القسامة عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن أناس من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكان هذا مما أخذه عنهم ، ثم توسع في الكلام ، وحكى قضاء عمر في القسامة بمثل ذلك ثم قال : هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله - وهم لا يرون القسامة إلا على المدعى عليهم .

ويؤيد ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً في الكتب الستة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى أناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه) هذا لفظ مسلم ، ولفظ الباقرين (إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى أن اليمين على المدعى عليه) فيكون استحلاف المدعين في القسامة لمجرد استكشاف الحال لا ليجعل لهم الدية أو القصاص بمجرد حلفهم على ما لا يعلمون لو اجترأوا على الحلف ، أو لاستنكار المطالبة بالدم من غير بيئة كما يراه الطحاوي ، فيكون الاستفهام إنكارياً عنده ، وإن كان

هذا يخالف مذهب ابن حجر ، فظهر أن أبا حنيفة لم يخالف في هذه المسألة حديثا صحيحا صريحا ، بل جرى على المذهب الرشيد السديد . والله أعلم .

صلاة الطواف بعد صلاة الفجر

١٠٤ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينه عن أبي الزبير عن عبد الله بن بابا عن جبير بن مطعم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة من ليل أو نهار . حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عطاء قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت بعد الفجر ، وصلى الركعتين قبل طلوع الشمس . حدثنا أبو الأحوص عن ليث عن عطاء قال : رأيت ابن عمر وابن عباس طافا بعد العصر وصليا . حدثنا ابن فضيل عن ليث عن أبي سعيد أنه رأى الحسن والحسين قدما مكة فطافا بالبيت بعد العصر وصليا . حدثنا ابن فضيل عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل أنه كان يطوف بعد العصر ويصلي حتى تصفر الشمس . حدثنا يعلى عن الأجلح عن عطاء قال : رأيت ابن عمرو وابن الزبير طافا بالبيت قبل صلاة الفجر ، ثم صليا ركعتين قبل طلوع الشمس . وذكروا أن أبا حنيفة قال : لا يصلي حتى تغيب أو تطلع وتمكن الصلاة . »

أقول : في الحديث الأول أبو الزبير وهو مدلس وقد عنعن ، وفي إسناده اضطراب راجع سنن الدار قطنى ، وفي الخبر الثالث والرابع ليث بن أبي سليم ، وفي الخبر الخامس الوليد بن جميع قال ابن حبان . فخش تفرده فبطل الاحتجاج به ، وقال الحاكم : لو لم يذكره مسلم في صحيحه لكان أولى ، وفي الخبر الأخير الأجلح ضعفه النسائى ، وقد أخرج ابن راهويه عن معاذ بن عفراء أنه طاف بعد العصر أو بعد الصبح ولم يصل ، فسئل عن ذلك ، فقال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب ، وورد استثناء الصلاة بعد الطواف من أن تكره في الوقتين عند الدار قطنى ، وفي سنده أبو سعيد رجاه بن الحارث . ضعفه ابن معين

وغيره، وكل ماورد في الاستثناء ضعاف . راجع نصب الراية (١ - ٢٥٤)
وأما حديث النهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة
العصر حتى تغرب فمخرج في الصباح والسنن من حديث ابن عباس وأبي
هريرة ، وأبي سعيد الخدرى وغيرهم - رضى الله عنهم - فلا يعارضه مثل تلك
الآثار المعلولة ، فبقى كراهة ركعتي الطواف في الوقتين داخلة في ذلك الحكم
العام كما هو مذهب أبى حنيفة وأصحابه ، وقد سبق شيء من ذلك في المسألة
التاسعة والثلاثين . والله أعلم .

شراء السيف المحلى بنوع حلميته

١٠٥ - وقال أيضا : « حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد قال :
سمعت خالد بن أبى عمران يحدث عن حنش عن فضالة بن عبيد قال : أتى النبي
- صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر بقلادة فيها خرز معلقة بذهب ابتاعها رجل
بسبعة دنانير أو بتسعة دنانير فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر ذلك له فقال :
لا حتى تميز ما بينهما . قال : إنما أردت الحجارة قال : لا حتى تميز ما بينهما قال :
فردته حتى ميزه . حدثنا وكيع عن محمد بن عبد الله عن أبى قلابه عن أنس
قال : أتانا كتاب عمر ، ونحن بأرض فارس أن لا تبيعوا السيوف فيها حلقة
فضة بدرهم . حدثنا وكيع عن زكريا عن الشعبي قال : سئل شريح عن طوق من
ذهب فيه فصوص . قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب وزنا بوزن . حدثنا
ابن علية عن أيوب عن محمد كان يكره شراء السيف المحلى بفضة إلا بعرض .
حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى أنه كان يكره شراء السيف المحلى
بفضة ويقول : اشتره بذهب يدا بيد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا بأس أن
يشترى بالدراهم . »

أقول : سعيد وخالد وحنش إفريقيون من أفراد مسلم ، واختلف الرواة
عن فضالة بما يختلف به المعنى كما ساق الطحاوى ألفاظهم بأسانيدهم إليهم في
معانى الآثار ، وتكلم على معانيها بحيث لا يبقى لها وجه دلالة على تجريم شراء

السيف المحلى بنوع حليته ، وفي نقل كلامه طول . على أن فك القلادة المنظومة من ذهب وأحجار يجعل الذهب في جانب ، والأحجار في جانب من غير إحداث خلل في الصياغة ، فيباع الذهب بالذهب مثلاً بمثل بكل سهولة بخلاف السيف المحلى ، فإنه لا يمكن فيه فصل الفضة مثلاً منه إلا بإحداث خلل في الصنعة وإحداث تلف فيها ، فلا يكون هذا من باب بيع القلادة أو الطوق أو الحلقة إذ لا يحصل خلل في الصنعة في فصل الذهب أو الفضة منها ، على أن رواية الليث في حديث فضالة عند مسلم كون دنانير الثمن أقل مما في القلادة من الدنانير ، فلا يخالف حديث القلادة رأى أبي حنيفة في اشتراط كون الثمن أكثر ، فزال أمكان الاحتجاج بحديث فضالة ، وبأثر أنس في هذا الموضوع ، وأما قول شريح فيذوب أمام الآثار الصحيحة عن كثير من الصحابة وجملة التابعين كما سيأتى ، فليكن قوله قولاً من الأقوال في مسألة خلافية ، وكذا قول الزهرى .

وأما ما عزاه إلى ابن سيرين هنا فقد عزا خلافه إليه في المصنف فيما حدث بطريق عثمان بن مطر عن هشام بن حسان ، وابن أبي عروبة عن ابن سيرين وقناة : (أنه لا بأس بشراء السيف المفضض ، والخوان المفضض والقدح بالدرهم) وهذا كما ترى خلاف ما ذكره هنا فكأنه رد على نفسه بنفسه ، لكن عثمان بن مطر متكلم فيه ، إلا أنه روى أيضاً في المصنف عن وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (لا بأس ببيع السيف المحلى بالدرهم) بل روى ابن حزم بسنده عن عمر وعلى ، وابن مسعود وأنس ، وطارق وخباب - رضى الله عنهم - ما بمعناه في المحلى (٨ - ٤٩٦) ، وساق ابن حزم بسنده أيضاً تجويز ذلك عن الحكم بن عتيبة والحسن البصرى وإبراهيم النخعي والشعبي وحماد بن أبى سليمان ، وسليمان بن موسى وشيخه مكحول وسفيان الثوري ، وقد أخرج الطحاوى بطريق ابن جبير عن ابن عباس : أنه اشترى السيف المحلى بالفضة ، وقال : روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين أنه وقد حدث محمد بن الحسن عن أبى يوسف عن ابن أبي عروبة عن أبى معشر

عن ابراهيم النخعي أنه قال: في بيع السيف المحلى إذا كانت الفضة التي فيه أقل من الثمن فلا بأس بذلك ، وروى محمد أيضا عن أبي يوسف ، عن حصين بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم لأن فيه حمائله وجفنه واصله اهـ وروى الطحاوى بسنده عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يباع السيف المفضض بالدراهم بأكثر مما فيه تكون الفضة بالفضة والسيف بالفضل اهـ وروى ابن أبي شيبة بسنده عن طارق ابن شهاب - وهو ممن رأى النبي صلى الله عليه وسلم - : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتره اهـ ومن لا يرى حجة في أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وآثار التابعين لا يبالى بنزول تلك الآثار ، لكن أبا حنيفة ليس ممن لا يلتفت إلى أقوال الصحابة وآثار التابعين ، فتبين أن لأبي حنيفة أسوة حسنة بهؤلاء ، ورأيه على طبق رأى ابراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ، ومعه صاحباه في هذه المسألة المجتهد فيها ، فلا يكون مخالفا للآخر ، ولالفهم أهل الآثار . والله أعلم .

قضاء الأربع قبل الظهر

١٠٦ - وقال أيضا : حدثنا شريك عن هلال الوزان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا فاتته أربع قبل الظهر صلاها بعدها . حدثنا وكيع عن مسعر عن رجل من بني أود عن عمرو بن ميمون قال : من فاتته أربع قبل الظهر فليصلها بعد الركعتين ، وذكروا أن أبا حنيفة قال : لا يصلها ولا يقضيها . .

أقول : الأول مرسل والوزان : هو ابن أبي حميد ، والثاني قول عمرو ابن ميمون الأودى المخضرم التابعي وفي سنده مجهول ، لكن في سنن ابن ماجه عن عائشة بلفظ (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر) ورجاله ثقات غير قيس بن الربيع وقد وثق فيكون حسنا ، وفي جامع الترمذي عن عائشة أيضا (إن النبي - صلى

الله عليه وسلم - كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاها من بعدها (عن عبد الوارث ابن عبيد الله عن عبد الله بن المبارك عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عنها، ورواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء نحوه هذا، وروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي صلى الله عليه وسلم - نحوه هذا، والحديث في نظر الترمذى حسن غريب .

وقضاء الأربع قبل الظهر عند فواتها بعد الظهر موضع اتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه كما نص عليه ابن الهمام وقاضى خان وغيرهما إلا أن محمداً يرى تقديمها على شفع الظهر بخلاف أبي حنيفة وأبي يوسف فانهما يريان قضاء الأربع بعد شفع الظهر أخذاً بلفظ شعبة عن خالد الحذاء - وهو الذى عند ابن ماجه - وأخذ محمد بظاهر رواية ابن المبارك - وهى التى عند الترمذى - فظهر من ذلك أن ابن أبى شيبة غلط فيما غراه إلى أبى حنيفة ، وليراجع (إعلاء السنن) للعلامة التهانوى (٧ - ٧٨) من أراد المزيد على ما هنا . والله أعلم .

الصلاة على الشهيد

١٠٧ - وقال أيضاً : « حدثنا شيبان بن سوار عن ليلى بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما في قبر واحد وأمر بدفنهم بدماهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا . » حدثنا عبيد الله بن موسى عن أسامة بن زيد عن الزهرى عن أنس قال : لما كان يوم أحد من النبي صلى الله عليه وسلم - بحمزة وقد جدد ومثل به فقال : لولا أن تجد صفة لتركته حتى يحشره الله من بطون السباع والطير ، ولم يصل على أحد من الشهداء وقال : أنا شهيد عليكم اليوم . وذكروا أن أبا حنيفة قال : يصل على الشهيد .

أقول : اختلفت الروايات في الصلاة على الشهيد فأخذ أبو حنيفة بالأحوط فقال بوجوب الصلاة على الشهيد ، واحتج على ذلك بحديث عقبه

ابن عامر (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خرج يوماً فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت) أخرجه البخاري في المغازي ، وتأويل ابن حبان والبيهقي للحديث بالدعاء تأويل بارد يرده لفظ (صلاته على الميت) في الحديث ، وأخرج الحاکم في المستدرک في الجهاد من رواية جابر أنه صلى على حمزة بطريق أبي حماد الحنفي قال ابن عدى ما أرى في حديثه بأساً وكان أحمد بن محمد بن شعيب يثنى عليه ثناء تاماً ، وكان عطاء بن مسلم يوثقه ، وقال البغوي : كوفي صالح الحديث ، واضطرب الذهبي فمرة يصحح حديثه ، وأخرى يقول : قال النسائي متروك كما في بغية الأملعي في تخريج الزيلعي ، والصلاة على حمزة مما أخرجه أحمد في مسنده مرفوعاً عن ابن مسعود وعبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي مرسلًا ، وطال الأخذ والرد في الروايات ، والأصل المتبع عند الفقهاء عند تعارض النفي والإثبات الأخذ بالإثبات لما عند المثبت من زيادة علم ، وقال محمد بن الحسن في الحجج : سبحان الله العظيم كيف ترك الصلاة على الشهيد وقد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى على شهداء أحد وحمزة . اهـ وفي نصب الراية توسيع بالغ في سرد ما ورد في ذلك من الآثار والكلام فيها ، فليراجع من أراد المزيد .

تخليل اللحية

١٠٨ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم عن حسان بن بلال قال : رأيت عمار بن ياسر توضأ وخلل لحيته ، فقلت له ، فقال : رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فعله . » حدثنا ابن نمير عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : رأيت عثمان توضأ فخلل لحيته ثلاثاً ، ثم قال : رأيت النبي ﷺ يفعل . » حدثنا ابن فضيل عن ليث عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخلل لحيته . » حدثنا هشيم عن أبي جرة قال : رأيت ابن عباس يخلل لحيته . حدثنا معتمر عن أبي عون قال : رأيت أنسا يخلل لحيته . » حدثنا ابن نمير عن عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر أنه كان يخلل لحيته . حدثنا زيد بن الحباب عن عمر بن سليم الباهلي عن أبي غالب قال : رأيت أبا امامة ترضاً ثلاثاً ثلاثاً وخلل لحيته ، وقال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعله . حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسن بن صالح عن موسى بن أبي عائشة عن رجل عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلل لحيته . حدثنا وكيع حدثنا الهيثم بن جمار عن يزيد بن أبان عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : أتانى جبريل فقال : إذا توضأت فخلل لحيتك . وذكر أن أبا حنيفة كان لا يرى تخليل اللحية .

أقول : قال الحافظ الزيلعي الروايات في تخليل اللحية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كلها مدخولة ، وأمثلها حديث عثمان . أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عامر بن شقيق : وقد ضعفه ابن معين ، وعبدالكريم في سند عمار : هو ابن أبي المخارق معروف الحال ، وفي سند حديث أبي امامة عمر بن سليم الباهلي غير مشهور يحدث بمناكير قاله العقيلي . وفي أحد سندی أنس رجل مجهول ، وفي الآخر الهيثم بن جمار متروك ، وتوسع الحافظ الزيلعي في نصب الراية ، في بيان علل الأخبار الواردة في ذلك سوى ما تقدم ، وتخليل اللحية عند غسل الوجه في الوضوء مستحب عند أبي حنيفة كما هو المنصوص في كتب المذهب ، وليس يحتم عنده ولا سنة مؤكدة لما في الآثار الواردة في ذلك من العلل ، فلا يصح أن يعد أبو حنيفة مخالفاً للحديث الصحيح الصريح في مثل هذه المسألة التي لم يصح فيها حديث كما علمت .

القراءة في الوتر

١٠٩ - وقال أيضا : حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا محمد بن أبي عبيدة حدثنا أبي عن الأعمش وطلحة عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي بن كعب إن النبي - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - كان يوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا شيبانة عن يونس عن أبي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النسي - صلى الله عليه وسلم - كان يوتر بثلاث يقرأ فيهن بسبح اسم ربك الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد . حدثنا شيبانة عن شعبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أوتر بسبح اسم ربك الأعلى . وذكر أن أبا حنيفة كره أن يخص سورة يقرأ بها في الوتر . .

أقول : حاول المصنف أن يحتج على أبي حنيفة من جهة ، فاحتج له من جهة أخرى حيث إن تلك الأحاديث كلها تدل على أن الوتر ثلاث ركعات كما هو مذهب أبي حنيفة ، وكان المصنف حاول أن يرد عليه فيما سبق ، ومذهب أبي حنيفة في تلاوة القرآن في الصلوات كلها مبني على ما يتيسر للمصلي كما دل على ذلك كتاب الله الكريم ، وتلك الأخبار لا تفيد البتة والالزام بقراءة تلك السور في الوتر ، فللمصلي أن يقرأها ويقرأ غيرها على ما يتيسر كما وقع في إحدى الروايات عن عائشة عند الطحاوي (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في وتره في ثلاث ركعات قل هو الله أحد والمعوذتين) ، ليس بينها لا سبوح اسم ربك الأعلى ، ولا قل يا أيها الكافرون ، وفي المتنق للباجي : قال ابن نافع في المجموعة (إن الناس ليلتزمون في الوتر قراءة قل هو الله أحد والمعوذتين مع أم القرآن وما هو بلازم) وهذا ينفي الوجوب اهـ ، بل يفيد التخير في قراءة أي سورة شاء المصلي وعليه العمل ، وأما دعوى أبي حنيفة أن يكرر تخصيص سورة يقرأ بها المصلي في الوتر مطلقا فليس في كتب المذهب أثر يستند عليه في تلك الدعوى ، وإن كان تخصيص ما لم يخصه الشرع مكروها ، على أن الاقتصار في التلاوة على سورة خاصة إن كان بحيث يحمل العامة على اعتقاد أن الاقتصار عليها واجب فيكره إذ ذاك الاقتصار ، بل الأولى هي التنقل في السور كما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفعله مع مراعاة أغلب أحواله عليه السلام في القراءة . والله سبحانه أعلم .

القراءة في الجمعة والعيد

١١٠ - وقال أيضا : حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن رافع قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة ، وخرج الى مكة ، فصلى بها أبو هريرة الجمعة ، فقرأ بسورة الجمعة في السجدة الأولى وفي الآخرة إذا جاءك المنافقون . قال : عبيد الله فأدركت أبا هريرة حين انصرف فقلت انك قرأت بسورتين كان علي - رحمه الله - يقرأ بهما في الكوفة ، فقال أبو هريرة : اني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما . حدثنا جرير عن منصور عن الحكم عن أناس من أهل المدينة أرى فيهم أبا جعفر قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين فأما سورة الجمعة فيبشر بها المؤمنين ويحرضهم ، وأما سورة المنافقين ، فيؤثس بها المنافقين ويوبخهم . حدثنا جرير عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان ابن بشير أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث الغاشية ، وإذا اجتمع العبدان في يوم قرأ بهما فيهما . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن النعمان بن بشير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بنحو حديث جرير . حدثنا يعلى بن عبيد عن مسعر عن معبد بن خالد عن زيد بن سمرة قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث الغاشية . حدثنا ابن عيينه عن ضمرة بن سعيد قال : سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول خرج عمر يوم عيد فسأل أبا واقد الليثي بأي شيء قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا اليوم فقرأ بقاف واقتربت . وذكر ان أبا حنيفة كره أن يخص سورة ليوم الجمعة والعيد .

أقول : ان المصنف غير موفق هنا أيضا في ادعاء أن الجمعة والعيد لهما سور خاصة يقرأ بها الامام ، فما هو ذا قد ذكر مرة قراءة سورة الجمعة وسورة المنافقين في ركعتي الجمعة ، وذكر مرة أخرى قراءة سبح اسم ربك

الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية في الجمعة والعبدین، والجمعة في رواية ورواية ثم ذكر قراءة (ق) واقتربت، وهذه تدل على أنه لا قراءة خاصة في الجمعة والعبدین، بل الأمر فيها مبنى على التيسير، قال الله تعالى (فاقروا ما تيسر من القرآن) من غير إلزام بسورة خاصة في الصلوات كلها - غير الفاتحة - وهنا أيضا حاول أن يحتج على أبي حنيفة، فاحتج له في المسألة نفسها، وفي مسند البزار من حديث ابن عباس قراءة (عم يتساءلون) و (والشمس وضحاها) في العبدین وهذا مما يؤيد ما ذكرناه، لولا أن في سننه أيوب بن سيار، والاقتصار على الفاتحة في العيد مما أخرجه أحمد بسند فيه شهر بن حوشب، ويستحب قراءة سورة الجمعة في أولى ركعتي الجمعة عند مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: هي وغيرها من السور سواء قاله الباجي. والتخير هو الأصوب بالنظر إلى الأدلة مع استحباب تحري ما كان يفعله - صلى الله عليه وسلم - بدون اقتصار على سورة خاصة عندما يخاف من اعتقاد العامة وجوب قراتها خاصة فاذ ذاك يكره عند أبي حنيفة. والله أعلم.

المذى وأثر الاحتلام في الثوب

١١١ - وقال أيضا: «حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن اسحاق عن سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذى شدة، فكنت أكثر الغسل منه، فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم فقال: (إنما يكفيك من ذلك الوضوء) قال: قلت يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبي قال (إنما يكفيك كف من ماء تنضح به من ثوبك حيث ترى أنه أصاب). حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا أجنب الرجل في ثوبه فرأى فيه أثرا فليغسله فإن لم ير فيه أثرا فلينضحه بالماء. حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق قال: قال رجل من الجبي لأبي ميسرة: إني أجنب في ثوبي فانظر فلا أرى شيئا. قال: فإذا اغتسلت فتلفف به وأنت رطب، فإن ذلك يجزئك. حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم في

الرجل يحتمل في الثوب فلا يدري أين موضعه. قال : ينضح الثوب بالماء . حدثنا محبوب القواريري عن مالك بن حبيب عن سالم قال : سأله رجل : إني أحتمل في ثوبي . قال : اغسله . قال : خفي على . قال : رشه بالماء . حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن زيد بن الصلت أن عمر نضح مالم ير . حدثنا غندر عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : إن ضللت فانضح ، وذكر أن أبا حنيفة قال : لا ينضجه ، ولا يزيده الماء إلا شراً

أقول : ساق المصنف المذني والاحتلام في مساق واحد ، مع أن المذني نجس اتفاقاً ، فلا يزول إلا بالغسل عند جمهور الفقهاء منهم أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي وإسحاق ، وهم حملوا النضح في الحديث على معنى الغسل وهو يأتي بهذا المعنى في اللغة ، ولذا ورد في الموطأ وسنن أبي داود (فلينضح فرجه) في هذا الحديث نفسه في موضع (فليغسل ذكره) عند مسلم ، وحمل أبو حنيفة النضح على معنى الغسل المزيل للنجاسة والقدر للنص على نجاسة المذني ، ولإقامة أحد اللفظين مقام الآخر في هذا الحديث في الروايتين ، ولو لا أن المراد بالنضح هو الغسل لما أقيم أحدهما مقام الآخر في الحديث ، ولا زالت النجاسة به لو حمل على معنى الرش لأنه لا يزيد الثوب إلا تلطخاً وفساداً ، وهذا هو الذي يعين المراد هنا من النضح المشترك في الأصل بين الغسل والرش ، وفي عمدة القاري (١ - ٨٠٢ و ٨٩٠) تفصيل معنى النضح لغة .

وأما الاحتلام فليس حكمه كحكم المذني لأن حديث عائشة في فرك اليابس وغسل الرطب في الصحيحين من الدليل على أن المني يغسل للاستقذار لالكونه نجساً ، فسوقهما في مساق واحد لا يكون متزناً ، وأما الكلام في الأخبار التي أوردها المصنف هنا فالأول في سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن هناك عنن في جامع الترمذي ، فلا تقوم به حجة إلا أنه مذكور بلفظ (حدثني) في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه فتزول هذه العلة على تلك الرواية فيصلح للاحتجاج به على أن يكون النضح بمعنى الغسل لما تقدم ، والثاني موقوف على ابن عباس ، وفي سننه سمك بن حرب ، وما يقع في ثوب

من أجنب يكون منيا لا منديا، فيخالف حكم هذا حكم ذاك كما سبق، وإزالتهما بالغسل كما هو المراد في الحديث من النضج، والخبر الثالث رأى أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل الحمداني المخضرم من أفاضل أصحاب ابن مسعود، وكلامه ربما يكون نوعاً من المزاح لو صح، والراوى عنه : هو أبو اسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو على جلالة قدره ممن يذكر بالتدليس والاختلاط، ولم يقل سمعت فتكون صيغته صيغة انقطاع، على أن كلامه في الاحتلام، وحكمه غير حكم المذي، وقال إبراهيم في الخبر الرابع (ينضح الثوب بالماء) بمعنى يغسله كما سبق، ومحبوب القواريري في الخبر الخامس ضعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني، وشيخه مالك بن حبيب لا أعرفه، والخبر السادس فيه نضح عمر، وهو بالمعنى السابق، وزيد بن الصلت ممن ولد في عهد النبي ﷺ، وكلام ابن المسيب بمعنى الغسل أيضاً، فظهر أنه لا داعي إلى الامتناع من مراعاة أبي حنيفة الطهارة البالغة في كل شيء. حيث لم يخالف الحديث الصحيح الصريح، وإنما غاية ما عمل هي حمل المشترك على المعنى الذي تعينه القرائن . والله سبحانه أعلم .

الصلاة أثناء الخطبة

١١٢ - وقال أيضاً : حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : جاء سليك الغطفاني والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب يوم الجمعة فقال له : صليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين تجوز فيهما . حدثنا وكيع عن عمران عن أبي مجلز قال : إذا جئت يوم الجمعة والإمام يخطب فإن شئت صليت ركعتين وإن شئت جلست . حدثنا زهر عن ابن عون قال : كان الحسن يجيء والامام يخطب فيصلّي ركعتين . حدثنا هشيم أخبرنا منصور وأبو حمزة ويونس عن الحسن قال جاء سليك الغطفاني والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب يوم الجمعة ولم يكن صلى الركعتين فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يصلي ركعتين يتجوز فيهما . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلي .

أقول : قد سبق الكلام في حديث سليك في المسألة الموفية المائة ، وبيننا هناك أن صلاته وحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - معه ما كان أثناء الاستمرار على الخطبة ، وأن العمل المتوارث بين جمهور الصحابة والتابعين هو الامتناع من الحديث والصلاة أثناء الخطبة ، وأنه قد صح أحاديث في النهي عن الكلام أثناء الخطبة ، فلا نعيد هنا ما سبق بيانه ، فإذا فرضنا أن حديث سليك مبيح ، وحديث المنع من الكلام حازر ، فالحاضر هو الذي يؤخذ به لثلاث يتعدد المسخ ، على أن للاجتهاد متسعاً في المسألة بالنظر إلى أدلة الفريقين . والله أعلم .

قضاء القاضى بشهود زور

١١٣ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيلب : بليت أم سلمة عن أم سلمة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى بينكم على نحو مما أسمع منكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ ، فإنما أقطع له قطعة من نار يأتي بها يوم القيامة . حدثنا وكيع عن أسامة ابن زيد عن عبد الله بن رفيع عن أم سلمة قالت جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مواريث بينهما قد درست ليست بينهما بينة فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنكم تختصمون إلي ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أفضى بينكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة ، قال : فبكى الرجلان ، وقال كل منهما : حتى لأخى يا رسول الله ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أما إذ فعلتما فاذها وافتسما ، وتوخيا الحق ، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه . حدثنا محمد بن بشر العبدى ، حدثنا محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته

من بعض فمن قضيت له من حق أخيه فانما أقطع له قطعة من النار . وذكر أن
أبا حنيفة قال : لو أن شاهدي زور شهدا عند القاضي على رجل بطلاق امرأته
ففرق القاضي بينهما بشهادتهما أنه لا بأس أن يتزوجا أحدهما .

أقول : الحديث فيما إذا قضى القاضي فيما لا بينة فيه بحسن بيان يديه
أحد المتخاصمين كما يظهر من نص الحديث فلا يشمل الحكم بعدم استكمال البينة
واستتمام تزكية الشهود بقدر الطاقة البشرية فاذ ذاك إذا حكمنا بعدم نفاذ الحكم
الظاهر عند فرض أن الشهود شهود زور واعتبرنا ظاهراً وباطناً في
الموضوع تعطلت الأحكام وشملت الفوضى فيتصل الزوج الأول بالمرأة بحكم
الباطن ، والثاني بحكم الظاهر فتختلط الأنساب وهذا ما لا يرضاه أبو حنيفة ،
والمسألة فرضية لأن شهود الزور قلما تروج على قاض يقظ لم يتساهل في
التزكية ، ويألها من عظة بالغة حكيمة تصدر من قاض تحمل المتخاصمين على
الإنصاف وإيصال الحق إلى صاحبه وقد وصل النبي - صلى الله عليه وسلم -
إلى تلك الغاية السديدة بتلك العظة الحكيمة ، وقد وجه القضاة بهذا الإرشاد
الحكيم إلى طريق استخلاص الحق ، فلو توجهوا هذا التوجه لما ضاع حق
واشمل العدل ، وأبو حنيفة لا يزعم أن شهادة الزور جريمة نافذة بل يقول
إنها من أكبر الكبائر ، وعذاب الله أكبر ، لكن إذا سعى القاضي في تعرف
دخائل الشهادة بقدر ما تصل إليه الطاقة البشرية ولم يتبين له وجه رد لها فحكم
بمقتضى الشهادة فنضطر أن نقول أن حكمه نافذ ظاهراً وباطناً لثلاث تشمل
الفوضى ونعد عقوبة من تسبب في ضياع الحق إلى الله سبحانه في الدنيا
والآخرة بقدر عظم جريمة هذا الجاني بل لا نرى القضاء بعلم القاضي لثلاث يؤدي
إلى ضياع الحقوق في عهد قضاة السوء .

وبما قلت في المسألة في تأنيب الخطيب : ثم مسألة نفاذ حكم القاضي ظاهراً
وباطناً هو مقتضى الأدلة وإن كان شاهد الزور يائماً عظيماً لكن لا يحول
ذلك دون نفاذ حكم القاضي ظاهراً وباطناً ، وإلا لزم إباحة وطئها - في تلك
الحكاية - للزوج الأول في السر فيما بينه وبين الله ، وإباحة وطئها للزوج

الجديد بحكم الحاكم وأى قول يكون أقبح وأشنع من هذا؟ يكون لامرأة واحدة زوجان في حالة واحدة أحدهما يجامعها في السر، والآخر في العلانية، ونعترف أن أبا حنيفة لا يمكنه أن يرى مثل هذا الرأي رغم كل تشريع، بل التشريع يرد على مخالفه ومشنعه كما صورناه، وأبو حنيفة من أبرأ الناس من أن يحدث الفوضى في الأحكام، وأما عدم تفريق القاضى بينهما بعد علمه بحال الشاهدين فليس من مسائل أبي حنيفة، وإنما مذهبه التروى في الحكم مطلقاً هـ.

وبما قلت في المسألة في إحقاق الحق: لو لم ينفذ قضاء القضاة ظاهراً وباطناً لزم تجويز تمكين المرأة زوجها بقضاء القاضى ظاهراً، وتمكين زوجها الأول باطناً، وكل ذلك من لوازم شريعة لا يقر بها عاقل، والحديث في اقتطاع الحق باللعن لا في الحكم بالشهود، فلا يكون له دخل فيما هنا. ومن الدليل على نفاذ قضاء القاضى ظاهراً وباطناً، قضاء القاضى بالفسخ في باب التحالف واللعان فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً، ولا شك أن إحدى اليمينين كاذبة ومع هذا ينفذ الفسخ اتفاقاً، وكذلك أحد المتلاعنين كاذب يمين، ومع هذا تنفذ الفرقة ظاهراً وباطناً، وكذا اجتهاد القاضى في المجتهدات مع احتمال الخطأ، وإقامة البينة على أن هذا الميت عليه دين وهم شهود زور، فباع القاضى شيئاً من أموال الميت لأجل الدين، فإنه ينفذ البيع ظاهراً وباطناً هـ على أن القاضى له حق التفريق بين الزوج والزوجة في كثير من الحالات في شتى المذاهب، فلا أقل من أن ينفذ حكمه بالتفريق في هذه المسألة التي لو لم نقل بنفاذه فيها ظاهراً وباطناً لاختلطت الأنساب وشملت الفوضى، ولا سيما أنه قضاء القاضى يرفع الخلاف اتفاقاً. والله سبحانه أعلم.

هل تقتل المرأة إذا ارتدت؟

١١٤ - وقال أيضاً: «حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من بدل دينه فاقتلوه.

حدثنا حفص بن غياث وأبو معاوية ووکیع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . حدثنا عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن قال فى المرتدة تستتاب فان تاب وإلا قتل . حدثنا حفص عن عبيدة عن ابراهيم قال : تقتل . حدثنا ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن حماد قال تقتل : وذكروا أن ابا حنيفة قال : لا تقتل إذا ارتدت . .

أقول : تلك الأحاديث والآثار صحيحة لا غبار عليها حتى رواية عبيدة عن ابراهيم وإن كان عبيدة بن المعتب متكلماً فيه ، لكن تابعه حماد بن أبي سليمان فى رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة فى الآثار ، وحديث (من بدل دينه فاقتلوه) يعم الرجل والمرأة ، لكن فى كامل ابن عدى رواية حفص بن سليمان القارىء عن موسى بن أبي كثير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن امرأة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ارتدت فلم يقتلها . وقد طال كلام المحدثين فى حفص بن سليمان القارىء رواية قراءة عاصم المعروفة بين القراءات السبع فأسقطوه ، لكن وثقه وكيع وأخرج له النسائى فى الخصائص متابعه ، وقال احمد فى رواية أبي على الصواف عن عبد الله بن أحمد عنه : صالح . وقال حنبل بن اسحاق فى روايته عن أحمد مرة : ما به بائس ، ومرة : متروك الحديث . وقال محمد بن سعيد العوفى عن أبيه : لو رأيت لقرت عيناك فهما وعلمها ، فيكون فى ذلك بعض تقوية له ، ولا سيما مع كثرة الشواهد لهذا الحديث .

وقد روى ابن أبي شيبة فى المصنف عن عبد الرحيم بن سليمان ووکیع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال : النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام ، ولكن يحبسن ويدعین إلى الإسلام ويجهرن عليه اه وتابعهما محمد بن الحسن فى الآثار وساق الحديث بهذا السند ثم قال

وبه نأخذ، ولكننا نجسها في السجن حتى تموت أو تتوب اه، وعننه، الثوري
عن عاصم، وساقه بسنده الحديث في رواية عبدالرزاق عنه في أواخر الجهاد
من المصنف، وبطريقه ساقه الدارقطني في السنن إلا أنه قال، عن الثوري عن
أبي حنيفة عن عاصم، ثم ساق الدارقطني رواية أبي مالك النخعي عن عاصم،
فجعله متابعا لأبي حنيفة، لكننا في غنية عن متابع مثله في أحاديث أبي حنيفة،
وأخرج الدارقطني في سننه أيضاً بطريق خلاص بن عمرو عن علي : المرتدة
تستتاب ولا تقتل، وخلاص من رجال الجماعة. وثقه جماعة، فتضعيف
الدارقطني لا يكون إلا تحاملاً، وأخرج عبد الرزاق نحو ما روى عن علي
أيضا عن عطاء والحسن وإبراهيم النخعي كما في نصب الراية، لكن الصحيح
عن إبراهيم هو ما سبق من محمد بن الحسن، وروى قتل المرتدة في عدة
روايات، لكن في أسانيدنا من ترك حديثه أو اتهم بالوضع، فتكون العمدة
هي ما سبق، وساق الدارقطني عن عبد الله بن عيسى الجزري عن عفان عن
شعبة عن عاصم الحديث السابق مرفوعاً. لكن اتهم الدارقطني عبد الله بن
عيسى في هذا السند إلا أن الدارقطني انفرد بهذا الاتهام، وأخرج الطبراني
في الكبير عن الحسين بن اسحاق التستري عن هرم بن معلى عن محمد بن سلمة
عن الفزاري عن مكحول عن ابن أبي طلحة اليعمرى عن أبي ثعلبة الخشني
عن معاذ بن جبل أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له : أيما رجل
ارتد عن الاسلام فادعه، فإن تاب فاقبل منه، وإن لم يتب فاضرب عنقه، وأيما
امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فإن تابت فاقبل منها، وإن أبت فاستتبعها
وقال أبو الحسن الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني وفيه راو لم يسم قال
مكحول عن ابن أبي طلحة اليعمرى : وبقية رجاله ثقات اه وكلام ابن عدى
في فزاري يروى عن ابن المكندر، ثم محمد بن سلمة هنا : هو الحراني من رجال
مسلم وهو بعيد عن تدليس الشيوخ لأن توثيقه موضع اتفاق . وفي أخبار
أبي حنيفة لابن أبي العوام الحافظ : حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا
أبو يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال حدثنا عبد الله بن الوليد العدني

قال حدثنا سفيان الثوري عن رجل عن عاصم ح . قال أبو بشر (الدولابي) وحدثني صاحب لنا يكنى أبا بكر ، ويعقوب بن إسحاق قالا ، حدثنا أبو يوسف العطار الفقيه أنبأنا عبد الرزاق قال : أنبأنا سفيان عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس في النساء إذا ارتددن قال : يحبس ولا يقتلن . قال وكيع : كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام فربما قال حدثنا النعمان عن عاصم وربما قال بعض أصحابنا اه وقال ابن عدى في الكامل : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد حدثنا أحمد بن زهير بن حرب قال : سمعت يحيى بن معين ، يقول : كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً كان يرويه لم يكن يرويه غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ، فلما خرج إلى اليمن دلّسه عن عاصم . ثم قال ابن عدى حدثنا أحمد بن محمد ابن سعيد حدثنا علي بن الحسن بن سهل حدثنا محمد بن فضيل البلخي حدثنا داود بن حماد بن فرافصة عن وكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس في النساء إذا ارتددن قال : يحبس ولا يقتلن . قال وكيع : كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام ، فربما قال : حدثنا النعمان عن عاصم ، وربما قال : بعض أصحابنا اه وتلك الأدلة هي أدلة أبي حنيفة في استتابة المرتدة من غير أن تقتل مع ما اعترف به الجميع من أن العقوبات بما يدرك بالشبهات . وزد على ذلك نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان في الحروب ، فإذا كانت الكافرة الأصلية موضع رفق ، فالمرتدة الطارئة الكافر بدار الاسلام أولى بالرفق تمكينها من العود الى حظيرة الاسلام ، ومن توهم في المنع من قتل النساء والصبيان والذراى معنى غير معنى الرفق بالضعاف متناسياً أن رسول الله ﷺ ما بعث لىكون جايأ ولا خازنا لحطام الدنيا ، بل لىكون هاديا ورحمة للعالمين ، فقد أبعد في الهبوط إلى درك نازل جداً بالنظر إلى مستوى الدعوة الاسلامية ، والله سبحانه ولى التسديد .

الصلاة في خسوف القمر

١١٥ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن عن أبي بردة قال : انكسفت الشمس أو القمر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد من الناس فإذا كان ذلك فصلوا حتى تنجلي . حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثني فلان بن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن كسوف الشمس آية من آيات الله فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة . حدثنا وكيع حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : صلاة الآيات ست ركعات في أربع سجعات . حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا فزعتم من أفق من آفاق السماء فافزعوا إلى الصلاة . حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى في كسوف الشمس نحواً من صلاتكم بركعة ويسجد . وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلي في كسوف القمر . »

أقول : ظاهر ما عزاه إلى أبي حنيفة أنه لا يرى الصلاة في خسوف القمر ، وهو عزو باطل لأنه يرى صلاة لكسوف الشمس وصلاة لخسوف القمر إلا أن الأولى تصلى بالجماعة عنده ، وبإسرار القراءة وبدون اشتراط الخطبة ، والثانية إنما تصلى انفراداً ، ومعه في ذلك مالك وهما لا يريان الجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس لأن أكثر الرواة يقتصرون على الاسرار بالقراءة فيها ، والزهرى انفرد برواية الجهر ، والمنفرد أقرب إلى الغلط من الجماعة ، وكذلك لا يرى مالك ولا أبو حنيفة الخطبة شرطاً فيها لأن الخطبة في صلاة كسوف الشمس كانت بعد انجلاء الشمس في بعض الأحاديث فلو كانت شرطاً لكانت أثناء الكسوف ، فتكون الخطبة في صلاة كسوف الشمس

لمجرد إلقاء عظة للجمع الحاشد، ولم تنقل الجماعة في الأحاديث إلا في صلاة كسوف الشمس، ولذا قال مالك وأبو حنيفة أيضا: أن الجماعة مقصورة على صلاة كسوف الشمس، فلا تصلى عندهما صلاة خسوف القمر إلا في حالة الانفراد، قصرأ للجماعة على موردها في السنة، وابتعاداً عن ابتداع الجماعة في صلاة خسوف القمر مع عدم ورودها في السنة، وسوق الأحاديث الدالة على ذلك يخرجنا عما نحن بسبيله من الاختصار، والواقع أنه كثر الاختلاف في الصلاتين كل الاختلاف في كيفيةهما، وعدد الركوع في كل ركعة - وعدد الركعات والجنهر بالقراءة، والاسرار بها، وغير ذلك كما تجد تفصيل ذلك في نصب الراية وإعلاء السنن، والجواهر النقي وغيرها، وأكثر الفقهاء ينتحون ناحية الترجيح بين تلك الآثار بوجوه ترجيح تلوح لهم، فيأخذون بما ترجح عندهم، ويتركون ما عداه، وأصحابنا يرون أن صلاة الكسوف كباقي الصلوات في أعداد الركوع في كل ركعة حيث تعارضت الروايات في العدد مع الجمل بالتأخر، ومع العلم بتعدد الكسوف، وقد صح الركوع الواحد في أحاديث منها حديث أبي حنيفة عن عطاء بن السائب، وهو من قدماء الرواة عنه، فتكون روايته عنه قبل اختلاطه، وإذا كانت رواية السفيانين وشعبة عنه قبل اختلاطه كما يقول ابن دقيق العيد، فبالأولى أن تكون رواية أبي حنيفة عنه كذلك لتقدمه عليهم على ما يقول الحافظ ابن قطلوبغا، وصح الركوعان في الصحيحين وغيرهما، والثلاثة والأربعة في مسلم وغيره، بل من الرواة من أبلغ عدد الركوعات في كل ركعة إلى عشرة، والتعارض والاضطراب يوجب التساقط والرجوع إلى المتوارث في باقي الصلوات وهو وحدة الركوع في كل ركعة فتترجح عندنا رواية الركوع الواحد لهذا المرجح الظاهر، ثم طول الركوع بما ورد في الروايات، فيحتمل جداً أن يرفع بعض الصفوف رؤوسهم من الركوع استطالة للذة، ثم يعودوا إلى الركوع عندما علموا أن الإمام لم يرفع رأسه بعد، فيظن من بعدهم من الصفوف تعدد الركوع، فروي رواية، التمدد على أن جوابنا فيما يزيد على الواحد يكون كجواب القائلين بالركوعين في الزائد

عليهما ، فليهمس بذلك في أذن ابن القيم المتعود أن يهول في كل مسألة اجتهادية ، وأن يستبيح حريم مسائل الاجماع بكل جرأة إيقاظا له من غفوته ، ومسلك ابن جرير في المسألة الجمع بين الآثار الواردة بأن حملها كلها على التخيير ، وفي ذلك حسم النزاع في موضع لا يعلم فيه المتقدم من المتأخر ، وهذا جميل ، لكن في الآثار التي عليها مسحة صحة خاصة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الأذان والاقامة عند قضاء الفائتة

١١٦ - وقال أيضا : « حدثنا هشيم أخبرنا أبو الزبير عن نافع بن جبير عن أبي عبيدة عن عبد الله ، قال : شغل النبي - صلى الله عليه وسلم - المشركون يوم الخندق عن أربع صلوات . قال : فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء . . حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : حبسنا يوم الخندق عن الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء حتى كفيينا ذلك ، وذلك قول الله تبارك وتعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا) : فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمر بلالا ، فأقام فصلى الظهر كما كان يصلها قبل ذلك ، ثم أقام فصلى العصر كما كان يصلها قبل ذلك ، ثم أقام فصلى المغرب كما كان يصلها قبل ذلك ، ثم أقام العشاء فصلاها كما كان يصلها قبل ذلك ، وذلك قبل أن ينزل (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) . وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقم . . »

اقول : قال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم : عرس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : من يحرسنا ؟ فقال شاب من الأنصار : أنا يا رسول الله أحرسكم . فخرسهم حتى إذا كان الصبح غلبته عيناه ، فما استيقظوا إلا بجر الشمس ، فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فتوضاً وتوضاً أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفجر بأصحابه، وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلى في وقتها، ثم قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة اه فظهر بذلك أن مذهب أبي حنيفة في الفاتحة الأذان والاقامة، فيكون ما عزاه المصنف إليه هنا غير صحيح. نعم هو لا يرى تكرير الأذان في كل فاتحة عند قضاء عدة فوائت في مجلس واحد، بل يرى كفاية أذان واحد في الأولى، وتكرير الإقامة عند قضاء كل منها، وهذا هو المنصوص في الحديث الأول في هذا الباب، وأما كفاية أذان الحى وإقامته لمن صلى في بيته، فقد أخرجه المصنف في المصنف بإسناد صحيح عن الأسود وعلقمة قالاً: أتينا عبد الله في داره. فقال أصلى هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا، ولم يأمر بأذان ولا إقامة اه فليست بدخلة في موضوع بحثنا هنا.

البر بالبر مثلاً بمثل يداً بيد

١١٧ - وقال أيضاً: «حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري سمع مالك ابن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: البر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء. حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعير مثلاً بمثل يداً بيد. حدثنا وكيع حدثنا اسماعيل بن مسلم العبدى حدثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ البر بالبر، والشعير بالشعير مثلاً بمثل يداً بيد. وذكر أن أبا حنيفة كان يقول: لا بأس ببيع الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة.»

أقول: المصنف غلط في عزو هذه المسألة الى أبي حنيفة أيضاً، بل المسألة لإجماعية: فلا يجوز أحد بيع ما لم يقبض من الطعام، ولا بيع الربويات إلا مثلاً بمثل يداً بيد، والحديثان مخرجان عن أبي حنيفة في جميع ما ألف في مسانيد

ومحمد بن الحسن يقول بعد إخراج حديث أبي سعيد الخدري في الربا بطريق أبي حنيفة : به نأخذ وهو قول أبي حنيفة اه ولا أدري من أين وقع المصنف في هذا السهو الفظيع ؟

هل تجوز الصدقة على الفقير القادر على الكسب ؟

١١٨ - وقال أيضا : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن عامر عن حبشي بن جنادة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الصدقة لا تحمل لغنى ولا لذى مرة سوى . حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن سالم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى . حدثنا وكيع عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى . وذكر أن أبا حنيفة رخص في الصدقة عليه وقال جائزة .

أقول : ذو مرة بالكسر بمعنى ذى قوة ، والسوى بفتح السين وتشديد الياء بمعنى الصحيح الأعضاء ، والحديث الأول في سنده مجالد ، وسالم في الحديث الثاني هو ابن أبي الجعد ، ولم يسمع من أبي هريرة ، والحديث الثالث وقفه شعبة عن سعد ولم يرفعه عند الترمذي والطحاوي ، وربحان بن يزيد جهله أبو حاتم وإن وثقه ابن معين ، وقال ابن حبان : أعرابي صدوق ، والكلام في طرق هذا الحديث لم يخرج به البخاري ومسلم ، وقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء . الآية) يشمل الفقير الزمن والفقير الصحيح ، وخبر الأحاد ولو صح لا يصلح ناسخا لما هو قطعي الثبوت ، ولا يخصا له وهذا الحديث على ما في أسانيده من الكلام لو حملناه على ظاهره لما رضى تلك الآية ، وليس فيه قوة المعارضة للكتاب ، ولو حملناه على أن الفقير القوى الصحيح الجسم لا تحمل له الصدقة حلها للفقير الزمن الذي لا يقدر على الكسب لا لتأم معنى هذا الحديث مع معنى الآية ومعنى باقي الأحاديث

وزال التعارض ، ويرشد الى هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم (ليس
المسكين بالطواف ولا بالذى ترده القمرة والتمران ولا اللقمة واللقمتان
ولكن المسكين الذى لا يسأل ولا يفتن له فيتصدق عليه) ، وليس المسكين
السائل بخارج عن أسباب المسكنة وأحكامها لكنه غير متكامل أسباب المسكنة
كالمسكين المتعفف عن السؤال ، وكذلك قوله (لا تحل الصدقة لذى مرة سوى)
يعنى أنه لا تحل له من جميع الأسباب التى بها تحل الصدقة من الحرمان من
أسباب الكسب وحلول جائحة والتورط فى حمالة وغير ذلك سوى الفقير
الذى هو المنصوص فى الكتاب .

ويدل على ذلك استعطاء زياد بن الحارث الصدائى الذى أمره النبي صلى
الله عليه وسلم على قومه - الصدقة ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم
بل أعطاه من الصدقة ، كما فى حديث الطحاوى بسنده إليه ، وكذا حديث قبيصة
ابن المخارق حيث طلب الصدقة بسبب حمالة تحمل بها وكفالة تورط فيها
فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة وقال : (إن المسألة حرمت إلا فى
ثلاث : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك . ورجل أصابته
جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا
من عيش ثم يمسك ورجل أصابته حاجة حتى تكلم ثلاثه من ذوى
الحجى من قومه فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا
من عيش) كما روى الطحاوى عن يونس عن سفيان عن هارون بن رثاب عن
كنانة بن نعيم عن قبيصة ، وزاد القاضى بكار فى روايته عن الحجاج بن المنهال
عن حماد بن سلمة عن هارون (ورجل تحمل بحمالة عن قومه أراد بها الإصلاح
وكل هؤلاء ليسوا من الزمنى العاجزين عن الاكتساب ، ومع ذلك ، تحل لهم
الصدقة فى الشرع كما ترى ، ولم بين من تحسبهم أغنياء من التعفف ؟ من فقير
لا يسأل الناس إلحافا وقد احتوشته أسباب الحاجة من كل جانب ، فيستحق
الصدقة كل الاستحقاق مع صحة الجسم ، قبل هؤلاء المتعارجين الذين يطرقون
أبواب الناس ليلا ونهاراً ، ولذا لم يجعل أبو حنيفة صحة الجسم بحسب الظاهر
باعثاً على حرمان الفقير من الصدقة بل أخذ بعموم الآية وجعل الصدقة
جائزة لكل فقير فيختار المتصدق أياً شاء من الفقراء باعتبار ما يلوح له من

أحبوا لهم ، وليس في هذا مخالفة لخبر صريح صحيح بل في هذا جرى على موافقة كتاب الله والآثار الواردة في إباحة الصدقة للفقير مطلقا ، وهو الموافق لحكمة التشريع . والله أعلم .

النهي عن بيع وشرط

١١٩ - وقال أيضا : « حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد أخذت جملك بأربعة دنانير ، ولك ظهرك إلى المدينة . حدثنا يحيى بن زكريا عن زكريا عن الشعبي عن - : بعته بأوقية ، واستثنيت حملانه إلى أهلي ، فلما بلغت المدينة أتته عنقدني ، وقال : أتراني إنما أكنستك لأخذ جملك وبمالك ؟ فهما لك . وذكروا أن أباحنيفة كان لا يراه . »

أقول : مع أبي حنيفة في ذلك أصحابه والشافعي وأصحابه وابن حزم وسبقهم إلى ذلك عمر وعبد الله بن عمر وابن مسعود وزوجته زينب الثقفية الصحابة رضي الله عنهم كما في الموطأ ومعاني الآثار ، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك فكاد أن يكون من مواضع الإجماع فيما يقوله الطحاوي ودليلهم من السنة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا (نهى عن بيع وشرط) على ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٨) والخطابي في معالم السنن والطبراني في الأوسط وابن حزم في المحلى (٨-٤١٥) في قصة طويلة معروفة . وحديثه أيضا (لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع) على ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم ويرى الطحاوي أن معناه المنع من اشتراط شيء لا يقتضيه البيع في صلب العقد ، ويقول : هذا شرط ، وعقد البيع أيضا شرط ، فهما شرطان ، وكذا ذكر ثمين على تقدير النقذ والتأخير ، فدخل هذا الاشتراط تحت حكم حديث عائشة (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) المخرج في

الصحيحين ، وأما حديث (المسلمون عند شروطهم) فلا يشمل مالا يبيعه الكتاب والسنة ، لأن شرط المسلم لا يكون إلا ما أباحه الشرع ، ولما حديث جابر فقد اضطربت ألفاظه كل الاضطراب في أصل الخبر وفي الثمن حتى فيما ذكر من الروايات في الصحيحين إلى خمس وما فوقها ، والاختلاف أشد فيما سواهما ، وهذا ناتج من الاسترسال في الرواية بالمعنى ، ولا دليل على أن استثناء الحملان كان في صلب العقد .

والذى استخلصه الاسماعيل والطحاوى وابن حزم من بين تلك الروايات أن البيع صوري ليس فيه نقد الثمن ولا تسليم المبيع فما لم ينقد الثمن ما كان ليجب على جابر تسليم البعير ، فكان من حقه أن يركبه إلى أن يقبض الثمن ويسلم المبيع وهذان ما تما إلا في المدينة ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقصد التفضل عليه من مبدأ الأمر في صورة بيع لحكمة ذكرها الاسماعيل فيكونان في دور المساومة لا البت في البيع ، وبدل على ذلك قوله عليه السلام في آخر الحديث : أترانى إنما ما كستك لاخذ جملك ومالك ؟ ما كنت لاخذ جملك فهما لك . والمأكسة المناقصة في الثمن ، حتى أنه عليه السلام استغفر لجابر خمسا وعشرين مرة في أثناء مفاصلته في الثمن ، بل لفظ : ولك ظهره حتى ترجع . ولفظ : أفقرنى ظهره إلى المدينة . ولفظ : أفقرناك ظهره . في الروايات تدل على أن الراكب كان تبرعا منه عليه السلام مباشرة ، واستدل الطحاوى بقوله : أترانى إنما ما كستك لاخذ جملك ومالك فهما لك . على أن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ، وهذا ظاهر وإن لم يعجب القرطبي متناسيا أن النظر في الروايات بالمعنى يكون إلى مجموعها لا إلى لفظ خاص منها وقد أجاد البدر العيني في عمدة القارى (٦ - ٤٣٤) الرد على توهم القرطبي ونقض كلام ابن حزم في أن البيع ما كان تم بينهما ، في المحلى (٨ - ٤١٩) فظهر أن حديث جابر لا يرد على رأى أبى حنيفة في المسألة ، وأما محاولة ابن القطان الفاسى في القرن السابع تضعيف أبى حنيفة في روايته فتناول على إمام شطر الأمة المحمدية معيب ، وعدوان عليه فظيع .

وأما رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيقول عنها البخاري :
 رأيت أحمد وابن المديني وابن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا تحتجون
 بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين قال
 البخاري : من الناس بعدهم ؟ اهـ . وتفصيل القول فيه في تهذيب التهذيب ، على
 أن حديث جابر حكاية حال لا عموم لها .

وأما حديث بريرة فقد سبق بيانه في بحث اشتراط الولاء في البيع (ص
 ١٤١) بحيث لا يرد على رأى أبي حنيفة لا هنا ولا هناك ، ونزبد هنا أن
 استشكال كلمة (واشترطى لهم الولاء) فيه في رواية مالك عن هشام بن عروة
 موضع اتفاق بين أهل العلم ، حتى أن يحيى بن أكرم أنكرها بالمرّة على ما ذكره
 الخطابي في معالم السنن بسنده إليه لعدم وجودها في رواية الجمهور ، ولم تقع
 تلك الكلمة في رواية مالك نفسه عن نافع وعن يحيى بن سعيد ، ولا في رواية
 يونس بن يزيد والليث بن سعد عن الزهري ، ولا في رواية شعبة عن الحكم
 ولا في رواية ربيعة عن القاسم بن محمد . فاستحقت رواية هؤلاء بالتعويل دون
 رواية المنفرد الظاهرة الشذوذ لفظاً ومعنى ، سواء كان ذلك المنفرد ما لكا أو
 شيخه هشاماً ، بل لو اختلف الزهري وهشام وحدهما لفضل الزهري عليه
 في الاتقان والضبط والحفظ في نظر الطحاوي وغيره ، فكيف ومعه هؤلاء ،
 وهم راو في كلمة لا يسقطه من منزلته بين الحفاظ فيما لم يهمل فيه

ومن عدها زيادة من ثقة ، تكلف تأويلها بحمل (لهم) على معنى (عليهم)
 مثل قوله تعالى (ولهم اللعنة) ونحو ذلك ما ياباه السياق ، والأقرب أن تحمل
 على معنى الوعيد بما ظاهره أمر وباطنه نهى كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم)
 (واستفزز من استطعت منهم) على رأى محمد بن شعاع الثلجي ، وفي المعاصر
 (٢٨٧) : عد مالك منفرداً بتلك الرواية عن هشام لكن في الصحيحين متابعة
 أبي أسامة له إلا أنه مدلس وقد عنعن في البخاري ، واستبدل بذلك لفظ
 (ثنا) في مسلم وكثيراً ما يقع في الكتب مثل هذا الاستبدال ، وانفرد

مشام بها حقيقة ثابتة ، وقد أخذ أبو حنيفة بحديث بريرة في القول بطلان
اشتراط الولاء للبائع كما في مؤطا الامام محمد ، وعلى ما بينه ابن شجاع كما سبق
في (١١١) يكون حديث بريرة على الجادة فلا يمس رأى أبي حنيفة من قرب
ولا بعد .

ومن الغريب ما قاله ابن حزم في المحلى (٨ - ٤١٧) من عد اشتراط
الولاء للبائع في قصة عائشة منسوخا بخطبه عليه السلام في إبطال كل شرط
ليس في كتاب الله ، فكأنه تناسى أنهما في قصة واحدة . والصواب أنهم
رغبوا في الاشتراط أولا لكنهم لما علموا أنه باطل عدلوا ولم يدخلوا
الاشتراط في العقد ، فاطردت قاعدة أصحابنا أن الشرط مفسد للعقد فلا عائشة
غررت ولا وعدت خلاف ما توفي به لعدم ثبوت كلمة (واشترطى لهم)
في الحديث كما شرحناه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من وجد متاعه عند مفلس

١٢٠ - وقال أيضا : حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : من وجد متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به . وذكروا أن أبا
حنيفة قال : هو أسوة الغرماء . .

اقول : بين يحيى بن سعيد وأبي بكر بن عبد الرحمن عند البخارى أبو بكر
ابن حزم وعمر بن عبد العزيز ، ولفظ البخارى (من أدرك ماله بعينه عند رجل
أو إنسان أفلس فهو أحق به) ، وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن : (أيا رجل
باع سلعة فأفلس الذى ابتاعها ولم يقبض البائع من ثمنها شيئا فوجدها فهو أحق
بها) أرسله مالك ، وقال الدارقطنى : إسناده لا يصح عن الزهرى ، وقال ابن
عبد البر : هو مرسل في جميع الموطآت .

وأما مسلم فأخرجه بلفظ البخارى بعينه في سبع طرق ، وبمعنى رواية

البخارى في ثلاث طرق ، وليس فيها ذكر للبائع ، وانفرد طريق واحدة عنده بلفظ (لصاحبه الذي باعه) وهو رواية ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان . فإن أبي عمر هو محمد بن يحيى العدني : راج عليه حديث موضوع في بعض الروايات ، وهشام المخزومي لا تخلو رواياته من اضطراب ، وعادة مسلم حشد الروايات في صعيد واحد ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها ، ولا شك أن الطرق التي توافق رواية البخارى هي الراجحة على تلك الرواية المنفردة فيكون الاعتماد على لفظ البخارى وليس فيه لفظ البيع ، وقد اختلف أهل العلم في شمول الحديث للبيع أو عدم شموله فذهب إلى الأول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وإلى الثاني علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في رواية قتادة عن خلاص عنه ، وإبراهيم النخعي والحسن البصري والزهري وأبو حنيفة وأبو يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن ، وهم يرون أن لفظ (مال) في (ماله) إنما يضاف إلى مالك البضاعة ، وذلك إنما يتصور في الوديعة والعارية والمسروق والمغصوب التي تبقى السلعة فيها تحت ملك المالك الأصلي دون من عنده ، لأن المبيع ملك المبتاع لا ملك البائع ، قبض الثمن أولم يقبض ، لأن المبتاع بمجرد قبضه المبيع بعد عقد البيع يكون مالكا للمبيع بزوال ملك البائع عنه ، فإضافة المال إلى غير مالكة الآن لا تصح إلا عند قيام قرينة تصرفها عن الحقيقة ، بل الميل إلى المجاز بدون قرينة صارقة عن الحقيقة إنما يكون تأويلا قرمطياً ، فيكون البائع والحالة هذه أسوة الغرماء كما يقول أبو حنيفة ، حيث لا يشمل الحديث الصحيح المذكور ، وأما المرسل الذي تمسك به مالك فلا يقوى أمام ذلك الحديث الصحيح الصريح الوارد بطرق شتى بدون أي علة .

فظهر أن أبا حنيفة عمل بالحديث وفهم منه بقوة غوصه على المعاني ما غاب عن كثير من أهل العلم ، ولم تنخرم عنده الأصول والضوابط العامة بخلاف غيره مهما أطالوا الكلام ، وقد توسع البدر العيني في عمدة القاري (٦ - ٥٣) و (البناية شرح الهداية) في سرد شكوك المخالفين والرد عليهم لكن لا يتسع

المقام لتلخيص ذلك كله، وسبقه الطحاوى فى معانى الآثار فى المقارنة بين الأدلة واستخلاص الصواب من بينها كما هو شأنه فى البحوث المتشعبة، وليس أبو حنيفة بمنفرد فى رأيه هذا بل معه من سبق ذكرهم من كبار الأئمة، وأخرج الطحاوى عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن المغيرة عن إبراهيم (أنه أسوة الغرماء) وأخرج بهذا الطريق أيضا عن شعبة عن أشعث مولى آل حمران عن الحسن قال (هو أسوة الغرماء) وقال أيضا: هو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد.

وقال ابن حزم فى المحلى (٨ ١٧٦): فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن على بن أبى طالب قال: (هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها إذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو أسوة الغرماء) وهو قول إبراهيم النخعى والحسن أن من أفلس أو مات فوجد إنسان سلعته التى باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء، وقال الشعبى فىمن أعطى إنسانا مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه: فهو والغرماء فيه سواء، وقول أبى حنيفة وابن شبرمة ووكيع كقول إبراهيم، وصح عن عمر بن عبد العزيز: أن من اقتضى من ثمن سلعته شيئا ثم أفلس فهو أسوة الغرماء وهو قول الزهرى اهـ.

ومن ادعى ضعفا فى رواية خلاص عن على قد تناسى أن خلاص بن عمرو من رجال الكتب الستة وأنه قد وثقه كثيرون، وأن من توهم الاستغناء عن كتاب فى معرفة آراء الصحابة والتابعين فقد تحجر واسعا، وفى أسوأ فرض أنه أخذ عن الحارث الأعور، دعنا من نحلة الحارث لكن ليس بقليل بين النقاد من يعول على رواية الحارث، وخلاص بن عمرو من كبار حملة الفقه والحديث فى عهد كبار التابعين وقانا الله من نزوات العصية الباردة.

المزارة

١٢١- وقال أيضا: «حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من زرع أو ثمر. حدثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خيبر بالشطر. حدثنا اسماعيل عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن الزبير قال: قال زيد بن ثابت يغفر الله لرافع بن خديج إنما أتاه رجلان قد اقتتلا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع». حدثنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن موسى بن طلحة قال: «كلا جاري قد رأيت يعطى أرضه بالثلث والرابع: عبد الله وسعد. حدثنا فضيل بن عياض عن ليث عن طاوس قال: «قدم علينا معاذ ونحن نعطي أرضنا بالثلث والنصف، فلم يعب ذلك علينا. حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الحارث بن حصيرة الأزدي عن صخر بن وليد عن عمرو بن صليح عن علي: «لا بأس بالمزارة بالنصف. وذكر أن أبا حنيفة كان يكره ذلك».

أقول: تابع أبو حنيفة في ذلك إبراهيم النخعي (١)، وكان يرى أن أرض خيبر أرض خراج مقاسمة على الخارج من الأرض، وليس هذا من المزارة في شيء.

(١) يكثر أصحابنا الأخذ برأيه وبروايته لأن الأول تبين أنه يكون بأثر مروي كما يقول الأعمش، وسقنا مسنده في «التأنيب»، ولأن مراسيله صحاح بل هي أقوى من مسانيد كما يظهر من جامع الترمذي، وقال ابن عبد البر في التمهيد بعد أن أقر بذلك: «وليس النخعي بمعيار لغيره، فلا تكون مراسيل مالك أقوى من مسانيدته اهـ».

وله أدلة يتمسك بها ، لكن الأرفق بالناس ما عليه العمل المتوارث في تجويز المزارعة بشروط مبينة في الفقه . قال أبو يوسف في الآثار : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وعن عامر والحسن البصري وسعيد بن جبشير ، وعطاء ومجاهد أنهم كانوا يكرهون الزراعة بالثلث ، وأن سالماً وطاوساً كانا لا يريان بذلك بأساً ، وذلك أنه كان لطاوس أرض يؤجرها اه .

وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد أنه سأل طاوساً وسالم بن عبد الله عن المزارعة بالثلث أو الزرع ، فقال لا بأس به : فذكرت ذلك لإبراهيم فكرهه فقال إن طاوساً له أرض مزارعة فمن أجل ذلك قال ذلك . قال محمد كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس لا نرى بذلك بأساً . قال محمد أخبرنا عبد الرحمن الأوزاعي عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد قال : اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال واحد : من عندى البذر ، وقال الآخر : من عندى العمل ، وقال الآخر : من عندى الفدان ، وقال الآخر : من عندى الأرض ، قال : فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الأرض ، وجعل لصاحب الفدان أجراً مسمى ، وجعل لصاحب العمل درهما لكل يوم ، وألحق الزرع كله لصاحب البذر اه . وقد ساق الحافظ الزيلعي في نصب الراية أحاديث النهى عن المخابرة - وهى المزارعة - والنهى عن كراء المزارع في حديث رافع ، ومملها على ما يؤديان إليه من المخاصمة ، وجعل النهى للتنزيه ، ومن الدليل على ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي بطريق عروة عن زيد بن ثابت : (يغفر الله لرافع بن خديج . أنا والله أعلم بالحديث منه . إنما أتى رجلان قد اقتتلا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ه إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ، فسمع رافع قوله : فلا تكروا المزارع اه . راجع ما سبق في (١٤٦)

النهي عن بيع حاضر لباد

١٢٢ - وقال أيضا : « حدثنا ابن عيينة عن أبي الزبير سمع جابراً يقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن صالح مولى التوأمة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه . حدثنا ابن عيينة عن سالم الخياط عن أبي هريرة وابن عمر قال أحدهما نهى وقال الآخر لا يبيع حاضر لباد . وذكر أن أبا حنيفة رخص فيه . »

أقول : ظاهر الحديث النهي عن توسط الحضري في البيع بين من يسكن المدن وبين أهل البادية سواء كان بأجر أو بغير أجر ، وهذا يكون بناية الحضري عن أهل البادية في بيع بضائعهم للحضرين : أهل المدن ، وحمل أبو حنيفة هذا النهي على ما إذا ضر هذا التوسط أحد الطرفين كالنهي عن تلقى الركبان ، فإن الأصل في شرع الأحكام في المعاملات أن تكون معقولة المعنى ، وهذا هو المعنى المعقول في هذا النهي لأن قاعدة اليد الواحدة كثيراً ما تضر المنتج والمستهلك أو لأحدهما . وربما يكون التوسط لأجل تنظيم المعاملة بين البدوي والحضري بحيث لا يلحق بأحد الطرفين أي ضرر ، فلا يكون أذ ، داع لل منع على هذا التقدير في النظر العقلي والمصلحة المعقولة ، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه ، وهم بهذا ما خالفوا الحديث الصحيح الصريح ، بل تابوه بعد أن فهموا المعنى على وجه الصحة ، وبعد هذا يبقى النظر فيما إذا كان يشمل الحديث النهي عن شراء الحضري من الحضريين لأجل أهل البادية ، فالقائلون بعموم المشترك يقولون : نعم ، لكن هذا مما لم يثبت عن الشافعي وإن عزوه

إليه نظراً إلى بعض مسأله ، وإلزام المرء بلازم قوله في نظر الملزم تقويل له بما لم يقله نصاً على أن هذا بما لا يثبت في اللغة أيضاً اللهم إلا إذا حملنا اللفظ على معنى مجازي يشمل المشتركين ، فيكون من قبيل عموم المجاز لا من قبيل عموم المشترك كما فصل في موضعه ، وقد ورد في حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا يبيع حاضر لباد ولا يشتري له عند الطحاوي فيشمل النهي البيع والشراء من غير تكلف عموم المشترك ، أو عموم المجاز لولا أن في سنده ليث بن أبي سليم ، وحديث يونس عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً عند الطحاوي (لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) يدل على علة المنع لأن الوسيط يكون عارفاً بالسعر ، فيكون مظنة أن يفر أحد الطرفين ، فيستمتع بالفائدة على ضرر أحدهما ، فمنع من توسط وسيط ليعود ما يتوخاه من الفائدة إلى أحد الطرفين مباشرة ، وهذا معنى (دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) على ما أرى ، وهذا لا يمنع من النصح لمن استنصح عند ظهور بوادر الغرة ، ولا يعجبني قول الطحاوي في معنى الحديث . والله سبحانه أعلم . وتلقى الركبان ، وبيع الحاضر للبادي كلاهما من واد واحد ، فينفذ العقد إلا أنه يخير البادي عند وصوله إلى السوق كما سبق في تلقي الركبان . والمنع منهما الحماية الفقراء المستهلكين والمتجدين من جشع الأغنياء في الأسواق كما هو ظاهر ، وأبو حنيفة لم يرخص في هذا ولا في ذلك مطلقاً ، بل عند عدم وجود أي ضرر لأحد الطرفين كما أسلفناه عند الكلام في تلقي الركبان ، وإطلاق الكلام في العزو في الموضعين ليس بحيد كما فعل المصنف هنا وفيما سبق وابن المنذر في الإشراف في الموضعين ، ورخص عطاء في بيع الحاضر للبادي كما ذكره البخاري وأسنده عبد الرزاق ، وخكي سعيد بن منصور عن مجاهد (أما اليوم فلا بأس) ، وقول أبي حنيفة ليس على هذين الاطلاقين ، بل المنع منه عند لحوق الضرر ، وعدم المنع عند انتفاء الضرر كما سبق ، ويروى عن إبراهيم النخعي وابن سيرين كراهته ، فنحمل على كراهة التنزيه عند عدم وجود الضرر ، وعلى كراهة التحريم عند وجوده . والله سبحانه أعلم .

حكم التصديق لآل محمد صلى الله عليه وسلم

١٢٣ - وقال أيضاً : حدثنا وكيع عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى الحسن بن علي أخذ تمرًا من الصدقة فلا كم، في فيه فقال النبي صلى - الله عليه وسلم - : كخ كخ إنا لا نحمل لنا الصدقة . حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن أبي رافع - أن النبي صلى الله عليه وسلم - بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة ، فاراد أبو رافع أن يتبعه فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : أما علمت أنا لا نحل لنا الصدقة ؟ وأن مولى القوم من أنفسهم . حدثنا الحسن بن موسى حدثنا زهير عن عبد الله بن عيسى عن أبيه عن جده عن أبي ليلى قال : كنت عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقام فدخل بيت ، الصدقة فدخل معه الغلام - يعني حسناً أو حسيناً : فأخذ تمرًا فجعلها في فيه ، فاستخرجها النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال : إن الصدقة لا تحل لنا . حدثنا الفضل بن دكين حدثنا معمر بن حذاف حدثنا حفصة بنت طليق امرأة من الحمى سنة تسعين عن جدي أبي عميرة رشيد بن مالك قال : كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم - جالساً ذات يوم ، فجاء رجل بطبق عليه تمر ، فقال : ما هذا أصدقة أم هدية ؟ فقال الرجل : بل صدقة ، فقدمها إلى القوم ، والحسن ملعصر بين يديه ، فأخذ تمرًا فجعلها في فيه ، فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليه فأدخل إصبعه في فيه ثم قال : بها ، ثم قال : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة . حدثنا وكيع عن محمد بن شريك عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة ببقرة ، فردتها وقالت : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة . حدثنا زيد بن الحباب عن حسين بن واقد : قال حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه أن سليمان لما قدم المدينة أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بهدية على طبق ، فوضعها بين يديه ، فقال : ما هذا ؟ قد كره بطوله . حدثنا يحيى بن آدم عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجد تمرًا فقال : لولا أن تكوني من الصدقة لأكلتك . وذكر أن أبا حنيفة قال : الصدقة تحل لموالي بني هاشم

وغيرهم . .

أقول : هذا بحث طويل الذيل أطال الكلام فيه الطحاوى في معانى الآثار وسرد الأحاديث وناقش الآراء إلى أن قال : فدل ذلك على أن كل الصدقات من التطوع وغيره قد كان محرماً على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى سائر بني هاشم ، والنظر أيضاً يدل على استواء حكم الفرائض والتطوع في ذلك - ثم ذكر وجه دلالة النظر عليه ثم قال - : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله ، وقد اختلف عن أبي حنيفة في ذلك فروى عنه أنه قال : لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم ، وذهب في ذلك عندنا إلى أن الصدقات إنما كانت حُرمت عليهم من أجل ما جعل لهم في الخمس من سهم ذوى القربى فلما انقطع ذلك عنهم ، ورجع إلى غيرهم بموت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حل لهم بذلك ما قد كان محرماً عليهم من أجل ما قد كان أحل لهم ، وقد حدثني سليمان بن شعيب عن أبيه عن محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في ذلك مثل قول أبي يوسف فهذا نأخذ ، فإن قال قائل : أفسكرها على مواليتهم ؟ قلت : نعم لحديث أبي رافع الذى قد ذكرناه في هذا الباب ، وقد قال ذلك أبو يوسف في كتاب الاملاء ، وما علمت أحداً من أصحابنا خالفه في ذلك اه وحديث أبي رافع عند الطحاوى بمعنى حديثه في الباب إلا أن رواية الطحاوى عن القاضى بكار وابن مرزوق عن وهب عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي رافع مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال لأبي رافع : اصحبني كما تصيب منها ، فقال : حتى أستاذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر ذلك له ، فقال : إن آل محمد لا يحل لهم الصدقة وإن هوى القوم من أنفسهم اه وهذه الرواية أتم وأوضح من تلك ، وقد علمت أنه جئى مرعى كلام أبي حنيفة في بني هاشم ومواليهم ، وقد اقتصر ابن أبي شيبة هذا الباب على كلام أبي حنيفة في موالى بني هاشم مع أن كلامه يشمل

بنى هاشم ومواليهم جميعاً ، لكن قوله هذا ليس بمطلق كما يفيد عز و ابن أبي شيبة ، بل مقيد بما إذا لم يصرف اليهم ما يستحقونه من بيت المال من الخمس ، فيبقون ما داموا فقراء يشماهم قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء) . والله سبحانه أعلم .

رد السلام في الصلاة بالاشارة

١٢٤ - وقال أيضاً ، حدثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسجد بنى عمرو بن عوف فصلى فيه، ودخلت عليه رجال من الأنصار، ودخل معهم صهيب، فسألت صهيباً: كيف كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصنع حيث كان يسلم عليه؟ قال: كان يشير بيده، وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يفعل .

أقول: هناك أحاديث تدل على أن أناساً سلموا على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي، فرد عليهم إشارة بيده أو أصبعه ، فقد ذلك طائفة رداً للسلام بالاشارة في الصلاة، فرخصوا في الرد بالاشارة في الصلاة على السلام . منهم: مالك والشافعي وأحمد ، وهناك أيضاً أحاديث تدل على أن أناساً سلموا عليه وهو يصلي، ولم يرد عليهم لا بالاشارة ولا بغيرها ، وقال لهم بعد فراغه من الصلاة: (إن في الصلاة شغلاً) ، فذلك دليل على أن المصلي معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ، ونهى لغيره عن السلام عليه كما يقوله الطحاوي ، وفي حديث جابر عند مسلم: (لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي) وحديث ابن مسعود في الصحيحين (كنا نسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا) ، ففي هذين الحديثين نفي الرد على السلام في الصلاة مطلقاً - فشمل القول والاشارة لأن الرد أعم منهما وقد نفاه كما ترى ، وحديث أبي داود (حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن

يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : - التسييح للرجال والتصفيق للنساء - . يعنى فى الصلاة - من أشار فى صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها - يعنى الصلاة - (قال أبو داود هذا الحديث وهم أه ، ولم يذكر وجه ذلك ، فعبد الله ثقة من رجال الجماعة ، ويونس صدوق من رجال مسلم ، ومحمد بن اسحاق قد طال الأخذ والرد فيه ، وكثير من النقاد وثقوه إطلاقاً ، واستقر الأمر عند الجمهور على أنه مدلس لا يحتج بحديثه وحده إذا عنعن ، لكن لا يستلزم هذا رد كل ما عنعن فيه ، وأصحابنا يأخذون بروايته إذا كانت تدل على ما هو الأحوط ، ولا سيما عند وجود قرآن تؤيدها ، وكان ابن المدينى شيخ البخارى - يحتج بحديث ابن اسحاق ، فلا يكون رد عنعنته موضع اتفاق ، فيحسب حساب حديثه فى باب الاحتياط عند احتفافه بقرائن ؛ ويعقوب بن عتبة ثقة ، وأبو عطفان بن طريف ثقة غير مجهول إلا عند من كثر جهله ، فأبو حنيفة وأصحابه أخذوا بهذه الأحاديث فتمنعوا من الإشارة لرد السلام فى الصلاة ، وإن لم يقولوا ببطالان الصلاة بمجرد الإشارة ، وعدوا أحاديث الإشارة دائراً أمرها بين أن تكون للنهى عن السلام على المصلى ، وبين أن تكون للرد على السلام على أكبر تنزل لأن الاحتمال الأول يؤيده حديث (إن فى الصلاة شغلاً) ، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال ، فيكون ما ذهب اليه أصحابنا هو الموافق لجلال الصلاة ، وللاحتياط الذى تقتضيه تلك الأحاديث المانعة من الإشارة فى الصلاة لرد السلام ، على أن الحاضر يقدم فى الأخذ به على الميسح عند أهل العلم ، والله أعلم .

هل فيما دون خمسة أوسق صدقة ؟

١٢٥ - وقال أيضا : حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس في أقل من خمسة أوساق صدقة . حدثنا أبو أسامة قال حدثني الوليد بن كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن يحيى بن عمارة وعباد بن تميم عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صدقة فيما دون خمسة أوساق . حدثنا علي بن إسحاق عن ابن المبارك عن معمر قال حدثني سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة . وذكر أن أبا حنيفة قال : في قليل ما يخرج وكثيره صدقة .

أقول : أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي بتلك الأحاديث وقالوا : لا صدقة فيما دون خمسة أوسق مما تخرجه الأرض ، وذهب عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وزفر إلى أن كل ما أخرجته الأرض قليلا كان أو كثيرا فيه العشر ، واستدلوا بحديث الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا) العشر ، وما سقى بالنضج نصف العشر) - أخرجه البخاري - وبحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعا (فيما سقت الأنهار والغيث العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر) - أخرجه مسلم - وبحديث مسروق عن معاذ مرفوعا (أمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سقى بعلا العشر ، وما سقى بالدوالي نصف العشر) - أخرجه ابن ماجه - وهذه أحاديث مطلقة توجب الصدقة في القليل والكثير من ذلك ،

(١) بفتحين في النسبة : هو من النخيل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع في حفيرة من غير حاجة إلى ساقية .

وتلك الأحاديث تستثنى ما دون خمسة أوسق كما رأيت ، فحصل تعارض بين تلك الأحاديث وهذه الأحاديث ، ولم يعلم التاريخ ، فاحتاط أبو حنيفة ومن معه بتوسيع دائرة الوجوب ، فجعلوه يشمل ما دون خمسة أوسق جرياً من الشارع على سنن التدرج بالامة في التشريع تسهيلاً لامثالهم بالأمر كما وقع في الصلاة والصيام والزكاة وتحريم الخمر وغيرها ، فإن الشرع أمرهم بصلاتي الغداة والعشي ، ثم بالصلوات الخمس ، وكذلك أمرهم بصوم يوم ، ثم أمرهم بصوم شهر رمضان كما أمرهم بإخراج جزء من المال أولاً ، ثم أمرهم باعطاء ربع العشر ، وأمرهم بالابتعاد عن السكر في حالة الصلاة ، ثم حرم الخمر تحريماً باتاً تيسيراً للاهتمام بأوامر الشرع شيئاً فشيئاً وهذا من كمال رحمة الله بخلقه ، فيكون إعفاء قسم من ذلك الخارج عن الصدقة ، ثم إيجاب الصدقة في القليل والكثير من هذا القليل بخلاف العكس ، قال عيسى بن أبان إذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فالموخر ناسخ للمقدم . وقال محمد بن شجاع الثلجي : هذا إذا علم التاريخ وأما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخراً لما فيه من الاحتياط ، وهنا لم يعلم التاريخ فجعل العام آخراً احتياطاً كما ذكره البدر العيني ، ومن حجة أبي حنيفة فيما ذهب إليه عموم قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم من الأرض) وقوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) ، والأحاديث التي تعلقت بها أهل المقالة الأولى أخبار آحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ، وهذا منحي بعض أصحابنا في الاحتجاج لأبي حنيفة ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز (فيما أنبتت الأرض من قليل وكثير العشر) وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي ، ومثل ذلك عند الطحاوي في معاني الآثار ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن هؤلاء نحوه ، وزاد في حديث النخعي (حتى في كل عشر دستجات بقل ، دستجة بقل) ، فقول بعض شراح مسلم من الشافعية : (ولا خلاف بين المسلمين أنه لا زكاة فيما دون خمسة أوسق إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه يجب الزكاة في قليل الحب وكثيره ، وهذا مذهب باطل

منا بذا لصريح الأحاديث الصحيحة (عبارة سمجة حقا كما يقول البدر العيني، ولو كان تطاوله على أبي حنيفة فقط لكان الأمر لتعود أشباه المحدثين التجروء على فقيه الملة، لكن معه أمثال عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي من أئمة السلف؛ ومعهم الكتاب وتلك الأحاديث الصحيحة، فمن أين ثبت عنده تأخر حديث الاعفاء عما دون خمسة أوسق؟ حتى يصح له الحكم بالبطلان على رأى هؤلاء المستند على الكتاب والأحاديث الصحيحة والأصول المعتبرة عند أهل العلم. وقانا الله سبحانه زغات التعصب البارد، وفي إيجاب العشر فيما دون خمسة أوسق إيجاب له فيما فوق ذلك دون العكس، فيكون رأى أبي حنيفة هو الاحتياط، ويكون رأيه في مصلحة الفقير أيضا، على أن استثناء ذلك المقدار ميسر، وإيجاب العشر في ما دون خمسة أوسق حازر، فالحاضر يقدم في الأخذ به على الميسر عندهم، ومن أراد المزيد على ما هنا فليراجع عمدة القاري (٤ - ٢٨٩) والله سبحانه الهادي للصواب.

استدراك

١ - : رغب بعض الاخوان في أن أزيد في البيان في حكم صلاة المستيقظ أثناء طلوع الشمس، وفي تعيين آن الاستيقاظ للقضاء أو عدم تعيينه فقلت: أرى فيما ذكرناه في (ص ٢٥ و ٨٥) كفاية، لكنه أصر، فأقول نزولا عند رغبته: إن مورد حديث (من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا استيقظ أو ذكر) قصة ليلة التعريس، وليس في شيء من أحاديث ليلة التعريس أنه عليه السلام صلى أثناء الطلوع، بل في جميعها النص على أنهم صلوا الفجر بعد ارتفاع الشمس جماعة، ففي حديث عمران بن حصين (فأمرنا فارتحلنا فسرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا) وفي لفظ (ثم انتظر حتى استعلت الشمس ثم أمر فأقام فصلى) وفي حديث أبي قتادة (فلما ارتفعت الشمس صلى) وفي لفظ (فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل) وفي حديث

جبير بن مطعم (فتوضأ وتوضأوا ثم قعدوا هنية ثم صلوا) وفي حديث أبي هريرة (فقال : هذا منزل به شيطان فاقناد رسول الله ﷺ واقناد أصحابه حتى ارتفع الضحى فأناخ وأناخ أصحابه فأمرهم وصلى الصبح) وفي حديث عبد الله بن رباح (فقال النبي ﷺ : رويدا رويدا حتى تعالت الشمس) وتلك أحاديث أخرجهما أصحاب الصحاح والسنن، وليس في شيء منها أنه يبادر بالصلاة آن الطلوع ، بل تنحى من مكان الغفلة ، وانتظر الى أن علت الشمس ثم صلى ، فيكون من استدلل بتلك الأحاديث على جواز الصلاة أثناء الطلوع ساق أدلة تدل على خلاف مدعاه ، وهذا منتهى الغفلة منه ، وكذا احتجاج ابن حزم بلفظ (إذا استيقظ) على تعيين آن الاستيقاظ للقضاء ، ولو كان آن الطلوع يكون في منتهى الخذلان لأن الحديث ورد في قصة التعريس ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يبادر بالقضاء في آن الاستيقاظ ، بل تنحى ومار إلى أن ارتفعت الشمس ، وأى بيان يكون أوضح من هذا في تبيين معنى لفظ (إذا) لو فرضنا احتمال حمله على آن التذكر أو الاستيقاظ ؟ فلا يكون زعم أبي محمد الزيدى في تعيين آن الاستيقاظ للقضاء إلا مخالفة صارخة لنص الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع مناقضته لرأيه الشاذ نفسه من أنه لا قضاء في صلاة أخرت عن وقتها عمداً ، وصلاة المستيقظ يكون وقتها آن الاستيقاظ في نظره ، فاذا أخرت عنه تلتحق بما لا يقضى ، وأنت ترى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أخر صلاة الفجر عند ما استيقظ من آن الاستيقاظ الى ارتفاع الشمس ، فعلى القاعدة التى قعدها ابن حزم كان الواجب أن تقضى صلاة الفجر آن الاستيقاظ ، وأن لا تقضى أصلاً عند تأخيرها عن ذلك الآن والرسول - عليه السلام - أخر وقضى ، فتكون مخالفة ابن حزم للرسول - صلى الله عليه وسلم - مخالفة مزدوجة ، وزد على ذلك فهمه من (إذا) عموم الأوقات بمعنى أنه في أى وقت استيقظ أو ذكر يبادر بالقضاء ، وهذا يخالف للبيان الفعلي للرسول - صلى الله عليه وسلم - ولفهم أرباب المنطق وهو قد ألف

فيه — ولهم أهل العربية والأصول وليس بينهم من يعد (إذا) في عداد ألفاظ العموم، ولا نعيد ما سبق منا تفصيله في (ص ٨٧) وحمل ابن حزم التنحي من مكان النوم على مجرد الابتعاد من موضع الشيطان، إغفال منه لصرائح الروايات كما رأيت، بل في ذلك الابتعاد من مكان الغفلة، والانتظار الى وقت ارتفاع الشمس كما هو مقتضى الروايات، والاقصرار على أحدهما تقصير، وأما قياس حرارة الشمس بالآندلس بحرارتها في الحجاز فقياس خاسر لأن مجرد بروز حاجب الشمس في الحجاز يكفي في الشهور بحرارتها هناك بخلاف الآندلس. قال البدر العيني في عمدة القارى (٢ - ٦٠٧) عند الكلام في حديث (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر): فان قلت هذا يقتضى أن يلزم القضاء في الحال اذا ذكر، مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة اتفاقاً - عند غير ابن حزم - قلت: أجيب عنه بأنه لو تذكرها ودام ذلك التذكر مدة، وصلى في أثناء تلك المدة صدق أنه صلى حين التذكر، وليس يلزم أن يكون في أول حال التذكر. وجواب آخر: إن اذا للشرط كأنه قال: فليصل إذا ذكر يعنى لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء، أو جزاؤه مقدر يدل عليه المذكور، أى إذا ذكر فليصلها، والجزاء لا يلزم أن يترتب على الشرط في الحال، بل يلزم أن يترتب عليه في الجملة اهـ. ومن غريب ما فعل ابن حزم احتجاجه بقراءة أبي بكر - رضى الله عنه - سورة البقرة أو آل عمران في ركعتي الفجر حتى إذا فرغ قال عمر: يغفر الله لك لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تمسلم قال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين. وفعل عمر مثل ذلك حتى قيل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع. فقال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين. مع أن المراسيل ليست بحجة عنده فضلاً عن قول الصحابي وفعله، ثم إنه ليس فيهما أنهما صليا في أثناء الطلوع، بل كادت الشمس أن تطلع قبل أن يفرغا، وهذا من الدليل على أنهما كانا يسفران لا أنهما يصليان عند الطلوع، وقولها لا يدل على أنهما ما كانا يعبدان الصلاة لو طلعت الشمس في أثناءها، وإنما يفيد أنها كانت تلفيهم في العبادة لو فرض طلوعها

أثناء الصلاة وهذا من التلطف مع المخاطب في الجواب لا من باب بيان حكم شرعي على خلاف ما توهم ابن حزم، على أن الخبر في أن الشمس كادت أن تطلع قبل الفراغ والسلام، فالطالع بعد القعدة قبل السلام حكمه بين الفقهاء معروف. فيكون بعيداً عن مرمى ابن حزم أيضاً، وحديث أبي هريرة عند ابن حزم في سنده مجهول، وحديث المسور عنده غير صريح، بل لو ابتنى ابن حزم نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء لباتى بحديث صحيح صريح في صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد أصحابه في أثناء الطلوع لما وجد إلى ذلك سبيلاً، وغاية ما يجده القائل بعدم فساد الصلاة بطلوع الشمس روايات فيها بعض احتمال لا نصوص، فيكون الاحتياط في جانب قول أبي حنيفة في المسألة من غير شك. وقد سبق في (ص ٨٦) أن لفظ (فلتم صلاته) في البخاري من رواية يحيى بن أبي كثير وهو وإن كان من رجال الصحيحين، لكنه معروف بالبتدليس، وقد عنعن فإقل أحواله أن يكون مرجوح الرواية فيما يخالف به جمهرة الرواة -- كما هنا -- على أن البدر العيني يرجح أن يكون ما تمسك به من إباح الصلاة عند الطلوع منسوخاً بأحاديث الحظر، وتقديم الحاضر على الميضي هو الطريقة المسلوكة لئلا يتكرر النسخ، فيكون من المنسوخ حديث قتادة عن خلاص، على أن في أحد السندين إليه همام، وهو سي. الحفظ عند يحيى بن سعيد القطان، وفي السند الآخر ابن أبي عروبة، وهو مدلس وقد عنعن، والمجتهد يحسب حساب هذا وذاك، وحديث عزرة في سنده معاذ بن هشام، يعده ابن معين ممن لا يحتج به، والحاصل أن أصحابنا يرون أن النهي المتواتر الصريح ناسخ للإباحة المحتملة ويعكس ابن حزم، ويقول بنسخ الإباحة للنهي، ومنهم من حمل النهي على التنزيه، والله سبحانه أعلم.

٢ - وفي آخر بحث خيار المجلس (ص ٧٢) يزداد الآتي: ذكر الخطيب في تاريخه عن ابن عيلية أنه قال: «بلغ أبا حنيفة أنى أروى (البيعان بالخيار

مالم يتفرقا) فجعل يقول : أرأيت إن كانا في سفينة أوفى سجن أوفى سفر كيف
 يفرقان ؟ اهـ . هكذا كان أبو حنيفة يغوص على المعاني ليمتد إلى المعنى المراد
 بالتفرق فيقول إنه التفرق بالأقوال لكون البيع والمعاوضة أمراً ضروريا
 لصنوف البشر في معيشتهم ، فلا يحمل على معنى التفرق بالأبدان المؤدى إلى
 حرمان أمثال هؤلاء الأصناف من المعاوضة ، ومثل هذا الحرج مما تأباه
 الشريعة السمحة زيادة على ما سبق من المرجحات لجانب قصد التفرق بالأقوال .
 نعم لو حمل على التفرق بالأبدان - بمعنى أن أحدا المتبايعين إذا أوجب فللاخر
 خيار القبول مادام المجلس منعقد ، فإذا غادر أحدهما المجلس قبل قبول هذا
 الإيجاب فقد زال خيار القبول - لصح من غير أن يحول دون انعقاد البيع
 في أمثال هؤلاء الأصناف كما ذهب إلى ذلك أبو يوسف وعيسى بن أبان ،
 وليس في هذا اشتراط مغادرة المجلس بعد تمام الإيجاب والقبول في صحة
 البيع ، وهذا متفق في المعنى مع التفرق بالأقوال كما لا يخفى ، لكن قول الامام
 أقوى وأصوب ، قال محمد في الموطأ (٣٤١) : « وتفسير التفرق عندنا على
 ما باغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال : (المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا) قال :
 مالم يتفرقا من منطق البيع ، إذا قال البائع : قد بعثك ، فله أن يرجع مالم يقل
 الآخر : قد اشتريت ، فإذا قال المشتري : قد اشتريت بكذا وكذا ، فله أن
 يرجع مالم يقل البائع : قد بعث - وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ .
 وقد سبق بيان أنه لا دليل في صنيع ابن عمر - رضي الله عنهما - على ارادة التفرق
 بالأبدان في الحديث ، وأما حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فيمن باع فرسا
 بغلام لرجل ثم أقاما بقية يومهما وليتهما ، فلما أصبحا من الغد حضر الرجل
 إلى فرسه يسرجه وندم ، فأتيا أبا هريرة في ناحية العسكر ، فقال : ما أراكما افترقتما
 كما أخرج الطحاوي وأبو داود والبيهقي - فلا دليل فيه أيضا على قصد
 الاقتراق بالأبدان ، لأنهما لا بد من أن يفرقا بالأبدان طول تلك المدة بالقيام
 إلى الطهارة والصلاة ومحوهما ، ثم قيام البائع في الغد ليسرج فرسه صريح
 في مغادرته مجلس العقد ، فلا يكون هذا الحديث في صالح من يشترط التفرق

بالأبدان ، وهذا ظاهر . وإذا استحال فكذا حمله على التفرق بالأبدان تعين حمله على التفرق بالأقوال ، وهذا هو الذي يراه أبو برزة غير متحقق للملابسات تلك القضية المعلومة له ، فعدهما لم يتنا في الإيجاب والقبول ولم يفترقا بالقول فلا يكون البيع نافذاً بينهما لعدم تحقق الرضى بالإيجاب والقبول في نظره وقد أجاد الطحاوى والزبيدي تصفية هذا البحث ، على أن جميل بن مرة في سند حديث أبي برزة ثقة لكنه لم يكن في الضبط بذلك ، قال ابن خراش في حديثه نكرة ، والله أعلم : (١)

٣ - : وأقول أيضاً إكمالاً لبحث المسح على الجوربين في (ص ١٧١) . الجورب فارسي معرب من (كوربا) بمعنى قبر القدم ، ثم أطلق على غشاء الرجل المعروف ، المتخذ من المرعى أو الغزل أو الشعر أو الجلد الرقيق أو الكرباس ، إلا أن الأربعة الأول تصلح للمسح عليها بشروط معروفة في الفقه بخلاف الأخير ، فانه لا يصلح للمسح عليه كما ذكره شمس الأئمة الحلواني ، وخص الطيبي والشوكاني جواز مسح الجورب بالجلد منه فقط ، وقال أبو بكر بن العربي : الجورب غشاء القدم من صوف يتخذ للدفاء ، وهو التسخان اه ومثله في قوت المفتدى للسيوطي ، وقال البدر العيني : هو الذي يلبسه أهل بلاد الشمال الشديدة البرد ، وهو يتخذ من غزل الصوف المفتول . يلبس في القدم إلى مافوق الكعب اه . والنعل ما وقيت به القدم من الأرض كما في كتب اللغة ، فتلبس فوق الخف والجورب ، والنعل المعروفة في بلاد العرب لا تغطي ظاهر القدم والأصابع ، بل هي ذات سيور في ظاهرها في الغالب . ينكشف مع لبسها أكثر ظاهر القدم وأصابع الرجل ، فلا تحول دون المسح على الجورب ، حيث لا يجب على الماسح على الجورب أن يستوعبه بالمسح ، فإذا مسح على الجورب . وهو لا يس نعل عربية مكشوفة الظاهر يكون قصده أولاً وبالذات إلى الجورب ، ليزيل بذلك الحدث عن القدمين ، ويكون بعض مسحه واقعاً على سيور النعل وشراكها بالتبع ، فيقول من رأى ذلك : إنه مسح على جوربين ونعلين - كما في حديث عمر - أو يكتفي (١) وفي بعض الباري (٣ - ٢١٠) لإفاضة في تحقيق المسألة على منحنى آخر

بذكر الجورب أو النعل اختصاراً ، وهذا هو المرفئ عند الطحاوى فى تأويل الأحاديث التى جمعت بين الجورب والنعل فى المسح ، وأما تأويلها بالجورب المنعل فيها حكاه البيهقى عن أبى الوائىد النيسابورى وارتضاه فبيد عن لغة التخاطب ، فيتعين فيها حمل الكلام على قصد مسح الجورب أولاً وبالذات - وهو المزيل للحدث - ومسح النعل تبعاً كما يقوله الطحاوى . وأما الاكتفاء بمسح النعل فى الطهارة من حدث القدمين فلا قائل به أصلاً لأن النعل لا تستر محل الفرض ، فتكون الأحاديث الموهمة لذلك متروكة الظواهر إجماعاً ، وأما رواية ابن أبى شيبه بطريق حبيب بن أبى ثابت عن زيد بن وهب ، وبطريق أكتل عن سويد بن غفلة : (أن علياً بال ومسح على النعلين) فلا ذكر فيهما للوضوء ، فربما يكون مسح النعلين لازالة ما عليهما من رشاش أو قدر ، على أن حبيباً مدلس وقد عنعن ، وشيخه زيد بن وهب فى حديثه خلل كثير فى نقد يعقوب بن سفيان الفسوى ، وأكتل الراوى عن سويد مجهول ، بل الثابت عن على كرم الله وجهه غسل الرجلين أو المسح على الخفين أو الجوربين ، وأما المسح على النعلين فلم يصح عنه إلا فى الوضوء على الوضوء من غير حدث ، كما فى حديث عيد خير عنه أنه توضأ وضوءاً خفيفاً ثم مسح على نعليه ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم للظاهر ما لم يحدث . كما فى سنن البيهقى وصحيحى ابن خزيمة وابن حبان والروض النضير (١ - ٢٨٥) ، وقال البيهقى فى السنن (١ - ٧٥) : وفى هذا دلالة على أن ما روى عن على فى المسح على النعلين إنما هو فى وضوء متطوع به لا فى وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء اهـ ، وساق البيهقى أيضاً فى (١ - ٢٨٨) حديث أبى ظبيان (أن علياً بال قائماً ثم توضأ ومسح على نعليه) ثم ذكر سؤال إبراهيم النخعى عن حديثه واستنكاره له ثم قال : والأصل وجوب غسل الرجلين إلا ما خصته سنة ثابتة أو إجماع لا يختلف فيه وليس فى المسح على النعلين واحد منهما اهـ . وقد سبق أن أبى ظبيان لم يسمع من على كرم الله وجهه شيئاً عند أبى حاتم وغيره ، والإجماع القائم على خلاف

هذا الأثر يدل على أن أحد رواياته وهم في الاختصار على مسح النعلين ، والثقة قديمهم ، وأما حديث أوس ففي سنده ضعف عند ابن عبد البر ، بل هو مضطرب سنداً ومتناً كما فصل في غاية المقصود في حل سنن أبي داود (١ - ١٦٣) لشمس الحق أبي الطيب الهندي ، وقال أبو بكر بن العربي : اختلف العلماء في المسح على الجوربين على ثلاثة أقوال فالأول أنه يمسح عليهما إذا كانا مجلدين إلى السكعين ، قال به الشافعي وبعض أصحابنا - يعني المالكية - ، والثاني إن كان صفيقا جاز المسح عليه ، وإن لم يكن مجلدا إذا كان له نعل ، وبه فسر بعض أصحاب الشافعي مذهبه ، وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه أصحاب الشافعي عن مالك ، والثالث أنه يجوز المسح عليه وإن لم يكن له نعل ولا تجليد ، قاله أحمد بن حنبل اهـ لكن لا مطلقاً ، بل بشرط أن يكون ثخيناً كما في جامع الترمذي بل يمسحان إذا كانا ثخينين لا يسقطان إذا مثنى فيهما ، كما في إشراف ابن هبيرة الحنبلي ، يريد تماسكهما على الساقين بانفسهما ، وقد نص الشافعي في الأم (١ - ٢٩) على أن الصفيق المنعل من الجورب هو الذي يصح المسح عليه اهـ . وهو على طبق قول أبي حنيفة ، قال العلامة محمد أشرف على التهانوي رحمه الله المسح على الجوربين بخبر الآحاد ، وغسل الرجلين قطعي ، فلا يكون المسح بدلاً عنه إلا إذا كان الجورب في معنى الخف الثابت مسحه بالتواتر اهـ وذلك بشروط اشترطها الأئمة بعد البحث عن جوارب الصحابة ، وقد نص ابن المسيب والحسن على اشتراط كونه صفيقا في مصنف ابن أبي شيبة بسند رجاله رجال الجماعة ، وصح أن جورب أنس رضي الله عنه كان منعلاً ، والمسح على الجوربين حكاية نعل فلا تعم ، ودعوى شمول الحكم لكل جورب من غير فرق بين الصفيق والرقيق مع عدم وجود حديث قولي فيه لفظ عام يفيد العموم تكون تحكماً ياباه من لم يفقد موازين العلم والفهم كـ بعض الظاهرية الذين يبيعون الشرب من ماء قليل بال فيه بعضهم بشرط أن يكون الشارب غير البائل فيه لاقتصار المنع في الحديث على البائل في فهم هؤلاء الأغمار ، ومن يكون فهمه هكذا لا يعول على فقه أصلاً عند أهل الفهم بعد تبين

حجج أئمة الهدى ، فليحذر الحريص على دينه من شواذ هؤلاء الجامدين .

الخاتمة

قد تبين مما بسطناه في تحقيق أدلة أبي حنيفة في تلك المسائل ، أن أبا حنيفة كان يأخذ بأخبار الآحاد الصحيحة المستجمة لشروط الصحة المعتمدة عنده في بيان مجمل الكتاب والسنة ، وفيما لا معارض له أقوى ، كعمومات الكتاب أو ظواهره ، أو الخبر الصحيح المحتف بالقرآن أو الخبر المشهور أو المتواتر ، وعند وجود معارض كهذه يأخذ بالمعارض الأقوى عملاً بأقوى الدليلين فيقول الخبر الآخر بوجوه تأويل تظهر له مما يستسيغه أهل الفقه في الدين ، ويحتم الأخذ بما يرى الزمة بيقين عند اختلاف الروايات . ويسعى جهده في عدم إهدار تصرف العاقل بقدر ما يمكن ، ويرجع جانب مراعاة الطهارة البالغة عند ما يحتمل الدليل هذه وسواها ، ويرعى جانب الفقراء والأرقاء وسائر الضعفاء في الأحكام المختلف فيها جرياً على الرفق بالضعيف المطلوب في الشرع ، ويفسر الأدلة المحتملة بما هو في مصلحة من توقع عليه العقوبات ؛ أخذاً بقاعدة درء الحدود بالشبهات ، ويعتمد على القواعد العامة في ترجيح أحد الاحتمالين أو الدليلين على الآخر ، باعتبار أن القواعد العامة يقبلية في الشرع ، وخبر الآحاد الذي له معارض في أدنى درجات الظن ، ويميل إلى الأخذ بالدليلين ما أمكن الأخذ بهما جميعاً ولا يميل أحدهما على أنه منسوخ ما لم يتعذر الجمع بينهما ، وعند اضطراره إلى الحكم على أحد الدليلين بأنه منسوخ يأنى أن يقول بما يستلزم تكرار النسخ حين يرى ذلك خلاف الأصل ، وتلك أسس لا غبار عليها في فهم أهل الفقه في الدين وأما ما ذكره الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى في (عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان) نقلاً من شتى المصادر في صدد الدفاع عن أبي حنيفة في تركه الأخذ ببعض الروايات ، فلم أكن رأيت نقله في مقدمة هذا الكتاب

لما سبق ، لكن أرى تثبيت ذلك هنا في الخاتمة ليكون عوناً لتعرف آراء أهل العلم في وجوه مخالفاته لبعض الأحاديث المروية في شتى الأبواب في غير هذا الكتاب ، قال الحافظ الصالحى فى الفصل الثالث من كتابه المذكور : قال ابن عبد البر فى كتاب الكنى : (كان من مذهب الامام أبى حنيفة فى أخبار الآحاد أن لا يقبل منهما ما خالف الأصول المجتمع عليها ، فانكر عليه أصحاب الحديث فأفرطوا به (١)) . وقال فى كتاب العلم الذى لم يصنف فى بابيه مثله : (ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله أو باجماع أو بعمل متوارث يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن فى سنده ، ولو فعل ذلك أحد لسقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ، ولزمه اسم الفسق ، ولقد عافاه الله تعالى من ذلك اهـ) . وقال غيره ترك الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى العمل بأحاديث آحاد ، وقدم القياس (٢) عليها ، واعتذر عنه بأمور ، الأول : عدم اطلاعه على بعضها وفيه بعد (٣) ، والثانى : أن يكون خبر الواحد مخالفاً لعموم الكتاب أو ظاهره وهو لا يرى تخصيص عموم القرآن أو نسخه بخبر الواحد لأن عمومات الكتاب وظواهره حيث أفادت اليقين — عنده — كالنصوص لا يجوز تخصيصها ومعارضتها به ، لان فيه ترك العمل بالاقوى

(١) ولفظه فى « الانتقاء » : كان يذهب أبو حنيفة الى عرض أخبار الآحاد على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعانى القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً .

(٢) تقديم القياس على الخبر ليس بما يقول به أبو حنيفة ، بل بموافقة القياس يرجع خبراً على خبر ، وهذا غير ذاك ، وسيأتى من الصالحى نفسه الرد على هذا العزو .

(٣) بل هذا واقع على قلته كما قال أبو يوسف فى مسألة الوقف وقد سبق منا نقل كلامه فيها .

من الدليل بما هو أضعف منه ، وذلك لا يجوز مثال ذلك (الحرم لا يعيد عاصيا ولا فاراً بدم (١)) يخالف عموم قوله تعالى (ومن دخله كان آمناً) وقوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) (٢) يخالف عموم قوله تعالى (فاقرأوا ما تيسر من القرآن) ، وحديث التسمية في الوضوء — على فرض صحته — يخالف ظاهر قوله تعالى : (إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الأحاديث ، والثالث : أن يكون مخالفاً للسنة المشهورة لأن الخبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على الكتاب ، ولم تجز بخبر الواحد فلا يجوز ترك الأقوى بالأضعف فإنه ورد مخالفاً للحديث المشهور . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (البينة على المدعى واليمين على من أنكر) (٣) . وبيان المخالفة من وجهين أحدهما أن الشرع جعل جميع الإيمان في جانب المنكر ، دون المدعى لأن اللام تستدعي استغراق الجنس ، فمن جعل يمين المدعى حجة ، فقد خالف النص المشهور ، ولم يعمل بمقتضاه ، وهو الاستغراق ، والثاني أن الشرع جعل الخصوم قسمين : قسماً مدعياً ، وقسماً منكراً . والحجة قسمين : قسماً بينة وقسماً يميناً ، وحصر جنس اليمين على من أنكر ، وجنس البينة على المدعى

(١) حديث أن الله حرم مكة أخرجه الستة وفي آخره قول عمرو بن سعيد — سائق الجيش إلى مكة ضد ابن الزبير — (الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم) فلا يكون حديثاً راجعاً للترمذي ، ولا حجة في كلام هذا المنتهك لحرمة الحرم ، وقد قال عنه ابن حزم : لا كرامة للطيم الشيطان شرطي الفاسق راجع المحلى (١٠ - ٤٩٨) .

(٢) أخرجه الستة وأحمد .

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً وأخرج الشيخان وغيرهما ما بمعناه بطرق كثيرة .

وهذا يقتضى قطع الشركة ، وعدم الجمع بين اليمين واليمين في جانب ، والعمل بخير الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور ، فيكون مردوداً ، هذا ما قرره الامام عبد العزيز (البخارى) في التحقيق ، وعبر غيره عن هذا الحكم بأن يكون في احاديث الاحاد زيادة على القرآن ، فالقرآن يقول : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) . فيكون الشاهد واليمين زيادة على الكتاب ، والرابع : كون راوى الحديث غير فقيه وهذا مذهب عيسى بن ابان (١) ، وتابعه كثير من المتأخرين ، وردوا بذلك حديث أبي هريرة في المصراة ، وقال أبو الحسن الكرخي ومن تابعه : ليس فقه الراوى شرطاً لتقديم الخبر على القياس ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب أو السنة المشهورة ، ويقدم على القياس . قال صدر الاسلام أبو اليسر واليه مال أكثر العلماء ، وبسند الكلام على تقوية ذلك هو وصاحب التحقيق بما يراجع من كتابيهما قال صاحب التحقيق . وقد عمل أصحابنا بحديث أبي هريرة : فيمن أكل أو شرب ناسياً (٢) وإن كان مخالفاً للقياس ، حتى قال أبو حنيفة : لولا الرواية لقلنت بالقياس . وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : (ما جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين) ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوى فثبت أنه قول محدث ، قال الامام عبد العزيز في

(١) وسبق رده عند الكلام على حديث المصراة ، وإنما تأثير كون الراوى فقيها ترجيح روايته على رواية غيره ، وقبول روايته بالمعنى بخلاف الراوى غير الفقيه فانه مظنة غلط في الموضعين .

(٢) أخرجه الستة عن أبي هريرة بلفظ : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم فقال : الله أطعمك وسقاك وهذا لفظ أبي داود ولفظ الباقي (من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه) .

التحقيق: كان أبو هريرة فقيها ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد، وقد كان يفتى في زمن الصحابة، وما كان يفتى في ذلك الزمان إلا من كان فقيها مجتهدا قال الشيخ محي الدين القرشي في آخر طبقاته: أبو هريرة رضي الله عنه من فقهاء الصحابة، وذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة، وقد جمع شيخنا شيخ الاسلام تقي الدين السبكي جزءا في فتاوى أبي هريرة سمعته منه انتهى. وأجابوا عن حديث المصراة بأشياء آخر ذكر بعضها القرشي في آخر طبقاته، والخامس: عمل الراوي بعد ما روى حديثا بخلاف ما رواه لأن الراوي إذا عمل بخلاف ما روى فالعبرة عندهم بما رأى لا بما روى (١) لأن الراوي المؤتمن العدل إذا روى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بخلافه دل ذلك على شيء ثبت عنده إما نسخ، وأما معارضة، وإما تخصيص أو غير ذلك من الأسباب، مثال ذلك ما روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا من حديث غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا إحداهن بالتراب. وأبو هريرة من مذهبه غسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد هو صحيح عن أبي هريرة من قوله، وقد روى الشيخان أيضا حديث ابن عباس مرفوعا (من بدل دينه فاقتلوه)، وصح من قوله (إن المرأة لا تقتل إذا ارتدت) (٢)، والسادس: كونه خبر واحد فيما تعم به البلوى، ويحتاج كل أحد الى معرفته، لأن العادة تقتضي استفاضة نقل ما تعم به البلوى (٣) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتصر

(١) وتفصيل الخلاف في ذلك في شرح المازري على البرهان راجع عمدة

القارى (١ - ١٥٤).

(٢) وسبق تفصيل ذلك عند الكلام في قتل المرتدة.

(٣) وعموم البلوى إنما يتحقق فيما لا تبرأ الذمة إلا بمعرفته فلا يجرى في مثل رفع اليد عند الركوع ولفظ الإقامة ونحو ذلك مما اختلف فيه الائمة من

فيما تعلم البلوى به على مخاطبة واحد ، بل يلقيه إلى عدد يحصل به التواتر والشهرة مبالغة في إشاعته لحاجة الخلق اليه مثاله : حديث الجهر بالتسمية وهو ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم . كان يجهر بالبسملة . فانه لما شذ مع لزوم اشتهاار الحادثة لم يعمل به (١) ، وحديث من الذكر الذي روته بسرة فانه شاذ لا نفرادها بروايته مع عموم الحاجة الى معرفته ، وأحاديث غيرها مضطربة ، فدل ذلك على ضعفه إذ القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم خصها بتعليم هذا الحكم ، ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة الحاجة اليه شبه المحال نقله في التحقيق عن شمس الائمة ، والسابع . كونه ورد في الحدود والكفارات لانها تسقط بالشبهة ، ويحتمل أن راويه كذب أو سها أو أخطأ (اذا انفرد) فكان ذلك شبهة في درء الحد ، هذا مذهب الامام الكرخي (لكنه غير مرضى) ، والثامن : كونه خالف القياس الجلي (٢) ، والتاسع . معارضة حديث آخر ثابت عنده يؤيده الفياس ، والعاشر . طعن بعض السلف فيه ، والحادي عشر . أن لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف فيما بينهم فيكون مردوداً عند بعض الحنفية المتقدمين وعامة المتأخرين ، لان الصحابة هم الاصول في نقل الدين لم يتهموا بترك الاحتجاج بما هو حجة والاشتغال بما ليس بحجة . مع أن عنايتهم بالحجج أقوى من عناية غيرهم ، فترك المحاجة

المسائل التي لا وجوب فيها ، فان الادلة تفيد التخيير بين الاخذ بهذا أو الاخذ بذلك فيكون الخلاف في تعيين الافضل كما نص على ذلك الجصاص في أحكام القرآن فلا يكون مما يشمله عموم البلوى .

(١) على أكبر تنزل فان حديث نعيم الجمر عن أبي هريرة أمثل ماورد في الجهر بالبسملة ، ومع ذلك هو معلول بما في نصب الراية (١ - ٣٣٦) والموقوف هو الثابت .

(٢) هذا قول مالك وأبي الحسين البصري لا قول أبي حنيفة ، والتفصيل في تحرير ابن الهمام .

والعمل به عند ظهور الاختلاف فيهم دليل ظاهر على سهو من رواه بعدهم
أو أنه منسوخ ، ومثاله ما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال . الطلاق بالرجال . مع أن الصحابة اختلفوا في هذه المسألة
فذهب عمر وعثمان وزيد وعائشة إلى أن الطلاق معتبر بحال الرجل في الرق
والحرية كما هو مذهب الشافعي ، وذهب علي وابن مسعود إلى أنه معتبر بحال
المرأة كما هو مذهب الحنفية ، وعن ابن عمر أنه يعتبر بمن رقه منهما حتى لا يملك
الزوج عليها ثلاث طلقات إلا إذا كانا حرين ، وأنهم تكلموا في هذه المسألة
بالرأي ، وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع أن راويه - وهوزيد -
فيهم ، فدل ذلك على أنه غير ثابت أو منسوخ ، ولئن ثبت فهو مؤول بان
إيقاع الطلاق إلى الرجال ، فبمقتضى هذه القواعد ترك الإمام أبو حنيفة رحمه
الله تعالى العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد ، وأبى الله سبحانه وتعالى إلا
عصمته بما قال فيه أعداؤه وتنزيهه عما نسبوه إليه ، والحق أنه لم يخالف
الأحاديث عناداً بل خالفها اجتهداً لحجج واضحة ودلائل صالحة ، وله بتقدير
الخطأ أجر ، وبتقدير الإصابتها أجران ، والطاعنون عليه أما حساد أو جهال
بنواقع الاجتهاد قال أبو محمد بن حزم . جميع الحنفية يجمعون على أن مذهب
أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي . ومما يدل على اعتناؤه
بالأحاديث أنه قدم العمل بالأحاديث المرسلة على العمل بالرأي فأوجب
الوضوء من الفقهية ، والفقهية ليست بحديث في القياس ، وإنما ترك القياس للخبر
ولم يوجب في صلاة الجنازة وسجود التلاوة لأن النص لم يرد إلا في صلاة ذات
ركوع وسجود ، فاقصر على مورد النص ، ومن هذا الباب أنه . إذا أكل الصائم
أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر . والقياس الفطر ، لوجود ما يضاد الصوم
- وهو قول مالك - وترك أبو حنيفة هذا القياس لحديث (تم على
صومك (١) . وقدم قول الصحابي على الرأي لاحتمال سماعه من النبي ﷺ

ولا يجوز اعتقاد أنه يقدم الرأى والقياس على الأحاديث الصحيحة بلا حجة واضحة ، قال المحققون : لا يستقيم الحديث إلا باستعمال الرأى فيه بأن يدرك معانيه الشرعية التى هى مناط الأحكام ، ولا يستقيم العمل بالرأى إلا بانضمام الحديث اليه انتهى ما نقلناه من كلام الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى فى (عقود الجمان فى مناقب أبى حنيفة النعمان) فى صدد تعيين وجوه مخالفة أبى حنيفة لبعض الأحاديث فى الفصل الثالث الذى خصه بالرد على ابن أبى شيبة وقد لخص فيه بعض ما فى كتب الأصول لبعض أصحابنا تلخيصاً جيداً يلتفت به فى مواضع يرى أبو حنيفة فيها بمخالفة الحديث ، وهو يرى من ذلك ورأيت هذا المقام أجدر بنقل كلامه برمته فيه ، ولى بحث مستفيض فى هذا الموضوع فى « تأنيب الخطيب » ص ١٥٢ ، ولنكتف بهذا القدر — وكان الانتهاء من تحرير (النكت الطريفة فى التحدث عن ردود ابن أبى شيبة على أبى حنيفة) بتوفيق الله جل جلاله يوم الجمعة سابع شهر شعبان المعظم سنة ١٣٦٥ هـ على يد الفقير اليه سبحانه محمد زاهد بن الحسن الكوثرى — خادم العلم بدار الخلافة العثمانية سابقاً — بمنزلى بشارع العباسية رقم ٦٣ بمصر القاهرة حرسها الله وغفر لى ولوالدى ولشايخى ولسائر المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

انتهى طبعه بتوفيق الله سبحانه تحت إشراف الأستاذ
الفاضل الشيخ عبد الله عثمان الحمصى والأستاذ الأديب
السيد يحيى إبراهيم الأردنى حفظهما الله تعالى ، فى مطبعة
الأنوار الزاهرة لصاحبها الشاب النشط التقي الأبر الحاج
محمود افندى سكر رعاه الله ووفقه لكل خير ، وذلك فى يوم
الاثنين ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٦٥ هـ .

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الرجاء اصلاح الأغلاط قبل المطالعة كالاتي :

٤ - ٢٤ : ١٣ ، ٦ - ١١ : بنصوص ، و ١٧ : في الرد على ابن ، ١٠ - ٩ :
 الثالث ، ١٢ - ٥ : وأن ، و ٨ : فصلوا في ، و ٢١ . فيها : ١٣ - ٥ : بالتفسيرين ،
 ١٤ - ١ : من الغم ، و ٢٠ : لمعارضة ، ١٥ - ٢٤ : (للفارس سهمان وللراجل
 سهم) ، ١٦ - ١٨ : ماورد ، ١٧ - ٢٥ : عبيد الله ، ١٩ - ١٥ : وبقول ، ٢٢ -
 ٢ : منهم ، و ١٣ : بالوجوب ، ٢٣ - ٢ : عام الأول ، و ١١ : ابن عمر ، ٢٦ -
 ١٢ برمي ، و ١٣ : يخالفه ، ٢٨ - ١٣ : فلا يحتاج ، ٢٢ : ٣٢ ، و ١ : ثلاثة ،
 و ١٧ : عبيد الله بن ، ٣٦ - ١٨ : الاكتفاء ، ٤٢ - ٢٠ : إلا بولي ، ٤٥ - ١٢ : عبيد الله
 (بن عبد الله بن عتبة بن مسعود) ، ٤٧ - ٢٠ و ٢٩ : تقرصه . اقرصيه ، ٥٦ - ١٤ : متلقاة ،
 ٦٠ - ١٦ : زياد ، ٦٣ - ١ : فيفيد حل ، ٧٠ - ٢٧ : وتفرقهما ، ٨٣ - ١٢ :
 بالمفترض ، ٨٤ - ٥ : عنعن ، ٨٨ - ٢ : تبتدى ، ٨٩ - ١٤ : أبي ، ٩٣ - ١٠ :
 عن حبيب (بن أبي ثابت) عن أبي أرطاة ، ٩٨ - ١٧ : تلقيعه ، ١٠٣ - ١٦ :
 وذكر أن ، ١٠٧ - ١١ : (في مسلم) عضاهها ، و ١٦ : يسير ، ١١٠ - ١١ :
 حبتز ، ١١٨ - ٧ : انه يطهر ، ١٢٢ - ١٢ : فيبعوا ، و ١٤ : أبي عياش ، ١٢٦ -
 ١٩ : يوم ، ١٣٠ - ٤ : والأوزاعي ، ١٤٠ - ٩ : عن عكرمة ، ١٤٩ - ٢٢ :
 عبد الرزاق ، ١٥٥ - ١٥ : ولم يرضه ، ١٥٧ - ٣ : صالح ، و ٤ : أبو يوسف ،
 و ١٥ : وطائفة ، و ٢٤ : الراية ، ١٦٠ - ١٩ : أبو الأحوص ، ١٦٦ - ٧ :
 الفضيل ، و ١٧ : في السحر ، ١٧٠ - ١٨ : جواز ، ١٨١ - ١٤ : الخيل ، ١٨٦ -
 ١٠ : والدارمي ، ١٨٨ - ٥ : إذ كان ، ١٩١ - ٢٠ : عليه ، ١٩٤ - ٢١ : فيه
 عنه ، ١٩٥ و ٢٠٢ - ١٣ و ١٦ : البيهقي ، ٢٠٩ - ٢٠ : عليهما ، ٢١٧ - ١٣ :
 الهيم ، ٢٢٢ - ١ : مذبا ، ٢٣٧ - ٢ : يحتجون ، و ٢٤ : وانفراد .

تركت إصلاح وضع علامة الهزمة أو الترقيم أو الألفات أو النقط في
 غير مواضعها ، لظهور وجه الصواب فيها بأيسر لمحة (ز) .

فهرس الكتاب على أرقام المسائل مرتبة على أبواب الفقه

الطهارة : (١٣) حديث القلتين ، (٨٠) الجمع بين الاحجار والماء في الاستطابة، (٧٥) غمس المستيقظ يده في الاناء ، (٢٤) الرش على بول الصبي ، (٥٣) أبوال الابل . (١١١) نضح محل الاحتلام ، (٨٩) سؤر السنور ، (٥٨) ولوغ الكلب ، (١٠٨) تحليل اللحية ، (١٥) المسح على العمامة ، (٩٠) المسح على الجوربين ، (٧٣) الضربتان في التيمم .

الصلاة : (٢) الصلاة في اعطان الابل ، (٩٤) الصلاة بين القبور ، (٩) الصلاة خلف الصف ، (٢٩) إمامة القاعد ، (٩٦) جهر الامام بآمين ، (١٦) زيادة ركعة خامسة ، (١٨) الجمع بين الصلاتين في السفر ، (٣٦) سجود السهو بعد الكلام ، (٩٧) التصفيق للنساء ، (١٢٤) رد السلام بالاشارة في الصلاة ، (٣٩) اقتداء المتنفل بالامام في الفجر ، (٤٠) تكرار الجماعة ، (٤٢) إدراك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس ، (١٤) صلاة المستيقظ في أوقات الكراهة ، (٧٥) الطمأنينة وتعديل الأركان في الصلاة ، (١٠٢) وقت العشاء ، (٨٨) صلاة الوتر على الراحلة ، (٩١) وجوب الوتر ، (٩٧) صلاة الليل مثنى ، (٩٨) الوتر بركعة واحدة ، (١٠٩) تخصيص سورة بصلاة الوتر ، (٩٣) قضاء سنة الفجر بعد الفريضة ، (١٠٦) قضاء السنة القبلية للظهر ، (١٠٤) صلاة الطواف بعد صلاة الفجر ، (١١٦) الأذان والاقامة للفوائت ، (١٠٠) كلام الخطيب أثناء الخطبة (١١٢) الصلاة أثناء الخطبة ، (١١٠) تخصيص سورة بالجمعة والعيدين ، (٤٤) صلاة العيد في اليوم الثاني ، (٩٢) الجلستان في الخطبة ، (١١٥) صلاة الكسوف والخسوف ، (١٠١) الاستسقاء ، (٧) الصلاة على الغائب ، (١٠٧) الصلاة على الشهيد .

الصوم : (٢٢) صوم الابن عن أمه ، (٤٣) إطعام المكفر كفارة صومه لأهله .

الزكاة : (١١٨) الصدقة لقوى سليم الجسم ، (٦٤) الزكاة في أوقاص الماشية ، (٩٥) زكاة الخيل ، (٥١) خرص العنب والتمر ، (١٢٥) الزكاة فيما

دون خمسة أوساق، (١٢٣) متى تحمل الصدقة لآل هاشم.

الحج: (٨) إشعار الهدى، (١٧) لبس المحرم سراويل، (٨٦) إذا عطب الهدى، (٨٥) ركوب البدنة بعذر، (٦٦) إذا حاضت المعتمة، (١٩٦) تقديم المناسك بعضها على بعض، (٦١) تخمير رأس المحرم إذا مات، (٥٤) حرم المدينة.

النكاح: (٢١) النكاح من غير ولي، (٢٧) أقل المهر عشرة دراهم، (٨١) لا طلاق قبل النكاح، (٤٧) التزوج للتجليل، (١٠٠) الملاعة بالحمل، (٢٥) تزوج الملاعن الملاعة إذا أتيتهن أنفسه، (٧١) من أسلم وتحتته أكثر من أربع نسوة، (٢٨) جعل العتق صداقا، (٢٨) تأخر اسلام الزوج.

البيع: (٦) بيع المدبر، (٤٥) بيع المصراة، (٤٩) بيع الثمار قبل بدو صلاحها، (٥٥) ثمن الكلب، (٥٩) بيع الرطب بالتمر، (٦٠) تلقى البيع (١٢٢) بيع حاضر لباد، (٧٠) العرايا، (٨٣) اشتراط مال العبد في البيع، (٨٤) عهدة الرقيق، (٣٥) خيار المجلس، (١١٩) البيع والشرط، (٧٢) اشتراط الولاء للبائع، (٧٤) الوكالة في الشراء، (١١٧) بيع الحنطة الغائبة بالحنطة الحاضرة، (١٠٥) شراء السيف انحلى بنوع حليته، (٣٤) الاتفاع بالمرهون.

السير والمغازي: (٣) سهم الفارس من الغنيمة، (٤) المنع من السفر بالقرآن. الى أرض العدو.

الحدود: (٣١) قتل ناكح المحارم، (٢٣) تغريب الزاني البكر، (١٢) جلد السيد عبده اذا زنى، (١) رجم اليهودى واليهودية اذا زنيا بعد نكاح، (٥٦) لا قطع فى أقل من عشرة دراهم، (٨٧) هبة المشقوق غير دارنة للحد الردة: (٦٨) حكم انتقاص الرسول صلى الله عليه وسلم، (١١٤) المرأة لا تقتل اذا ارتدت.

القصاص والضمان: (٤١) قتل الحر بالعبد، (٦٢) فاقى. عين المتطلع،
(٧٧) ما أفسدته الماشية، (٦٩) ضمان القصعة بمثلها، (١٢٠) من وجد متاعه
بمئنه عند مفلس.

الشهادة والحلف: (١١٣) شهادة الزور، (٢٧) شهود الرضاعة، (١٠٣)
القسامة، (٨٢) الشاهد الواحد مع يمين الطالب.

الكراهية: (٦٣) اقتناء الكلب، (٥٢) أكل الأب مال ابنه، (٤٦) انتباز
الخليطين، (٣٠) تخليل الخمر، (٧٩) وضع طرف الخشبة على جدار الجار،
(٣٣) أكل لحم الخيل، (٥) العدل بين الأولاد في العطية، (٩٩) اقتراش
جلود السباع.

أبواب مختلفة: (٢٠) نذر الجاهلية، (٧٨) المقيقة، (٦٥) أضحية المسافر
(٣٢) ذكاة الجنين، (٥٠) سن البلوغ، (٤٨) اللقطة، (١١) العنى بالقرعة.
(١٩) الوقف، (١٢١) المزارعة، (٧٦) من زرع أرض غيره بغير إذنه.



فهرس الكتاب على ترتيب ابن أبي شيبة

٣ - ٤ : مطلع الكتاب - منزلة ابن أبي شيبة بين الحفاظ - أهمية كتاب
 المصنف له - استيلاء المالكية من ادخاله الأندلس - تخصيص باب منه للرد
 على أبي حنيفة في ١٢٥ مسألة ، ٦٠٥ : كون نصف المسائل المتقدمة مما
 وردت فيه أحاديث مختلفة - اختلاف وجوه الترجيح على اختلاف أنظار
 المجتهدين - وغاية ما ثبت خطأ الإمام فيه نحو خمس النصف الباقي - وغلط
 ابن أبي شيبة في عزو نحو خمس المسائل - عالم يتقده من المسائل - كتابة الحفاظ
 محمد بن يوسف الصالحى في ابن أبي شيبة ، ٧ - ٩ . نسخ المصنف ، في المكتبات
 اجتماع المؤلف هنا بالأستاذ الساعى في نشر ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة
 بدلى - محادثة طريفة بينهما في الأخذ بالحديث وترك التمهيد ، ٩ - ١١ :
 مفتاح المسائل المتقدمة - رجم الزناة من اليهود في أوائل الهجرة - واشترط
 الاسلام في الاحصان فيما بعد ، ١١ - ١٤ : الصلاة في أعطان الأبل ، ١٥ - ١٩
 اختلاف الأئمة في سهم الفارس ، ٩٩ - ٢١ : السفر بالمصحف الى أرض العدو
 ٢١ - ٢٢ : التسوية بين الاولاد في العطية ، ٢٣ - ٢٤ : بيع المدبر ، ٢٤ - ٢٥
 الصلاة على المقبور ، ٢٥ - ٢٧ : اشعار الهدى ، ٢٧ - ٢٩ : الصلاة خلف
 الصف ، ٢٩ - ٣٠ : الملاعة بالحمل ، ٣١ - ٣٢ : الفرعة في العتق ، ٣٢ - ٣٤ :
 جلد السيد أمته اذا زنت - اذا بلغ الماء قلتين - بر بضاعه ، ٣٥ : صلاة
 المستيقظ في أوقات الكراهة (١) ، ٣٦ : المسح على العمامة ، ٣٧ : زيادة ركعه
 خامسة ، ٣٨ : وجوب الدم على المحرم بلبسه سراويل بعذر ، ٣٩ : الجمع بين
 الصلاتين في السفر ، ٤٠ : الوقف ؛ ٤١ نذر الجاهلية ، ٤٢ : النكاح من غير
 ولي ، ٤٣ : الصلاة عن الميت ، ٤٥ : نفي الزاني والزانية ، ٤٧ : بول الطفل ،
 ٤٨ : نكاح الملاحن ، ٥٠ : امامة الجالس ، ٥١ : شهود الرضاة ، ٥٢ : تأخير
 إسلام الزوج ، ٥٦ : تأخير بعض المناسك عن بعض ، ٥٩ : تحليل الخمر

- ٦١ : اغتيال تاجح المحارم ، ٦٢ : ذكاة الجنين ، ٦٣ : لحم الخيل ، ٦٦ :
 الاتقاع بالمرهون ، ٧٠ : خيار المجلس (١) ، ٧٢ : سجود السهو بعد للكلام
 ٧٤ : أقل المهر ، ٧٧ : العتق صدق أم لا ، ٧٩ : اقتداء المتففل بالامام في
 الفجر ، ٨٢ : تكرار الجماعه ، ٨٤ : قتل الحر بالعبد ، ٨٥ : طلوع الشمس أثناء
 الصلاة ، ٨٨ : كفارة الصوم ، ٨٩ : صلاة العيد في اليوم الثاني ، ٩٠ : بيع
 المصرة ، ٩٣ : ابتداء الخليطين ، ٩٥ : نكاح المحلل ، ٩٦ : اللقطة ، ٩٧ : بيع
 الثمر قبل بدو صلاحه ، ٩٩ : سن البلوغ ، ١٠٠ : الحرص في الثمر ، ١٠٣ :
 اتفاق الأب من مال ابنه ، ١٠٥ : أبوال الابل ، ١٠٧ : حرم المدينة ، ١١٠ :
 ثمن الكلب ، ١١٤ : نصاب قطع اليد في السرقة ، ١١٦ : غسل اليد قبل إدخاله
 الاناء ، ١١٧ : ولوغ الكلب ، ١١٩ : بيع الرطب بالتمر ، ١٢٣ : تلقى البيوع
 ١٢٤ : تخيير رأس المحرم إذا مات - ، ١٢٥ : فق. عين المتطلع . ١٢٦ : اقتناء
 الكلب ، ١٢٧ : الاوقاص في الزكاة ، ١٢٨ : أضحية المسافر ، ١٣٠ : حيض
 المرأة بعد الاهلال بعمره ، ١٣٢ : التسبيح للرجال ، ١٣٣ : ساب الرسول
 صلى الله عليه وسلم ، ١٣٤ : ضمان القصعة ، ١٣٦ : العرايا ، ١٣٨ : اختيار
 الأزبع من النساء ، ١٤٠ : اشتراط الولاء ، ١٤١ : الضربتان في التيمم ، ١٤٢ :
 الوكالة في الشراء ، ١٤٣ : الطمأنينة في الصلاة ، ١٤٤ : من زرع أرض قوم
 ١٤٦ : ما تلفه الماشية ، ١٤٨ : العقيقة ، ١٥٠ : وضع الخشبة ، ١٥٢ : الجمع
 بين الاحجار والماء ، ١٥٣ : الطلاق قبل النكاح ، ١٥٥ : القضاء بشاهدوين
 ١٥٨ ، مال العبد ، ١٥٩ : خيار الشرط ، ١٦٠ : ركوب الهدى ، ١٦٣ :
 الاكل من الهدى ، ١٦٥ : هبة المسروق للسارق غير دارنة للحد . ١٦٦ :
 صلاة الوتر على الراحلة ، ١٦٩ : مؤر السنور ، ١٧١ : المسح على الجور . (٢) .

(١) راجع الاستدراك رقم (٢) .

(٢) راجع الاستدراك رقم (٣) في الاواخر .

١٧٣ . وجوب الوتر ، ١٧٨ . . الجلستان في خطبة الجمعة ، ١٧٩ . قضاء سنة
 الفجر ، ١٨١ . الصلاة بين القبور ، ١٨٣ . صدقة الخيل والرقبى ، ١٨٧ . رفع
 الصوت بآمين ، ١٩٠ . صلاة الليل ، ١٩٣ . الوتر بركعة واحدة ، ٢٠٠ . جلود
 السباع ، ٢٠٣ . كلام الامام أثناء الخطبة ، ٢٠٥ . الاستسقاء ، ٢٠٩ . وقت العشاء
 ٢٠٨ . القسامة ، ٢١٣ . صلاة الطواف بعد صلاة الفجر ، ٢١٤ . شراء السيف
 المحلى بجنس حليته ، ٢١٦ ، قضاء الاربع قبل الظهر ، ٢١٧ . الصلاة على الشهيد
 ٢١٨ . تحليل اللحية ، ٢١٩ . القراءة في الوتر ، ٢٢١ . القراءة في الجمعة والعيدين
 ٢٢٢ المذى وأثر الاحتلام ، ٢٢٤ الصلاة أثناء الخطبة ، ٢٢٥ . شهود الزور ،
 ٢٢٧ . ارتداء المرأة ، ٢٣١ . صلاة الخسوف ، ٢٣٣ . الاذان والاقامة عند
 قضاء الفائتة ، ٢٣٤ . بيع الحنطة بالحنطة الفائتة ، ٢٣٥ . الصدقة للاصحاء الاقوياء
 ٢٣٧ . النهى عن بيع وشرط ، ٢٤٠ . من وجد متاعه عند مفلس ، ٢٤٣ المزارعة
 ٢٤٥ ، بيع حاضر لباد ، ٢٤٧ ، حكم التصديق على موالى بى هاشم ، ٢٤٩ . رد
 السلام بالاشارة في الصلاة ، ٢٥١ . هل فيما دون خمسة أوسق زكاة ؟ ، ٢٥٣ .
 استدراك (ب) في صلاة المستيقظ أثناء طلوع الشمس ، ٢٥٦ : و (٢) في خيار
 المجلس ، ٢٦١ : و (٣) في المسح على لجوربين : الخاتمة في الاسس التى بنى عليها
 أبو حنيفة مسائل هذا الكتاب ، مبنى مخالفاته لاحاديث كثيرة فى رأى الحافظ
 محمد بن يوسف الصالحى ، نهاية الكتاب : تصويب الاخطاء : فهرس الكتاب
 على أبواب الفقه بأرقام المسائل ، : فهرس الكتاب على ترتيب ابن أبى شيبة
 فى السائل .

بعض مؤلفات الكوثري وتعليقاته المطبوعة

- تبديد الظلام المخيم من نورية ابن التيم تعليقا على السيف الصقيل للثقي السبكي .
- لفتت اللحن إلى ماني الاختلاف في النظم في الرد على الجهمية والمجسمة لابن قتيبة .
- إحقاق الحق بإبطال الباطل في مبعث الخلق لابن الجويني .
- أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك .
- الاشفاق على أحكام الطلاق في الرد على من جعل الثلاثة واحدة .
- تأنيب الخطيئ على ماسا في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب .
- بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني .
- صفحات البرهان على صفحات العدوان . — التحرير الوجيز فيما يتغيب المستعجز .
- التعليقات المهمة على شروط الأئمة . الستة للقدس والخمسة للحازمي .
- نبراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف دمر داش المحمدي .
- التعليقات على خصائص المسند لابن المدني والمصعد الأحمد لابن الجزري .
- التعليقات على التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق المالكين لأبي المظفر الأسفرايني . — مقدمة وتعليقات على الاسماء والصفات للشيخ .
- نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة .
- التعليقات على ذيول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي .
- مقدمة العالم المشعل ، لأبي بكر الوراق الترمذي .
- مقدمة وتعليق على تبين كذب المفترى في الباب عن الأشعري لابن مساك .
- مقدمة نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي .
- مقدمة وتعليق على النعمة . مسائل الوجود والحديث وأفعال العباد والفساد .
- وصحة التكليف . لأبراهيم الخليلي . — تعليق على زغل العلم للذهبي .
- مقدمة وتعليق على كشف أسرار الباطنية للحامدي . — مقدمة طبقات ابن سعد .
- تعليق على مراتب الأجماع لابن حزم . — تشرية جامع على الروض النضيد .
- مقدمة وتعليقات على نيل لابن حزم في أصول الفقه عند الظاهرية .
- مقدمة ، الخدائق ، في الفلسفة العالية لابن سيد البطليوسي .

المصباح الصغیر

تلازم بیعت فقه الحنفیہ الزبائی
فی عبد اللہ محمد بن الحسن الشیبانی
ترجمت شد
۱۳۲۲ھ - ۱۳۸۹ھ

مع شرحه
التابع الكبير
إسلامة السور والكتاب عبد الله الكوفي وبنه
۱۳۲۲ھ - ۱۳۸۹ھ

المراد المبرور المبرور المبرور
في حق المبرور المبرور

كتاب الاصل

للقول بالمبسوط

المراد المبرور المبرور المبرور المبرور
۱۳۲۲ھ - ۱۳۸۹ھ

كتاب البور والبر

كتاب البور والبر
كتاب البور والبر

د مجلدات

ادارة الفاروق والعلوم الإسلامية

المراد المبرور المبرور المبرور
۱۳۲۲ھ - ۱۳۸۹ھ

دره كنيز الصيرة

في وضع البكرين تحت الشرة
ترسيم الذرة على درهم الشرة
في الرأب المار في الرأب المار

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

كتاب الاشكال

المراد المبرور المبرور المبرور المبرور
۱۳۲۲ھ - ۱۳۸۹ھ

كتاب

الريش

كتاب الريش

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

المراد المبرور المبرور المبرور

الفهرس الملوضوي للأيات القرآنية الكريم

عن بجمه وفتويه
مكيه وفتويه

دار الفکر والعلوم
بيروت - لبنان

القياموس الفقهي

لفه واصطلاحا

مكيه اريب

دار الفکر والعلوم
بيروت - لبنان

اصح المصنف



مكانة الامام الحسين

بنا الحسين

رسالة ذات قيمة الاكبر، مرتبة العظمى
من كتابه الفوائد والاشارة والبيان

اكثر من مائة مرة

عن الامام الحسين

لجنة القرآن والعلوم

الطبعة الاولى سنة ١٣٧٠ هـ

وسبتمبر إن شاء الله تعالى

الهيئة العامة للكتاب والهيئة العامة للتعليم

المحيط البهائي

جميع مسائل الحساب والقياس والمسور واليهامات وسائر مسائل
والفرائد والفرافات من الله تعالى على المتقدين بهم

هذا

الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
من الكتب القديمة التي كانت في مصر في عهد
الشيخ في السنين من الطبقة العلمية والفنية
١١١١ ١١١١

هذا

أخبار الفرائد والعلوم الإسلامية
الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
١١١١ ١١١١

الفقائي

التأليف خاتمة

الفقيه عالم الدين الفقيه الفاضل الفاضل
الدكتور الهندي

الكتاب هو من

الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
من الكتب القديمة التي كانت في مصر في عهد
الشيخ في السنين من الطبقة العلمية والفنية

١١١١ ١١١١

هذا

أخبار الفرائد والعلوم الإسلامية
الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
١١١١ ١١١١

مختصر

لغة الفقهاء

عربي - إنكليزي

مع كل فائده علمية. عربي بالمصطلحات الواردة في المعجم

وضع

أ. د. محمد توفيق قاضي
ب. د. محمد توفيق قاضي
أ. د. محمد توفيق قاضي
ب. د. محمد توفيق قاضي

هذا

أخبار الفرائد والعلوم الإسلامية
الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
١١١١ ١١١١

تدبير الصحفة

مناقبة الإمام أبي حنيفة

الكتاب هو من

الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
من الكتب القديمة التي كانت في مصر في عهد
الشيخ في السنين من الطبقة العلمية والفنية

١١١١ ١١١١

الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
من الكتب القديمة التي كانت في مصر في عهد
الشيخ في السنين من الطبقة العلمية والفنية

١١١١ ١١١١

هذا

أخبار الفرائد والعلوم الإسلامية
الكتاب هو من كتب الفقه والدين والعلوم الإسلامية
١١١١ ١١١١